الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة صنعاء
نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية
قسم الإدارة والتخطيط التربوي

استشراف مستقبل الاعتماد الأكاديمي

في الجامعات اليمنية

رسالة مقدمة إلى كلية التربية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية

تخصص (إدارة وتخطيط تربوي)

إعداد الطالب/

تركي يحيى قاسم القباني

إشراف /

المشرف الرئيس — **أستاذ دكتور/ عبدالله مبارك الغيثي**

المشرف المشارك — **أستاذ دكتور/أحمد علي الحاج**

1433هـ / 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)﴾ [يوسف:47-49]

صدق الله العظيم

الإهداء

- إلى أبوي هذا الجهد أهـــــدي لأنهما أعز النـــاس عـــنـــدي
- وأهدي زوجتي نبضات قلبـــي وأولادي فهم فلـذات كبـــــدي
- وأهدي أخوتي وجميـــع أهلي فهم عزي وهم شرفي ومجدي
- وأهدي كل من في البحث قبلي لهم سبقٌ ومن يأتـــون بعـــدي

كما أهدي هذا الجهد إلى ولدي عماد الذي كان ميلاده في نفس اللحظة التي تم فيها اعتماد رسالتي عن الاعتماد في الحادي عشر من جماد .

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلاله والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله أما بعد :

امتثالا لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم" من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان وفاء وعرفانا إلى من منحني الرعاية الصادقة، والتوجيه المخلص منذ اللحظة الأولى لكتابة هذا البحث، وحتى إخراجه بهذه الصورة، أخص به الأستاذ الدكتور/ عبدالله مبارك الغيثي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان الباعث في النفس الهمة كلما خبت أو وهنت، فالله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، ويحفظه ذخرا وسندا لأهله وطلابه ووطنه.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الهامة العلمية الشامخة الأستاذ الدكتور/ أحمد علي الحاج المشرف المشارك على هذا البحث، والذي لم يألوا جهدا في توجيهي ونصحي فله مني كل الحب والتقدير.

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور/ محمد عثمان المخلافي، والدكتور / منصور قاسم المذحجي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمانه من ملاحظات قيمة ستثري هذا البحث، وسأوليها كل الاهتمام إن شاء الله.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى أساتذة قسم الإدارة والتخطيط جميعهم دون استثناء، وأخص منهم بالذكر الدكتور/ عبدالله النجار، والدكتور / علي عرجاش، والدكتور/ عبدالجبار الطيب والذين كان لتوجيهاتهم المخلصة، ومواقفهم الطيبة عظيم الأثر في نفسي .

كذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ /حسين القباني، والأستاذ / شرف شانع ، والأستاذ/ يوسف الريمي، والأستاذ/ عبدالله أبو شيحة، والأخوة الزملاء طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة والتخطيط التربوي الأعزاء الأستاذ/ عصام العابد، والأستاذ/ أحمد القاضي، والأستاذ/ طه الحمزي والأستاذ/ يحيى المراني، والأستاذ/ يحيى القليصي،والأستاذ/ أحمد جمال الدين وجميع الزملاء والأصدقاء الذين أعانوني على انجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى أسرة جامعة صنعاء، وكذلك كل من أسهم في هذا البحث بتحكيمه وتطبيقه وتنقيحه وكل من أعارني كتابا أو أسدى لي نصحاً، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث

أولاً: المحتويات

الموضـــــوعات	الصفحة
البسملة.	
الآية القرآنية	
قرار لجنة المناقشة والحكم.	
الإهـــداء.	
شكر وتقدير.	
ملخص الدراسة باللغة العربية.	
فهرس المحتويات.	
فهرس الجداول.	
فهرس الأشكال.	
فهرس الملاحق.	
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	8-1
مقدمة البحث.	1
مشكلة البحث.	5
أهداف البحث.	5
أهمية البحث.	6
حدود البحث.	7
مصطلحات البحث.	7
الفصل الثاني **الخلفية النظرية للبحث**	108-10
أولا: استشراف المستقبل	24-10
تمهيد	10
مفهوم استشراف المستقبل	10
الخلفية التاريخية للدراسات المستقبلية	12
أهمية استشراف المستقبل وأهدافه	15

أساليب استشراف المستقبل	17
منهجية استشراف المستقبل	22
صعوبات استشراف المستقبل	23
ثانياً ـ الاعتماد الأكاديمي	58-25
تمهيد	25
مفهوم الاعتماد الأكاديمي .	25
التحليل التاريخي لنظام الاعتماد وضمان الجودة	28
بعض المفاهيم المتداخلة مع الاعتماد .	31
أسباب الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي .	34
فوائد الاعتماد الأكاديمي	35
أهداف الاعتماد الأكاديمي	37
مراحل الاعتماد الأكاديمي	39
معايير الاعتماد الأكاديمي	41
أنواع الاعتماد	42
هيئات ووكالات الاعتماد	45
الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي	54
ثانيا:ـ الاتجاهات المعاصرة للاعتماد الأكاديمي	85-59
المشهد العالمي للاعتماد الأكاديمي:	59
أ- الولايات المتحدة الامريكية	61
ب- المملكة المتحدة البريطانية	63
ج- اليابان	64
د- ضمان الجودة في المنطقة الأوربية (ألمانيا، فرنسا، ايطاليا)	66
و- الاعتماد الأكاديمي في أفريقيا	69
ز- الاعتماد في استراليا	69
ح-الاعتماد الأكاديمي في أمريكا اللاتينية	70
ط- منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا	70
ي- الفلبين	71
المشهد العربي لنظام الاعتماد الأكاديمي:	71
الخصائص العامة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية :	73
المشهد اليمني لنظام الاعتماد الأكاديمي :	75
أ- الخلفية التاريخية للاعتماد الأكاديمي في اليمن	75

ب-جهود الجامعات اليمنية في مضمار الاعتماد	76
ج- تحديات تطبيق الاعتماد في الجامعات اليمنية	80
د- مهام واختصاصات مجلس الاعتماد الأكاديمي	81
هـ- المآخذ على المجلس الحالي للاعتماد الأكاديمي	83
القراءة المستخلصة من الاتجاهات المعاصرة للاعتماد الأكاديمي:	83
رابعاً :ـ العوامل الموجهة لمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية	108-86
العوامل الطبيعية	87
العوامل السياسية	89
العوامل الاقتصادية	94
العوامل الاجتماعية	98
العوامل الثقافية	101
العوامل التكنولوجية	102
العولمة	105
القراءة المستخلصة من العوامل الموجهة لمستقبل الاعتماد	107
الفصل الثالث **الدراسات السابقة والتعقيب عليها**	126-110
الدراسات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي:	110
أ- الدراسات المحلية	110
ب- الدراسات العربية	112
ج- الدراسات الأجنبية	115
الدراسات التي تناولت استشراف المستقبل:	117
أ- الدراسات المحلية	117
ب- الدراسات العربية	118
ج- الدراسات الأجنبية	120
التعقيب على الدراسات السابقة	122
جوانب الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة	124
جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	125

الفصل الرابع **منهجية البحث وإجراءاته**	145-128
منهجالبحث.	128
مجتمع البحث.	130
عينة البحث.	133
أدوات البحث:	135
1- الاستبانة	135
2- السلاسل الزمنية	140
3- السيناريوهات	142
التحليل الإحصائي للبيانات.	144
الفصل الخامس **عرض نتائج البحث ومناقشتها**	193-147
أولاً: عرض نتائج السؤال الأول ومناقشتها.	184
ثانياً: عرض نتائج السؤال الثاني ومناقشتها.	157
ثالثاً: عرض نتائج السؤال الثالث ومناقشتها.	165
رابعاً: عرض نتائج السؤال الرابع ومناقشتها.	175
الفصل السادس **سيناريوهات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية**	218-195
الاجابة على التساؤل الرئيس للبحث	198
السيناريو الاول: غياب الاعتماد	199
السيناريو الثاني: إدعاء الاعتماد	201
السيناريو الثالث: مقاومة الاعتماد	204
السيناريو الرابع: نجاح الاعتماد	207
ب-خلاصة الاستشرافات الكمية للمؤشرات ذات العلاقة في كل من	210
ج- خلاصة المقارنات الكيفية لكل من السيناريوهات الأربعة :	214
د- محددات السيناريو المرجح :	215

السَّابِعُ الفَصْلُ **خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات**	-220
أولا: خلاصة البحث	220
ثانيا: الاستنتاجات	222
ثالثاً: التوصيات.	224
رابعاً: المقترحات.	226
المراجع العربية.	228
المراجع الأجنبية.	240
الملاحق.	244
ملخص البحث باللغة الانجليزية.	263

م	ثانياً: فهرس الجـــدول	الصفحة
1	الجدول رقم (1) يعرض أساليب التنبؤ المستقبلية .	18
2	الجدول رقم (2) يبين الفرق بين ضبط الجودة وضمان الجودة .	31
3	الجدول رقم (3) يوضح المراحل التفصيلية لعملية الاعتماد الأكاديمي .	38
4	الجدول رقم (4) يبين مزايا وعيوب كلا من الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامج .	42
5	الجدول رقم (5) يوضح المقارنة بين أنواع وكالات الاعتماد بحسب اختصاصها .	46
6	الجدول رقم (6) يقارن بين مؤسسات الاعتماد بحسب مستوياتها .	46
7	الجدول رقم (7) يوضح المقارنة بين سلبيات وايجابيات أنواع وكالات الاعتماد من حيث الاستقلالية:	47
8	الجدول رقم (8) يوضح مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق الهيئات المحلية	48
9	الجدول رقم (9) يوضح مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق الهيئات الأجنبية .	49
10	الجدول رقم (10) يبين أوجه المقارنة بين أنظمة الاعتماد في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان.	63
11	الجدول رقم (11) يقارن بين أنظمة الاعتماد الأكاديمي في دول أمريكا اللاتينية .	68
12	الجدول رقم (12) يلخص أهم الملامح لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الوطن العربي .	70
13	الجدول رقم (13) يوضح التطور الكمي لأهم المؤشرات بين عامي[1990م- 2009م]	84
14	الجدول رقم (14) يبين أبرز مؤشرات النظام السياسي في اليمن	88
15	الجدول رقم (15) يبين التدهور في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.	93
16	الجدول رقم (16) يبين مؤشر النفقات الجارية والرأسمالية في الجامعات اليمنية	95
17	الجدول رقم (17)التحديات الداخلية (الحالية والمستقبلية) المؤثرة على نظام التعليم الجامعي في اليمن .	105
18	الجدول(18) يلخص أبرز التحديات الخارجية التي تواجه الجامعات اليمنية	108
19	الجدول رقم (19) يبين توزيع المجتمع الكلي للبحث بحسب: القطاع والتخصص والوظيفة	128
20	الجدول (20) يبين توزيع مجتمع وعينة البحث على الجامعات المستهدفة	132
21	جدول(21) يبين توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات (القطاع- التخصص- الوظيفة)	132
22	جدول(22) يبين الفقرات التي تم حذفها وإضافتها وتعديلها	135
23	جدول(23)يبين توزيع فقرات الأداة في صيغتها النهائية على مجالات الاداة	136
24	جدول(24)يبين معامل الثبات حسب اختبار(Alpha)	137
25	جدول(25)يبين تفصيل الاستبانات الموزعة والمعالجة	138
26	جدول (26) يبين قاعدة البيانات للمؤشرات الكمية بالجامعات اليمنية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	139

	تابع فهرس الجداول	الصفحة
27	جدول (27) يبين توزيع درجات الموافقة حسب المتوسطات الحسابية	145
28	جدول(28)يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة على فقرات الرغبة في التساؤل الأول	147
29	جدول (29) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات مجال الدوافع في التساؤل الأول	150
30	جدول (30)يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية و الموافقة على فقرات القدرة لهيئة الاعتماد	151
31	جدول (31) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمجالات التساؤل الأول	154
32	جدول(32)يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات المجال الأول في التساؤل الثاني	156
33	جدول (33) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات مجال الدوافع في التساؤل الثاني	158
34	جدول (34) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة حول فقرات مجال القدرة للجامعات	160
35	جدول(35) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التساؤل الثاني	162
36	جدول(36)يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(1 الى 4)	164
37	جدول (37) يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(5 الى 8)	166
38	جدول (38) يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(9 الى 12)	169
39	جدول (39) يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(13 الى 16)	171
40	الجدول (40) يبين نتائج استشراف أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية وفقا للسيناريوهات الأربعة	175
41	جدول (41) أعداد هيئة التدريس في الجامعات اليمنية بالسيناريوهات الأربعة حتى عام 2030م.	180
42	يبين الجدول (42) النمو المتوقع لحجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية اليمنية وفقا للسيناريوهات الأربعة	185
43	الجدول (43) يبين استشراف أعداد الطلبة الخريجين من الجامعات اليمنية حتى عام 2030م	188
44	جدول(44) يبين عدد نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد	194
45	جدول(45) يبين عدد نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى جاهزية الجامعات اليمنية	195
46	جدول(46) يبين المتوسطات الحسابية لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد والجامعات اليمنية	195
47	جدول(47) يبين النتائج الإجمالية لأهم الاستشرافات الكمية في الجامعات اليمنية الحكومية	209
48	جدول(48) يبين النتائج الإجمالية لأهم الإستشرافات الكمية في الجامعات اليمنية الخاصة	210
49	جدول(49) يعرض إجمالي بعض المؤشرات الكمية في الجامعات اليمنية	211
50	جدول رقم (50) يبين أهم المقارنات الكيفية بين السيناريوهات الأربعة	213
51	الجدول (51) يوضح أهم التوقعات لبعض المؤشرات الكمية للجمهورية اليمنية في السيناريوهات الأربعة	215

	ثالثاً:فهرس الأشكال	الصفحة
1	الشكل رقم (1) يبين أهم مراحل الاعتماد .	37
2	الشكل(2) لتصنيف أنواع وأشكال هيئات الاعتماد .	45
3	الشكل (3) يمثل أبرز الأقطاب العالمية للجودة والاعتماد.	59
4	الشكل رقم (4) يوضح وضع اليمن مقارنة بالدول العربية في مؤشر الاستقرار السياسي .	89
5	الشكل رقم (5) يبين موقع اليمن بين الدول العربية من حيث الفاعلية الحكومية .	90
6	الشكل رقم (6) يبين وضع اليمن في مؤشر سيادة القانون مقارنة ببقية الدول العربية .	91
7	الشكل (7) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير القطاع (حكومي – خاص)	130
8	الشكل (8) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير التخصص(تطبيقي– إنساني)	130
9	الشكل (9) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير الوظيفة (عميد كلية – رئيس قسم)	130
10	الشكل(10) يبين السيناريوهات المتوقعة لمشهد الاعتماد في الجامعات اليمنية	142
11	الشكل(11)يبين استشراف أعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية بين عامي [2010م – 2030م] وفقا للسيناريو الثاني والسيناريو الثالث	176
12	الشكل(12)يبين استشراف أعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية بين عامي [2010م – 2030م] وفقا للسيناريو الأول والسيناريو الرابع	178
13	الشكل(13)استشراف أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات اليمنية الحكومية بين عامي [2010م _ 2030م] وفقا للسيناريوهات الأربعة	182
14	الشكل(14)يبين استشراف أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات اليمنية الخاصة بين عامي [2010م _ 2030م] وفقا للسيناريوهات الأربعة	184
15	الشكل(15)استشراف حجم النفقات الجارية بالجامعات اليمنية الحكومية بين عامي [2010م _ 2030م] وفقا للسيناريوهات الأربعة	187
16	الشكل(16)استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية بين عامي[2010م –2030م] وفقا للسيناريو الثاني والثالث	190
17	الشكل(17)يوضح استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية بين عامي[2010م –2030م] وفقا للسيناريو الأول والرابع	191
18	الشكل(18) يبين المشهد الحالي لنظام الاعتماد الاكاديمي في الجامعات اليمنية .	196

م	رابعاً: فهرس الملاحق	
1	الملحق (1): الاستبانة في صورتها الأولية.	
2	الملحق (2): كشف بأسماء الخبراء المحكمين للإستبانة في صورتها الأولية.	
3	الملحق (3): الاستبانة في صورتها النهائية.	
4	الملحق (4): رسالة إلى من يهمه الأمر من كلية التربية صنعاء للتعاون مع الباحث.	
5	الملحق (5): توزيع الكليات التابعة لجامعة صنعاء.	
6	الملحق (6): توزيع الكليات التابعة لجامعة الحديدة وجامعة عمران	
7	الملحق (7): توزيع الكليات التابعة لجامعة العلوم والتكنولوجيا والجامعة اليمنية وجامعة عمران.	

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

- مقدمة البحث
- مشكلة البحث
- أهداف البحث
- الأهمية
- حدود البحث
- مصطلحات البحث

مقدمة البحث :

يعد الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وفهم تحدياته وفرصه من المقومات الرئيسية في صناعة النجاح، فالإعداد للمستقبل يتم في الحاضر، وتؤثر تصورات الناس حول المستقبل فيما يتخذونه من قرارات في الوقت الحاضر، سواء من أجل التكيف مع تلك التصورات عندما تقع، أو من أجل تحويل هذه التصورات إلى واقع(عامر،2008، 62).

وتتزايد أهمية استشراف مستقبل نوعية التعليم الجامعي بتزايد التنافس بين دول العالم على كسب السبق في زمن العولمة والاقتصاد التكاملي، حيث تتنقل رؤوس الأموال باحثة عن البيئة ذات الجودة التعليمية العالية، والتي تخرّج عاملين أعلى مهارة وأكثر إنتاجًا وبالتالي تضمن عائدات أعلى للمستثمرين.

وبدون محاولة قراءة مستقبل الطلب على التعليم الجامعي، وكيفية مقابلة ذلك الطلب بشكل يضمن توزيعًا مثاليًا للموارد، وتحقيق القدر الأقصى من الفاعلية في مقابلة معايير الجودة العالمية، لن يتأتى مقاومة القوى المنافسة (الجابري وآخرون،2005م،11).

إن نظرة استشرافية إلى أفق عام 2030م ، تبين أن التعليم الجامعي سيشهد تحت تأثير العولمة جملة من التغيرات العميقة، التي قد تحدث هزات عنيفة في منظومته، و بالنظر إلى واقع التعليم الجامعي في اليمن تكشف (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006) بأنه يعاني من الهدر والفاقد كميا وكيفيا، ويغلب عليه النمطية والشكلية والمركزية، كما أن هناك فجوة بين أهدافه المعلنة المنشودة وواقعه الفعلي الميداني المعاش .

وللتغلب على تلك التحديات بدأت اليمن بتبني نظام الاعتماد الأكاديمي مؤخرا ،وبتاريخ (27 يونيو 2010م) تم تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وانتخاب أعضائه بموجب قرار من رئيس الوزراء برقم (206) للعام (2010م) .

لا يبدو تحقيق ضمان الجودة والاعتماد عملا يسيرا، ولا هدفا سهل المنال، بل هو عملية شاقة وصعبة تتطلب الكثير من الجهود والوقت، وتتطلب هذه العملية توفر الرغبة لدى جميع المعنيين باختلاف مراكزهم، تترجم هذه الرغبة في مساندة حقيقية وجادة للعمل على هذا الصعيد، فضلا عن

توفير الدعم المؤسسي في مختلف الجوانب ويتطلب فريقا مؤمنا ومتحمسا ومدربا على نحو جيد (الشامي عبدالرحمن، 2009م) .

ولقد نال موضوع الاعتماد الأكاديمي اهتمام الكثير من الباحثين في الجامعات اليمنية، ولقد أظهرت دراسة(الحريري، 2009) في جامعة إب، مدى حاجة الجامعات اليمنية إلى نظام الاعتماد الأكاديمي، وبينت أبرز معوقات تحقيق ضمان الجودة، وأوصت دراسة (زميلان، 2009) بضرورة وجود معايير متفق عليها لجودة العملية التعليمية في كلية التربية بجامعة عدن، وكشفت دراسة اسحاق (2009) عن المشكلات التي تعاني منها جامعة إب، وأكدت الحاجة الماسة لتأسيس وتطبيق ضمان الجودة بجامعة إب وضرورة تجاوز التحديات والعقبات التي تواجه تأسيسه، ودراسة(ناجي، 2009) في جامعة عدن، وقدمت دراسة(الشامي والحجيلي، 2009) في جامعة ذمار تصورا مقترحا لتحسين برامج إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد، ودراسة (السماوي والمخلافي،2009) في جامعة تعز قدمت رؤية مستقبلية للجودة في جامعة تعز، وتوصلت دراسة(الهمداني،2010) إلى بناء معايير مقترحة لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ،وإضافة لتلك الجهود يأتي هذا البحث ليحاول رسم أهم الملامح المستقبلية لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية المحتملة والممكنة خلال العقدين المقبلين.

وبالرغم من أهمية تلك الدراسات، إلا أنها أغفلت أن الاعتماد الأكاديمي عملية تتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة، وبالتالي تحتاج إلى تخطيط طويل المدى، بالإضافة إلى أن تلك الدراسات أغفلت أن الاعتماد الأكاديمي عملية تتكون من بعدين أساسيين لا مجال للفصل بينهما، مُعتمِدٌ ومُعتمَد، يتمثل البعد الأول في الجهة مانحة الاعتماد، ويتمثل البعد الثاني في الجهة طالبة الاعتماد، والتركيز على أحدهما دون الآخر لا يضمن نجاحاً، ما لم يتم التحرك في البعدين معاً .

ويتطلب الاعتماد الأكاديمي تغييرا جذريا في الممارسات والمعايير والأنماط التي تحكم عمل المؤسسات التعليمية، وهذا التغيير لا بد أن يراعي مدى استعداد المنظمة لهذا التغيير،ومدى تقبل أعضاء المنظمة وقياداتها للتغيرات اللازمة، وإيمانهم بقدرة منظمتهم على إجراء التغييرات الضرورية (Armenakis&Others,1993)، وبالتالي ينبغي أن تكون الكلية أو الجامعة جاهزة لتطبيق أي مبادرة يتطلبها الاعتماد الأكاديمي حتى لا يتعرض للمقاومة.

ويعد إدراك جاهزية المنظمة لدى الأطراف المعنية بالتغيير أمر لا بد منه، إذ لا يمكن القول بنجاح التغيير المطلوب دون استعداد تنظيمي جيد، وقبول لفكرة التغيير، وباعتبار عمليات التحسين والنوعية ما زالت في مراحلها الأولى، قد يتوافر بالجامعات بعض العمليات الداخلية لضمان النوعية، غير أنه لا يتوافر نظام وطني فاعل لضمان النوعية، ويعد القرار الأخير لمجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية بإنشاء هيئة ضمان النوعية والاعتماد، خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها ليست كافية (البنك الدولي،2010، 63).

والاستشراف لا يعني التنبؤ، ولكنه يبشر بالصورة المشرقة التي ستكون عليها الجامعات اليمنية إذا ما نجحت في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وأن هذا الطموح يمكن أن يصبح حقيقة في أفق لا يزيد عن عقدين من الزمن، ولكنه يتطلب حشد كل الجهود والإمكانات في سبيل تحقيقها بدءاً من هذه اللحظة، فليس شجرة المستقبل إلا نبتة الحاضر.

وفي المقابل فإن الاستشراف يحذر وينذر من الصورة القاتمة التي ستكون عليها الجامعات اليمنية إذا ما أخفقت في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، أو حاولت أن تدس رأسها في الرمال، وبالتالي فالصور المستقبلية التي سيفضي إليها قد تكون متفائلة أو متشائمة، مخيفة أو مطمئنة، مثبطة أو منشطة، فهي بالنتيجة ليست خطأ أو صوابا، ولا يمكن لأي سيناريو أن يطابق المستقبل بكل حذافيره، نظرا لوجود عوامل كثيرة متشابكة ومعقدة، إلا أنه يمكن رسم معالم تمثل إيحاءات هامة لأهم الملامح المستقبلية، يهتدي بها المعنيون لتحديد الوجهة التي يمكن أن تفضي إليها قراراتهم بخصوص نظام الاعتماد الأكاديمي، انطلاقا من معطيات الواقع، واستنادا إلى وقائع كمية يمكن أن تمتد بنفس المنحنى في المستقبل، أو تتخذ مسارات أخرى، وعلى كلٍ تفيد الاستشرافات المستقبلية في تقدير حجم الاستثمارات الواجب رصدها لمواجهة التزايد العددي للطلبة، واللازمة لضمان الحصول على مستوى مقبول من الجودة.

وتتراوح بدائل (سيناريوهات) المستقبل ما بين امتداد ظروف قائمة (سيناريو مرجعي) إلى أخرى غارقة في المثالية والخيال (سيناريو مثالي)، ويرى السيناريو الثالث (المتفائل) أنه بالأمل والعمل تصل المجتمعات إلى مبتغاها بصورة حتمية، وعلى النقيض من ذلك السيناريو الرابع (المتشائم) يرى أنصاره أن إشكاليات المجتمعات الإنسانية قد تعقدت إلى درجة تفوق أية قدرة علمية على علاجها، والمستقبل في منظورهم لا يحمل إلا مضاعفات من التحديات والصعوبات (السنبل ، 2007، ص17-23) .

وتكمن المشكلة في أن حجم التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي في اليمن تثير الكثير من التساؤلات حول مدى إمكانية التغلب عليها من خلال تبنيها لنظام الاعتماد الأكاديمي، وحول ما إذا كانت هناك قناعة ورغبة لدى المعنيين بتطبيقه واستعداد كافي لبذل كل الجهود التي يتطلبها تحقيقه، وحول ما إذا كانت الجامعات اليمنية ستتخذ اتجاها صاعدا، أم أنها ستستمر في الانخفاض والانحدار، ماذا بوسع الاعتماد الأكاديمي أن يقدم لتلك الجامعات البائسة؟ هل النجاحات التي يمكن أن تحققها تستحق أن تبذل كل تلك الجهود التي يتطلبها تطبيقه؟ هل بوسعها أن تعيش بمعزل عن الحراك الذي تشهده جامعات العالم في هذا المجال؟ وماذا ستخسر إذا لم تنجح في تطبيقه؟ كل تلك التساؤلات تستدعي استحضار كل الصور الممكنة أو المحتملة التي سيكون عليها الوضع في المستقبل .

وتتجلى فائدة استحضار الصور المستقبلية المحتملة في أنها: تساهم في جعل صورة المستقبل أقل غموضاً واضطراباً (بلكا، 2008، 34)،وتساعد في تعزيز فرص النجاح وتقليص سقطات الفشل، وتمكن من تعبئة الجهود والإمكانات والتدخل الواعي لتحديد مسارات الحركة والعمل كما أنها تساعد في اتخاذ التدابير الكفيلة لسير التخطيط نحو غايته المرسومة (الحاج ، 2007، ص121).

مشكلة البحث:

بناء على ما تقدم تتبلور مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

ـ ما السيناريوهات (المشاهد) المستقبلية المحتملة لمدخل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ؟

والذي يمكن بناؤها في ضوء الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الأكاديمي بالجمهورية اليمنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي ؟
2- ما مستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي ؟
3- ما أفضل الخيارات المتاحة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ؟
4- ما الاستشرافات المستقبلية لأهم المؤشرات الكمية ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية؟

أهداف البحث :

الهدف الرئيس لهذا البحث هو :

بناء السيناريوهات (المشاهد) المستقبلية المحتملة لمدخل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

وتنبثق عنه الأهداف الفرعية التالية :

1- تحديد مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الأكاديمي بالجمهورية اليمنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي.
2- تحديد مستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي.
3- استخلاص أفضل البدائل من بين الخيارات المتاحة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .
4- الوقوف على مسارات الاستشرافات الكمية لأهم المؤشرات ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يمثل التزاماً تجاه أجيال المستقبل، ودعوةً للسعي إلى توازن مناسب بين احتياجات الأجيال الحالية، واحتياجات الأجيال القادمة، وذلك من خلال تناوله لموضوع الاعتماد الأكاديمي، والذي يعتبر أهم وسيلة لضمان جودة العملية التعليمية، حيث أن النجاح في تطبيقه واستيفاء المعايير التي يتطلبها يعد ضمانا لجودة أغلى ثروة يمتلكها البلد، وهي الثروة البشرية التي تنهض بعملية التنمية وستضمن رفاهية الأجيال القادمة، وعلى النقيض من ذلك يمثل الإخفاق في تطبيقه تفريطاً بالمستقبل، وهدراً للطاقات البشرية، وبالتالي ستشكل مخرجات التعليم الجامعي عبئاً ثقيلا على التنمية وعلى موارد البلد، وسيصبح التعليم الجامعي عامل هدم ، لا عامل بناء.

ويتوقع أن يفيد البحث الجهات الآتية:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في هيئة الاعتماد الأكاديمي .
- الجامعات اليمنية ، العامة والخاصة والكليات التابعة لها .

ومما يعزز من أهمية هذا البحث أنه:

- ❖ يمكن أن يسهم في التعبئة الذهنية والنفسية وشحذ الهمم ،واستنفار الطاقات المطلوبة للنجاح في الاستفادة من نظام الاعتماد الأكاديمي بالجامعات اليمنية.
- ❖ يمكن أن تفيد نتائج البحث في توسيع الخيارات المتاحة أمام صانعي القرار ، وبالتالي تساهم في تحسين القرارات المستقبلية التي لها علاقة بموضوع البحث .
- ❖ يمثل إضافة علمية للدراسات والبحوث في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية، إلا أنه ينفرد عنها بتناوله للموضوع من زاوية إستشرافية، وهذا ما أغفلته معظم تلك الدراسات والبحوث، بحسب علم الباحث .
- ❖ يمكن أن يفيد الباحثين في مجال الدراسات الاستشرافية .

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: رسم السيناريوهات (المشاهد المستقبلية) لمدخل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

الحدود الزمنية: تم إجراء هذا البحث خلال العام الجامعي 2010 / 2011م

وتمتد الفترة الزمنية لهذا البحث خلال الفترة الاستشرافية (2010- 2030م) .

الحدود البشرية: استطلاع آراء عينة من القيادات الأكاديمية- عمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالجامعات اليمنية.

- الفئة العمرية (19-23) سنة من سكان الجمهورية اليمنية خلال الفترة الاستشرافية .
- أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية الحكومية والخاصة خلال الفترة الاستشرافية .
- أعداد الطلبة الخريجين من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة خلال الفترة الاستشرافية .
- أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات اليمنية الحكومية والخاصة خلال الفترة الاستشرافية .

الحدود المكانية: الجامعات الحكومية: (صنعاء، الحديدة، عمران)، الجامعات الخاصة: (العلوم والتكنولوجيا، اليمنية، سبأ).

مصطلحات البحث:

الاستشراف:

لغة: اسْتَشْرَفْتُ الشَّيءَ، واسْتَكْفَفْتُه، كلاهما أن تَضَعَ يدَك على حاجبك كالذي يَسْتَظِلّ من الشمس حتى يَستبينَ الشيء .(الأزهري،2001) ، و يعرفه (بلكا ،2008،ص24) بأنه: الارتفاع والصعود إلى الشرفة العالية ليتمكن الإنسان من النظر المديد ، ومعرفة ما في الأفق البعيد .

واصطلاحاً يعرفه (السنبل ، 2007، ص14)بأنه : جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال البحث، يقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها.

وإجرائياً يعرفه الباحث بأنه :بناء السيناريوهات والمشاهد المستقبلية التي يمكن أن يفضي إليها مشهد الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة في الجامعات اليمنية خلال العقدين المقبلين وحتى حلول عام 2030م .

السيناريو:

- هو الوصف التمثيلي للأوضاع والأحداث المحتملة الوقوع، وسيناريوهات المستقبل تعني الوصف التمثيلي لأبعاد المستقبل الممكنة، بدءا من الوضع الراهن ، وبلوغا إلى نقطة محددة في المستقبل(فاهي و راندال،1998م) .

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه: النتيجة النهائية التي تصف أهم الملامح المستقبلية التي يمكن أن يكون عليها نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، انطلاقا من افتراضات مبينة على المستوى الحالي جاهزية كل من هيئة الاعتماد الوطنية كطرف أول، والجامعات اليمنية كطرف ثاني، واحتمالات التغير في مستوى الجاهزية، والتداعيات التي تصاحب كل تغير، ومصحوبا ببعض الاستشرافات الكمية لأهم المؤشرات المصاحبة لكل سيناريو .

الاعتماد الأكاديمي:

الاعتماد في اللغة من اعتمد ويقال: اعتمدت على الشيء، أي اتكأت عليه، واعتمدت عليه في كذا أي اتكلت عليه، ويعني ضمنا الموافقة والإجازة للقيام بأي أمر بناء على الاعتماد المعطى(ابن منظور، 2003، 433)، ويأتي الاعتماد بمعنى "الإجازة والتفويض "(القناديلي،2009، 103)

الاعتماد الأكاديمي : هو الاعتراف بأن برامج مؤسسة تعليمية ما قد حققت أو وصلت إلى الحد الأدنى من معايير والجودة الموضوعة سلفا من قبل الهيئة المانحة لشهادة الاعتماد (جامعة الإسكندرية،ب.ت،9).

التعريف الإجرائي :الاعتماد الأكاديمي هو " الشهادة التي يمنحها مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بالجمهورية اليمنية لبرنامج أو مؤسسة أو جامعة ما، تقدمت لدى المجلس بطلب الاعتماد، وقامت بتقييم نفسها ذاتياً، وقدمت الأدلة والبراهين للفريق المكلف من قبل المجلس بإجراء التقييم الخارجي، بأن لديها أهداف مناسبة، وتمتلك إمكانيات كافية لتحقيق تلك الأهداف، وقادرة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، وتتطلع إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها، وأنها قد استوفت الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لمنح هذه الشهادة .

الفصل الثاني

الخلفية النظرية

للبحث

- أولا: استشراف المستقبل
- ثانياً ـ الاعتماد الأكاديمي
- ثانيا:ـ الاتجاهات المعاصرة للاعتماد الأكاديمي
- رابعاً : العوامل الموجهة لمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية

أولاً: استشراف المستقبل

تمهيد:

لم يكن الحلم بالنسبة للمكتشفين العظام تخيلا عديم الجدوى، ولكنه كان بحثاً واستكشافاً فكريا لما سيأتي، فكانوا يطورون أهدافا لها قيمة وقابلة للانجاز، وبعد ذلك يطورون استراتيجيات خلاقة وواقعية للوصول إلى الأهداف التي اختاروها (كورنيش، 2007 ،38) .

ومما لا شك فيه أن المستقبل في عالم اليوم والغد، مشحون بعواصف التغيير في الأفكار والتوجهات والإيديولوجيات والمصالح والرغبات بحيث يصعب الإمساك بمعالمه وبخصائصه، لاسيما مع زخم متغيراته العلمية والتكنولوجية فضلا عن السياسية والاقتصادية مع تدفقها ومفاجأتها التي يتعذر توقعها (عمار ،2007 ، 20).

ويزداد الاهتمام بالدراسات المستقبلية في الدول المتقدمة، ولقد أصبحت ميداناً من ميادين المعرفة يزداد الاهتمام به ويترسخ دوره في عملية صناعة القرارات على مختلف المستويات، وقد شهد هذا الميدان ولم يزل تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة .

وبناء على ذلك يتناول هذا الجزء من البحث، مفهوم استشراف المستقبل، والخلفية التاريخية للدراسات المستقبلية، إضافة إلى أهمية وأهداف وأساليب، ومناهج وصعوبات استشراف المستقبل .

مفهوم استشراف المستقبل:

كل فكرة جديدة، أو مصطلح غير مألوف، تتعدد آراء الباحثين حول عبارة تحدد بالضبط ماهيته، أو ما المقصود منه، بألفاظ محددة مفهومة، وهذه الألفاظ هي التعريف أو المفهوم الذي يحدد المعالم الجغرافية له، ويرسم الحدود الفاصلة بينه وبين مفاهيم أخرى تتداخل معه، وقد يفضي السعي وراء تعريف شامل جامع مانع، صحيح من جميع جوانبه إلى جدال عقيم.

أما المصطلح العلمي فهو اللفظ الذي يتفق عليه العلماء للدلالة على شيء بعينه دون غيره، وعلماء كل علم هم ذووا الاختصاص المباشر في وضع مصطلحات علمهم، وقد يستمد المصطلح لفظا من

الفصحى أو العامية أو من اسم مبتكره كالمخترعات الجديدة والوحدات الفيزيائية وغيرها (العاصي،2006، ص73).

ويعد مصطلح استشراف المستقبل من المصطلحات التي تباينت حوله الآراء، فهو في الواقع علم يتناول الأحداث التي لم تقع بعد، وعندما تحل ستصبح حاضرا، وحيث بدا انتشار هذا المصطلح في الدول الغربية، تعددت تسمياته عند ترجمته إلى العربية، وسمي بأسماء عدة مثل: استشراف المستقبل، التنبؤ بالمستقبل، صور المستقبل، بدائل المستقبل، دراسة المستقبل، وبرغم تعدد تسمياته، والاختلافات في تعريف محدد له، إلا أن جميعها تتفق في مجال موضوعه وهو : المستقبل ، وهذا التباين ناتج عن أن المصطلح لم يتخذ معناه الاصطلاحي بعد، ولذا تتعدد التعريفات لهذا المصطلح فعلى سبيل المثال :

يعرفه العواد (1998م،25) بأنه يعني"إلقاء نظرة على المستقبل بمنظار تتكون عدساته من عبق تجارب الماضي ونتائج الحاضر وثمراته، ومؤشرات التطلع المستقبلي".

ويعرفه الجابري وآخرون (2009،6)بأنه:" عبارة عن محاولة لاستكشاف المستقبل وفق الأهداف المخططة، باستخدام أساليب كمية تعتمد على قراءة أرقام الحاضر والماضي، أو أساليب كيفية تستنتج أدلتها من الآراء الشخصية القارئة لمجرى الأحداث".

ويعرفه زاهر(2004م): " بأنه التحليل المستقبلي المعتمد على مقاربة النظام من خلال تحليل النظم الفرعية بطريقة تسمح بفهم التغيرات التدريجية في هذه النظم وعلاقتها، وإدماجها تدريجيا ضمن أطر كلية مترابطة توجهها توقعات حدسية وسيناريوهات مشروطة بفرضيات موجهة" .

وتعرف العاصي(2006، 86) استشراف المستقبل في التعليم بأنه" تطبيق الأساليب المنهجية لعمل الدراسات المستقبلية على مجال التعليم المنظم، وذلك بهدف رسم المستقبلات الممكنة، أو المحتملة أو المفضلة التي يمكن أن يكون عليها التعليم في المجتمع محل الدراسة، على المدى الطويل".

ويستخلص الباحث من تلك التعاريف أن استشراف المستقبل هو : رؤية، وتصور، ونظرة ثاقبة، واستحضار للصور المستقبلية الممكنة أو المحتملة أو المفضلة، وجهد علمي منظم، وتطلع، وتحليل مستقبلي، ودراسة للبدائل، وتحليل للنظم، وعملية تتسم بدرجة عالية من التعقيد، ومحاولة للتحكم في سير الأحداث، والتحكم في القوى والعوامل المؤثرة لخدمة المجتمع والفرد للمستقبل، وهو علم يستند إلى أسس معرفية وفهم واع للماضي والحاضر، وهو علم ديناميكي له منهجه ومحتواه، وله خطة

ودستور، وأهداف، ومسئوليات، وأدوات وأساليب علمية، وهو بذلك يتطلب جهدا علميا يعتمد على العمليات العقلية العليا كالتفكير، والابتكار، والتحليل، والإدراك، والتخيل، والاستقراء، والاستنباط، والتعميم، والمقارنة .

الخلفية التاريخية للدراسات المستقبلية:

لم يكن الاهتمام بالمستقبل وليد العصر الحاضر، أو الماضي القريب، بل تمتد أبعاده في عمق التاريخ، إلى أحقاب بعيدة، والمهم هنا التعرف على تطور المفاهيم وطرق التفكير العلمية، وما نشأ عن ذلك من نظريات معرفية جديدة، وحيث مر علم المستقبل بمراحل متعددة عبر تطوره التاريخي، ويقسم العاصي(2006، 116-121) ذلك التطور إلى ثلاثة عصور هي: العصور القديمة، وعصر اليوتوبيات، والعصور الحديثة، ويمكن تلخيص أهم الملامح التاريخية لتلك العصور في النقاط التالية:

أولا: العصور القديمة:

عبر التاريخ حاول الكهان والعرافون والمنجمون التنبؤ بالمستقبل ، كما برز الاهتمام بالمستقبل في الحضارات القديمة بشكل واضح فمثلا:

- في الحضارة الفرعونية: شيدت الأهرامات، ومراكب الشمس، وحنطت الأجساد، وبرزت علوم الفلك، وشيدت مراكز التنبؤ مثل " أمون رع " و " هليوبوليس "، ونظمت الحياة بأكملها التزاماً بعقيدة البعث بعد الممات، أي التزاما بالمستقبل .
- في الحضارة الإغريقية : قام الإغريق بحفر ونقش الصخور من أجل الأجيال القادمة ، وظهرت معابد الوحي في " دلفي " و"دودونا " و"برانشيدا " وغيرها كأمكنة لاقتحام المستقبل وسبر أغواره .

-في بابل والهند والصين والمايا والأزتيك وغيرها من الحضارات: هيمن التوجه المستقبلي على تفكير الإنسان، وقد دفع التفكير بالمستقبل تلك الحضارات إلى صنع تراث يخلد ذكرها عبر الزمن (زاهر ،2004م،26).

- وللفلاسفة والمؤرخين باع طويل في هذا الميدان الخصب من العلوم، فنجد سقراط يصف مركز دلفي بأنه "هبة خاصة من السماء، ومنبع أعظم النعم بين البشر "، ويحيى أفلاطون التنبؤ بالمستقبل، ويصفه بـ "أسمى الفنون " ويؤلف اليوتوبيا الشهيرة " الجمهورية " و " المدينة الفاضلة " ، وعلى غرار ذلك يؤلف الفارابي كتابه آراء في أهل "المدينة الفاضلة " ، الذي يستند فيه إلى تصور إسلامي

لمجتمع يتعاون على الأشياء التي نال بها السعادة في المستقبل ، ثم يأتي بعدهم دانتي في الـ"الكوميديا الإلهية " ثم " فرنسيس بيكون " في كتابه الاطلنتيس الجديدة (New Atlantis) وغيرهم كثير (زاهر ،2004م،27).

ثانياً: عصر اليوتوبيات:

أهم الأعلام المستقبليين في عصر اليوتوبيات :

- توماس مور (1478- 1535): صاحب كتاب "اليوتوبيا"، طرح فيه تصورا مستقبليا لمجتمع مثالي يخلو من كافة اشكال الاضطهاد والظلم والانانية .
- فرانسيس بيكون (1561- 1626): صاحب كتاب " اطلنطا الجديدة"، طرح فيه رؤية مستقبل العالم من خلال تصوره لمجتمع جديد يعتمد على العلم، كوسيلة أساسية لتغييره .
- توماس مالتوس(66 17 – 1843): عرض في دراسته "نمو السكان" رؤية مستقبلية تتسم بالتشاؤم، لحل التناقض الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية .
- جول فيرن (1828- 1903): في كتابه عن رحلة الأرض إلى القمر عام 1865م، وكتابه حول العالم في ثمانين يوما عام 1870م، وعشرون فرسخاً تحت سطح الماء، وتدور حول العلم ودور العلماء في تقدم المجتمع وصنع المستقبل .
- هربرت ويلز (1866-1946م): قدم إضافات بارزة في تأصيل الاهتمام العلمي بالدراسات المستقبلية، مثل كتاب الزمان 1895م، والتوقعات 1901م، واليوتوبيا الجديدة 1905م، وشكل الأشياء المستقبلية 1933م، وجميعها تدور حول استكشاف حياة وهموم الأجيال المقبلة .

ثالثًا: العصور الحديثة :

أهم الأعلام المستقبليين في العصور الحديثة :

- كولم جيلفان: في عام 1907م أطلق اسم (ميلونتولوجي) على حقل الدراسات المستقبلية .

- اوسيب فلنختهايم: في عام 1943م طرح اصطلاحا بديلا Futurology وقال عنه:" إنه نظام علمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة، وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة" .
- بدأ إخضاع المستقبل للبحث العلمي والمنهجي في عام 1946م عقب الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشأت شركة دوجلاس للطائرات مؤسسة راند (RAND :Research and Development) والتي تعتبر بدورها الراعي الأكبر للدراسات المستقبلية المنهجية(بلكا، 2008م،31).
- في عام م1947 صدرت دراسة أمريكية بعنوان (آفاق جديدة حول مستقبل القدرات العسكرية التكنولوجية لدول العالم الرئيسية) .
- في عام 1965م أنشأت الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم لجنة باسم (عام 2000) لعمل دراسات وأبحاث عن تطور العالم وموقع الولايات المتحدة فيه عند نهاية القرن العشرين .
- عام 1967م أنشئ معهد "هدسون" الذي اهتم بالاستشراف التكنولوجي في المجال النووي، وطور أسلوب السيناريو وأسلوب المستقبلات البديلة كأداتين تحليليتين لدراسة وتقييم مختلف أنواع السياسات العامة .
- في عام 1968م أنشئ معهد المستقبل للدراسة المنهجية للاحتمالات المختلفة للولايات المتحدة الأمريكية، والمجتمع الدولي، وتحديد المرغوب فيه من الاحتمالات، والبحث في الوسائل والأساليب التي تساهم في تحقيقها .

وقد كانت الدوافع لتأسيس علم استشراف المستقبل هي: القلق والتوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عقب الحرب العالمية الثانية، ومن رواد هذا العلم هرمان خان الذي تحول من عالم فيزيائي إلى مستقبلي، حيث عمل مع زملائه لصياغة سيناريوهات يقدمونها إلى مخططي الجيش الأمريكي، عندما كانوا يفكرون بأسوأ أنواع الأسلحة التي يمكن صناعتها فظاعة، لكي يكونوا مستعدين لكل أنواع الطوارئ، لهذا طلب المخططون أن يعرفوا أشياء مثل: ماذا يمكن أن يحصل لو قصفت عشر مدن أمريكية بقنابل نووية؟ كيف يمكن اخلاء مدينة نيويورك بعد إنذار قصير؟ ما هي الظروف التي يمكن خلالها كسب حرب نووية؟ وهكذا صاغت شركة راند الكبرى سلسلة من الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى حرب نووية، كما صاغت كذلك احتمالات لما يمكن أن يحدث خلال مثل هذه الحرب (كورنيش، 2007، 150).

ومنذ ذلك التاريخ كثرت البحوث المستقبلية، وانتشرت وظهر خبراء كثر يهتمون بهذا المجال، وتأسست مئات المراكز والهيئات والمجلات والمؤسسات المتخصصة في الدراسات المستقبلية، وفي السنوات الأخيرة، قام المستقبليون بصقل مناهجهم، وآلياتهم، وتقنياتهم، وهنالك مجتمع مستقبلي مسنود بعدد من النشرات والدوريات.

أهمية استشراف المستقبل وأهدافه:

تكمن أهمية استشراف المستقبل من وجهة نظر (كورنيش، 2007، 312) في أنه التزام تجاه أجيال المستقبل، وقد تضمن التزام "تاو" الشخصي تجاه الأجيال القادمة النقاط التالية:

- الاهتمام بالرفاهية الشخصية للأجيال القادمة، فاحتياجاتهم هي بنفس أهمية احتياجات الأجيال الحالية.
- اختيار أعمال مأجورة أو تطوعية تقدم مساهمة ايجابية إلى مستقبل مزدهر للإنسانية .
- القيام بدور شخصي في وقف تدهور البيئة وفي دعم الجهود لتحقيق علاقة مستدامة مع كوكب الأرض.
- مساندة الأعمال والأهداف والتوجهات التي تساعد الحضارة الإنسانية على البقاء على الحياة والازدهار على امتداد العقود القادمة .
- السعي إلى توازن مناسب بين احتياجاتنا المباشرة واحتياجات الأجيال القادمة، عندما نقرر التصرف بأموالنا وأوقاتنا .
- الإقرار بأننا نعيش في عصر يتم فيه اتخاذ القرارات الأهم في تاريخ الحضارة الإنسانية .

وتتركز أهمية استشراف المستقبل في التخطيط التربوي فيما يلي (عامر، 2008، 58):

- تشخيص الوضع القائم ومحاولة التعرف على الاتجاهات المحتملة مستقبلاً في ضوء المعطيات الجديدة وخاصة في مجال دراسات التجديد التربوي مما يساعد على توظيف ذلك في التنمية التربوية .
- يساعد في تنمية ونشر أساليب دراسة التكاليف التعليمية على مدى سنوات الخطة.
- يساعد على التفكير المستقبلي في إجراء دراسات مقارنة للتنمية التربوية في جميع مجالات العملية التربوية بغية تطويرها مستقبلاً.

- تساعد في الوصول إلى عمل إسقاطات القوى العاملة، وإجراء دراسات تقويمية على هيكل القوى العاملة، والمحتوى التعليمي للهيكل الوظيفي، وعلاقة ذلك بالنمو التكنولوجي، واتجاهات الاستثمار على مستوى الدولة.
- يساعد في معرفة كيفية الوصول إلى توازن بين الطلب والعرض على المهن التعليمية المختلفة .

ويلخص الجمال(2003، 190) أهمية استشراف المستقبل في النقاط التالية:

1- دعم عمليات اتخاذ القرار، من خلال توفير إطار عمل مفيد لاتخاذ القرار، وتحديد المخاطر والفرص، واقتراح مداخل محتملة متنوعة لحل المشكلة ، وسياسات بديلة، وأخيرا وضع الأهداف ووسائل تحقيقها.

2- القيام بدور توجيهي يساعد الناس على معرفة أين هم الآن؟ وإلى أين هم متجهون؟ وإلى أين يريدون التوجه؟

وتحاول الدراسات الاستشرافية رسم تصور مستقبلي، يتضمن مجموعة من البدائل أو المشاهد المحتملة في ضوء معطيات الحاضر وأحداث الماضي من أجل التوعية بالتحديات القادمة، والعمل على التعبئة والإعداد لمواجهتها عن طريق الاختيار الواعي الذي يحقق المستقبل الأفضل للمجتمع بأقل التكاليف الاقتصادية والمجتمعية.

ويلخص عامر (2007، 28) تلك الأهداف في النقاط التالية:

1- تحديد القضايا الحساسة التي تمثل إنذارات أو تحذيرات من مستقبلات معينة، وتحديد المستقبلات البديلة.

2- اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها، أو التخفيف من أضرارها .

3- اكتشاف القدرات والموارد والطاقات، واكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق تنمية شاملة .

أساليب استشراف المستقبل:

يجابه دارسي المستقبل العديد من الصعوبات في اختيار الأسلوب الذي يتبعونه في الدراسة، وذلك لأن العلاقة بين العديد من عناصر الدراسة معقدة ومتشابكة، ويتطلب ذلك استخدام أكثر من أسلوب لجمع البيانات، واستخدام أكثر من أسلوب يتيح مزيدا من الدقة والانضباط في دراسات المستقبل(العاصي، 2006، 97)، ومن أساليب استشراف المستقبل: أسلوب دلفاي Delphi Method، والعصف الذهني، وتتبع الظواهرMonitoring، والبحث المستقبلي الإثنوغرافى Ethnographic Futures Research، وتحليل الآثار المقطعية، ونماذج المحاكاةSimulation Models، وطرق السلاسل الزمنيةTime Series Methods ، وأسلوب السيناريوهاتScenarios Method (شاهين، 2009).

وتصنف مخرمش(2006، 4) أساليب استشراف المستقبل إلى صنفين: الأول هو الأساليب النظامية وتنقسم إلى نماذج سببية وأخرى غير سببية ولكل منهما أساليب تميزه عن الآخر، أما الصنف الثاني فهو الأساليب غير النظامية وتنقسم إلى أساليب التناظر، وآراء ذوي الشأن والخبرة، وللتمييز بين هذه التصنيفات يعرض الجدول(1) الأساليب التابعة لكل صنف وذلك كالتالي:

الجدول(1) يعرض أساليب استشراف المستقبل

أساليب نظامية		أساليب غير نظامية	
نماذج سببية	نماذج غير سببية	أساليب التناظر	آراء ذوي الشأن والخبرة
نماذج الاقتصاد القياسي نماذج المدخلات والمخرجات نماذج الامثلية والبرمجة نماذج المحاكاة نماذج الشبكات العرقية	إسقاطات الاتجاه العام تفكيك السلاسل الزمنية التمهيد الأسى للسلاسل الزمنية النماذج الإحصائية للسلاسل نماذج ديناميكية غير خطية طريقة المؤشرات الموسمية	المشابهه والمغايرة الإسقاطات بالقرينة	المسوح ندوة الخبراء الاستشارة الفكرية طريقة دلفي طريقة السيناريوهات

المصدر : تلخيص الباحث نقلا عن (مخرمش، 2006)

ولتعدد الأساليب التي تستخدم في الدراسات الاستشرافية يمكن التعريف ببعض تلك الأساليب كالتالي:

1- مصفوفة التأثير المتقاطع (Cross – Impact Matrice) :

هي أسلوب من أساليب استشراف المستقبل تقوم على افتراض أن معظم الأحداث والاتجاهات الأخرى ترتبط بطريقة أو بأخرى بالأحداث والاتجاهات الأخرى، وتفيد هذه التقنية في تحديد أولويات الأنشطة أو الأهداف في ضوء التداخلات والعلاقات بينها، تحديد تأثير كل حدث على الآخر، وتستخدم في توقع الاختراعات التكنولوجية وتحسين التنبؤات العلمية، تخطيط التغيرات الاجتماعية، وتوقع الإبداعات في مجال الإنسانيات، والكشف عن المشكلات الجديدة المحتملة (زاهر،2004، 120).

2- أسلوب التحليل المورفولوجي (الأشكال والتراكيب):-(Morphological Method)

في حالة المواقف التي يمكن تحليلها إلى أجزاء أو مكونات قليلة أو كثيرة الاستقلالية ، والتي يمكن معاملتها بصورة منفصلة ،و يستخدم لاتخاذ القرار أكثر منه لتنظيم التفكير (زاهر ،2004، 120).

3- تكنيك دلفي :

تقنية (منهجية) تستخدم في استفتاء الخبراء من أجل الوصول إلى مجموعة من الأحكام وبشكل نموذجي تتضمن هذه المنهجية السعي للحصول على آراء فردية لخبراء حول احتمالات حدث في المستقبل بعد ذلك يتم دمج الآراء الفردية للخبراء من أجل الوصول إلى ما يشبه الحكم الإجماعي(كورنيش،2007، 348).

4- طرق السلاسل الزمنية :time series methods

يعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية Time Series Analysis من الأساليب الإحصائية الجديرة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً، وأصبح بالإمكان استخدامها لغرض التوقع لمستقبل العرض والطلب. ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين (عدة سنوات مثلاً)، ثم يتوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم(الجابري وآخرون،2009م) وهى تشمل طرق ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد وكم المعلومات المسبقة المطلوبة، فمنها نموذج الخطوة العشوائية random walk modelالذي يفترض قيمة المتغير في فترة ما هي قيمته التي تحققت في فترة سابقة، ومنها طرق إسقاط الاتجاه العام trend extrapolation بالمتوسطات المتحركة وتحليل الانحدار، ومنها طرق التمهيد الأسى للسلاسل

الزمنية، والطرق المعتمدة على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية مثل نماذج " بوكس - جينكنز" (العيسوي، 2000،17).

5- تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة :

وتتم عن طريق المسوح surveysوفيها يتم استطلاع رأى أو توقعات عينة من الأفراد، وقد يكون هذا المسح بحثا عن مؤشرات التغير التي من المرجح أن يكون لها أهمية في المستقبل(كورنيش،2007 ،129).

6- إسقاط توجه ما نحو المستقبل:

عندما تتوفر البيانات الرقمية حول مؤشرات معنية لها أهمية في المستقبل، يمكن رسم المخطط البياني لتوجه ما على ورق مخطط لإظهار التغيرات مع الزمن، وإذا كان ذلك مرغوبا به فبالإمكان مد خط تغير التوجه، أو إسقاطه إلى المستقبل، اعتمادا على افتراضات أخرى(كورنيش،2007، 130) .

7- السيناريوهات :

كلمة سيناريو حسب معجم ويبستر تعني: مقطعا من نص مسرحي(قاضي،2006،47) أي أنه يمثل عنصرا دراميا ضمن قصة تطرح على شعور ولا شعور القارئ والمشاهد، ويعرف كورنيش(2007 ،395)السيناريو Scenario بأنه: وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن أن تحدث في المستقبل، وتتم صياغته في العادة عن طريق دراسة وقائع الحالة، أو اختيار شيء ما يمكن أن يحدث، أو تخيل مختلف الطرق التي يمكن أن يحدث فيها التطور المتوقع وسلسلة الأحداث التي يمكن أن تلي ذلك، ويشير البرواري وباشيوة (2011، 289)إلى أن أسلوب السيناريوهات عبارة عن : بناء توقعات(صور أو مشاهد) محتملة لمستقبل الظاهرة موضوع البحث، بناء على رؤية فاحصة لتاريخ الظاهرة، وحاضرها، والعوامل المتعددة والمتشابكة، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتقنية، والبيئية، التي تسهم في رسمها .

ويرى العيسوي (2000م) أن السيناريوهات Scenarios: هي المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي، ولهذا فإن السيناريو يعتبر الأداة التي تعطى للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية، ويمكن أنتبنى السيناريوهات بأي من طرق البحث المستقبلي، أو بمجموعات معينة منها .

ويميز شاهين (2009)أسلوب السيناريوهات ـ تحديدًا ـ من بين أساليب الدراسات المستقبلية بأنه يمثل وصفاً دقيقاً لجميع احتمالات المستقبل، المتشائمة منها أو المتفائلة أو المعتدلة، انطلاقًا من الوضع

الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض، كما أن أسلوب السيناريوهات يمثّل النتيجة النهائية المتوقعة لأي أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية الأخرى؛ ناهيك عن أن السيناريوهات تتيح لمتخذ القرار بدائل وخيارات متنوعة، إذ إن توقعات المستقبل لا تخرج بحال من الأحوال عن التشاؤم أو التفاؤل أو الاعتدال.

أما أهداف السيناريوهات فيصنفها عامر(2008، 177) إلى:

1- عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية.

2- عرض النتائج المترتبة على الخيارات أو البدائل المختلفة.

3- تركيز انتباه الناس على الفاعلين الرئيسيين وإستراتيجيتهم، والعمليات أو العلاقات السببية والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات، والقضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية في اهتماماتهم.

4- استثارة الأفكار والتأمل حول قضايا وهموم المستقبل من خلال المسارات الاحتمالية، مما يؤدي إلى تنشيط خيال الناس وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل بشأن المستقبل.

والسيناريوهات باختلاف طرق بنائها، وتباين أعدادها من بحث لآخر سواءً سيناريو واحد أو أكثر من سيناريو، إلا أنها تبنى اعتباطاً وإنما تبنى على عدد من المبادئ منها الحاجي(2010):

المبدأ الأول : إن أبسط التوقعات أو التصورات للمستقبل هي أنه سيبقى مثل الماضي، وافتراض أن الأمور سوف تتغير بالطرق نفسها التي تغيرت بها في الماضي ، أي أن التغيير الذي لوحظ في الماضي سوف يستمر في المستقبل على نفس الشكل والوتيرة.

المبدأ الثاني: مبدأ القياس أو الاستقرار والتعميم وهو مبنى على ملاحظة أن نماذج معينة من الأحداث تتكرر أو تتشابه من وقت لآخر .

المبدأ الثالث: استشفاف المستقبل وفقا للرغبات، والدوافع، والغايات، والقوى، والغرائز الأساسية التي توجه القوى الفاعلة نحو المستقبل.

منهجية استشراف المستقبل:

هناك فرق بين المنهجية والمنهج، فالمنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، فبواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى تصل إلى نتيجة معلومة(العاصي،2006، 237) أما المنهجية: فهي تتطلب تبريرا لتبني وتطبيق مناهج بحثية معينة،

في ضوء إدراك المشكلة وفهمها، وهي تدعو إلى وحدة الوجود والمعرفة في أي عمل بحثي، كما أن مصطلح المنهجية يستخدم لدراسة الأساس المنطقي والنظري للبحث، والذي في ضوئه يتم تحديد الإجراءات والأساليب المتبعة في جمع البحث (العاصي، 2006، 95).

وقد بين العاصي(2006، 89) تباين العديد من الآراء فيما يتعلق بمنهج الاستشراف، من خلال تحليله لمضمون تعاريف عدد من الخبراء العرب في الدراسات المستقبلية، فمنهم من يسميه بالاجتهاد العلمي المنظم، ويسميه آخرون بالتحليل المستقبلي، ومنهم من يرى أنه منهج يستند إلى المناهج الأخرى، ومنهم من يسميه بتحليل الاتجاهات، ومنهم من يرى أنه جهدُ استطلاعي، ومنهم من يسميه منهج التعقيد، ومنهم من لم ينوه عن المنهج المستخدم، ومن خلال اطلاع الباحث على عدد من الدراسات المستقبلية العربية لاحظ أنها تمر مرور الكرام فيما يتعلق بالمنهج، وربما يرجع ذلك إلى تعقد مسألة المنهج عموماً، فمن ناحية تتفق عدد من الدراسات على أنه لا يوجد اتفاق على مسألة المنهج، ومن ناحية أخرى هناك إشكالية الطبيعة البينية للدراسات المستقبلية التي تجعل منهجها يصطبغ بمنهج الحقل العلمي الذي تتم فيه، ومن هنا تم تبني منهج مركب يسمى (التحليل المستقبلي) أو الاستشراف.

ويرى الصايغ (1999م) أن المنهج الاستشرافي يتضمن ثلاث مراحل رئيسية متداخلة هي:

1- مرحلة رصد الاتجاهات والمؤشرات.

2- إيجاد العلاقات الثنائية أو المتعددة فيما بينها، وربطها بالمتغيرات والتحديات المحيطة بها.

3-مرحلة الوصول إلى البدائل المستقبلية، وفيها يتم تجميع المؤشرات والتوقعات المستقبلية وتحليلها وفحصها من أجل الوصول إلى عدد من البدائل أو المشاهد المستقبلية.

صعوبات استشراف المستقبل:

علم استشراف المستقبل علم يهتم بمراحل الزمن الماضي، والحاضر، والمستقبل، ولذا يحتاج إلى قاعدة واسعة من المعارف وحصيلة هائلة من المعلومات، فالتعرف على آليات التغيير ومحدداتها وسبل الربط بين هذه الآليات بعضها ببعض، وهناك العديد من الصعوبات التي تجابه الباحثين المستقبليين، ومن هذه الصعوبات ما يلي :

1- ما يزال منهج وأساليب استشراف المستقبل محل مناقشة وجدل حاد في الدوائر المهتمة بقضايا المستقبل.

2- علم استشراف المستقبل عمل يتسم بدرجة عالية من الصعوبة، ويتطلب منهجا يتيح محاكاة النسق المجتمعي في حركته الدائمة .

3- يتطلب إعادة قراءة الماضي في ضوء تحديات المستقبل، والسعي إلى الفهم قد لا تتيحه الأدبيات المتوافرة، وخاصة ما يتسم منها بالطابع الأكاديمي .

4- يتطلب اختيار معطيات ومفاهيم ومؤشرات بعينها، وربطها فيما بينها كنسق متكامل.

5- يتطلب استخدام أساليب رياضية يتم اختيارها بعناية فائقة، ويتم المفاضلة بينها لتحديد الأسلوب الرياضي المناسب، لاستشراف الاتجاهات المستقبلية، باستخدام الخطأ التقريبي ، ولكل مؤشر على حدة، فقد يكون أسلوب رياضي ما مناسبا لاستشراف مؤشر ما، ولا يكون مناسبا لمؤشر آخر، كما يستدعي طرح أكثر من بديل للنمو، في ضوء الافتراضات التي تتوافق مع توجهات كل سيناريو .

6- يتطلب الحصول على قاعدة بيانات تتبعية لفترة زمنية كافية عن المؤشر الكمي المراد استشراف اتجاهات نموه المستقبلية، وقد يواجه الباحث المستقبلي صعوبة في جمعها، والتأكد من صحتها.

7- اتساع الأمد الزمني موضع الرصد، واختلاف المعالجات الخاصة بما يعتبر مستقبلا مباشراً، مستقبلاً قريباً، مستقبلاً بعيد المدى، مستقبلا غير منظور .

8- يتطلب أن يكون الباحث واسع الاطلاع في مجال عمله والعلوم الأخرى، خاصة أن مجال استشراف المستقبل يعتمد إلى حد كبير على العلوم البينية .

9- لا بد للباحث الأصيل أن يطلق العنان لخياله ليمكنه من تصور العلاقات بين الأشياء .

ثانياً: الاعتماد الأكاديمي

تمهيد :

يتناول هذا الجزء من البحث مفهوم الاعتماد الأكاديمي، ويستعرض بعض الملامح التاريخية لتطور نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، ويميز بينه وبين المفاهيم المتداخلة معه، يوضح أسباب الاهتمام به، ويصف فوائده وأهدافه، مراحله ومعاييره، يصنف أنواعه والهيئات المخولة بالقيام به، وأخيرا يتناول الصعوبات التي تواجه تطبيقه.

مفهوم الاعتماد الأكاديمي :

تباينت الآراء والاجتهادات حول تعريف محدد لمفهوم الاعتماد الأكاديمي، حيث يختلف هذا المفهوم من بلد إلى آخر بحسب الغرض منه، فمثلا في أوربا يختلف هذا المفهوم عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويختلف هذا تعريف هذا المفهوم بحسب اختلاف المؤلفين والباحثين ومن هذه التعاريف ما يلي:

ومصطلح الاعتماد يعرفه (قاموس الجودة والاعتماد،ب.ت، 9) بأنه يعني: الاعتراف الذي تمنحه هيئة مسئولة معترف بها (هيئة ضمان الجودة والاعتماد) لمؤسسة ما، إذا كانت تستطيع إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية، وذلك وفقا للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة.

أما مصطلح الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation فيعرفه نفس القاموس بأنه: الاعتراف بأن برامج مؤسسة تعليمية ما قد حققت أو وصلت إلى الحد الأدنى من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفا من قبل الهيئة المانحة لشهادة الاعتماد.

ويعرف الحريري (2009) الاعتماد بأنه: مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد لتتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم .

وفي اليمن يعرف الاعتماد بأنه: إقرار مجلس الاعتماد وضمان الجودة استيفاء مؤسسة تعليم عالي أو برنامج أكاديمي مستوى معينا من معايير الجودة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008م).

أما الاعتماد في التعليم Accreditation in Education فقد عرفه كل من ديفيد وهارولد وديفيذ و رينجستد، في (الكاف،2009م) بأنه:

- هو الاعتراف بان برنامج تعليمي معين أو مؤسسة تعليمية، يصل إلى مستوى معياري محدد.
- هو حافز على الارتقاء بالعملية التعليمية .
- الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب Ranking المؤسسات التعليمية.
- الاعتماد هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على منظومة معايير أساسية "Basic Standards" تضمن قدراً متفقاً عليه من الجودة، وليس طمسا للهوية الخاصة بها.
- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب المؤسسة التعليمية.

ومن هذه التعاريف يمكن استنباط ما يلي:

- الاعتماد الأكاديمي لم يكن ناضجا منذ الوهلة الأولى، ولكنه مر بمراحل وتطورات تاريخية حتى أصبح نظاماً إدارياً ناجحاً تتنافس الجامعات في تطبيقه .
- مفهوم الاعتماد الأكاديمي: يتداخل مع مفاهيم أخرى: كالمراجعة، والتقويم، وإدارة الجودة الشاملة، أو ضمان الجودة أو توكيد الجودة، المساءلة والمراقبة، ضبط النوعية أو الحفاظ على النوعية، الترخيص أو التصديق أو الاعتراف، كل تلك المفاهيم تلتقي مع مفهوم الاعتماد الأكاديمي في نقطة ما، ولكن تفترق معه في أخرى .
- عملية ذات بعدين أساسيين هما : مُعتمِد ومُعتمَد .
- البعد الأول: هو الجهة المخولة بمنح تلك الثقة أو الشهادة، وهذه الجهة قد تسمى هيئة أو مؤسسة أو وكالة أو مجلس، قد تكون حكومية أو خاصة، مستقلة أو تتبع وزارة التعليم العالي، أو تنسيقية بين الجامعات، أو شبه مستقلة، قد تكون وطنية أو أجنبية، معترف بها محليا أو إقليميا أو عالميا، تمتلك المصداقية ومعترف بها وموثوق بشهادتها وتمتلك الكفاءات والإمكانات التي تؤهلها للقيام بمهامها على أكمل وجه، أم أنها ناشئة وليس لديها رصيد كافي من الخبرة، حقيقية أو مزيفة، هادفة للربح أو غير هادفة للربح، لديها مهام محددة، ولديها صلاحيات، ولديها فريق متكامل، ولديها مصادر تمويل ذاتية أو تمولها بعض الجهات.

- البعد الثاني: هو الجهة طالبة الاعتماد، فقد تكون جامعة أو كلية أو برنامج أو مهنة أو هيئة اعتماد، وقد تتقدم لطلب الاعتماد الأكاديمي اختياريا، أو تخضع له إجباريا، أو اختياريا مع بعض الضغوط، أنها مهمة قد تكون مؤهلة أو تفتقر إلى أبسط الإمكانات، قد يكون الحصول على الاعتماد مهما أو غير مهم .
- شهادة تمنح وفقا لمعايير: تضعها الجهة المخولة بالاعتماد، أو تضعها المؤسسة طالبة الاعتماد لنفسها، هذه المعايير كمية أو كيفية أو كمية وكيفية معاً، تقاس وفقا لمؤشرات متفق عليها، وهذه المعايير قد تكون محلية أو إقليمية أو معايير عالمية .
- عملية هادفة : وتتحقق من خلالها منافع وهذه الأهداف تختلف من بلد إلى آخر ، فقد يكون الهدف من الاعتماد المساءلة، أو ضمان الجودة، أو التطوير والتحسين المستمر، أو المنافسة محليا أو إقليميا أو عالمياً .
- عملية تتم وفقا لمراحل: وهذه المراحل تختلف من بلد لآخر .
- عملية مزمنة : تتم خلال فترة زمنية محددة ودورية .
- عملية مكلفة: تحتاج إلى إمكانات كبيرة سواءً تلك التي تحتاجها المؤسسة طالبة الاعتماد لتستوفي معايير الحد الأدنى من المعايير المطلوبة للتقدم لطلب الاعتماد، أو تلك التكاليف التي تتطلبها إجراءات الاعتماد نفسه .
- عملية شاقة وصعبة: وليست بالأمر الهين وتتطلب جهود جبارة، فإذا تم التغلب على الصعوبات والعقبات فستكون النتيجة في النهاية مرضية، وجديرة بالتضحيات، وتفوق فوائدها كل التكاليف التي بذلتها الجهة الحاصلة على شهادة الاعتماد .

ولإزالة اللبس والغموض عن مفهوم الاعتماد الأكاديمي يناقش هذا الجزء من البحث هذه النقاط بالتفصيل وذلك على النحو التالي:

التحليل التاريخي لنظام الاعتماد وضمان الجودة :

قبل الولوج إلى عالم الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التعليمية، وسبر الأغوار التاريخية لهذا المدخل الإداري، الذي أخذ حيزا واسعا من اهتمام الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم في الآونة الأخيرة، لا بد من إطلالة مختصرة على موجات إصلاح التعليم في مختلف أنحاء العالم .

شهدت تلك الإصلاحات ثلاث موجات منذ عام 1970م، تم التركيز في الموجة الأولى منذ 1970م على الفاعلية الداخلية والطرق والعمليات المتعلقة بعملية التدريس من خلال مكونات النظام وتحسين جودة العلاقات، والتركيز على الكفاءة الداخلية، و ظهرت الموجة الثانية استجابة للمفاهيم الإدارية الحديثة التي تؤكد على إدارة الجودة ورضا المستفيدين، والمساءلة التربوية من قبل المجتمع، وتفاعل المؤسسة مع المجتمع بما في ذلك من عمليات ومخرجات، والجودة الخارجية ومنها نموذج الجودة الشاملة، أما الموجة الثالثة فتمثلت في: انتشار العولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد المبني على المعرفة، والتي انعكست على إصلاح التعليم، وأثيرت شكوك حول قدرة الموجة الثانية في توكيد الجودة، وتمت في السنوات القليلة الماضية مراجعة النظم التربوية والمناداة بتوكيد الجودة المستقبلية (الزهراني،1431هـ،105).

وعند القراءة المتعمقة للنماذج الشائعة لمؤسسات الاعتماد في بعض الدول المتقدمة (أمريكا ، انجلترا)، نجدها قد مرت في تحقيق رسالتها بعدد من المراحل التاريخية، وكان لكل مرحلة ما يقابلها من تطور في معنى الاعتماد لمؤسسة

تعليمية والاعتراف بجودة أدائها، وهنا تجدر الإشارة إلى تجربتين متوغلتين في القدم وهما:

أ- نظام الممتحن الخارجي البريطاني :

بدأ تشكيل أول لجنة للممتحنين الخارجيين عام 1832م مع إنشاء جامعة دورهام، والتي تعتبر الجامعة الثالثة في انجلترا، وكان الغرض الرئيسي لهذه اللجنة مقارنة أداء هذا الجامعة الناشئة بأداء جامعة أكسفورد، وظل نظام الممتحن الخارجي مطبقا في المملكة المتحدة طيلة القرن التاسع عشر، وأخذ هذا النظام في التطور إلى يومنا هذا، وتبنت عدة بلدان أخرى إما بصيغته الكلية أو الجزئية(Lewis ,2009,p324).

ب-الاعتماد الأمريكي المبكر:

بدأ الاعتماد في الولايات المتحدة في وقت مبكر خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وشهد العام 1905م أول عملية اعتماد مؤسسي، قامت بها الجمعية الشمالية الوسطى، ولكن المؤسسات التي اعتمدت أولا كانت مدارس، وليست كليات، وفي عام 1913م صدرت أول قائمة للكليات المعتمدة، ولكن تطورات الاعتماد ظلت بطيئة حتى عام 1952م عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تولت جمعية نيو انجلاند وظيفة الاعتماد، ويعتبر ذلك العام هو البداية الحديثة لنظام الاعتماد الأكاديمي (Lewis ,2009,p324).

ج- نشأة نظم الجودة الشاملة :

ترجع نشأة نظم الجودة الشاملة وتطبيق نظم الاعتماد إلى أربعينات القرن العشرين حينما أطلق ادوارد ديمنج : أبو الجودة الشاملة نموذجه الشهير لتطبيق نظم الجودة، وعمل على استخدام الأساليب والمقاييس الإحصائية لتحسين الجودة، ثم جاء جوزيف جوران: الذي وضع الأساس الفلسفي لتنمية وتطوير الجودة التعليمية من خلال التركيز على عمليات المشاركة، والإتقان في التخطيط للجودة وتحديد نظم جيدة لمراقبتها، والتحسين المتواصل لها، ويأتي فيليب كروسبي: ليركز على أهمية العناية بالمخرجات من خلال الحد من حجم العيوب التي يمكن أن تظهر بين النموذج الجيد والواقع المطبق المؤدي لدرجة يمكن أن تقترب من مستوى العيوب الصفرية(علي،2009 ،33-36).

يعتبر الاعتماد في بدايته وسيلة المدارس التي كانت مؤسسات جدية للتعليم العالي، لتميز نفسها عن المؤسسات الأخرى، وبقي الاعتماد خيارا إلزاميا بصورة غير مباشرة، لاستحقاق الكليات أو الجامعات لأموال مساعدة الطالب الاتحادية (علي،2009 ،33-36).

د- مراحل تطور الاعتماد الأكاديمي:

لم يكن الاعتماد الأكاديمي ناضجا منذ الوهلة الأولى، ولكنه مر بمراحل وتطورات متعاقبة، إلى أن أصبح نظاما إدارياً ناجحاً، أصبحت الجامعات العالمية تتسابق إلى تطبيقه، وتتفاخر بالتقدم الذي أحرزته نتيجة لتبنيها لهذا النظام ولاستعراض أهم المراحل والتطورات التي مر بها الاعتماد الأكاديمي لخصت السيد(570،2005-572) ذلك في الخطوات التالية:

1- إن الخطوة الأولى في خبرة الاعتماد لم تكن على درجة كبيرة من التخصص والتطور وإنما كانت مجرد اعتراف للمؤسسة للقيام بعملها مع افتقاد المعلومات المتجددة الدالة على هذا الاعتراف .

2- تطور الاعتماد كمصطلح للتحسين جاء استجابة لظهور بعض المشكلات، وكانت هذه العملية تحدث دون أي التزام رسمي أو سلطة خارجية دافعة نحو هذا التحسين للأداء والحل للمشكلات .

3- ظهور عدد من النماذج والمعايير القياسية لتقنين إجراءات الاعتماد.

4- تشكيل وكالات لمنح الاعتماد ذات صفة مستقلة عن المؤسسات التعليمية، تكتسب المصداقية.

5- توسيع الوكالات لنطاق تفويضها الرسمي، وقيامها بمهمات الاعتماد على نحو تدريجي ومستقل بإنشاء عدد من وحدات الاعتماد التي تتبعها بصفة مباشرة، وتعمل كوسيط بين المؤسسات التعليمية المتعددة وبين الوكالة على مستوى الدولة أو العالم .

6- تنوع هيئات الاعتماد إلى هيئات للاعتماد القومي تعمل على منح الاعتماد المؤسسي، وهيئات مهنية لمنح الاعتماد الأكاديمي.

7- بدأ التوسع في إنشاء مواقع تقويم سريعة الحركة، استجابة للتنوع الهائل في أشكال وأنواع مؤسسات التعليم العالي بين كونها جامعات أو معاهد أو أكاديميات واختلافها بين خاص وعام وأجنبي .

ولقد كانت السيطرة في نظم الاعتماد للمهنيين في بداية الأمر، ثم أصبحت تشاركيه بين المهنيين والتربويين، خاصة في أنشطة اعتماد المؤسسات التعليمية، وتحول التوتر بينهم إلى توتر مستمر من أجل تكوين نماذج توضح التعاون فيما بينهم لإنتاج الأدوات والإجراءات الجيدة لضبط عملية منح الاعتماد .

بعض المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الاعتماد الأكاديمي :

يتداخل مصطلح الاعتماد الأكاديمي مع الكثير من المصطلحات الأخرى كالمراجعة، والتقويم، وإدارة الجودة الشاملة، وضبط الجودة، وضمان الجودة، والمساءلة، والمراقبة، والترخيص، والاعتراف، وضبط النوعية، وضمان النوعية، إلا أنه يلتقي مع كل تلك المصطلحات في جوانب ما، ويختلف عنها كل الاختلاف في جوانب أخرى، ولتجنب الخلط بين تلك المفاهيم يمكن توضيح تلك التداخلات فيما يلي:

1- الفرق بين الاعتماد والمراجعة والتقويم :

الاعتماد الأكاديمي :يركز على المعايير الخارجة عن المؤسسة وعادة ما تضعها هيئة وطنية .

المراجعة :تركز على المعايير والغايات التي تضعها المؤسسة لنفسها، ومدى نجاحها في تحقيقها .

التقويم : هو العملية التي تقيس مدى الالتزام بالمعايير المتفق عليها، سواء تلك التي تضعها المؤسسة لنفسها، أو تلك التي تضعها هيئة الاعتماد الوطنية.

2- إدارة الجودة الشاملة :

تعبر إدارة الجودة الشاملة عن فلسفة إدارية تشمل نشاطات المنظمة لتحقيق احتياجات وتوقعات المجتمع بالإضافة إلى تحقيق أهداف المنظمة بأكفأ الطرائق واقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل لجميع العاملين بدافع مستمر للتطوير، بينما يهتم الاعتماد الأكاديمي بمدى توفر المعايير المعتمدة عالميا بهذا الخصوص في تلك المنظمة لكي يتم اعتمادها ضمن المنظمات التي تطبق المعايير الدولية التي تم تحديدها مسبقا ،كما أن الاعتماد الأكاديمي يعبر عن المكانة أو المرتبة العلمية والأكاديمية التي تحصل عليها نتيجة لاستيفائها لمعايير الجودة الشاملة، ويعد التقويم والاعتماد هو الجزء المكمل لإنشاء وتطبيق أنظمة التعليم العالي لمعايير الجودة الشاملة وليس بديلا عنه (الحسناوي،2011).

3- ضبط الجودة وضمان الجودة:

في مرحلة من مراحل التطور التاريخي لنظام الاعتماد الأكاديمي اعتبر أداة لضبط الجودة، ومع تطور العلوم الإدارية فيما بعد أصبح أداة لضمان الجودة التعليمية، ولم يعد يقتصر الأمر على هذا فحسب بل أصبحت له أغراض أخرى تتجاوز تلك المفاهيم، وهنا ينبغي التفريق بين مفهومي ضبط الجودة، وضمان الجودة ، والجدول التالي رقم (2) يمكن أن يوضح الغموض بين المفهومين مقارنة بين ضبط الجودة وضمان الجودة .

الجدول رقم (2)

يبين الفرق بين ضبط الجودة وضمان الجودة

ضبط الجودة	ضمان الجودة
تهدف إلى تحري حدوث الخطأ بعد حدوثه	تهدف إلى منع حدوث الأخطاء .
تقوم باختبارات بعد كل مرحلة أو بعد آخر مرحلة.	يتم تطبيقها أثناء إجراء خطوات العملية التعليمية
قد يترتب عليها ردود أفعال تصحيحية	تعتمد على تخطيط موثق للإجراءات من البداية . تعطى ثقة لسوق العمل بانخفاض نسبة الأخطاء . تبغي كفاءة وفاعلية الأداء .
تعطي ثقة لسوق العمل بأن المنتج التعليمي تم تقييمه.	تبغي جودة الخدمة من أول مرة وكل مرة.
تهدف إلى تحقيق مواصفات حسية معينة.	
تتأكد من جودة الخدمة بعد تقديمها .	

(عبدالعظيم، 2008 ، 272)

4-المساءلة والمراقبة:

المساءلة: وتعني إتاحة الفرصة لجهات خارج مؤسسات التعليم العالي للاطلاع على أدائها والاعتماد على التقويم الخارجي أو نظام الاستماع ، والتدقيق التربوي .

المراقبة: تعد بمثابة نظام تقييمي منهجي دوري متكامل يشمل عمليات وإجراءات جمع البيانات باستخدام الأدوات المناسبة، وتصنيفها وتخزينها آليا، وتهتم أساساً بنوعية المدخلات وليس بقياس الأداء(عبدالعظيم ، 2008م،269).

5- الترخيص والتصديق والاعتراف:

يعرف الترخيص بأنه: يعني منح الإذن بإنشاء مؤسسة تعليم عالي تتولى تدريس برامج تعليمية محددة، وفقا لأنظمة الترخيص، ويركز الترخيص عادة على تأمين مستوى معين من المدخلات، ويعرف التصديق بأنه يعني تأشير الوزارة، أو الجهة المعنية بالتصديق على الشهادة العلمية بأنها صحيحة حسب تعليمات المصادقة، ويعرف الاعتراف بأنه يعني إقرار الوزارة بقانونية وجود مؤسسات التعليم العالي الأجنبية وبرامجها طبقا لقانون دولة موطنها (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2008، 96)ومن هنا يتبين أن الاعتماد الأكاديمي مفهوم أشمل وأعم وأعمق من الترخيص والتصديق والاعتراف.

6- ضبط النوعية وضمان النوعية:

يعرف البنا وعمارة (2005، 268) ضبط النوعية Quality Control :هي مجموعة من الإجراءات التي تقيس مدى مطابقة منتج المجموعة من المعايير المحددة مسبقا، وقد تؤدي بالضرورة إلى تعديل في عمليات الإنتاج ليصبح المنتج أكثر اتفاقا مع المواصفات المرسومة، بينما ضمان النوعية(Quality assurance)هو عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن النوعية المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية.

لا تقتصر المفاهيم المتشابكة مع مفهوم الاعتماد الأكاديمي على ما ذكر فحسب، بل يرتبط مع مفاهيم أخرى كالفاعلية والكفاءة وغيرها ويمكن معرفة تلك العلاقة الارتباطية من المعادلات التالية (الزهراني،1431ه،105):

الفاعلية = أقل زمن + أعلى كمية .

الكفاءة = أعلى جودة + اقل تكلفة .

ضبط وضمان جودة + فاعلية وكفاءة تقويم = اعتماد أكاديمي .

أسباب الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي :

أورد"بايرنبام"(Birnbaum) في (الغيثي،2010) عدد من المبررات التي تساق لتبني وتطبيق المداخل الإدارية الجديدة في الجامعات أهمها ما يلي:

1- تستجيب لتناقص الموارد، أو هكذا يبدو .
2- تبدو ناجحة في شركات القطاع الخاص.
3- يطبقها الآخرون (أي المنافسون) أو يحاولون تطبيقها ، أو يتظاهرون بذلك على الأقل .
4- تريد الإدارة العليا في المؤسسة تطبيقها .
5- تساعد المؤسسات العامة على وجه الخصوص على تبديد النقد القوي الموجه إليها من خلال التظاهر كما لو كانت تبحث بنشاط وجدية عن سبل ووسائل جديدة لتحسين وتطوير أدائها .
6- الوضع القائم للمؤسسة لا يحتمل أو غير قابل للاستمرار .
7- المدخل الإداري الجديد ضروري ولازم لبقاء ونجاح المؤسسة .
8- تبدو أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي اليوم وفي المستقبل .
9- عجز الفلسفات والطرق الإدارية القديمة عن مواجهتها .
10- عجز العديد من افتراضات الماضي عن مواجهة التحديات الجديدة .
11- المحافظة على زبائن المؤسسة في حالة الرضا .

ويعزي كمال (2002، 29) تزايد الاهتمام بالاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي للأسباب التالية:

1- حدوث زيادة هائلة في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي ، وتنوع مجالاته وبرامجه.
2- تزايد مخاوف المهتمين بالتعليم العالي من حدوث تدهور في المستويات التعليمية.
3- ازدياد التنافس بين مؤسسات التعليم العالي .
4- إدراك الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد .
5- ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والتمويل .

ويرى Lewis (2009,p327) أن أهم العوامل التي أدت إلى الانتشار السريع للاعتماد الأكاديمي في الآونة الأخيرة تتمثل في :

1- النمو الكبير للتعليم العالي في العديد من بلدان العالم .
2- التنوع المتزايد في مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي .
3- النمو السريع في مؤسسات التعليم عن بعد .

4- في بعض البلدان أصبح الاعتماد بديلا عن الرقابة الحكومية المباشرة .

5- النمو المتزايد في لمؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص "الهادف للربح" والحاجة إلى ضمان جودة التعليم الذي تقدمه تلك المؤسسات .

6- التنمية الإقليمية التي استهدفت خلق فضاء يشجع قابلية حركة الطلبة والاعتراف المتبادل بالمؤهلات .

7- العولمة المستمرة في التزايد للتعليم العالي وظهور المؤسسات العابرة للحدود .

فوائد الاعتماد الأكاديمي :

يوجز عبد العظيم (2008، 329) بعضا من فوائد الاعتماد فيما يلي :

1- ضمان درجة معقولة من الجودة في أداء المؤسسات التعليمية .

2- ضمان اتساق أنشطة وبرامج المؤسسة مع معايير الاعتماد الأكاديمي .

3- توفير الأساس الذي تبنى عليه عمليات التطوير والتحسين المستمر .

4- ضمان النمو المهني والأكاديمي للعاملين بالمؤسسة .

5- تحسين الدافعية نحو العمل لدى الأفراد العاملين .

6- ضمان حماية مؤسسات التعليم من الضغوط الخارجية التي تهدد استقلاليتها .

7- حماية المؤسسات من الانحرافات التي يمكن أن تعوق كفاءتها التعليمية وحريتها الأكاديمية.

8- تطمين الرأي العام بان البرامج التعليمية تحقق تطلعات المؤسسة في الحصول على منتج تعليمي جيد.

9- توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات والتجارة بالشهادات العلمية، والخوض في الممارسات الرخيصة التي تضر بالسمعة التربوية لمؤسسات التعليم .

10- حماية المجتمع والطلاب من الخداع .

11- حماية الطلاب من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية غير الملائمة .

ويلخص سعيد (2006، 224) فوائد الاعتماد الأكاديمي فيما يلي :

1- تطمين المجتمع على أن جهوده وأمواله التي تبذل في التعليم العالي تأتي بالمردود المناسب .

2- تطمين الطالب الذي يقدم للالتحاق بالمؤسسة التعليمية إلى أنه سيحصل على التربية والمعرفة والخبرة المطلوبة.

3- تطمين صاحب العمل إلى أن الخريج يمتلك الإمكانيات المناسبة للعمل المطلوب .

4- مساعدة الجهات المعنية بالاعتراف بالشهادات العلمية ومعادلتها، على اتخاذ القرارات المناسبة .

5- إثارة روح المنافسة على الاهتمام بالنوعية بين مؤسسات التعليم العالي.

وبالرغم من الفوائد التي يحققها مدخل الاعتماد الأكاديمي، سواء للمؤسسات التعليمية نفسها، أو الجهة الممولة المتمثلة في الدولة، أو المجتمع، أو الطالب، أو صاحب العمل، إلا أن هناك بعض المآخذ عليه منها(الدحام، ب.ت) :

1- صعوبة توصيف طبيعته لعامة الناس .

2- المهيمنين على آلية الاعتماد يركزون جهودهم فقط على مدخلات الاعتماد وليس مخرجاته .

3- فرق التقويم في هيئات الاعتماد الأكاديمي، يهمهم بالدرجة الأولى توفر المصادر المالية، ومحتوى المكتبة لدى مؤسسة التعليم، ولا يعنيهم كثيراً مستوى خريجي المؤسسة التعليمية.

أهداف الاعتماد الأكاديمي :

تختلف وتتعدد أهداف الاعتماد الأكاديمي من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة يتحدد الهدف العام للاعتماد الأكاديمي في معرفة مدى مصداقية مؤسسات التعليم العالي في تفاعلها مع الدعم المالي العام لمصلحة نوعية التعليم، حيث تقوم الحكومات بتوفير التمويل استناداً إلى مدى انطباق المعايير التي تراجعها هيئات الاعتماد الأكاديمي على هذه المؤسسات، ويعد الهدف الرئيسي للاعتماد في بعض الدول الأوربية حماية الطالب والعملاء، والمساهمة في عملية المحاسبية التعليمية، وتوفير الدعم والمساندة، والاعتراف بجودة المقررات الدراسية، ويعد فرصة لتقوية وتدعيم صورتها عن طريق تحقيق الجودة، وبالتالي تحسين موقفها في سوق العمل على المستوى العالمي (عبدالعظيم ، 2008، 312) .

و يحدد شعبان (2009) الغرض من ضمان الجودة والاعتماد من منظور الجامعات العربية فيما يلي:

1- ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية.

2- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق أهدافها بفاعلية وأنها ستستمر بهذا المستوى.

3- ضمان أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.

4- تعزيز سمعة البرامج المقيمة والمعتمدة.

5- توفير آلية بمساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.
6- تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة.
7- الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها الجامعة للمجتمع.

تعدد الأهداف وتختلف من بلد إلى آخر إلا أنها تلتقي تقريبا في الأهداف التالية(أبو سنينة ، 2004، 20) :

1- تحسين وتطوير النوعية لمؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية.
2- توفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها .
3- تدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي، لتتمكن من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.
4- المساهمة في التخطيط لمؤسسات التعليم العالي ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الخاصة بتمويل هذه المؤسسات والبرامج التعليمية التي تقدمها

تتمثل أهداف الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية في (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2008، 3):

1- نشر الوعي بثقافة الجودة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية والمجتمع .
2- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وأرباب العمل، وغيرهم من المعنيين حول أهداف مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية المعتمدة التي تقدمها، وبأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية.
3- تحسين نوعية التعليم العالي وضمان جودته .
4- الارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال وضع معايير الاعتماد الأكاديمي ومراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي لزيادة قدرتها التنافسية في ظل المتغيرات العالمية .
5- التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير المتفق عليها عالميا ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع .
6- ضمان الوضوح والشفافية لمؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية .
7- توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها .
8- تعزيز الثقة المحلية والإقليمية والدولية في جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي في اليمن.

مراحل الاعتماد الأكاديمي:

تتباين مراحل الاعتماد من بلد إلى آخر ومؤسسة لأخرى، إلا أنها تتفق تقريبا في أربع مراحل تتمثل في الدراسة الذاتية، ثم التقييم الخارجي، ثم قراءة التقريرين الداخلي والخارجي، ويفضي ذلك إلى إصدار الحكم إما بمنح شهادة الاعتماد، وإما غير ذلك(عبدالعظيم، 2008، 338) ولمزيد من التوضيح يبين الشكل (1) أهم المراحل التي تمر بها عملية الاعتماد الأكاديمي.

الشكل(1) يبين أهم مراحل الاعتماد:

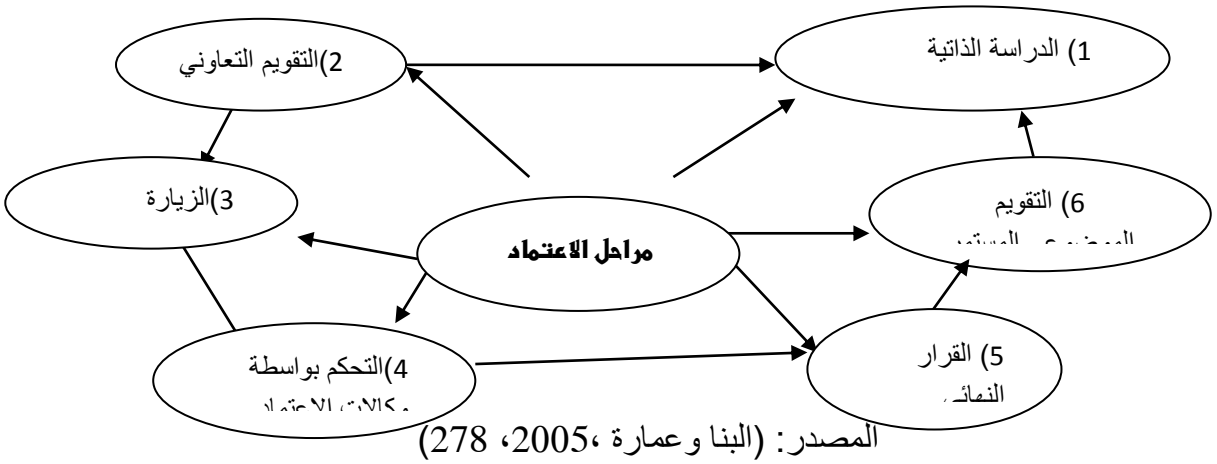

المصدر: (البنا وعمارة ،2005، 278)

ولكل من تلك المراحل إجراءات وقواعد وفريق يقوم بإنجازها، ويعرض الجدول التالي بإيجاز بعض التفاصيل لمراحل عملية الاعتماد الأكاديمي .

الجدول(3) يوضح المراحل التفصيلية لعملية الاعتماد الأكاديمي

المرحلة	وصف المرحلة
إعداد	تُطور منظمة الاعتماد المعنية، بالاشتراك مع مؤسسات تعليمية ذات علاقة، معايير
نشر ثقافة الجودة	في المؤسسات التي تطبق الاعتماد لأول مرة، ينبغي عليها أن تعمل على نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي بين جميع العاملين فيها
القيام بدراسة ذاتية	تُعد المؤسسة أو البرنامج طالبة الاعتماد "دراسة تقييم ذاتي Self-study" تقيس أداءها في ضوء معايير منظمة الاعتماد المعنية
زيارة الخبير	ويقوم بها شخص (في حالة اعتماد البرامج) أو أكثر (في حالة الاعتماد المؤسسي) من قبل الجهة التي ستمنح الاعتماد الأكاديمي بهدف التعرف على مدى استعداد المؤسسة للتقييم، ويمكن أن يوافق خلالها على التقييم الميداني أو تأجيله وفقاً لنتائج
الزيارة الميدانية	تختار هيئة الاعتماد المعنية فريقا يزور المؤسسة؛ لتحديد مدى تحقيق المؤسسة أو البرنامج لمعايير الاعتماد
نتائج الاعتماد	إذا ما اقتنعت منظمة الاعتماد المعنية أن المؤسسة التعليمية أو البرنامج حقق معايير الاعتماد، فإنها تمنحها الاعتماد وتدرج اسم المؤسسة أو البرنامج في قائمة المؤسسات أو البرامج المعتمدة
المتابعة	تتابع منظمة الاعتماد المعنية كل مؤسسة أو برنامج معتمد سنوياً طوال فترة الاعتماد الممنوحة للتحقق من أنها مستمرة في تحقيق المعايير
إعادة التقويم	تعيد منظمة الاعتماد المعنية دورياً تقييم كل مؤسسة أو برنامج بعد انقضاء فترة الاعتماد (والتي تتراوح ما بين 3-10 سنوات)

المصدر: (التميم ،ب.ت)

وفي الجمهورية اليمنية يتكون الاعتماد الأكاديمي من ثلاث مراحل :

1- دراسة التقويم الذاتي .

2- زيارة فريق التقويم .

3- مراجعة مجلس الاعتماد وضمان الجودة الدراسة الذاتية، وتقرير المقيمين، ومن ثم إصدار قراره .

معايير الاعتماد الأكاديمي :

لا يتوقع أحد بطبيعة الحال تحقيق أعلى المستويات في جميع الأنشطة ، لذا فإن الحكم على أداء المؤسسة لا يعتمد على فحص دقيق لأدائها في كل ممارسة تقوم بها ، وإنما على مستوى واسع من المعايير .

المعايير الأكاديمية (Academic Standards):هي معايير محددة يمكن تقررها المؤسسة وتكون مستمدة من مراجع خارجية قومية أو عالمية، وتتضمن الحد الأدنى من المهارات والمعرفة التي من المفترض أن يكتسبها الخريجون من البرنامج وتستوفي رسالة المؤسسة المعلنة (جامعة الإسكندرية،ب.ت،ص10)

تختلف معايير الاعتماد الأكاديمي من بلد إلى آخر بحسب طبيعة البلد وظروفه، وكذلك باختلاف الغرض من الاعتماد، وطبيعة الهيئة أو المجلس المخول بالاعتماد وفيما يلي عرض لمعايير الاعتماد في بلدان متنوعة(وزارة التعليم العالي،ب.ت، ص97 - 117) :

1- الولايات المتحدة: الرسالة والأغراض، التخطيط والتقييم، التنظيم والسلطة الإدارية، البرامج الأكاديمية، الكلية الطلاب، المكتبة وموارد المعلومات الأخرى، الموارد المادية والتكنولوجية، الموارد المالية، إعلام الجمهور، النزاهة.
2- الفلبين: الرسالة والأهداف، التواصل مع المجتمع، الكلية، المناهج والإرشادات، المكتبة، المكتبات، المرافق المادية والتسهيلات، الخدمات الطلابية، الإدارة.
3- الهند: جوانب المناهج، التعليم، التعلم والتقييم، البحث والاستشارات والتوسع، البنية التحتية وموارد التعليم ، أداء الطلاب ودعمهم، التنظيم والإدارة، الممارسات الصحيحة، التطوير الشامل المستمر .
4- ماليزيا: الرؤية، الرسالة، الأهداف التعليمية، مخرجات التعليم، تصميم المنهج وطرق تدريسه، تقييم الطلاب، اختيار وقبول الطلاب والخدمات المعاونة، أعضاء هيئة التدريس، الموارد التعليمية، تطوير البرنامج ومراجعته، القيادة والإدارة.
5- مجموعة اليونسكو: الرسالة والنزاهة ، السلطة والإدارة ، الموارد البشرية ، موارد التعليم والبنية التحتية ، الإدارة المالية شئون الطلاب، جوانب المناهج، التعليم، التعلم التقييم، البحث والاستشارات، ضمان الجودة .
6- اليمن: رسالة مؤسسة التعليم العالي وأهدافها، القيادة والإدارة، الموارد المالية، المرافق والبنى التحتية، نظام الجودة والتحسين المستمر، الطلبة، التعليم والتعلم، أعضاء هيئة التدريس، مصادر التعلم، التميز العلمي، والبحث، والإبداع خدمة المجتمع.

أنواع الاعتماد :

تعدد أنواع الاعتماد حسب المنظور الذي يعتمد في التصنيف أو منح لقب الاعتماد، سواء من حيث صفة الاعتماد، أو بحسب موضوع الاعتماد، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- تصنيف الاعتماد وفق صفة الاعتماد:

وفقا لهذا الأساس يمكن تصنيف الاعتماد إلى ثلاثة أنواع هي كالتالي:

أ- التقويم أو الاعتماد(Accreditation Evaluation): ويقصد به تقييم البرامج أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في ضوء المعايير المتفق عليها مسبقا من جهة الاعتماد التابعة للدولة أو لجهة اعتماد مستقلة ويكون الالتزام بهذه المعايير اختياريا للحصول على اللقب من الجهات المانحة للاعتماد (الدهشان، 2007م).

ب- الشهادة (Certification):ويقصد بها الشهادة التي تمنح للمؤسسة أو الفرد في ضوء امتلاكها برامج تتوافر فيها المعايير المتفق عليها للتأهيل والملائمة للعمل في مجال معين.

ج- الترخيص أو التصريح (Permission, Licensing)ويعني منح الفرد أو المؤسسة التصريح لممارسة مهام صغيرة على درجة ملائمة من الكفاءة .

2- تصنيف الاعتماد وفق موضوع الاعتماد:

وفقا لهذا الأساس يصنف قاموس الجودة والاعتماد(ب.ت،ص14) الاعتماد إلى ثلاثة أنواع هي كالتالي:

أ-الاعتماد المؤسسي(Institutional Accreditation) :ويقصد به تقويم جودة المستوى التعليمي للمؤسسة على أساس أن المؤسسة تقوم بتحقيق أكبر قدر من أهدافها، وأن لديها من الموارد ما يمكنها من الاستمرار في المستقبل.

ب- الاعتماد التخصصي (Subject Program Accreditation) وهو الاعتماد الذي يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل متفرد، وذلك من خلال الاعتراف بالبرامج والخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية سواء كانت قسما تعليميا أو كلية جامعية لاستيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة في المحتوى التعليمي للبرامج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس وخبراتهم ونشاطاتهم البحثية، وطرق التقويم والامتحانات وطرق التدريس المتبعة.

ج - الاعتماد المهني : ويعني الاعتماد المتعلق بالكفاية لممارسة المهنة في ضوء المعايير المهنية من قبل جهة الاعتماد، ويمنح هذا النوع من الاعتمادات الشهادة الأكاديمية لممارسة المهنة مثل ممارسة مهنة التدريس من قبل النقابة أو رابطة مهنية أو جمعية علمية.

ويعد التصنيف وفقا لموضوع الاعتماد هو التصنيف السائد ولذا فإن الاختيار فيما يتعلق بالاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي يعتبر من أهم القرارات التي يجب دراستها بعناية فائقة، قبل اتخاذ القرار بتطبيق أحدهما أو كليهما، ومن هذا المنطلق تتفاوت تجارب الدول في الاختيار بينهما، وفيما يلي توضيح مميزات وعيوب كل من الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي:

الجدول (4) يبين مزايا وعيوب كلا من الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي

	المميزات	العيوب
الاعتماد المؤسسي	-يقتضي الحصول عليه توفير متطلبات الحد الأدنى للجامعة ويسهل اعتماد البرامج . -كلفته اقل من كلفة اعتماد البرامج لأنه : _ لا يتطلب خبراء اعتماد في تخصصات دقيقة. - يمكن من تعميم نشر ثقافة الجودة على مستوى المؤسسة بدلا ممن حصرها في برنامج أو أكثر. -يتيح توزيع الميزانية بشكل عادل بين البرامج .	- يفقد التركيز على الجودة، ويهتم بمعايير الحد الأدنى. -قد يؤدي إلى إهمال بعض البرامج الأكاديمية.-يعد أكثر تعقيدا من اعتماد البرامج . -قد تلعب المحاباة دور خطير في نتائجه. -إحجام المؤسسات التعليمية عن التقدم للاعتماد المؤسسي لأنها لا تستطيع تحقيق معاييره .

الاعتماد البرامجي	- يمكن نشر ثقافة الجودة بصورة أسهل . -إمكانية تخصيص موارد لبرامج ذات أولوية خاصة في ظل شح الموارد . -يخلق روح التنافس بين البرامج . -يتميز بسهولة متابعة الخريجين ومعرفة مستوى أدائهم -يمكن متخذ القرار من إصلاح الخلل على مستوى البرامج ،ومنح الجامعات فرص تقديم أفضل برامجها . -يمكن من التركيز على المستفيد الأول وهو الطالب. يسهل عولمة البرامج . -هناك منظمات اعتماد عالمية مهنية تطبق معاييرها في بلدان كثيرة ، وهذا يسهل انتقال الخريجين بين الدول.	-يجعل البرامج متشابهة حول العالم، مما يفقدها التميز والإبداع. -قد تستخدم بعض مؤسسات التعليم العالي الاعتماد الأكاديمي كفرصة للتهرب من مسئولياتها . فتقوم باعتماد برامج محددة وهي النوعية ، والتي ينتسب إليها أعداد قليلة من الطلبة ، وتعفي نفسها من العمل على توفير الظروف والإمكانات المناسبة لاعتماد بقية البرامج والتي تضم أعداد كبيرة من الطلبة . -قد تقتصر بعض الجامعات على اعتماد برامج نوعية وتحرم غالبية الطلبة من الحصول على تعليم جيد مما يخلق مشكلة أخلاقية تتصل بالالتزام بالجودة.

المصدر: تلخيص الباحث

ومن الملاحظ أنه في الآونة الأخيرة بدأت التوجهات بالتركيز على الاعتماد البرامجي لأنه يعتبر أفضل طريقة لفحص تجربة الطالب والذي ينظر إليه بأنه المستفيد المباشر ،وتوجد حاليا صيغتان للاعتماد البرامجي الأولى يتم فيها الاعتماد مباشرة عن طريق وكالة الاعتماد بواسطة فريق متخصص يتبع الوكالة مباشرة، وفي الصيغة الثانية تسند مهمة الاعتماد البرامجي إلى المؤسسة نفسها، وتكتفي الوكالة باعتماد المؤسسة ككل، ولكل من العمليتين مميزاتها وذلك كالتالي :

أ- مراجعة البرامج واعتمادها عن طريق وكالة الاعتماد مباشرة: يمكن أن يكون الاعتماد أكثر مصداقية، بالإضافة إلى أن المراجعين سيكون لديهم خبرة أكثر شمولا .

ب-مراجعة المؤسسة لبرامجها بإسناد من وكالة الاعتماد: تخفف العبء على وكالة الاعتماد التي عادة ما تكون مسئولة عن مراجعة مؤسسات عديدة، ويعد نظاما أقل كلفة، كما أن المنفعة المحتملة أكثر أهمية لان عملية مراجعة المؤسسة لبرامجها مستمرة، بدلا عن المراجعة الدورية التي تحدث كل خمس سنوات .(Lewis,2009)

هيئات ووكالات الاعتماد الأكاديمي :

بصدد الحديث عن هيئات ووكالات الاعتماد الأكاديمي هناك العديد من الأمور الهامة التي يجب توضيحها، كالشروط اللازم توافرها في هيئات الاعتماد، وأنواع وكالات الاعتماد والمفاضلة بينها، وكذلك الخيارات والبدائل المتاحة لتمويلها، وخيارات وبدائل المشاركة في عملية الاعتماد، إضافة إلى توضيح مسئولية المؤسسات طالبة الاعتماد، ويمكن توضيح تلك النقاط الهامة على النحو التالي:

أولا: الشروط الواجب توافرها في هيئات الاعتماد

يشير الزهراني (1431هـ، 105)إلى أن الشرط الأساسي الذي يجعل هيئات الاعتماد الأكاديمي ذات مصداقية في قراراتها واعتماداتها هو أن تكون مستقلة عن سيطرة الجهات المشرفة على التعليم، كما هو حاصل في كل دول العالم المتقدم ـ ويجب ألا تكون اليمن استثناء من هذه القاعدة ـ فبدون استقلالية الهيئة، فليس ثمة داعٍ للحديث عن اعتماد أكاديمي، ولذلك هناك شروط ضرورية يجب توافرها في الهيئات المانحة للاعتماد منها :

1- أن تكون هذه الهيئات هيئات وطنية اعتبارية مستقلة .
2- أن تكون هذه الهيئات غير هادفة للربح .
3- أن تكون هيئات لديها قدرات كافية من الكوادر البشرية القادرة على عملية المعايرة .
4- أن تكون هيئات لديها خبرات تربوية .

ويورد الجهني (1431هـ) مجموعة من الضمانات لفاعلية وكفاءة هيئة الاعتماد منها:

1- استقلاليتها التامة المالية والإدارية والأكاديمية عن الجهة المشرفة على التعليم العالي .

2- حسن اختيارها لخبرائها الذين يقومون ، بالتقويم الخارجي .

3- التدريب الكافي لمنتسبي المؤسسات على أسلوب تطبيق التقويم الداخلي .

4- ربط الحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي بمكاسب مادية ومعنوية تحصل عليها المؤسسة .

أدركت دول الاتحاد الأوربي أن الاعتماد الأكاديمي لا يمكن أن ينجح ما لم تتوفر في الهيئات مانحة الاعتماد القدرة الكافية على القيام بالمهام المنوطة بها، ولذا تم الاتفاق على مجموعة من مجموعة من

الشروط الواجب توافرها في هيئات الاعتماد ضمن الائتلاف الأوربي منها(Aviana .et2009,) أن يكون :

1- لها بيان مهمة واضحة .

2- معترف بها كهيئة مخولة بالاعتماد على المستوى الوطني ، وتمتلك إدارات عامة مؤهلة .

3- مستقلة بما فيه الكفاية عن الحكومة ، ومؤسسات التعليم العالي .

4- عادلة وصارمة في اتخاذ القرارات .

5- لها مصادر وبشرية ومالية كافية وموثوقة .

6- لديها نظام تأمين داخلي خاص يؤكد نوعية التحسين.

ولا يقتصر الأمر عند هيئة الاعتماد فحسب، بل لا بد من توفر معايير وضوابط معينة لاختيار الخبراء الخارجيين في الائتلاف الأوربي ومن تلك الضوابط بحسب (Aviana .et2009,) ما يلي:

1- أي قرار بخصوص تركيب الفريق الخبير سيستند على لوائح وتعليمات منظمة الاعتماد، أو على التشريعات الوثيقة الصلة بذلك، ويجب أن تكون عملية الاختيار شفافة بالكامل .

2- يمكن للمؤسسات والوحدات المعنية بالاعتماد فرصة الاعتراض على اختيار الخبراء .

3- قرار الاعتماد ليس من اختصاص الخبراء أنفسهم، ولكنه يرجع إلى منظمة الاعتماد، وعلى الرغم من ذلك يجب أن يكون الخبراء مستقلين، وقادرين على إصدار أحكام غير متحيزة .

4- يجب أن تتوفر في الفريق الخبرة ذات العلاقة بأهداف إجراء الاعتماد .

ثانيا: أنواع وكالات الاعتماد:

لا يقتصر نموذج هيئات ووكالات الاعتماد على هيكل محدد، فهناك العديد من النماذج والتصنيفات، وتتعدد تلك التصنيفات بحسب المبدأ الذي يعتمد عليه التصنيف، والشكل (2) يتناول تلك التصنيفات .

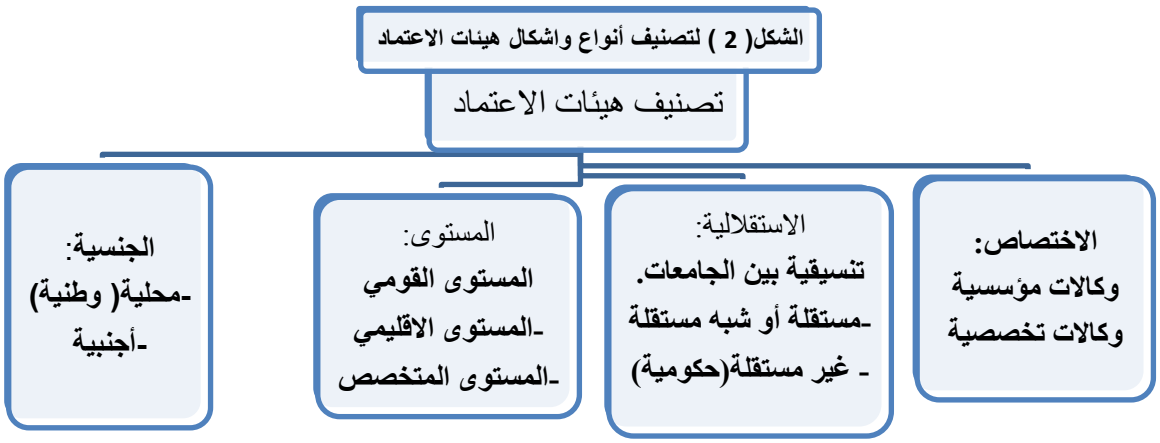

إعداد: الباحث .

ولتقييم الخيارات البديلة لتصنيف هيئات ووكالات الاعتماد، يمكن توضيح أهم المقارنات بين تلك البدائل المتاحة بدءا بالمقارنة بين وكالات الاعتماد المؤسسية ووكالات الاعتماد المهنية (المتخصصة)، ثم المقارنة بين وكالات الاعتماد المصنفة بحسب استقلاليتها من حيث الايجابيات والسلبيات المحتملة لكل نوع، ثم المقارنة بين وكالات الاعتماد المصنفة بحسب المستوى سواء على المستوى القومي أو المستوى الاقليمي أو المستوى المتخصص، وأخيرا عرض المميزات والعيوب لكل من هيئات الاعتماد المحلية(الوطنية) وهيئات الاعتماد الأجنبية وفيما يلي التطرق لتلك المقارنات بإيجاز.

أ ـ التصنيف بحسب الاختصاص :

تصنف هيئات ووكالات الاعتماد بحسب الاختصاص إلى صنفين هما: وكالات الاعتماد المؤسسية، ووكالات الاعتماد التخصصية، ولمعرفة خصائص كلٍّ منهما يوضح الجدول (5) على النحو التالي :

الجدول رقم (5) يوضح مقارنة وكالات الاعتماد بحسب اختصاصها :

وكالات الاعتماد المؤسسية	وكالات الاعتماد المهنية (المتخصصة)
- مسئولة عن فحص المؤسسة ككل . - تتناول المؤسسة ككل بأهدافها وعملياتها ونتائجها ويشارك في التقويم جميع أعضائها. -تركز على الأهداف الشاملة للمؤسسة . وتضمن جودة مخرجات المؤسسة ككل-	- تتناول الأقسام والتخصصات داخل المؤسسة والمناهج . - لا يشارك في هذا التقويم جميع أعضاء المؤسسة . - تطبق المعايير التي تلاءم طبيعة التخصص. - تركز على الأهداف الخاصة بالمؤسسات المهنية - تمنح وتضمن جودة الإعداد التعليمي والمهني لمهنة ما.

المصدر:(عبدالعظيم،2008م،379)

ب - التصنيف بحسب المستوى :

تصنف وكالات الاعتماد بحسب مستوياتها إلى ثلاثة مستويات هي: المستوى القومي، والمستوى الإقليمي، والمستوى المتخصص، وفيما يلي المقارنة بينها :

الجدول رقم (6) يقارن بين مؤسسات الاعتماد بحسب مستوياتها

المستوى القومي National level	المستوى الإقليمي Regional level	المستوى المتخصصSpecialized level
وتكون مهمة مؤسساته ، إعداد المعايير والمقاييس القومية ومراجعتها وتطويرها ، فضلا عن اعتماد مؤسسات اعتمادية ذات أغراض متعددة بالإضافة إلى قيامها بالفحص الخارجي الشامل للمؤسسات طالبة الاعتماد على المستوى القومي .	حيث يتم تقسيم الدولة إلى أقاليم (محافظات) ولابد من أن تكتسب هذه المؤسسة شرعية من المؤسسات القومية لها بمباشرة مهامها في هذا المجال على مستوى الإقليم (المحافظة) .	وتكتسب مؤسسات هذه المجالات التخصصية شرعيتها من اعتماد المؤسسات القومية لها ، فضلا عن أنها يمكن أن تمارس مهامها الاعتمادية في المجالات المحددة - برامج - مقررات - مكونات - ... وغالبا ما يكون ذلك على مستوى الدول ككل .

المصدر:(الشامي والحجيلي ، 2009)

ج- التصنيف بحسب الاستقلالية:

تصنف وكالات الاعتماد بحسب استقلاليتها إلى ثلاثة أصناف هي: المؤسسات أو الهيئات التنسيقية بين الجامعات، والوكالات الحكومية، والوكالات المستقلة أو شبه المستقلة، ولكل منها ايجابياتها وسلبياتها، ويوضح الجدول(7) المقارنة بين تلك التصنيفات كما يلي:

الجدول (7) يوضح المقارنة بين سلبيات وايجابيات أنواع وكالات الاعتماد بحسب استقلاليتها

نوع الوكالة	الايجابيات المحتملة	السلبيات المحتملة
مؤسسات تنسيقية بين الجامعات	-دعم سياسي لتَنفيذ التقييم . -تعاون اكبر بين مؤسسات الحكومة. -تبني حكومي ووطني. سهولة الوصول إلى البيانات والمعلومات.	لا تعتبر مستقلة . الميل إلى حماية الوضع الراهن .
مؤسسات حكومية	-دعم سياسي لتَنفيذ التقييم. -الحد من انتشار الوكالات الخاصّة . - تعاون أكبر مع الشبكات الإقليمية . -الملكية الحكومية للتقرير . - سهولة الوصول إلى المعلومات .	- لَيسَ معترف بحياديتها . -محدودية مشاركةَ الجمهور وأصحاب المصالح . - المِيلُ إلى المحافظة على الوضع الراهنِ . -بيروقراطية في الحصول على الخدماتِ . -صعوبة الوصول إلى البيانات .
وكالة مستقلة أَو شبه مستقلة	- الاستقلالية الذاتيةَ . - السمعة الجيدة . -إمكانية الإبداعِ والكفاءاتِ الأعظمِ. - الصلة بشريحة أوسع من أصحابِ المصالح والعلماءِ غير الحكوميِين.	-الحاجة إلى موافقات رسميةَ للحصول على المعلومات. -نقص التشبك الإقليمي . -تمويل غير آمن فعلاً . -سلطةَ محدودة في عملية إعداد التقارير . -قبول ضعيف للتقريرِ مِن قِبل صُنّاعِ السياسة الحكوميينِ.

Source: UNEP, IISD and Ecologist International, 2000. Capacity Building for Integrated Environmental Assessment and Reporting. Training Manual. Second edition, 2000. p. 13.

د ـ التصنيف بحسب جنسية الهيئة :

تصنف هيئات ووكالات الاعتماد بحسب جنسيتها إلى هيئات محلية وهيئات أجنبية، ويعد الاختيار بينهما من القرارات المهمة التي يجب أن يراعيها صانع القرار، من خلال تفهم مميزات وعيوب كلٍّ منهما، ويسلط الجدول (8) الضوء على بعض مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق هيئة اعتماد محلية، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (8)يبين مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق الهيئات المحلية

المميزات	العيوب
- التوافق مع البرامج التعليمية المحلية المنطلقة من رؤى وأهداف المجتمع المحلي.- التحرر من برامج الاعتماد الخارجية و الاستفادة منها -تجسيد الاستقلالية وحرية تعديل برامج الاعتماد من دون الحاجة إلى مؤسسة أخرى خارجية تفرض الوصاية . -يتيح للمؤسسات القيام بالاعتماد متى شاءت وكيف شاءت بغض النظر عن الظروف السياسية أو العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الغرب.-يؤدي إلى التحرر من عقدة النقص تجاه الغرب، لاسيما عندما يأتي الاعتماد المحلي بالنتائج المرجوة منه.	- قد لا يتم الاعتراف به عالميا ، وبالتالي هز صورة الاعتماد المحلي وإضعافه . - قد يتهم بالمحاباة وعدم الموضوعية . -قد تبقى الثقة بالاعتماد المحلي مهزوزة مهما بذلت من جهود . -انبهار المجتمع بكل ما هو أجنبي ، والتقليل من قيمة كل ما هو محلي . -سيكون الجهد اللازم لتطوير الاعتماد المحلي في بدايته مكلفا ، ويستغرق وقتا طويلا .

المصدر: تلخيص الباحث نقلا عن (حقي، 2006)

وفي ظل انتشار هيئات الاعتماد الوهمية على المستوى العالمي والتي تحمل أسماء مشابهة للهيئات العالمية، يمكن أن تحصل المؤسسات التعليمية على اعتماد من تلك الهيئات الوهمية مقابل مبلغ زهيد يعفيها من الجهود المضنية والمتواصلة والمكلفة التي يتطلبها الاعتماد الحقيقي، وبذلك يصبح الحصول على الاعتماد من هيئة محلية ضرورة حتمية، لحماية المجتمع من المؤسسات التعليمية الحاصلة على اعتمادات مزورة، ولذلك يسلط الجدول (9) الضوء على مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق هيئات أجنبية، وذلك كالتالي:

الجدول (9)يبين مميزات وعيوب الاعتماد عن طريق الهيئات الأجنبية

المميزات	العيوب
-تتميز البرامج الحائزة على الاعتماد من هيئة أجنبية مرموقة بسمعة عالمية . -ستحصل على الاعتراف في كل المحافل العلمية. -يزيد من مركز وأهمية البرامج المعتمدة . -يزيد من فرص عمل الخريجين ومتابعة دراستهم. -يمكن من مواكبة التقدم العلمي . -يمكن من مقارنة البرنامج مع البرامج الأخرى بشكل مباشر .	-احتمال عدم توافق البرامج المحلية مع البرامج الأجنبية ، وبالتالي اختلاف في تقييم هذه البرامج. -يؤدي إلى ارتباط دائم بالاعتماد الخارجي وبالتالي استنساخ البرامج الأجنبية وتقليدها .-تفاقم عقدة النقص تجاه الأجنبي . -يتأثر هذا الاعتماد بالظروف والمناخ السياسي . -لا تعطي كثير من هيئات الاعتماد العالمية اعتمادا كاملا ، بل وثيقة تكافؤ فقط، لأن أنشطتها موجهة نحو دولها. -التكلفة الكبيرة، والجهود المضنية في الترجمة للوثائق والمتطلبات المقدمة لجهة الاعتماد .

المصدر: تلخيص الباحث نقلا عن(حقي ،2006)

وفي ضوء ما سبق فإن إنشاء هيئة اعتماد محلية أصبح ضرورة تكمن الفائدة الحقيقية من التوجه لإنشائها في أنها:

1- تحرر الجامعات المحلية من التبعية لنظم الاعتماد الغربية دون أن تحرمها من الاستفادة منها .

2- هذه الخطوة ستكون خطوة إيجابية على طريق بناء الثقة بالذات .

3- ضرورة أن تكون الجامعات المحلية موجهة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، بعكس الاعتماد الخارجي الذي يجعلها موجهة لتلبية احتياجات الدول التي تنتمي لها هيئة الاعتماد .

4- وجود هيئة اعتماد محلية يمكن من اعتماد جميع المؤسسات التعليمية الجاهزة للتقدم بطلب الاعتماد ويمكن من متابعة أنشطتها باستمرار، وتأهيل وتدريب فريق كافي للقيام بأنشطة التقويم الذاتي.

5- وجود هيئة اعتماد محلية يمكن من إدارة وتوجيه الأنشطة الرامية لتعزيز ثقافة الجودة والاعتماد.

6- وجود هيئة اعتماد محلية يمكن المؤسسات التعليمية من الحصول على دعم من الحكومة لبناء قدراتها المؤسسية حتى الوصول إلى الاعتماد .

ثالثا: خيارات وبدائل تمويل هيئات ووكالات الاعتماد الأكاديمي :

من الشروط الأساسية لنجاح هيئات الاعتماد الأكاديمي، أن تكون غير هادفة للربح، وأنها تطوعية وليست مؤسسة استثمارية، وانحرافها عن هذا المسار يجعل من السهل حصول المؤسسات غير القادرة على تأمين الحد الأدنى من المعايير المطلوبة على شهادة الاعتماد مقابل مبلغ مادي، وبذلك تفقد الهيئة مصداقيتها، وتفقد الشهادات التي تمنحها قيمتها .

في المقابل يتطلب القيام بعمليات الاعتماد توفير موارد مالية، لضمان استمراريتها، وضمان قيامها بواجباتها على الوجه المأمول منها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: من يمول هيئات الاعتماد؟ وما هي الآلية لضمان استمرارية تمويلها؟ وكيف تتصرف بالأموال المتوفرة لديها؟ وهل هناك آلية معينة وشفافة تضمن محاسبتها ؟

من بلد إلى آخر تتباين الجهات الممولة لهيئات الاعتماد، بسبب تباين طبيعتها، وأغراضها، والجهات المستفيدة منها، فحين تصبح هيئة أو وكالة الاعتماد غير مستقلة، أو أنها إدارة تابعة لوزارة التعليم العالي، فإن ذلك يوحي بأن الغرض من الاعتماد هو التفتيش والمساءلة، وأنها آلية رقابة تديرها الوزارة، وتصبح بذلك آلية بيروقراطية مسلطة على المؤسسات التعليمية التي تشرف عليها الوزارة، وفي هذه الحالة فإن الجهة الممولة لها هي الوزارة التابعة لها.

أما إذا كانت هيئة مستقلة، تهدف إلى التحسين والتطوير، وحماية المجتمع، وتطمين أصحاب العمل بأن خريجي المؤسسات المعتمدة يمتلكون المهارات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل بكفاءة عالية، وتطمين الدولة بأن المال العام المدفوع للمؤسسات التعليمية يستخدم بالشكل الصحيح، عندئذ تتعدد مصادر تمويل الهيئة.

ولضمان نجاح هيئة الاعتماد المحلية فلا بد من توفير آلية محددة تضمن استمرارية تمويل هيئة الاعتماد لان عملية الاعتماد عملية مستمرة وتستهدف التحسين المستمر لمستوى المؤسسات التعليمية، والارتقاء بها حتى الوصول إلى المستويات العالمية، وبالتالي فإن القصور في تمويلها يعني القصور في أداء الأنشطة المنوطة بها، وبالتالي يمكن أن تصبح عملية الاعتماد عملية شكلية ليست ذات معنى (Kehm,2006) .

رابعاً: خيارات المشاركة في عملية الاعتماد:

الاعتماد الأكاديمي الجامعي اختياري من الناحية النظرية فقط، أي أن تقدم المؤسسة الجامعية لطلب الاعتماد من الجهات المختصة به عملية اختيارية ، ولكن ربط الحصول على التمويل الحكومي بتحقيق

الحد الأدنى من معايير الاعتماد يجعل من عملية الاعتماد عملية إجبارية لا يمكن تجاوزها لا سيما وأنه أصبح مطلبا مجتمعيا وحكوميا في أغلب دول العالم (الزهراني،1431هـ، 106).

خامساً: مسئولية المؤسسات طالبة الاعتماد :

يمكن تبيين مجموعة من المسؤوليات والالتزامات التي تترتب على المؤسسة التي تتقدم لنيل شهادة ضمان الجودة فيما يلي(البطش،2009):

1- توفير كافة المعلومات والوثائق التي تتطلبها معايير ضمان الجودة، بحيث يُراعى بها الدقة وخلوها من الأخطاء والتزوير وتحمّل المسؤولية المترتبة في حالة ثبوت غير ذلك.

2- الالتزام بتقديم التسهيلات الممكنة للجنة الخبراء للوصول إلى المعلومات والتحقُّق من دقتها ومطابقتها للواقع والتعاون معها في كل ما يتطلبه عملها.

3- التزام المؤسسة بكل من النزاهة والشفافية في المعلومات التي تُقدمها للهيئة.

4- أن تلتزم المؤسسة بالتعليمات النافذة من قبل مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي .

5- أن تلتزم المؤسسة بدفع جميع ما يترتب عليها من التزامات مالية وقانونية خاصة بمنح شهادة ضمان الجودة وفق التعليمات الخاصة بذلك.

6- التزام المؤسسة بالقيام بدراسة ذاتية شاملة وفق التعليمات المعتمدة من قبل الهيئة سواء من حيث محتواها وتصميمها أو المدة الزمنية المخصصة لها أو شكل التقرير ومحتواه الذي سُيرسل للهيئة.

الصعوبات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي:

تتطلب عملية إدخال الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي تغييرا جذريا في ثقافة المؤسسات التعليمية وهياكلها التنظيمية، ويتناول Kotterفي (المخلافي،377،2009- 378) بعض الصعوبات التي قد تصاحب عملية التغيير على النحو التالي:

1- السماح بقدر كبير من الرضا عن الوضع الحالي والاندفاع بسرعة نحو تطبيق نظم الجودة والاعتماد دون الإعداد الجيد لهذا التحويل ومن غير إرساء إحساس كاف بضرورة التغيير .

2- الفشل في تكوين طليعة أو مجموعة موجهة ذات قوة كافية بحيث يتم تكوين عدد حاسم من الأفراد ضمن المؤسسة يشكلون معا رأس الحربة لعملية التغيير المطلوبة .

3- التقليل من شأن قوة الرؤية يعوق عملية التغيير فبدون إحساس واضح بالرؤية المشتركة تجعل الأداء غير متوافق حيث يسعى كل عضو من أعضاء المؤسسة نحو تحقيق مصالحهم الشخصية فقط.

4- عدم نقل الرؤية من قبل القادة لجميع أعضاء المؤسسة، ويتفرع عن عنه ثلاثة أنواع من الأخطاء :

أ- أن القادة يقللون من أهمية نقل أو توصيل الرؤية إذ يعتقدون خطأً أن توجيه بعض المذكرات، أو إلقاء عدد من الخطب خلال الاجتماعات داخل المؤسسة كافياً لاضطلاع العاملين بالتغيير المطلوب، وتجنيدهم للعمل.

ب- الانقسام في القيادة، ففي حين يريد رئيس المؤسسة تطبيق نظم الجودة والاعتماد، فإن هناك قادة آخرين في المؤسسة، قد يميلون إلى تجاهلها، وعدم المضي قدما في خطوات التغيير المنشود .

ج- عدم الانسجام بين أقوال القادة وأفعالهم .

5- السماح للعقبات المتعلقة بهيكل المؤسسة وثقافتها بإعاقة التطبيق الفعلي لنظم الجودة والاعتماد، وتتضمن هذه العقبات :

أ ـ الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تجعل العمل والتحرك صعبا .

ب ـ التدريب والدعم غير الكافيين للأفراد المهمين لنجاح المبادرة .

جـ ـ المشرفين الذين لا يوافقون على التغيير .

دـ المعلومات وأنظمة المكافآت غير الملائمة لمطالب التغيير .

6- الفشل في إيجاد مكاسب قصيرة .

7- إعلان الفوز مبكرا، فمبادرات التغيير تبقى هزيلة وخاضعة للتراجع والنكوص ما لم تصبح هذه المبادرات راسخة في ثقافة المؤسسة .

8- إهمال إرساء التغييرات المرتبطة بنظم الجودة بقوة في ثقافة المؤسسة كجزء من الأسلوب الذي تعمل به وبحيث تظهر في المعايير الاجتماعية داخلها وفي قيمها المشتركة .

ويشير كعواشي (2009م،467) إلى عدد من المعوقات التي قد تؤثر على عملية التقييم منها :

1- الافتقار إلى إستراتيجية خاصة بالتقييم يمكن أن توجه عمليات التقييم نفسها .
2- الافتقار إلى الأدوات والتقنيات المحددة لتقييم بعض المستويات .
3- تنوع المحكات والمؤشرات وصعوبة تحديدها في بعض الأطر .
4- تعدد منهجيات جمع المعطيات ومراقبتها وتحليلها .
5- تكريس الاهتمام البالغ إلى المعطيات الكمية وإهمال المنظور النوعي .

6- عدم صلاح المعطيات بسبب التزوير الناتج من التفضيلات والمصالح الشخصية لبعض الأطراف .
7- استخدام التقييم كوسيلة للتشخيص والكشف بدل استخدامه كأداة للتحسين والتطوير .
8- فهم التقييم على أساس أنه وسيلة للتحكم .
9- تراجع عدد المتخصصين المؤهلين لإجراء دراسات التقييم .
10- الافتقار إلى موارد مالية ومادية ضرورية في عمليات التقييم .
11- عدم إشراك أو مشاركة الجهات المعنية في التقييم .
12- الفساد والمحسوبيات لدى الجهات المنخرطة بالتقييم .
13- الافتقار إلى المصداقية والشفافية والإنصاف في التقييم.

وعموما تتسم عمليات التطوير في الجامعات العربية بأنها إما شكلية أو جزئية ، وليست صادرة عن رؤية مستقبلية لخطط طويلة المدى شاملة الأبعاد وفي هذا الصدد يشير البيلاوي(2009م،332) إلى بعض الملاحظات على عمليات التطوير والتحديث، في مسيرة مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي منها :،

1- الافتقار إلى الإخلاص في الجهد والتفاني في العمل .

2- تفتقر عملية التطوير إلى الخطة طويلة المدى التي يبني فيها اللاحق على ماقام به السابق .

3- المنحنى البياني للتطوير غير مضطرد، فتارة يصعد، وتارة يهبط .

4- يرتبط التطوير الجامعي بأفراد هم أصحاب المبادرة، فإذا ذهبوا ذهب التطوير .

5- التطوير أحادي الاتجاه، غالبا ما تستهل بعبارة في " ضوء توجيهات سيادة الرئيس " .

وتناول محمود (2001، 92-93) بعض الملاحظات على الاعتماد في الدول العربية كما يلي:

1- مسئولية منح الاعتماد تقع ضمن مهام الوزارات أو مجالس التعليم العالي، أو هيئات الاعتماد ويغلب على هذه المعايير التركيز على الجوانب القياسية الكمية .
2- أغلب المعايير وضعت بصورة متسرعة، وتفتقر إلى المرونة ومواكبة التطورات العلمية الحديثة.
3- اغلب المعايير تؤدي إلى تشابه المناهج التعليمية في الجامعات المختلفة، ولا تشجع التمايز والاختلاف.
4- أغلب المعايير وضعت بمعزل عن مشاركة المؤسسات والاتحادات المهنية .
5- احتكار الحكومات المركزية لعملية الاعتماد، وعدم وجود الهيئات الاعتمادية الخاصة والمستقلة .
6- عدم وجود عدد كافي من المتخصصين في شئون الاعتماد في التخصصات المختلفة .

وتطرق Cizas(1997) إلى الصعوبات التي قد تواجه الاعتماد الأكاديمي في الدول النامية، ومن تلك الصعوبات:

1- تطرح بعض البرامج بواسطة مؤسسة واحدة فحسب .

2- قد لا يتوافر خبراء أجانب وقت إجراء عملية التقييم .

3- قد لا تتوافر الموارد المالية اللازمة لدعوة خبراء أجانب.

4- قد تشكل اللغة الوطنية صعوبة بالنسبة لعملية التقييم .

5- لا توفر الدراسات الذاتية قدرا كافيا من المعلومات .

6- قد لا يتوافر مقيمون خارجيون محايدون .

7- المشاكل الخاصة بالطبيعة الدعائية للتقارير وهشاشتها .

و تناول عبدالعظيم (2008) عددا من الصعوبات التي قد تواجه نظام الاعتماد أبرزها :

1- ضعف تحمس المجتمع والقيادات التعليمية لهذا النظام .

2- خوف العاملين على أمنهم الوظيفي .

3- الافتقار إلى ثقافة الاعتماد

4- غالبية أفراد المجتمع يفضلون العمل المريح والكسب السريع بأقل مجهود .

ولمزيد من الاستدلال يمكن الاستشهاد بالصعوبات والمعوقات التي واجهت تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات المصرية (عبداللاه وآخرون،12،2009) وهي كالتالي:

1- عدم وجود الكفاءات البشرية الكافية داخل الكليات للإطلاع بمسئوليات التخطيط والتنفيذ .

2- مقاومة التغيير من قبل بعض الكيانات داخل الكلية/الجامعة أو من قبل أصحاب المصالح الخاصة .

3- عدم انتظام التدفقات النقدية أو انقطاعها مرحليا .

4- وفاء الكلية / الجامعة ببعض التزاماتها المالية والبشرية واللوجستية .

5- الاحتياج إلى بعض التعديلات في القوانين واللوائح والقواعد المعمول بها .

6- تأخر تفعيل /بدء عمل الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم .

ويشير خضر (2003م،8)إلى بعض المصادر التي يمكن تتولد عنها مقاومة التغيير الذي تتطلبه عملية الاعتماد الأكاديمي وذلك كما يلي:

1- المصدر العقلاني : ويتمثل في التكاليف المرتفعة التي تتطلبها عملية التغيير، وطول الفترة الزمنية، وحجم البطالة المتوقعة ، وفقدان بعض التخصصات .
2- المصدر العاطفي :ويتمثل في الخوف من المجهول ، وعدم الرغبة في التغيير، وانعدام الثقة في القائمين على التغيير والرغبة في الإبقاء على الوضع القائم والمألوف .
3- المصدر الاجتماعي: ويتمثل في الرغبة في الإبقاء على العلاقات الاجتماعية القائمة، والحاجة إلى علاقات إنسانية مستقرة، والولاء والتضامن الاجتماعي، وعدم التوافق مع القيم الاجتماعية الجديدة .
4- المصدر السياسي :ويتمثل في الحفاظ على سلطة اتخاذ القرارات، واستمرارية القوة، والإبقاء على التحالفات القائمة، والحفاظ على المصالح المكتسبة .

ثالثاً: الاتجاهات المعاصرة لنظام الاعتماد الأكاديمي :

تمهيد:

تطرق البحث فيما سبق إلى المراحل التاريخية لتطور نظام الاعتماد الأكاديمي، كذلك تم توضيح مفهوم الاعتماد الأكاديمي والمفاهيم المتداخلة معه، وأهدافه، وأسباب الاهتمام به، وأهميته، وأنواعه، ومعاييره، ومراحل تطبيقه، وهيئات ووكالات الاعتماد، والصعوبات التي تواجه تطبيقه، ولكي تكتمل الصورة يتناول هذا الجزء من البحث أهم الاتجاهات الرئيسية في مجال الاعتماد الأكاديمي على الساحة الدولية والعربية والمحلية، بالوقوف على أهم الخيارات والبدائل المستخلصة من تلك التجارب العالمية والعربية، خاصة فيما يتعلق بتاريخ البدء في إنشاء نظام الاعتماد في كل بلد، وتسمية الجهة المسئولة عن الاعتماد سواء كانت مجلس أو هيئة أو وكالة أو غيرها، واستقلاليتها، ودورة الاعتماد، وغير ذلك من القرارات المهمة التي تميز تجربة كل بلد عن غيره، لما تحمله تلك المشاهد من إيحاءات هامة يمكن في ضوئها تصور السيناريوهات المستقبلية للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، واستشفاف أهم الدروس من تلك التجارب، والتي يمكن الاستفادة منها في رسم الملامح الأولية للنموذج الأمثل في اليمن، ومن هذا المنطق سيتم في البداية عرض أهم الاتجاهات الرئيسية في مجال الاعتماد الأكاديمي، ثم أهم التجارب على الساحة العالمية، وبأي حال من الأحوال لا يمكن تجاهل التجارب العربية في هذا المضمار، ولكي يتسنى معرفة موضع التجربة اليمنية في خارطة الجودة والاعتماد، فمن الضروري الوقوف على أهم الملامح لنظام التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية خلال العقدين الماضيين، ومن ثم الوقوف بأهم المحطات اليمنية والجهود المبذولة في مجال الجودة والاعتماد.

المشهد العالمي للاعتماد الأكاديمي :

يشهد العالم اليوم حراكا غير مسبوق في مجال التعليم العالي، ويتجلى ذلك الحراك في المؤتمرات العالمية والإقليمية التي تتناول قضية التحديث في التعليم العالي والارتقاء بمستوى جودته، ومن خلال الاطلاع على التجارب المختلفة لبعض النماذج العالمية والعربية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، وتلخص الأيوبي (2007) الاتجاهات الرئيسية في مجال ضمان الجودة للتعليم العالي فيما يلي:

1- إنشاء شبكات ووكالات إقليمية لضمان الجودة بين البلدان ذات القضايا والمشاكل المتشابهة.
2- تقسيم المناطق إلى حجوم صغيرة وذات أهداف إستراتيجية متشابهة من اجل تسهيل بناء القدرات .
3- إعطاء منح ومساعدات من مصادر مختلفة، إلى وكالات ضمان جودة التعليم العالي في الدول النامية .
4- إنشاء شبكات أو وكالات إقليمية متخصصة، بهدف الاعتماد الأكاديمي للمهن ذات الحراك الكبير.

5- التعاون بين الشبكات والوكالات من نفس المنطقة أو من أجزاء مختلفة من العالمِ .

6- ازدياد استعمال التقنيات الحديثة في نشر المعلومات .

ومن أهم شبكات ضمان الجودة العالمية ما يلي :

1- الشبكة العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي: تأسست عام 1991م،في هونج كونج بـ(190) عضوا من (50) بلدا، كمنظمة لا ربحية .

2- الشبكة الأوروبية لضمان الجودة :تأسست عام 2000م، بعد إعلان بولونيا 1999م وتحولت إلى الهيئة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي في العام 2004م ،وتضم(40) عضواً .

3- شبكة النوعية في آسيا والباسيفيك :تأسست في عام 2006م وبدعم من البنك الدولي لبناء قدرات الوكالات الوطنية ، ومساعدة البلدان التي لا توجد فيها وكالات اعتماد .

4- الشبكة الأيبيرية الأميركية للاعتماد في التعليم العالي: تأسست عام 2003 من وكالات ضمان جودة، منظمات حكومية وعالمية، وجمعيات مؤسسات تعليم عالٍ من 16 دولة من أميركا اللاتينية واسبانيا بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في موضوع التقييم والاعتماد من اجل تحسين نوعية التعليم العالي في الدول الأعضاء (الأيوبي ، 2007م)

5- الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي أنشأت عام 2007م كمنظمة غير حكومية مستقلة وغير ربحية .

وتمول نشاطات الشبكات التي ينتمي معظم أعضاؤها إلى البلدان الأكثر تقدماًمن: رسوم العضوية السنوية، رسوم منشورات المؤتمرات وورش العمل، المنح والتبرعات وأشكال أخرى من الدعم المالي من مصادر مختلفة ، أما الشبكات التي أغلب أعضائها من الدول النامية، فإنها تحصل على هبات ومنح من مؤسسات مثل البنك الدولي، لتطوير نشاطات ضمان الجودة والمساهمة في مبادرات بناء القدرات، حيث يمول البنك الدولي الشبكة فترة ثلاث سنوات يجب في نهايتها أَن تكون قادرة على تحمل أعباء نشاطاتها من رسوم الأعضاء (الأيوبي ، 2007م).

الشكل (3) يمثل أبرز الأقطاب العالمية للجودة والاعتماد.

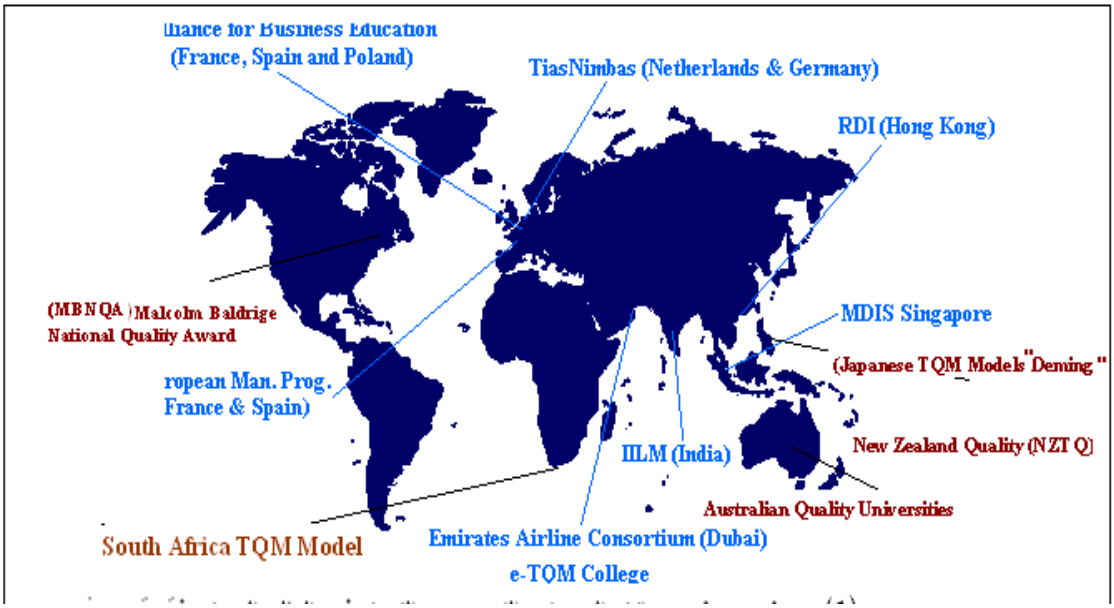

http://www.brad.ac.uk/acad/management/external/page.php

وفيما يلي عرض أهم التجارب العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي، ويشتمل هذا العرض على تجارب كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة البريطانية، واليابان، والمنطقة الأوربية ممثلة في ألمانيا وفرنسا وايطاليا، ويشمل ايضا أفريقيا ، واستراليا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة المحيط الهادي وشرق آسيا ومنها تجربة الفلبين، وذلك على النحو التالي:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية :

بدأ الاعتماد في الولايات المتحدة في وقت مبكر خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وشهد العام 1905م أول عملية اعتماد مؤسسي قامت بها الجمعية الشمالية الوسطى، ولكن المؤسسات التي اعتمدت أولا كانت مدارس وليست كليات، وفي عام 1913م صدرت أول قائمة للكليات المعتمدة ،ولكن تطورات الاعتماد ظلت بطيئة حتى عام 1952م عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تولت جمعية نيو انجلاند وظيفة الاعتماد، ويعتبر ذلك العام هو البداية الحديثة لنظام الاعتماد الأكاديمي (Lewis،2009).

ما لبث الاعتماد الأكاديمي أن انتشر بشكل واسع وسريع في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية وفي مختلف الولايات، وترجع سليم (2006، 1435-1436) أسباب هذا الانتشار السريع إلى أن :

- مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع باستقلالية كبيرة .

ـ تملك السلطات التي تمكنها من تسيير أمورها بدون تدخل كبير من الحكومة .

ـ المؤسسات تتحمل مسئولية توفير مواردها، ولذا فهي تعمل على المنافسة على جذب الطلاب للالتحاق بها

.

ولما سبق ذكره نشأت الحاجة إلى وجود آلية لتشجيع استمرارية أداء التعليم العالي، وللتأكيد لأفراد المجتمع بأن مؤسسات التعليم العالي تستحق ثقة المجتمع ودعمه، وهذه هي الدوافع الرئيسة لنشأة نظام الاعتماد الأكاديمي.

عقب قرار 1952م أنشئ مجلس اعتماد التعليم بعد الثانوي بحيث يكون مسئولا عن وضع السياسات والإجراءات للاعتماد في التعليم العالي، وفي نهاية عام 1993م ألغي هذا المجلس بسبب تزايد شكاوى القيادات في التعليم العالي من تعدد المطالب التي تحتاجها وكالات ومؤسسات الاعتماد، وأن معظم مقترحاتها تتضمن الحاجة إلى الموارد وضرورة توفيرها، وفي عام 1997م تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي، ويضم المجلس لجنة مكونة من (16) عضو من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وممثلين لجهات رسمية وأهلية ، ويشرف على مؤسسات ووكالات الاعتماد، ويتولى وضع المعايير التي تحقق جودة التعليم العالي في أمريكا (سليم، 2006م ، 1435).

تستند التجربة الأمريكية على المنافسة النوعية بين المؤسسات التربوية في المستويات المختلفة، وتترك مشكلة قيمة الدرجات إلى تقييم السوق المهنية بدلا عن السيطرة المركزية، فسوق العمل هو الذي سيقرر مستوى المؤسسات التربوية(Silvia&Carlo, 2003).

لا يعتبر الاعتماد شرطا أساسيا للحصول على رخص الإنشاء، إلا أنه يعد شرطا أساسيا للحصول على الأموال الاتحادية، ويتوقف حجم الأموال الرسمية التي تصرف على المؤسسات التعليمية والطلاب على المنزلة المعتمدة، ويعتبر نظام الاعتماد في الولايات المتحدة طوعي وليس إلزامي، وتقوم به مؤسسات غير حكومية، والتي لا بد أن تكون هي ذاتها معتمدة من قبل مجلس اعتماد التعليم العالي The Council for Higher Education Accreditation(CHEA)، والذي أنشئ عام 1996م بهدف الإشراف على مؤسسات الاعتماد، ولأهمية مساعدة الطالب في ميزانيات الكليات نمى الاعتماد ليتغير من عملية طوعية إلى إلزامية تقريبا بصورة غير مباشرة، ويتم إعادة الاعتماد مرة كل عشر سنوات، بناء على تقرير يقدم من المؤسسات نفسها كل خمس سنوات(Carlo, Silvia&2003).

وتتعدد أنواع المنظمات والهيئات المسئولة عن الاعتماد فمنها ما يعد منظمة محلية تعتمد المؤسسات المحلية فقط، ومنها ما تعد منظمة وطنية تعتمد المؤسسات على مستوى الوطن، ومنها المنظمات العامة التي تعتمد المؤسسات غير المتخصصة ومنها ما يعد منظمة حكومية تعترف بهيئات الاعتماد، ومنها أيضا ما يعد منظمة غير حكومية تعترف بهيئات الاعتماد وتتمحور أهداف اعتماد التعليم العالي (الدهشان، 2007م ، 14) حول التالي:

1- ضمان الجودة، لكي يتبين للطلاب والجمهور أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي، وخلق أهداف للتحسين المستمر للبرامج والمؤسسات التعليمية الضعيفة في جودتها.
2- أن الاعتماد هو مطلب إلزامي للحصول على تمويل من الحكومة .
3- الاعتماد يسهل الانتقال من مؤسسة تعليم عال لمؤسسة أخرى.
4- الاعتماد مهم لأرباب العمل الذين يودون دعم عمالهم لإكمال دراستهم .
5- وضع معايير للشهادات المهنية والترخيص لمزاولة المهنة من خلال تحديث المساقات المقدمة للطلبة .
6- حماية المؤسسة التعليمية المانحة للاعتماد من الضغوط الداخلية والخارجية السلبية .
7- اشتراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين بشكل مباشر و أساسي في التخطيط والتقويم المؤسسي.

ب- المملكة المتحدة البريطانية :

تعتبر الجامعات البريطانية من أعرق الجامعات العالمية، ولذلك تمتلك الخبرة المتراكمة لعدة قرون في مسألة التقييم وضمان الحفاظ على مستويات سليمة من الأداء الجامعي، حيث تمثلت تلك الخبرة في إنشاء ما يسمى بنظام الممتحن الخارجي البريطاني عام 1832م وفقا لما ذكره(Lewis ,2009)، وحاليا يتم الاعتماد في بريطانيا من خلال مجلس الاعتماد البريطاني British Accreditation council (BAC) والذي تم تأسيسه عام 1984مبعد انسحاب الحكومة من عملية التفتيش، ونشأ المجلس في البداية بتمويل حكومي، وحاليا يمول نفسه ذاتيا، وتأسست وكالة لضمان الجودة للتعليم العالي البريطاني عام 1997م، وتعتبر هيئة مستقلة وغير حكومية، وتحدد مسئوليتها في حماية اهتمام المجتمع في مستويات سليمة لمؤهلات التعليم العالي، والتشجيع المستمر في إدارة جودة التعليم العالي، وتمول هذه الوكالة من اشتراكات الجامعات وكليات التعليم العالي، وتعد عملية الاعتماد إجبارية في المملكة المتحدة، ويعد التقويم شرطا للحصول على الدعم المادي، وتتم المراجعة كل خمس سنوات (الترتوري وجويجان،2006، 92-96).

وإلى جانب هذه الوكالة هنالك مؤسسات تمنح الاعتماد مثل (Open University Validation Service(OUVS و (The British Accreditation Council (BAC وغيرها، وابتداء من عام 2004م جميع مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا ملزمة بإعطاء معلومات عن أنظمة الجامعة، وقبول الطلاب واستمرارهم وتخرجهم، وأنظمة ضمان الجودة في المؤسسة (الطلاع ،2005، 39).

ويهدف مجلس الاعتماد البريطاني من اعتماد المؤسسات التعليمية إلى تحقيق ما يلي:

1- دعم وتقديم النصح لمؤسسات التعليم العالي، للحفاظ على جودة التعليم فيها وتحسينها.

2- تقديم دليل مستقل للطلاب الذين يبحثون عن تعليم عال أو تعليم للكبار في مؤسسة خارج الدولة.

3- تقديم ضمان للمكانة الجيدة للمؤسسة التعليمية، للحكومة والهيئات الأخرى.

4-تمكين المؤسسة التعليمية من أن تعلن بأنها قد قبلت متطوعة التفتيش المستقل ، وأنها قد حققت الشروط المطلوبة منها، وأن كل الجوانب الخاصة بالتعليم والتعلم في المؤسسة تتم بشكل جيد (الدهشان، 2007).

ج- اليابان :

بدأ نظام الاعتماد في اليابان عام 1947م من خلال تأسيس جهاز خاص باعتماد الجودة تحت مسمى (هيئة اعتماد الجامعات اليابانية)، ويهدف تقويم الجامعات في اليابان إلى تعزيز الجودة لجميع المجالات الجامعية ، ولا يقتصر على التعليم والبحث (النصير،2009،ص11).

ولأهمية التجارب الثلاث ـ الآنفة الذكر ـ وريادتها أخذت معظم أنظمة التعليم العالي على مستوى العالم تقليد ومحاكاة هذه النماذج الرائدة ، للاستفادة منها وتطبيقها ، مع إجراء بعض التحويرات التي تتناسب مع طبيعة خصوصية كل بلد ، لذا فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين هذه النماذج .

الجدول (10) يبين أوجه المقارنة بين أنظمة الاعتماد في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان.

وجه المقارنة	الجامعات الأمريكية	الجامعات البريطانية	الجامعات اليابانية
التشكيل الإداري	مجلس اعتماد التعليم العالي	وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي ترتبط بالبرلمان .	هيئة اعتماد الجامعات اليابانية، والهيئة اليابانية للكليات والجامعات الخاصة .
الأهداف	تسعى إلى تقويم الأداء وتحقيق الاعتماد الأكاديمي، المؤسسي والتخصصي وضبط الجودة في جميع المراحل	تسعى إلى تقويم الأداء ، وتحقيق الاعتماد الأكاديمي المؤسسي والتخصصي وضبط الجودة في جميع المراحل لتقييم تقرير البرلمان .	وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي العام والخاص ، ومراقبة ذلك ومن ثم المساءلة
الميزانية	الميزانية تدعم من مؤسسات التعليم العالي والدولة .	(60%) من ميزانية التعليم العالي، (30%)الحكومة، (10%) تبرعات	الميزانية تدعم من مؤسسات التعليم العالي والدولة .
أقسام ضبط الجودة	توجد على مستوى الجامعات والكليات والأقسام العلمية وحدات لضبط الجودة والاعتماد .	توجد على مستوى الجامعات والكليات والأقسام العلمية وحدات لضبط الجودة والاعتماد .	توجد على مستوى الجامعات والكليات والأقسام العلمية وحدات لضبط الجودة والاعتماد .
استقلالية أقسام الجودة	العمل لا مركزي مستقل استقلالاً تاماً وليس للحكومة أي تأثير .	العمل لا مركزي مستقل استقلالاً تاماً ولكن للبرلمان دور في المراقبة والاطلاع على التقارير سنوياً	العمل لا مركزي مستقل استقلالاً تاماً وليس للحكومة أي تأثير .
الأساليب المستخدمة في تحقيق الجودة .	تقويم الذاتي ،.زيارات ميدانية، .تقويم الخارجي .اعتماد معايير خاصة لكل مؤسسة جامعية وكلية حسب التخصص.	تقويم الذاتي،.زيارات ميدانية، .تقويم الخارجي .اعتماد معايير خاصة لكل مؤسسة جامعية وكلية حسب التخصص	تقويم الذاتي ،.زيارات ميدانية، .تقويم الخارجي .اعتماد معايير خاصة لكل مؤسسة جامعية وكلية حسب التخصص
المؤهلات العلمية	تتوافر العناصر الكفؤة والنزيهة على مستوى الجامعات والكليات والأقسام	تتوافر العناصر الكفؤة والنزيهة على مستوى الجامعات والكليات والأقسام .	تتوافر العناصر الكفؤة والنزيهة مستوى الجامعات والكليات والأقسام
مدة التقييم	5سنوات ـ 10سنوات	5سنوات	5 سنوات

المصدر: (النصير ،2009، 12،13).

د- ضمان الجودة في المنطقة الأوربية للتعليم العالي :

أنشأت الشبكة الأوربية لضمان الجودة في التعليم العالي عام 2000م لنشر المعلومات والتجارب والممارسات الفضلى في ضمان الجودة في التعليم العالي بين وكالات ضمان الجودة الأوربية والسلطات الرسمية ومؤسسات التعليم العالي (زند وكراز، 2009، 444-445)ويعتمد عمل الشبكة على ثلاثة مبادئ هي :

1- احترام تنوع نظم التعليم العالي في أوربا عوضا عن محاولة وضع نظام أوربي موحد لضمان الجودة .

2- القبول بأن مسؤولية ضمان الجودة الأساسية تقع على عاتق المؤسسات الأكاديمية .

3- تعزيز التعاون بين وكالات ضمان الجودة على المستويين الأوربي والدولي .

ويهدف نظام الاعتماد المتبادل في أوربا (Aviana .et 2009,)إلى ما يلي:

1- ضمان وتسهيل اعتراف الاعتمادات والدرجات الجامعية، والترويج لقابلية حركة الطلاب والأساتذة.

2- تعريف الطلاب الحاليين والمتوقعين بقيمة البرنامج الدراسي الملتحقين به .

3- السماح لأرباب الأعمال بتدقيق القيمة ومنزلة المؤهلات .

4- إعطاء مؤسسات التعليم العالي الفرصة، لإظهار مستوياتها، وقدرتها على الاستفادة المثلى من الأموال العامة.

5- حماية المستهلكين ضد المعلومات الخاطئة والجامعة الرخيصة الدرجات والمؤهلات الأخرى .

ومن التجارب الأوربية الرائدة في أوربا تجربة كل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا وفيما يلي عرض لأهم الملامح في تلك التجارب الأوربية:

1- نظام الاعتماد في ألمانيا :

التعليم العالي في ألمانيا مركزي في تمويله وإدارته، وبدخوله معترك التنافس الدولي، وتحت تأثير الظروف الداخلية والخارجية، دعت الضرورة إلى تقييم الجودة، وإنشاء مجلس الاعتماد عام(1999م) بعد إعلان بولونيا، ويعني الاعتماد في ألمانيا الحصول على شهادة رخصة تؤكد التزام المؤسسة وإتباعها للمعايير الموضوعة من قبل وكالات الاعتماد، ويعد الغرض الرئيسي منه ضمان معايير الحد الأدنى من نوعية المحتوى المنهجي، ولتقييم صلة سوق العمل المؤسس حديثا بالبرامج الرئيسية في ألمانيا، كما يهدف إلى تحسين وضمان جودة التدريس والبحث عن طريق عملية التقييم ثم المراجعة لبعض المعايير الخاصة بالبرامج

الدراسية، ويشمل نظام الاعتماد في ألمانيا مستويين، المستوى الأول ويتمثل في مجلس الاعتماد الذي يعد بدوره مسئولا عن وضع المعايير لاعتماد وإجازة مؤسسات الاعتماد والبرامج، ويراقب عمل وكالات الاعتماد، وإعادة اعتمادها بشكل دوري، ويتمثل المستوى الثاني في وكالات الاعتماد، وهناك ست وكالات اعتماد تخصص إما بالمناطق الجغرافية أو بالمجالات وتتفاوت المنزلة القانونية لوكالات الاعتماد، ولكن أغلبها غير هادفة للربح،ويتم ضمان جودة التدريس من خلال بعض الأساليب الكمية وإجراء الاختبارات التقويمية بواسطة الحكومة،وتتم دورة الاعتماد كل خمس سنوات (Kehm, 2006) .

ويذكر عبدالعظيم (2008،450) أن الاعتماد في ألمانيا يتمثل في ثلاث خطوات هي كالآتي:

1- تقوم مؤسسة التعليم العالي بتطبيق الاعتماد الداخلي وترسله إلى وكالة الاعتماد، والتي تقوم بدورها بتخمين كلفة الاعتماد، وتقترح الجدول الزمني له .
2- تقوم وكالة الاعتماد بإعداد فريق تدقيق، وترشح المراجعين النظراء، وتنظم زيارة للموقع .
3- يهيئ الفريق الزائر تقرير الاعتماد ويقدم توصياته إلى لجنة الاعتماد المسئولة في الوكالة لتتخذ القرار النهائي حول الاعتماد، وقرار الاعتماد يكون إما [نعم أو لا أو اعتماد مشروط] .

وبالرغم من المستوى المتقدم لنظام الاعتماد في ألمانيا إلا أنه لا يخلو من الصعوبات ومنها (عبدالعظيم ، 2008،450):

1- المركزية في إدارة المؤسسات التعليمية لا تؤدي إلا إلى تحسينات طفيفة في الجودة .
2- عدم وجود قانون للاعتماد .
3- لا توجد أسس تسمح لمجلس الاعتماد بفرض عقوبات على المؤسسات عند فشلها في تطبيق المعايير.
4- لا توجد إجراءات استحسان أو رفض من قبل المؤسسات .

وحيث يكمن الهدف الرئيسي في الاعتماد المتبادل بين المنطقة الأوربية ومن ضمنها ألمانيا إلى جذب الطلاب من البلدان غير الأوربية، وفي نفس الوقت زيادة التنافسية فيما بينها، وزيادة قابلية الحركة.(Kehm,2006) ولذا فإنه يتأثر بالسياسات الأوربية بقوة، مما يسمح بمرور أكاذيب مؤسسات التعليم العالي لتحسين صورتها أمام الاتحاد الأوربي، أما تكاليف الاعتماد فتتحملها المؤسسات التعليمية نفسها دون أن تحصل على دعم إضافي، أو أي حوافز مالية إضافية مقابل اعتمادها وتشكل نفقات الاعتماد عبئا ثقيلا على ميزانياتها بشكل خاص، وتقدر تكاليف اعتماد برنامج ما في أي مؤسسة ما بين(8,000- 15,000يورو) أي بما يعادل (10,000- 19,000$)، بينما تقدر تكاليف الاعتماد المؤسسي ما بين (18,000- 28,000)، أي بما يعادل (22,000- 35,000$) ، وفي المجمل تخصص الجامعات حوالي 10% من الميزانية العامة لها مقابل كلف الاعتماد (Kehm,2006) .

2- نظام الاعتماد في فرنسا :

شكلت اللجنة القومية لتقييم المؤسسات العامة والعلمية والثقافية والمهنية عام 1984م بقرار رئاسي وبرلماني وتتبع رئيس الجمهورية مباشرة، مستقلة عن أي وزارة، وتشمل الجامعات والمدارس وأي مؤسسات كبرى تقع تحت وصاية التعليم العالي، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية ذات الصفة العلمية والثقافية والمهنية، وتجري عملية التقييم بناء على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها، مرة كل ثمان سنوات، ويوجد نوعان من الاعتماد والتقييم في فرنسا هما : تقييم داخلي إلزامي، وتقييم خارجي طوعي (عبدالعظيم،2008،452).

3- نظام الاعتماد في ايطاليا :

بدأ الاعتماد في ايطاليا عام 2001م بعد إعلان بولينا، من خلال تأسيس اللجنة الوطنية لتقييم النظام الجامعي ويعد الاعتماد شرط رئيسي للحصول على التمويل الحكومي، ويعرف الاعتماد في ايطاليا بأنه بيان ينشر بخصوص نوعية المؤسسة أو البرنامج، من خلال المتابعة الدورية المستندة على معايير متفق عليها مسبقا، وتتمثل أهم أهداف الاعتماد في ايطاليا في التالي(Carlo &Silvia,2003) :

1- التخفيف من البيروقراطية المركزية التي تؤثر على استقلالية الجامعات .
2- إثبات مشروعية وقانونية المؤهلات الدراسية .
3- خلق نظام معلومات واضح وشفاف عن المؤسسات الجامعية وفقا لمعايير نوعية قابلة للإثبات والقياس.
4- إرشاد الطلاب وعوائلهم لكي يقررون كيف وأين يستثمرون في التعليم العالي .
5- إرشاد الشركات والمصانع وأرباب العمل ـ العام والخاص ـ عن مستوى الخريجين ونوعيتهم .
6- الإسهام في إيجاد نظام تنافسي بين الجامعات.

و- الاعتماد الأكاديمي في أفريقيا :

بدأ نظام الاعتماد الأكاديمي في القارة الأفريقية عام 1985م في كينيا، تلا ذلك في نيجيريا عام 1990م، ثم في الكاميرون 1991م، وكانت هذه البداية المبكرة نتيجة لارتباط العديد من الجامعات الأفريقية بالمؤسسات الأوربية، وعن تاريخ طويل لاستخدام نظام الممتحن الخارجي، وتركز بعض الدول الأفريقية على الاعتماد المؤسسي، بينما يركز البعض على الاعتماد البرامجي مثل نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهناك من يركز على الاعتماد المهني لمهن مختارة فقط، وتتنوع استقلالية الهيئات والوكالات المسئولة عن الاعتماد فمنها شبه المستقلة كما في جنوب أفريقيا، ومنها الحكومية كما في الكاميرون(Barsony&Janos,2000).

ز- الاعتماد في استراليا :

بعد جولات عديدة من إصلاح نظام التعليم الجامعي في استراليا، سعت الحكومة الاسترالية لمعالجة نقاط الضعف فيه، فأنشأت لجنة ضمان الجودة والتي تم تأسيسها في نوفمبر 1992م، وقامت هذه اللجنة بثلاث جولات متعاقبة من التقييم الذاتي، إلى أن تم إنشاء وكالة جودة الجامعات الاسترالية في مارس 2000م، وهي وكالة وطنية مستقلة لمراقبة ومراجعة الحسابات وإصدار تقرير حول ضمان الجودة في الجامعات الاسترالية، وإجراء مراجعة لنتائج التقييم الذاتي الذي تقدمه المؤسسات الجامعية عن نفسها ، وتقديم تقارير عامة حول نتائج هذه المراجعة، والإبلاغ عن المستوى النسبي لمعايير ضمان الجودة، من أجل الحفاظ على المكانة الدولية لنظام التعليم العالي الاسترالي ولتوفير عملية شفافة تثبت نوعية وسمعة الجامعات الاسترالية لضمان استمرارية نجاحها في سوق دولية شديدة التنافس (اندرسون ، 2004، 7) .

ح-الاعتماد الأكاديمي في أمريكا اللاتينية :

الجدول (11) يقارن بين أنظمة الاعتماد الأكاديمي في دول أمريكا اللاتينية

منطلق	أوجه المقارنة
غرض الاعتماد	ـ المساءلة مثل (الأرجنتين ، تشيلي،كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الإكوادور، المكسيك).
نوع الاعتماد	اعتماد مؤسسي مثل (الأرجنتين ، تشيلي،كولومبيا، الإكوادور، السلفادور). ـ اعتماد برامجي مثل (الأرجنتين ، البرازيل، تشيلي،كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، الإكوادور، المكسيك)
سمة وكالة الاعتماد	ـ مستقلة كما في (كولومبيا، تشيلي، الإكوادور، بيرو، أورغواي). ـ حكومية كما في (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا ، المكسيك). ـ ائتلاف الجامعات العامة أو الخاصة كما في (بوليفيا، كوستاريكا، بنما). ـ تعدد الوكالات بسمات مختلفة كما في (كولومبيا) .

تلخيص الباحث :نقلا عن .(Maria Jose & M. A, 2010,p15-17)

ط- الاعتماد في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا :

ويقصد بها كمبوديا، الصين، هونج كونج، الهند، اندونيسيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، منغوليا والفلبين وفيتنام وتايلاند، وقد وقعت بلدان المنطقة بيانا للتعاون من أجل تسهيل اعتماد البرامج الأكاديمية، وهذا الاتفاق يلزم الموقعين بتعزيز انتقال الموارد البشرية لتحقيق مزيد من التكامل والتآزر بين مؤسسات التعليم العالي الآسيوية، وتتنوع هيئات الاعتماد الأكاديمي فمنها الحكومية المركزية كما في استراليا، والصين وفيتنام، ومنغوليا، ومنها الهيئات شبه الحكومية والتي تمولها الحكومة، ولكنها تدار من قبل مؤسسات التعليم العالي، هذا النموذج سائد في الاعتماد في شرق ووسط أوربا (رومانيا ، هنغاريا ، استونيا) وكذلك في (ماليزيا ، اندونيسيا ، الارجنتين ، تشيلي)،وتمثل التجربة الفلبينية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة نموذجا للاعتماد في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا (Barsony&Janos,2000,p51) .

ي- الفلبين :

تقوم بالاعتماد The Accrediting Agency of Chartered Colleges and Universities (AACCUP) والتي أنشأت عام 1989م، وتشمل مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، وعدد البرامج المعتمدة حتى الآن 15%، كما توجد هيئات اعتماد مهنية، ويعاد الاعتماد كل خمس سنوات، وتتحمل الحكومة والمؤسسات معاً تكاليف الاعتماد، بالإضافة إلى التبرعات التي تتلقاها الهيئة من الأفراد، ويوجد نوعان من الاعتماد هما الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي، ويتمثل دور وكالات الاعتماد في القيام بعمليات الاعتماد وفقا للمعايير الخاصة المتفق عليها، وتقييم تصرفات البرامج، وتحديد منزلة الاعتماد للبرامج والمؤسسات المعتمدة ليتم وفقا لذلك تمويلها، و يتعلق دور الحكومة بمنح الاعتراف الرسمي لوكالات الاعتماد بعد تأهيلها وفقا لمعايير معينة، ومراقبة الاعتماد، وكذلك منح الحوافز للمؤسسات والبرامج المعتمدة، وتزويد وكالات الاعتماد المعترف بها بإعانات مالية (Barsony&Janos,2000,68-73).

المشهد العربي لنظام الاعتماد الأكاديمي :

تشكلت الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي عام 2007م، وتضم كلا من:(الأردن، فلسطين الإمارات، السودان، السعودية، عمان، البحرين، ليبيا، مصر) وتعد منظمة غير حكومية مستقلة وغير ربحية تهدف إلى تبادل المعلومات ونشر المعرفة، وتعزيز التعاون بين منظمات ضمان الجودة المشابهة في البلدان العربية إضافة إلى تطوير التعاون مع شبكات ضمان الجودة الأخرى في المنطقة وفي العالم.

هناك بعض التحركات العربية في مجال الاعتماد كما أشار الزند(2006 ،،385) منها حصول بعض البرامج على شهادة الاعتماد من قبل هيئات أمريكية كما في السعودية والكويت، وقد طبق الاعتماد من خلال وزارات التعليم العالي لعدد من الجامعات في كل من العراق وسوريا والمغرب، وبذلت كل من تونس ولبنان جهودا في المؤسسات غير حكومية والمستقلة لتنفيذ عميلة التقييم البرامجي والمؤسسي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة طبقت عدة اعتمادات برامجية من قبل وكالات أمريكية، وطورت المعايير المتبناة من قبل هيئات اعتماد أمريكية، وتعمل حاليا على إنشاء مؤسسة اعتماد بين دول مجلس التعاون الخليجي، أما في الأردن فقد تركز العمل مباشرة على تقييم البرامج، و تقوم حاليا بتقييم عدة برامج كقاعدة تجريبية، وإعداد الإجراءات والأدلة المتطورة، ويلخص الجدول التالي أهم تلك الملامح:

الجدول(12) يلخص أهم الملامح لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الوطن العربي .

البلد	أسم الهيئة	أنشأت عام	طبيعتها	تستهدف	دورتها
مصر	الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم	2007م	مستقلة	كل أنواع التعليم العالي	خمس سنوات
السعودية	الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي	2002م	مستقلة	كل أنواع التعليم العالي عدا العسكري	
البحرين	هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	2008م	مستقلة	المؤسسات الخاصة	
عمان	مجلس الاعتماد العماني	2001م	مستقلة	المؤسسات الخاصة	
الإمارات	هيئة الاعتماد الأكاديمي	1999م	حكومية	المؤسسات الخاصة	
فلسطين	الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة	2002م	شبه مستقلة		
ليبيا	مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي	2006م	حكومية		
الكويت	مجلس الجامعات الخاصة		حكومية		
السودان	الهيئة العليا للتقويم والاعتماد	2003م	مستقلة		
الأردن	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	2005م	مستقلة	كل أنواع التعليم العالي	2-3 سنوات
تونس	الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد	2008م	مستقلة		
اليمن	مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي	2010م	مستقلة	الحكومي والخاص	

المصدر : تلخيص الباحث

وعلى الصعيد العربي المشترك هناك مبادرة للاعتماد بين كل الكليات الطبية في البلدان العربية، وفي فلسطين أوضح الحولي وأبو دقة(2006م،110) أن بدايات عملية الاعتماد اتسمت بنفسية التفتيش على المؤسسات ومطالبتها بالاستجابة لمتطلبات موضوعية، وفي المرحلة التي تلتها بدأ التحول من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير، حيث يتطلب الأمر تحولات جذرية داخل مؤسسات التعليم العالي يتم بموجبها إدماج عملية التقييم ضمن عملية التخطيط بشكل عام وشمولي .

الخصائص العامة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية :

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية اهتماما ملحوظا في مجال الاعتماد الأكاديمي، يظهر ذلك جلياً في أن أغلب هيئات الاعتماد تأسست خلال ذلك العقد، ولوجود عدد منها خاضت تجربة الاعتماد كانت هنالك بعض الخصائص المميزة لتلك التجارب منها (الحولي وأبو دقة ،105،2006):

1- الجهة المانحة للاعتماد :ـ في بعض الدول العربية تسمي الجهة المانحة للاعتماد هيئة مثل: مصر والسعودية والبحرين والإمارات وفلسطين والسودان والأردن ،ويسميها البعض يسميها مجلس مثل :عمان والكويت، والبعض الآخر يسميها مركز: مثل ليبيا .
2- طبيعة الجهة المانحة للاعتماد :مستقلة كما في : مصر والسعودية والبحرين وعمان والأردن ،حكومية كما في : الإمارات وليبيا والكويت والسودان ،شبه مستقلة كما في : فلسطين .
3- المؤسسات التي تشملها: بعضها تشمل كافة مؤسسات التعليم العالي (حكومية وخاصة) كما في :مصر والأردن، والبعض الآخر يشمل مؤسسات التعليم العالي الخاصة كما في البحرين وعمان والإمارات والكويت .
4- دورة الاعتماد :(3سنوات) الاعتماد العام، سنتان الاعتماد الخاص في الأردن، وخمس سنوات في مصر.
5- تقع مسؤولية منح الاعتماد ضمن مهام الوزارات أو مجالس التعليم العالي أو هيئات الاعتماد يغلب على هذه المعايير التركيز على الجوانب القياسية الكمية مثل (عدد الطلبة، نسبة الأساتذة ،عدد الكتب والمراجع ، والدوريات...).
6- أغلب المعايير وضعت بصورة متسرعة وتفتقر إلى المرونة .
7- المعايير التي وضعت لتقويم التخصصات الأكاديمية أيضا تتصف بعدم المرونة وتؤدي إلى تشابه المناهج التعليمية في الجامعات المختلفة ولا تشجع التمايز والاختلاف .
8- وضعت المعايير في أغلبها بمعزل عن مشاركة المؤسسات والاتحادات المهنية .
9- احتكار الحكومات المركزية الكامل لعملية الاعتماد، وعدم وجود الهيئات الخاصة والمستقلة .

10- عدم وجود عدد كاف من المتخصصين بشئون الاعتماد في التخصصات المختلفة مما يعني ضعف أهلية اللجان الفنية المشكلة والتي تقوم بالزيارات الميدانية، بالإضافة إلى ضعف عمق الدراسات الذاتية التي يجب على المؤسسات التعليمية إعدادها للحصول على الاعتماد .

أما بالنسبة لتمويل هيئات ضمان الجودة والاعتماد في الوطن العربي فقد اعتمد بدرجة أساسية على الجهات المانحة الدولية خاصة فيما يتعلق بتكاليف الترويج لثقافة الجودة ومن ضمنها الترخيص والاعتماد والتقييم الذاتي والخارجي، ويوضح لبيب (2009،518) ذلك كالتالي:

أ ـ مول البنك الدولي إصلاحات التعليم العالي والترويج لضمان الجودة في كل مصر وموريتانيا، وفلسطين وتونس، واليمن، والشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي .

ب ـ مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الفني وفلندا، تقييم البرامج في كل من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة واليمن .

ج ـ مول المجلس الثقافي البريطاني في مبادرات ضمان الجودة وبناء القدرات عن طريق مشروع الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الذي ضم مصر، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، وتونس .

د ـ مول برنامج تامبوس الأوربي المشاريع المشتركة المتعلقة بضمان الجودة في الجزائر ومصر والأردن ولبان والمغرب وفلسطين وتونس

ومن المثير للاستغراب عدم وجود هيئة تمويل عربية، والأغرب من ذلك اعتماد غالبية هيئات ضمان الجودة القائمة على تمويل الحكومة أو على الأموال الدولية، وهذا يثير القلق حول ديمومة هذه الهيئات، وارتهان مستقبلها بحجم التمويل المقدم لها من تلك الجهات .

وفي مصر على سبيل المثال يتم تمويل هيئة الاعتماد وضمان الجودة من خلال الاعتمادات التي تخصص للهيئة في الموازنة العامة للدولة، أو ما تخصصه لها من منح وإعانات مقدمة وفقا لاتفاقات دولية تبرمها الدولة، بالإضافة إلى التبرعات والمنح التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدولة والتي يقرر مجلس الأمناء قبولها، كما تحصل على مقابل مادي نظير أنشطة تقييم الأداء وضمان الجودة والاعتماد.

طبيعة المشهد اليمني للاعتماد الأكاديمي

بداية يتم التطرق إلى الخلفية التاريخية للاعتماد الأكاديمي في اليمن، ثم توضيح أهم الجهود المبذولة في مضمار الجودة والاعتماد من قبل الجامعات اليمنية، وأبرز التحديات التي تواجه تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمية فيها، بالإضافة إلى المهام والاختصاصات لمجلس الاعتماد الأكاديمي حاليا .

أ- الخلفية التاريخية للاعتماد الأكاديمي في اليمن :

بدأت أنشطة ضمان الجودة والاعتماد باليمن في وقت متأخر منذ بداية عام 2002م، عندما قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالبحث عن جهات دولية للمساعدة في تطوير نظام الاعتماد وضمان الجودة كما بذلت جهود عملية لتقييم بعض مؤسسات التعليم العالي، ففي عام 2005م قامت الوزارة بتكليف عددا من الفرق لتقييم مؤسسات التعليم العالي الأهلية، ونتج عن التقييم إغلاق فروع تلك الجامعات، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قامت الوزارة بتقييم عددا من البرامج، وفي صيف عام 2008م استكملت الوزارة إعداد النظام واللوائح ومسودة المعايير ودليل الاعتماد الأكاديمي، وبذلت جهودا حثيثة لتأسيس مجلس الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي توجت بإعلان المجلس، ويعد مجلس الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي الجهة المسئولة عن شئون ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية ـ عدا العسكري ـ يسعى إلى تحسين نوعية التعليم العالي في الجمهورية وضمان جودته (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008).

وتمخضت تلك الجهود بصدور القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م، بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وإنشاء وحدات الجودة والتطوير الأكاديمي في الجامعات، ونشر ثقافة الجودة في الجامعات بين القيادات الجامعية، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير برامج جديدة في مستوى الماجستير بالتعاون مع عدد من الجامعات الهولندية، كبرامج نوعية تمثل نماذج للبرامج الجديدة للدراسات العليا، ويجري تنفيذها حاليا في بعض الجامعات اليمنية، بالإضافة إلى العمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ، فضلا عن الأنشطة العلمية المختلفة المتصلة بهذا المجال، كإقامة المؤتمرات العلمية، وتنظيم ورش العمل، وحلقات النقاش وغيرها من الأنشطة الأخرى الرامية إلى خلق ثقافة الجودة والاعتماد وتعزيزهما (الشامي ،2009).

ب-جهود الجامعات اليمنية في مضمار الاعتماد :

لم تكن الجامعات اليمنية بمنآى عن الحراك العالمي في مجال الجودة والاعتماد، ولكنها ظلت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحاول أن تساير وتواكب تلك التطورات، وتمثل الجهود التي بذلت في كل من جامعة صنعاء، وجامعة عدن، وجامعة تعز أهم الجهود في مضمار الجودة والاعتماد بالنسبة للجامعات اليمنية، وقد كانت كالتالي:

جامعة صنعاء

بدأت جامعة صنعاء منذ أواخر القرن العشرين أنشطتها في مجال الجودة وضمانها مواصلة مثل هذه الأنشطة حتى الآن، وكان من أهم الأنشطة والفعاليات المرتبطة بجودة التعليم الجامعي التي تم تنفيذها في جامعة صنعاء منذ ذلك الحين ما يلي (الاغبري وبامدهف،2009م):

1- إقامة مؤتمر جودة التعليم الجامعي الذي نظمته الجامعة في مارس 1997.

2- مشاركة الجامعة بفاعلية في كل أنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الهادفة إلى نشر ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي في عام 2002م.

3- أدرجت جامعة صنعاء ضمن "مشروع التعلم والإبداع في التعليم العالي اليمني"، بدعم من البنك الدولي لأربع سنوات (2003- 2006) والذي يهدف إلى توفير المساعدة من أجل البدء بعملية التطوير والتقويم الذاتي، وبناء معايير متفق عليها، والتي يمكن استخدامها من قبل الجامعات الحكومية أساسا للاعتماد الأكاديمي في المستقبل .

4- في عام 2006 م تم تنظيم ورشتي عمل لمناقشة إنشاء مجلس خاص بالاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي، وتحديد كيفية تطبيق العمليات الداخلية لضمان الجودة، بالإضافة إلى إنشاء مركز تطوير التعليم الجامعي في جامعة صنعاء، وإصدار دليل تقويم البرامج الدراسية وتطويرها.

5- عقدت ندوة بعنوان "ضمان الجودة في التعليم العالي " بجامعة صنعاء في فبراير 2007م. وشارك وفد من الأساتذة ومسئولي التعليم العالي اليمني في ورشة ضمان جودة التعليم العالي في دولة الكويت في إبريل 2007م.

6- على المستوى الميداني تجربة قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة جامعة صنعاء في تطبيق نظام الاعتماد خلال الفترة (يونيو2007– مارس2008)، وتمثلت هذه التجربة في ثلاث مراحل هي:

أ- المرحلة الأولى : مرحلة التدريب الخارجي والداخلي ، حيث تلقى فريق مكون من 3أعضاء تدريبهم في دول عربية، تلا ذلك قيام هذا الفريق بالتدريب الداخلي لفريق متكامل من أعضاء هيئة التدريس بالقسم لإنجاز مهام التقويم الذاتي والتقارير المطلوبة لعملية التقييم الخارجي .

ب- المرحلة الثانية : إعداد وثائق التقييم الذاتي .

ج- المرحلة الثالثة : مرحلة التقييم الخارجي .

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت التجربة إلا أنها حققت نتائج ايجابية تمثلت في إدخال مفاهيم الجودة والاعتماد إلى الكلية ، إضافة إلى اكتساب خبرة جيدة في عملية إعداد وثائق التقويم الذاتي ، وبينت نقاط الضعف ونقاط القوة للقسم (الأشول وآخرون،2009).

جامعة تعز

تمثلت أهم جهود جامعة تعز في مجال ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التالي(السماوي والمخلافي، 2009):

1- إنشاء مركز التدريب والتنمية الأكاديمية بالجامعة (مركز التأهيل والتطوير التربوي حاليا) عام 2002م والذي عقد ندوة بعنوان "إعداد المعلم الجامعي " .

2- عقدت ورشة عمل بعنوان " التقاليد الأكاديمية وأخلاقيات المهنة "، وكذلك ندوة علمية بعنوان " التقويم الذاتي والاعتماد الأكاديمي ".

3- نشاء دائرة لتطوير الأداء الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعة عام 2004م .

4- شهد العام 2007م إقامة عدد من الدورات التدريبية أهمها " تطوير البرامج التعليمية "، "استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريس الجامعي "، "استخدام برامج الحزم الإحصائية SPSSلتحليل البيانات في البحوث العلمية " .

5- قامت الجامعة بإنشاء مركز للبحوث ودراسات الجدوى، وأنشأت دائرة للتطوير المالي والإداري.

6- قامت الجامعة بالعديد من الإجراءات العملية لبناء القدرة المؤسسية للجامعة .

جامعة عدن :

تمثلت أهم جهود جامعة عدن في مجال ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التالي(كويران،2008):

1- وضع معايير أكاديمية لقبول أعضاء هيئة التدريس(أستاذ مساعد) وهيئة التدريس المساعدة، وتم تطبيقها فعلياً، حيث تم قبول دفعة واحدة دون أية تدخلات أو مجاملات وهي المرة الأولى والأخيرة التي حدثت على مستوى الجامعة، وكانت محل ترحيب من كافة المستويات، لكنه تم التخلي عن هذا بعد انتقال رئيس الجامعة في العام 2006م.

2- تقدم رئيس الجامعة بمشروع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في اللغة الانجليزية بالتنسيق مع معهد الاميدست للحصول على "التوفل" وأيضا التأهيل في مجال الحاسوب إلا أن ذلك المشروع لم ينفذ نتيجة أيضا لانتقال رئيس الجامعة.

7- جرى الاهتمام بتطوير عملية التقويم وشكلت لجان كنترول في الكليات وهو الأمر الذي لم يكن متبعاً في جامعة عدن قبل ذلك. وعقدت ورشة عمل لتقييم أعمال تلك اللجان في 2005، إلا أن تلك العملية توقفت بعد ذلك لأسباب مالية.

8- وضع التصاميم لبناء كلية طب جديدة ومستشفى جامعي في الحرم الجامعي ولم يبدأ تنفيذ ه بعد.

9- قام فريق من الوكالة البريطانية للجودة بتقييم برنامج الإدارة بكلية العلوم الإدارية 2004م وبرنامج رياضيات/ فيزياء بكلية التربية عام 2006م وبعد ذلك برنامج الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة .

10- تم عقد ورشة عمل شارك فيها العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام تحت عنوان " أداء عضو هيئة التدريس أساس ضمان جودة البرامج الأكاديمية للجامعة" وأخرى حول التقييم الذاتي ومواصفات البرامج في التعليم العالي نظمها المجلس البريطاني صنعاء بالتعاون مع جامعة عدن .

11- جرى تحويل دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي إلى مركز التطوير الأكاديمي لتتوسع مهامه على ضوء الانتقال إلى إدارة الجودة الشاملة.

12- عقدت ورشة عمل حول" واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن ومتطلبات تطويره".

جامعة العلوم والتكنولوجيا:

تمثلت أهم جهود جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في التالي(الحدابي والقباطي،2009):

1- تأسيس وحدة الجودة في عام 1999م، تعني بتشخيص الواقع التعليمي في الجامعة وتقديم المعلومات لمتخذي القرار في جميع المستويات الأكاديمية والإدارية لتطوير الأداء الأكاديمي والإداري في الجامعة.

2- في عام 2002م تم تغيير اسم وحدة الجودة إلى إدارة ضبط الجودة، كما تم إنشاء ثلاثة فروع تابعة لها في كليات الجامعة(كلية العلوم الطبية، كلية العلوم الهندسية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية).

3- في شهر يناير عام 2004م تم تشكيل مجلس أعلى للجودة برئاسة رئيس الجامعة وعضوية عمداء الكليات وعدد من المختصين .

4- في عام 2005م تم إضافة اثني عشر فرعا تابعا للإدارة في الكليات والإدارات والفروع المختلفة.

5- في عام 2006م تم تغيير مسمى الإدارة إلى إدارة ضمان الجودة والتطوير .

6- بدأت عمليات التقييم الذاتي بالجامعة خلال العام الجامعي 2003/2004م ابتداء من تقييم عضو هيئة التدريس ثم قياس جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب.

7- تقديم تقرير سنوي عن عملية التقييم الذاتي لجميع الأقسام والكليات لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيها والعمل على التحسين المستمر لجميع مكونات الجامعة المنظومي.

8- يتم إجراء تطوير مستمر عاما بعد عام ، وإضافة مؤشرات جديدة، أو إعادة النظر في المؤشرات المتوفرة وتعديلها.

ومما سبق يتبين أن جهود الجامعات اليمنية الحكومية اقتصرت على إنشاء مراكز للتدريب وإقامة الدورات التدريبية وحضور المؤتمرات وورش العمل، وعقد الندوات، وإجراءات شكلية لا تلبي أي طموح نحو الاعتماد وضمان الجودة ماعدا تجربة كلية الهندسة، والتي مثلت ربما خطوة أولى في المسار الصحيح، وإذا كانت هذه الأنشطة الشكلية خلال عقد كامل من الزمن، فمن المحتمل خلال المائة سنة الحالية تبدأ الجامعات اليمنية في تنفيذ أول تجربة حقيقية في مجال الاعتماد وضمان الجودة .

أفصحت جهود جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال الجودة والاعتماد عن رغبة حقيقية وطموح صادق في تبني نظام الاعتماد الأكاديمي وقد بدأت بخطوات منطقية في وقت مبكر ولم تقفز على الواقع، حيث بدأت بالتهيؤ والاستعداد من خلال تأسيسها لوحدة الجودة، ثم تحولها إلى إدارة لضبط الجودة، ثم تأسيس المجلس الأعلى للجودة، وقيامها بخطوات عملية تجسدت في إجراء عمليات التقييم الذاتي، وأصبحت تتخذ من هذا النظام أداة للتطوير والتحسين المستمر واستكمال متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وهذه الجهود المتميزة جعلتها تطمح للوصول إلى الاعتماد البرامجي والمؤسسي من أرقى جهات الاعتماد القومية والعالمية .

ج- تحديات تطبيق الاعتماد في الجامعات اليمنية:

و للوقوف على أهم التحديات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية فقد تناول الحريري (2009) تحديات تأسيس نظام الجودة والاعتماد في جامعة إب والتي تمثلت في : ضعف القدرات المؤسسية على التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ، والاختلال بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل، والاعتماد الكبير على التمويل الحكومي أما العقبات التي تعيق تطبيق نظام الجودة والاعتماد فقد تمثلت في : المركزية الشديدة في اتخاذ القرار الأكاديمي، وعدم توفر الكوادر الكافية المدربة في ميدان إدارة الجودة ، وضعف نظام المعلوماتية في المجال الأكاديمي، وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح الأكاديمية، وعدم وضع الكفاءات العلمية والإدارية في المكان المناسب لقدرتها، وضعف مواكبة المناهج التعليمية للتطورات العلمية وتخلفها عن مجاراة التنوع المعرفي

وتطبيقاته، وضعف التمويل المالي ونقص كبير في الموارد المالية التي تنفق على التجهيزات والمعامل والخدمات التعليمية، إضافة إلى معوقات أخرى تناولتها الدراسة .

وفي جامعة عدن، تناولت دراسة ناجي (2009) المعوقات التي يمكن أن تواجه نظام الجودة والاعتماد أبرزها : مقاومة التغيير، وزيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة، وفي جامعة ذمار صنف الشامي والحجيلي (2009) المشكلات التي تواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ـ ومنها جامعة ذمار ـ إلى مشكلات تتعلق بالمدخلات ومشكلات تتعلق بالعمليات داخل الكليات، ومشكلات ترتبط بالمخرجات، وفي الجامعات اليمنية بشكل عام صنف الحريري (2009) تحديات تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد إلى عشرة جوانب هي : الجوانب الإدارية والتنظيمية أعضاء هيئة التدريس، البرامج والمقررات الدراسية، مصادر التمويل وإدارتها، التجهيزات والإنشاءات ومستلزمات الأداء الأكاديمي، المكتبات ومصادر المعلومات، الوسائل التكنولوجية واستخدامها في الجامعات، سياسات وإجراءات القبول والتسجيل، نظم التقييم والامتحانات، علاقة الجامعات بالمجتمع والمستفيدين من خدماتها .

د- مهام واختصاصات مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي:

حددت المادة (41) من القانون رقم (39) الخاص بالاعتماد الأكاديمي مهام واختصاصات مجلس الاعتماد الأكاديمي فيما يلي :

1- وضع آليات نشر الوعي بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي لدى مؤسسات التعليم العالي والمجتمع .
2- وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء سياسة التعليم العالي .
3- تشكيل اللجان المتخصصة للقيام بأي مهام يقتضيها عمله، وتقدم توصياتها في هذا الشأن إلى المجلس.
4- وضع أسس وآليات استرشاديه لقيام مؤسسات التعليم العالي بالتقويم الذاتي لأنشطتها ككل وكذلك لبرامجها ومخرجاتها على نحو سليم .
5- التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ومخرجاتها بأدوات القياس المناسبة .
6- التوصية باعتماد مؤسسات التعليم العالي واعتماد برامجها طبقا للأسس والمعايير .
7- مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي ومدى التزامها بالأسس والمعايير المحددة .
8- إصدار شهادات اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها طبقا للأسس والمعايير الأكاديمية
9- التوصية بترخيص إنشاء مؤسسات تعليم عالي أهلية وفقا للمعايير الأكاديمية المعتمدة .

10- اقتراح مشاريع اللوائح والأنظمة والتعليمات الخاصة بمهامه ورفعها للوزير لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنها.

11- التوصية للوزير بما يلي :

أ - توجيه إنذار لمؤسسة التعليم العالي المخالفة للأسس والمعايير المعتمدة لإزالتها خلال المدة المحددة.

ب - إلزام مؤسسة التعليم العالي المخالفة للأسس والمعايير المعتمدة إذ ا لم تقم بإزالتها خلال المدة المحددة بدفع غرامة مالية تحددها اللائحة و وفقا للقانون .

جـ - إيقاف قبول الطلبة في مؤسسة التعليم العالي المخالفة للمعايير المعتمدة .

12- تحدد اللائحة الرسوم التي تدفعها مؤسسة التعليم العالي مقابل قيام المجلس بالاعتماد العام والخاص والمتابعة السنوية ، ومقابل تقديم أي خدمات للمؤسسة بناء على طلبها ضمن مهام المجلس وصلاحيته .

13- إعداد مشروع الموازنة السنوية للمجلس ورفعها إلى الوزير لرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها وإدراجها في الموازنة العامة للدولة .

14- إجراء دراسات وأبحاث تتعلق بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي وكذا نشر القرارات الصادرة عن المجلس في وسائل الإعلام المختلفة .

15- تبادل الخبرات مع الهيئات المماثلة على مستوى الوطن العربي والعالم ، وعقد المؤتمرات والندوات والورش ذات الصلة بالاعتماد الأكاديمي، وثقافة الجودة والمشاركة فيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتعميم النتائج على مؤسسات التعليم العالي .

هـ- المآخذ على المجلس الحالي للاعتماد الأكاديمي :

أشار (الشامي ، 2009) إلى عدد من المآخذ على المجلس الحالي للاعتماد من أهمها:

1- أن المجلس سوف يرتبط بوزارة التعليم العالي من حيث آليات العمل، والتركيز على الجامعات الخاصة كذراع بيروقراطي لضبط الجودة فيها، ما يعني إقفال الكثير من الجامعات الخاصة، مما سيرفع من الضغط على الجامعات الحكومية وهذا يفرض بالضرورة التعامل مع الجامعات الخاصة بصورة مرنة، واعتماد معايير وآليات بالغة التعقيد .

2- مجلس الاعتماد بصورته الحالية سيشكل مكونا من مكونات وزارة التعليم العالي، وهذا يقلص فرصة المشاركة الحقيقية للشركاء المفترضين من المجتمع مما سيفقده الكثير من فاعليته .

3- اعتماد المجلس في تعيينه وتشكيله وتمويله على الحكومة يفرض عمليا الخضوع الكامل لسياستها، وهذا يكرس المركزية التي تمثل عقبة أمام تحسين جودة التعليم الجامعي .

القراءة المستخلصة من الاتجاهات المعاصرة للاعتماد الأكاديمي:

بعد العرض المقتضب لأهم التجارب العالمية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التعليمية، والاتجاهات الصاعدة والمستقبلية في هذا المجال، تتمثل أهم الملامح للتجارب العالمية التي أمكن رصدها فيما يلي :

1- ازدياد الاهتمام بضمان الجودة في السنوات ال 15 الأخيرة .

2- ازدياد ظهور وكالات وطنية وإقليمية لضمان الجودة والاعتماد.

3- أصبحت قضايا تقييم النوعية وضمان الجودة والاعتماد تتعدى الحدود الوطنية إلى الإقليمية والعالمية، وأصبحت تمثل مظهر من مظاهر العولمة في ميدان التعليم العالي.

4- ظهور شبكات عالمية وإقليمية تعنى بتجميع الوكالات الوطنية، و تسعى إلى التعاون فيما بينها.

5- بالرغم من الاختلافات في أنظمة التعليم العالي فإن التحديات وعمليات ضمان الجودة متشابهة.

6- يتضمن التعاون تبادل الأفكار والتجارب، صياغة المعايير، إجراءات ضبط الجودة، وتطوير مبادئ الممارسات الجيدة.

7- دورة الاعتماد في بعض الأنظمة أقل من ثلاث سنوات، وبعضها أكثر من سبع سنوات إلى عشر سنوات، واغلب الأنظمة فترة الاعتماد فيها خمس سنوات .

8- بعض الدول استوردت هذا المدخل الإداري، واستطاعت أن تكيفه بما يتوافق مع عواملها البيئية فأدخلت عليه لمساتها الخاصة لتنفرد بنموذجها الخاص في هذا المضمار، دون التقليد العقيم لبلد المنشأ كاليابان على سبيل المثال.

9- تباينت الأغراض والأهداف من مدخل الاعتماد الأكاديمي من بلد إلى آخر، فمنها ما كان غرضه الأساسي المساءلة، ومنها التحسين والتطوير ، ومنها ما كان لتسهيل الاندماج ضمن تكتلات قومية مثل دول الاتحاد الأوربي، ومنها التقليد الأجوف لما يحصل فيما جامعات البلدان المتقدمة، دون إدراك للفروق البيئية بين المجتمعات المقلدة والمقلدة.

10- نظام الاعتماد الأكاديمي لم يكن وليدا لفترة زمنية قصيرة، ولكنه مر بخبرات تراكمية على مدى عقود، ولم يكن نظاما ناضجا منذ الوهلة الأولى.

ب ـ خصائص الاعتماد المستنبطة من المشهد الحالي على الساحة العالمية والعربية :

1- طوعي (بالرغم أنه قد يكون إلزامي).

2- الهدف الرئيسي له التطوير المؤسسي أو تحسين الأداء .

3- في الدول ذات التجارب الناضجة في الاعتماد الأكاديمي تتولى القيام بمهمة الاعتماد هيئات مستقلة غير هادفة للربح، ومعترف بها من قبل مجلس اعتماد حكومي .

4- يكون وفقا لمعايير منشورة ومتفق عليها مسبقا وقابلة للانجاز .

5- يقوم بها فريق مؤهل ومتخصص .

6- يتم وفقا لمعايير تضمن عدم النزاع المحتمل بين منظمة الاعتماد والمؤسسات .

7- تنشأ مجالس الاعتماد في البداية بتمويل حكومي حتى تستطيع أن تمول نفسها ذاتيا.

8- يرتبط حجم التمويل الحكومي بنتيجة الاعتماد في الكثير من الأنظمة العالمية.

ج ـ الاتجاهات الصاعدة ومستقبل الاعتماد الأكاديمي :

في البداية استند الاعتماد الأكاديمي على عنصرين رئيسيين هما :

1ـ القرار الحدسي للمراجعين الخارجيين اعتمادا على تجربتهم وليس على متطلبات واضحة ومتفق عليها.

2ـ الاعتماد على مقاييس كمية مثل نسبة (طالب / عضو هيئة تدريس) وعدد الكتب في المكتبة وغيرها .

أما الاتجاهات الصاعدة في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، والتي يمكن استقراؤها في ضوء التجارب التي تناولها البحث الحالي، تتمثل في :

1ـ التحول من الاعتماد كوسيلة للمساءلة، إلى الاعتماد كأداة للتحسين .

2ـ التركيز على النواتج والمخرجات بدلا عن المدخلات.

3ـ الموازنة بين الاعتماد المؤسسي ، والاعتماد البرامجي.

4ـ التحول من الاعتماد على التجربة الحدسية للمراجعين، إلى الاستناد على معايير واضحة للمؤسسات والبرامج.

5ـ التوجه إلى الحصول على مزيد من المعلومات حول أداء الخريجين.

رابعاً: العوامل المؤثرة على مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية

تمهيد:

حققت اليمن نمو تعليمي ملحوظ خلال العقدين المنصرمين سواء فيما يتعلق بعدد الجامعات والكليات والأقسام في القطاعين الحكومي والأهلي، أو فيما يتعلق بنمو أعداد الملتحقين، غير أن هذا التطور لم يحقق الانسجام المنشود بين مسارات التعليم واتجاهات التنمية البشرية، بما في ذلك ملائمة مخرجاته مع متطلبات التنمية، ولم تصل الزيادات الكمية للالتحاق بالتعليم العالي إلى المستويات المرجوة، ولم يتحقق التحسن الكيفي، حيث تزايد عدد الجامعات الحكومية من جامعتين خلال عام 1990م هما جامعتي: صنعاء وعدن لتصل إلى (16) جامعة حكومية منها (7) تحت التأسيس بنهاية عام 2010م، في حين بلغ عدد الجامعات الأهلية (32) جامعة وكلية أهلية منها (17) تحت التأسيس، وعلى نفس الصعيد شاهد مؤشر الالتحاق تطورا كميا حيث لم يتجاوز عدد الملتحقين خلال عام 1991م، سوى (39,990) طالبا وطالبة، ليصل هذا العدد إلى (253,816) طالبا وطالبة، في الجامعات الحكومية والأهلية، خلال عام 2009، (باصرة،2010م).

وتتمثل أهم المؤشرات لملامح تطور التعليم العالي في الجامعات اليمنية خلال العقدين المنصرمين في الجدول التالي:

جدول (13) يوضح التطور الكمي لأهم المؤشرات بين عامي[1990م- 2009م]

العام	المقبولين	الملتحقين	الخريجين	أعضاء هيئة التدريس	النفقات الجارية (بالمليون ريال)	الإبتعاث الخارجي	مراكز البحث العلمي
1991/1990م	4720	39990	2397	1073	557	1232	4
2009/2008م	62000	253816	28000	7000	55000	9475	38

المصدر: (باصرة،2010م)

وبرغم الزيادة الكمية في أعداد المؤسسات التعليمية والملتحقين بها، إلا أن النوعية والجودة دون الطموح، ولم يحدث تنوع في التخصصات العلمية، ولم يحدث الانتشار الجغرافي المأمول لمؤسسات التعليم العالي.

تلك إذاً هي أبرز الملامح لتطور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية خلال العقدين المنصرمين، وبالنسبة للمشكلات والتحديات التي يعاني منها نظام التعليم الجامعي في اليمن فقد تناولتها عدة دراسات يمكن الرجوع إليها، ولا داعي هنا لتكرارها، ومن تلك الدراسات استراتيجية التعليم العالي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2006)، وكذلك إحصائيات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم .

لم تعد الجامعات بمنأى عن التحولات السريعة التي تحدث من حولها، فهي لا بد وأن تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تحيط بها، وتساهم العوامل البيئية بشكل أو بآخر في صناعة مستقبل التعليم الجامعي ومستوى جودته ونوعيته لذا يسلط هذا القسم من البحث الضوء على أبرز العوامل ذات العلاقة بظروف اليمن الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعولمية، إذ لا يمكن لأي دراسة تستشرف المستقبل إغفال أو تجاهل تلك العوامل، ولكي ينبثق هذا البحث من رحم البيئة اليمنية ويستشرف المستقبل في نطاقها فإنه من الضروري التعريف بأبرز العوامل المميزة للبيئة اليمنية وذلك على النحو التالي:

1- **العوامل الطبيعية** :

تعبر عن الطبيعة بمناخها وأحوالها ومواردها، وفي هذا السياق تتمتع اليمن بطبيعة طبوغرافية فريدة ومتنوعة، نظرا لموقعها الاستراتيجي، وتتميز بتضاريس متباينة للغاية، فالهضاب ترتفع فوق مستوى سطح البحر بمتوسط يبلغ 1830م تقريبا، ثم تعلو عند جبل النبي شعيب عليه السلام حتى 3760م (البنك الدولي،2010.7) وتتعلق هذه العوامل بكل من :

أ - الموقع الجغرافي: أصبحت اليمن فريسة لأطماع تلك الدول بسبب موقعها على طريق التجارة العالمية، وفي الوقت الراهن تبرز الأطماع الاستعمارية في السيطرة على الجزر اليمنية والمياه الإقليمية لليمن، تحت ذرائع القرصنة، ومكافحة الإرهاب، ولغرض جعلها مياه دولية، وهذا قد يؤثر سلباً على مستوى الدعم الاقتصادي للتعليم الجامعي، إذ تفرض تلك التهديدات تخصيص جزء كبير من الموازنة العامة للدولة في الإنفاق العسكري لحماية الجزر، وتعزيز القدرة العسكرية للدفاع عن سيادة اليمن على مياهها، والتصدي لتلك المؤامرات الاستعمارية، وذلك على حساب الإنفاق على التعليم .

ب - التضاريس :تلعب هذه التضاريس دورا في ارتفاع تكاليف الأراضي اللازمة لبناء الجامعات عليها فالمناطق المزدحمة بالسكان، عادة ما تواجه الدولة صعوبة فيها لتخصيص مساحة كافية لبناء الجامعات بما يتناسب مع المعايير الدولية، وكذلك حجز أراضي للتوسعات المستقبلية في حجم النظام

الجامعي بتلك المناطق المزدحمة وعلى العكس من ذلك تتوفر أراضي واسعة في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، وهذا بدوره يفرض تحديا على التخطيط المستقبلي لبناء جامعات بالمواصفات التي تتطلبها معايير الاعتماد الأكاديمي .

ج- المؤشر السكاني :يعبر هذا المؤشر عن التسارع المطرد في معدلات النمو السكاني، حيث يعد من أكبر العوائق والعراقيل التي تقف أمام خطط التنمية والإصلاح الإداري في اليمن، لاسيما في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وينجم عن ذلك التسارع المطرد زيادة الضغط على مؤسسات التعليم الجامعي، ويضيف أعباء كبيرة على موارد الدولة، و تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى استمرار التزايد في حجم السكان حيث وصل عام 2004 إلى حوالي(21.3) مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني 3.5% ، وهذا المعدل من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، مما يعني أنه بحلول عام 2031م سيتضاعف عدد السكان ليصل إلى حوالي(49.4) مليون نسمة، ويتوزع السكان بنسبة (26.5%) في الحضر، (73.5%) في الريف ضمن مساحة إجمالية تقرب من (555,000) كم2، وبكثافة سكانية لا تزيد عن (40) نسمة/كم2 يغلب عليها التجمعات الصغيرة التي تقل عن (500) نسمة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2006).

2- **العوامل السياسية** :

عند الحديث عن مستقبل نظام الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي لأي بلد كان، يكتسب استحضار العامل السياسي أهمية خاصة، فطبيعة إدارة التعليم الجامعي تتوقف إلى حد كبير على طبيعة النظام السياسي القائم في البلد ، ودرجة استقلالية البلد ، أو تبعيته السياسية لأي قوى خارجية، ونوع النظام السياسي، وكذلك نوع الجهاز المسئول عن تنفيذ سياسة الدولة ودرجة كفايته، كذلك درجة استقلالية النظام الجامعي عن التدخلات السياسية ، وطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والجامعات .

وتتضح أبعاد العامل السياسي على التعليم الجامعي في " تحديد ما يخصص للتعليم الجامعي من الميزانية العامة للدولة ، فحجم الميزانية يتوقف في صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية التعليم الجامعي والأولويات التي تعطى له " (مغربة ،2008، 159).

ويمكن تقسيم البيئة السياسية إلى ثلاثة مستويات كما يلي:

1- المستوى العام(الخارجي):

وتتمثل البيئة السياسية العامة (الخارجية) في العولمة التي أضحت تفرض هيمنتها على حكومات الدول النامية تحت مسمى الديمقراطية والتعددية الحزبية، ولقد تحولت في بعض المجتمعات فكرة التعددية الحزبية إلى استبدال القبلية العصبية، بقبلية سياسية، أدى إلى أن تحولت هذه الديمقراطية إلى غوغائية، بسبب عدم نضوج المفاهيم السياسية لدى تلك المجتمعات.

تبرز التحديات السياسية للدول النامية ـ ومنها اليمن ـ في شكل ضغوط خارجية تمارس من قبل الدول الغربية، تحت دعوى الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، ومكافحة الإرهاب، وحماية المصالح الغربية، لاسيما في الدول النفطية، وإحداث الإصلاح السياسي، وتحت هذه الذرائع تكون الدول النامية مهددة دائما بالتدخل في شئونها الداخلية، وقد يصل الحال إلى التدخل العسكري لفرض هذه التحولات، وقد يكون ذلك بغطاء قانوني أممي، من هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن .

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009، 75)تبدو آفاق التحول إلى مرحلة حكم القانون عن طريق القوى الدينامية الداخلية في المستقبل محدودة ومتعثرة أحيانا ، وبذلك تتزايد الضغوط الخارجية لإحداث تحولات سياسية، حيث تعالت بالفعل دعوات الدول الغربية ذات المصالح الاستراتيجية في المنطقة العربية ـ ومنها اليمن ـ إلى احترام حقوق الإنسان ، والتعجيل بالإصلاح السياسي .

ومع امتلاك تلك الدول لقوات الانتشار السريع، والأسلحة الفتاكة، والأساطيل البحرية، وحاملات الطائرات والبوارج والسفن الحربية، والأسلحة النووية والبيولوجية، وتحكمها في وسائل الإعلام، يصبح أمن واستقرار الدول الواقعة تحت تلك الضغوط، مهددا إلى درجة كبيرة، مما يجعلها معرضة للخطر في أي لحظة، وأن أي إصلاح تعليمي لرفع مستوى جودة العملية التعليمية، أو أي تطور في البنية التحتية، ليس بمأمن عن هذه التهديدات السياسية والعسكرية ـ وليست العراق عنا ببعيد ـ وقد تستفيد تلك الدول الاستعمارية من الأوضاع السياسية السيئة والسائدة في المنطقة العربية ـ على وجه الخصوص ـ لخلق معارضة داخلية، تمثل الطلائع الأولى للتدخلات الغربية بما يخدم أهدافها، ويوفر عليها الجهد والمال والجنود، والمعدات العسكرية.

2- المستوى المحلي:

يمكن استقراء العوامل السياسية في البيئية اليمنية من خلال عدد من المؤشرات السياسية، والتي يمكن أن تلقي بظلالها على المشاهد المستقبلية لنظام الاعتماد الأكاديمي في اليمن، ويبين الجدول (14) أبرز مؤشرات النظام السياسي في اليمن .

جدول (14) يبين أبرز مؤشرات النظام السياسي في اليمن

العام	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
1996م	-0.94	-1.15	-0.55	-0.44	-1.15	-0.29	-0.75
2007م	-1.06	-1.48	-1.02	-0.71	-0.94	-0.62	-.97
التغير	-0.12	-0.33	-0.47	-0.27	0.21	-0.33	-0.22

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009،ص267-269)

تؤثر تلك المؤشرات بصورة أو بأخرى على المناخ التنظيمي للجامعات اليمنية وبالتالي على مشهد الاعتماد الأكاديمي بتلك الجامعات، حيث أن تحسن هذه المؤشرات يهيئ الفرصة لنجاح أي مبادرات إصلاح للتعليم الجامعي، وفي المقابل فإن التراجع في هذه المؤشرات سيكون كفيلا بإجهاض أي محاولة للتحسين أو التطوير ويمكن توضيح القراءات الواردة في الشكل (4) على النحو التالي :

أ- مؤشر الاستقرار السياسي: يهتم هذا المؤشر بمشاهدات احتمالات عدم الاستقرار (توتر اثني صراع مسلح، اضطراب اجتماعي، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تجزئة في الطيف السياسي تغيرات دستورية، انقلابات عسكرية) وفي هذا الصدد تضع المؤسسات الدولية اليمن في ذيل الدول المستقرة سياسيا في الوطن العربي، حيث تكتنفه مشاهد الاحتقان السياسي والمدني والإداري .

الشكل(4) يوضح وضع اليمن مقارنة بالدول العربية في مؤشر الاستقرار السياسي

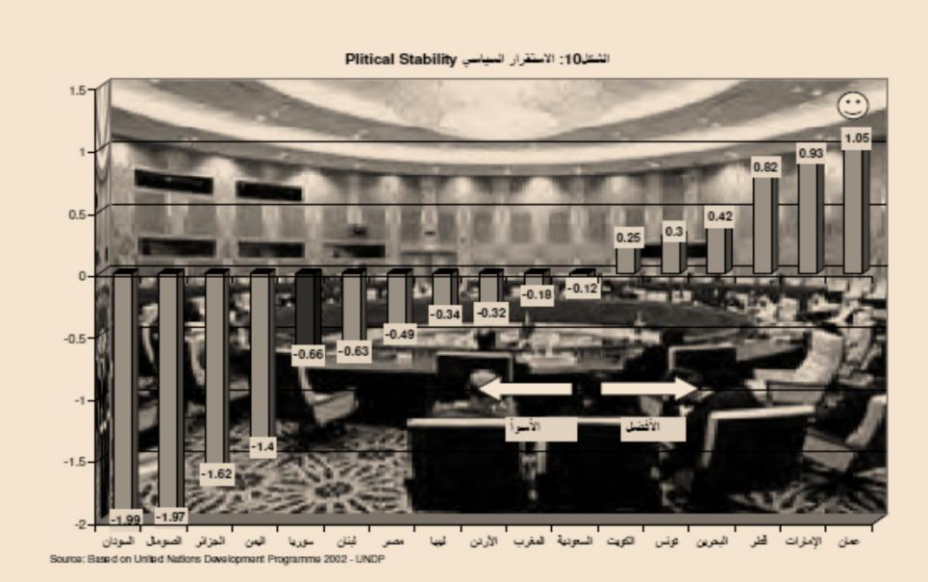

المصدر: (قاضي،2006)

بحسب الشكل أعلاه تصنف اليمن رابع أسوأ دولة عربية من حيث الاستقرار السياسي خلال عام 2002م ومقارنة بعام 2012م تعد اليمن أسوأ من ذي قبل، حيث تزداد الاضطرابات والتهديدات يوما بعد يوم ويكاد مؤتمر لندن 2011م يصنف اليمن ضمن الدول الفاشلة .

ب-مؤشر الفاعلية الحكومية: ويتعلق هذا المؤشر بعدد من المشاهد المتمثلة في: نوعية البيروقراطية نوعية العناية بالصحة للمجتمع، والاستقرار الحكومي، وتشكل البيروقراطية المتجذرة في المؤسسات الحكومية اليمنية تشكل عائقا حقيقيا في وجه أي جهود للإصلاح الإداري، فعلى الرغم من صدور مئات القرارات واللوائح إلا أن معظمها ظل حبيس الأدراج، ولم ينتقل إلى حيز التنفيذ وبسبب تلك البيروقراطية تعثر القطاع الخاص عن القيام بدوره في عملية التنمية، لاسيما في مجال التعليم العالي ، ويبين الشكل (5) موقع اليمن بين الدول العربية من حيث الفاعلية الحكومية.

الشكل (5) يبين موقع اليمن بين الدول العربية من حيث الفاعلية الحكومية

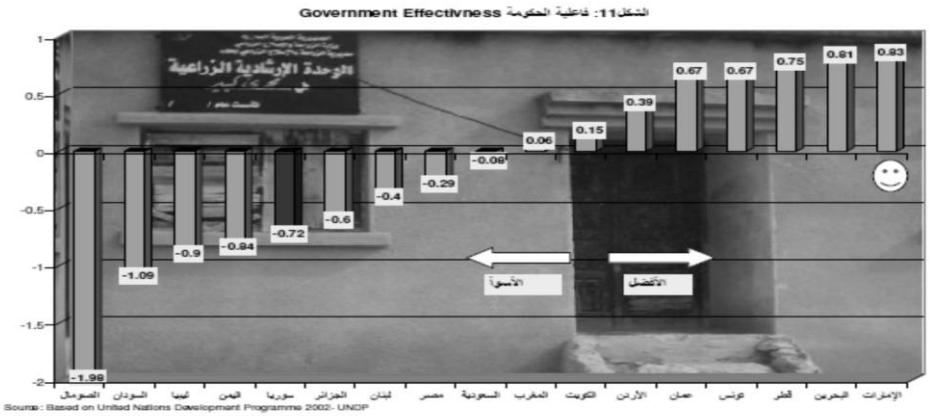

المصدر:(قاضي، 2006)

بالرغم من أن الدول العربية ـ تقريبا ـ تمثل الأسوأ في العالم في كل تلك المؤشرات، إلا أن اليمن تصنف رابع أسوأ دولة عربية فيما يتعلق بمؤشر الفاعلية الحكومية .

ج - مؤشر سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية : نزاهة القانون والمراقبة الشعبية للقانون فلا يمكن أن يكون هناك تطبيق نزيه للقانون في حال غياب الصحافة الحرة والمؤسسات المدنية المستقلة، وليس المنظمات والهيئات التي تكون تحت وصاية الحكومة ، والتي تكون بمثابة الناطق الرسمي باسمها، وهذا الغياب الحقيقي للرقابة الشعبية جعل من سيادة القانون في اليمن وضعا مزريا.

الشكل(6) يبين وضع اليمن في مؤشر سيادة القانون مقارنة ببقية الدول العربية.

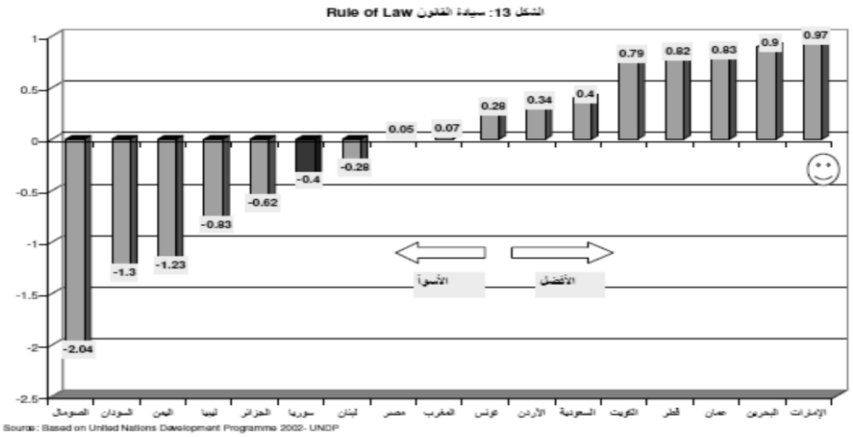

المصدر: (قاضي، 2006)

من الشكل أعلاه يتبين أن اليمن تحتل ثالث أسوأ مؤشر بعد السودان والصومال، ولهذا المؤشر أهمية كبرى في تشكيل بعض الملامح للمشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، فلا يمكن أن يطبق في ظل غياب القانون، وما لم يتحسن هذا المؤشر فسيظل الحديث عن الاعتماد وعن الجودة دون معنى ولا مضمون على ارض الواقع.

د-مؤشر ضبط الفساد: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية : فساد الموظفين الحكوميين ،وتعد اليمن بحسب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009) من أكثر الدول العربية التي تنتشر فيها الرشاوى والمحسوبية، وربما يصل الفساد إلى القضاء ،فعدم ملاحقة المفسدين وتقديمهم لقضاء عادل ومحاسبة المسئولين الذين ارتكبوا الأخطاء الفادحة من أجل مصالح نفعية خاصة، سينعكس دون أدنى شك على التنمية الاقتصادية وعلى كل مظاهر الحياة.

3- مستوى البيئة الجامعية:

تبرز العديد من التحديات السياسية في البيئة الداخلية للجامعات اليمنية، والتي قد تقف حجر عثرة أمام محاولات التحسين والتطوير ، التي يسعى إليها مدخل الاعتماد الأكاديمي منها:

- الجامعات الحكومية تنشأ في الغالب بقرار سياسي لكسب التأييد الانتخابي، وتلبية لمطلب جماهيري
- استقلالية الجامعات اليمنية ضعيفة إلى حد كبير .
- التعيينات اعتمادا على الولاءات الحزبية بعيدا عن الكفاءة .
- الصراعات بين الاتحادات الطلابية والمسئولين بالجامعات .
- المكايدات الحزبية بين أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإدارية .
- إقامة علاقات حزبية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على حساب العلاقات الأكاديمية .

4- العوامل الاقتصادية :

يتأثر قطاع التعليم الجامعي كغيره من القطاعات بالعوامل الاقتصادية بدرجة كبيرة، ولا يمكن تصور أي جودة تعليمية بموارد شحيحة ، لاسيما في ظل التحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرين على المؤسسات التعليمية والتي تفرضها العولمة والانفجار السكاني والتقدم التكنولوجي وارتفاع تكلفة التعليم، كل ذلك لا يمكن تجاهله عند الحديث عن المستقبل، ولا بد من الوقوف على أهم المؤشرات لهذه العوامل حيث أن استقرارها قد يرجح استمرار الوضع الحالي، بينما تدهور أو تحسن بعض المؤشرات قد يقود نحو سيناريوهات أخرى بالنسبة لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.

يعتمد اقتصاد اليمن بصورة مكثفة على عائدات النفط والغاز ، والإنتاج المحلي المحدود ، والاعتماد الملحوظ على الواردات ، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تجعل اليمن سريعة التأثر بصدمات الأسعار الخارجية، كما يشير البنك الدولي(2010، 15)، وعلاوة على يواجه المجتمع اليمني عدد من العوائق الاقتصادية بحسب ما في ذلك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، 117)منها:

1- النزاعات والصراعات المسلحة، وتعالي دعوات الانفصال، وسلسلة الحروب في صعدة، وتنامي نشاط تنظيم القاعدة، والقرصنة في المياه الإقليمية، وما تنطوي عليه تلك التحديات من زيادة النفقات العسكرية على حساب الإنفاق في المجال الاجتماعي .

2- انهيار القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسب الفقر والأمية والبطالة.

3- التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية.

ويعزي الريمي (2010م، 78) الفساد المالي في الجامعات اليمنية إلى عدد من العوامل الاقتصادية منها:

1- السياسات الاقتصادية المترجلة .

2- التحول السريع نحو خصخصة القطاع الحكومي .

3- جمود سياسات الأجور والمرتبات .

تدعي كل الأنظمة التعليمية ـ تقريباـ وجود إشكالات وتحديات اقتصادية، حتى في الدول المتقدمة، وللوقوف على حجم المشكلة الاقتصادية في اليمن على وجه الخصوص تبين المؤشرات التالية حجم المشكلة:

أ - مؤشر استقرار سعر الصرف:

يعد مؤشر استقرار سعر الصرف من أهم المؤشرات التي تعكس الوضع العام الاقتصادي، إذا ما أريد مقارنته بحجم الإنفاق في البلدان الأخرى، والجدول (15) يبين التدهور المستمر في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار، فالمتتبع لمتوسط تكلفة الطالب في الجامعات اليمنية بالريال اليمني، يلاحظ أنه هناك قفزات كبير في الارتفاع بهذا المؤشر، وإذا ما كانت المقارنة بالدولار يتضح أن هذا المؤشرات يسير بخطوات متوائدة، ويبعد كثيرا عن مستوى الحد الأدنى المتعارف عليه في الدول النامية، والذي يقدر ب(2000$) تقريبا.

جدول(15) يبين التدهور في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.

العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الدولار	129	136	156	162	169	178	183	185	192	197	199

المصدر:(البنك الدولي ،2010 ، 16)

ب- مؤشر الدين الخارجي :

يعاني الاقتصاد اليمني من مشكلة الدين العام الخارجي، إذ بلغ سنة (2005) إلى (5,168) مليار دولار ويصل نصيب الفرد من الدين الخارجي إلى نحو (258) دولار، وبلغت نسبة التزامات خدمة الدين الخارجي (5.7%) بحسب تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2006) .

ج- مؤشر تهيئة فرص العمل :

تعتبر عملية تهيئة فرص العمل في اليمن محدودة، حيث يبلغ عدد الوظائف التي تتوفر سنويا (25) ألف وظيفة في أحسن الأحوال، منها (10) ألف وظيفة في القطاع العام ، و(15) ألف وظيفة في القطاع الخاص، ويعتبر القطاع العام متخم بالعاملين لذا فمن المستبعد أن يزيد بشكل كبير خلال السنوات القادمة، ونتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي الكلي فإن تهيئة فرص عمل جديدة يحدث ببطء، ومن المتوقع بحلول عام 2025م أن يصل عدد العاملين إلى (11) مليون عامل، منهم (9.9) مليون عامل في القطاع الخاص، حيث من المنتظر أن ينضم 5.7مليون عامل إضافي إلى سوق العمل حتى عام 2025م، ونظرا لان القطاعات الرئيسية التي حددتها الحكومة قد لا تتطلب مهارات عالية المستوى، فمن المرجح أن تظل بنية سوق العمل دون تغيير، ومن منظور توفير العمالة يلتحق (41) ألفا من العمال من أصحاب المهارات العالية سنويا بسوق العمل ، وينبغي أن يرتفع العدد إلى (86) ألف عامل سنويا بحلول عام 2025م بحسب تقرير البنك الدولي (2010، 120-130).

هـ- مؤشر الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي :

من المؤشرات الخطيرة على مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية المؤشرات المالية، فعلى سبيل المثال تعد التكلفة السنوية للطالب في جامعة صنعاء (340$)، وفي بعض الجامعات الحكومية الأخرى تصل إلى (600$) والأدهى من ذلك أن معظم النفقات التي تحصل عليها الجامعات الحكومية اليمنية مخصصة كمرتبات وأجور في المرتبة الأولى، إلى جانب النفقات التشغيلية الأخرى التي تشمل المكافآت والبدلات، بينما ما يخصص للجوانب التطويرية يأتي في المرتبة الثانية (شريان ، 2009، 125) .

جدول(16) يبين مؤشر النفقات الجارية والرأسمالية في الجامعات اليمنية

العام	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	إجمالي النفقات	إجمالي الطلاب	تكلفة الطالب	تكلفة الطالب بالدولار	إجمالي الإنفاق من الموازنة العامة (مليار ريال)
2000	8	3	11	147181	54355	$353	502
2001	9.2	2.8	12	167730	54850	$324	522
2002	16	4	20	181272	83811	$470	594
2003	18.2	4.8	23	181350	103682	$566	770
2004	20	5.5	25.5	175385	114035	$616	882
2005	22.8	6.4	29.2	171123	133238	$694	1184
2006	28.2	5.3	33.5	174035	165907	$842	1420.6
2007	33.4	14	47.4	188557	177135	$890	1754.8
2008	38	15	53	199268	190698		2259

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، سلسلة كتب: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.

وتتضح أهمية تتبع تلك المؤشرات الاقتصادية عند الحديث عن مستقبل الاعتماد الأكاديمي من حلال المبررات التالية:

1- كلفة تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة: يتطلب تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي من المؤسسات التعليمية كلفة مرتفعة، سواء فيما يتعلق بزيادة قدرتها المؤسسية أو فعاليتها التعليمية، وتأمين بنية تحتية تحقق الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، أو فيما يتعلق بالقيام بالأنشطة والعمليات التي تتطلبها عمليات

التقويم وصولا إلى الحصول على الاعتماد، بينما المردود المباشر لهذه الكلفة غير منظور، وتتفاقم هذه المشكلات في القطاع الخاص الذي ينظر إلى موضوع الاعتماد نظرة استثمارية على المدى القصير .

2- فاعلية أنظمة التحفيز: نظام التحفيز لدى القطاع العام عادة ضعيف وغير فعال لاسيما أن الجامعات الحكومية غير مستقلة ماليا، ويصعب على وزارة المالية اعتماد حوافز تميز بين الجامعات الحكومية، وقد يثير اتخاذ مثل هذه الإجراءات الكثير من المشاكل والتذمر لدى الجامعات التي لم تشملها هذه الحوافز، ويبدو أن الوضع أفضل لدى القطاع الخاص .

3- فرق الرواتب: فرق الرواتب في القطاع العام والقطاع الخاص، أدى إلى تسرب العاملين الجيدين إلى القطاع الخاص، أو إلى خارج الوطن، لاسيما وأن المرتب الحكومي يمكن الحصول عليه بطريقة أو بأخرى إضافة إلى مرتب القطاع الخاص، أو يمكن الاستغناء عن المرتب الحكومي عند الحصول على عقد عمل خارج الوطن.

4- عدم تقدير الكفاءات : نظام الرواتب في القطاع العام لا يعتمد على الكفاءات ،ولا يوجد تقدير فعلي للكفاءات العلمية لدى القطاع الخاص لعدم وجود حاجة للتطوير .

5- عدم الكفاية : الرواتب في القطاعين العام والخاص غير كافية لحياة شريفة وكريمة .

5- **العوامل الاجتماعية** :

وتعبر عن الطبقات الاجتماعية وتحركها والأدوار الاجتماعية، وفي هذا السياق فإن العوامل والتحديات الاجتماعية هي الأخرى تتصاعد حدتها في خضم العولمة الاجتماعية التي تجتاح المجتمعات العالمية، والتي تبرز في شكل اتفاقيات دولية كاتفاقية إزالة أشكال التمييز ضد المرأة، والقوانين التي تسمح بالانفلات الجنسي، وفي هذا السياق يشير عبدالكريم (2004)بأن الشغل الشاغل للتجمعات والفعاليات الدولية هو السعي لعولمة الحضارة الغربية ممثلة بالحياة الاجتماعية لتلك الدول من خلال تقنين الإباحية والرذيلة .

وفي الإطار المحلي يواجه المجتمع اليمني بعض المشكلات الاجتماعية التي قد تؤثر على مسيرة تقدمه، وتعوق نموه ويمكن إيضاحها من خلال المؤشرات التالية :

أ- **مؤشر الفقر:** تعتبر مشكلة الفقر على رأس المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع اليمني حيث يعيش (59.95%) من السكان تحت خط الفقر بحسب المسح الذي أجري عام 2005م وهذا المعدل هو الأعلى في نسبة الفقر من ضمن 9 بلدان عربية خضعت للمسح (2000-2006) بحسب برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي (2009 ، 114)ويترتب على هذه المشكلة الكثير من التحديات الاجتماعية، أبرزها الانحراف وزيادة معدل الجريمة، والبطالة والأمية وغيرها .

ب- **مؤشر البطالة** :تعد مشكلة البطالة إحدى إفرازات مشكلة الفقر، وهذه تتطلب نظاما تعليميا ذا جودة عالية لتصبح مخرجاته قادرة على المنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي، والعالمي، بما يزوده التعليم من معرفة ومهارات، ويكمن التحدي في أن البطالة تنتشر وتتوسع بين المتعلمين وحملة المؤهلات العلمية ففي حين بلغت نسبتها (52%) بين الشباب، بلغت (7.7%) بين خريجي الجامعات و(19.6%) بين خريجي الثانوية العامة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،2008 ،83) .

ج- **مؤشر الأمية** :تعد الأمية إحدى المعضلات الرئيسية التي تعيق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اليمن، باعتبارها إرثا لتراكمات الماضي، ومؤشرا لإخفاقات المستقبل، ومعوقا من معوقات النهوض .

د- مؤشر الفساد المالي والإداري :

يعد الفساد المالي والإداري من أكثر التحديات التي تواجه التنمية في اليمن الموحد حيث أصبحت ظاهرة الرشوة والإهمال ونهب المال العام والمحسوبية، وعدم احترام الوظيفة العامة، وعرقلة المعاملات، وعدم الشعور بالمسؤولية وغير ذلك من مظاهر الفساد التي أبت إلا أن تبرز أعناقها في العقارات والبيوت الفاخرة والسيارات

الفارهة والأرصدة المالية، والبذخ الكبير والإسراف في الاستهلاك اليومي وفي المناسبات، وأصبحت تلك الممارسات سلوكا شائعا يمارسه ويفخر به الكثير من الذين تبوؤوا المناصب الإدارية الهامة في الدولة، وهذا وحده كفيل أن يحبط أي خطة للإصلاح الإداري .

هـ- تقاليد المجتمع واتجاهاته :

بالرغم من أهمية التعليم التقني والمهني في عملية التنمية التي يتطلبها البلد إلا أن هناك إقبال كبير على الالتحاق بالتعليم الجامعي ، في طل عزوف كبير عن التعليم المهني والتقني، هذا إلى جانب الموقف السلبي من تعليم الفتاة، والزواج المبكر، وهذا بدوره يزيد من الضغط على التعليم الجامعي، وبالتالي على نوعيته، ومن الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني، والتي يمكن أن يكون لها عظيم الأثر في مقاومة أي خطوات لإصلاح نظام التعليم العالي ما يلي:

1- توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في التعامل الرسمي، وفي الضغط على الإداريين لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق.

2- شيوع الوساطات وتمرس بعض ذوي الجاه والنفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية ، لإنجاز المعاملات الشخصية التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة ظناً منهم أن ذلك يساهم في خدمة ومنفعة الآخرين.

3- انتشار بعض مظاهر التحايل على القوانين، والتزوير، ونهب المال العام، بحيث أصبحت المسئولية في نظر البعض، أقرب الطرق للثراء .

وفي واقع البيئة الجامعية المتأثرة إلى حد كبير بالمظاهر الاجتماعية السلبية السائدة في المجتمع تبرز التحديات الاجتماعية التالية:

1- توزيع المناصب : لا يتم حسب الكفاءة وإنما حسب المحسوبية وعليه فالاحترام المتبادل شبه معدوم وهذا مطلب أساسي في أي نظام جودة .

2- العلاقات الاجتماعية : شبه معدومة بسبب الضغط المعيشي، وبسبب الارتباط بأعمال أخرى للعاملين لدى القطاع العام ، والإرهاق الكبير للعاملين لدى القطاع الخاص .

3- الارتباط بالعمل : العامل في القطاع العام غير مرتبط بعمله لتطلعه الدائم للعمل في مكان آخر خارج الوطن، ولدى القطاع الخاص، والعامل لدى القطاع الخاص غير مستقر لشعوره بالاستغلال وعدم الأمن الوظيفي.

6-العوامل الثقافية :

تضم البيئة الثقافية القيم المميزة للمجتمع كالعرف والعادات والمعتقدات وقواعد السلوك الخاصة بالمجتمع وأيضاً شعور واتجاهات العاملين تجاه منظماتهم، وتعد الثقافة الصورة الحية للأمة، والتي تحدد ملامح شخصيتها المستقبلية، وفي القرن الحالي أخذ الصراع الثقافي شكلا آخر، وأصبح خطر سيطرة ثقافة واحدة على أخرى يتمادى بشكل أكبر، وبدأت تنتشر سلوكيات الثقافة الغربية في المجتمعات المحافظة وأصبحت البشرية تواجه الكم الهائل الذي تضخه وسائل الإعلام والأدوات التكنولوجية الأخرى كشبكة الانترنت والبريد الالكتروني، والفيس بك، والفضائيات وشبكات التلفزة العالمية، مما قد يؤثر على شعور المجتمع بالتمزق وفقدان الهوية .

وفي ظل تحديات العولمة الثقافية، تتعاظم خطورة النماذج الغربية المستوردة، والتي تعكس القيم والأساليب والحياة الأجنبية مما يهدد الذاتية الثقافية للشعوب النامية المستوردة (عبدالرحمن ،1984م، 55).

وتبرز معالم هذه التبعية الثقافية التي تهدد الهوية الذاتية للشعوب العربية والإسلامية – ومنها اليمن- فيما يلي (الرشيد ،1996، 6):

1- تركيز المؤسسات التعليمية الأضواء على الثقافات الغربية أكثر من تركيزها على الثقافة العربية الإسلامية بسبب الانبهار الذي التقدم العلمي والتكنولوجي
2- اشتداد الغزو الإعلامي والفكري واللغوي، مع تجنيد النخب المستفيدة منه كي تتبنى أصوله وتدافع عن محتواه وتوسّع من دائرة خطابه.
3- تصاعد الدعوات إلى توحيد الأديان، وتثبيت التقاليد الديمقراطية الغربية، واتهام المناهج الدراسية في الدول الإسلامية بأنها تغذي الإرهاب، وممارسة الضغوط الدولية لإحداث التغييرات الجذرية في محتواها وتفريغها من كل شيء يمت إلى الدين الإسلامي الحنيف بأي صلة .
4- اشتداد الصراع من أجل إحكام الطوق على الفرد المسلم والأمة الإسلامية من طرف مناهضي الإسلام، ونشر الثقافة الغربية وتعميمها.

وفي خضم هذا الأفق الدامس الباعث للتشاؤم، يرى ملكاوي ونجادات (2007 ،143-158)أن خيوط الفجر الساطع الباعث للأمل تتمثل فيما يلي:

1- عودة الفرد والمجتمع داخل الأمة الإسلامية إلى الأصول والتراث، وبحث كل منهما عن تأكيد الذات، والفرار من سرطان فقدان الهوية.
2- إلحاح الشعوب الإسلامية على الشورى وتوفير مناخ الحرية وسيادة الشرع والقانون والعدل.
3- بداية أفول الانبهار بحضارة الغرب، وتنامي الرغبة لدى الشعوب المسلمة في رفع التحدي العلمي والتكنولوجي وتحقيق سبق في هذا الميدان، وتنامي صدور الدراسات العلمية الرصينة، ولو ببطء، بغية الخروج من الأزمة.
4- بلورة الفكر الإسلامي، خاصة في العلوم الاجتماعية، ليكون في مستوى مواجهة التحديات، وانتقال الصحوة من إثبات الوجود إلى صياغة المشروع الحضاري البديل.
5- اشتداد الدعوة للوحدة العربية الإسلامية وانبثاق مؤسسات لصياغة مشروع إنجازها الفعلي والعملي.

وفي ضوء ما سبق تتعاظم مسئولية المؤسسات الجامعية لمواجهة تلك التحديات ، ويقع على عاتقها دعم الهوية الثقافية العربية والإسلامية، وهذا لا يعني الانغلاق، أو التقوقع ورفض التفاعل مع الثقافات الأخرى، أو الانكماش على الذات، والخوف الشديد من كل ما هو غربي ، والانبهار

به، ولكن من خلال استيعاب ما لدى الآخرين من رصيد المعارف والعلوم وفنون الإنتاج ، مع ترسيخ الثقافة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس.

7- **العوامل التكنولوجية** :

ويعبر عن مستوى المعرفة والتقدم والتجديد التكنولوجية والعلمية بالمجتمع، ودرجة تطوير المعرفة وتطبيقها، ولقد أصبحت التكنولوجيا ذات تأثير كبير على الأسلوب الذي تتبعه المؤسسات التعليمية في عملية التعليم ، فأقراص الليزر ونظم الاتصال كالكابلات و الأقمار الصناعية و أجهزة الحاسب الآلي قد تساعد على تغيير طبيعة التعليم من الشكل التقليدي للفصول الدراسية التي تعتمد على الاتصال المباشر بين المعلم و المتعلم إلى أشكال أخرى من التعليم، ناهيك عن أن نظام المعلومات المتقدم يمكن أن يجعل الجامعات تقوم على أنظمة آلية للمعلومات، فتصبح الموسوعات والمعاجم والأدلة والفهارس مخزونة آليا بحيث يستطيع في مستقبل قريب أن يسترجعها الفرد بجهاز خاص يحملها معه.

تتطلب عملية ضمان الجودة والاعتماد، عضو هيئة تدريس قادر على مسايرة كل جديد في تقنيات التدريس وأساليبه، وأيضا أن تكون له القدرة على إكساب طلابه المهارات وطرق التفكير العلمية وبينما تعتمد الدول النامية اعتمادا يكاد يكون تاماً على الدول الصناعية المتقدمة التي تحتكر الابتكارات التكنولوجية المتقدمة، ففي نفس الوقت تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من تقييم واستخدام هذه المصادر الهائلة من المعلومات، وكثيرا ما تكون التجديدات التكنولوجية ذات آثار سلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ويكمن ذلك في انبهار الدول النامية بتلك الابتكارات واعتقادها أن اقتناءها لتلك التكنولوجيات سيمكنها من القضاء على السلبيات التي تعاني منها في كثير من المجالات (عبدالرحمن، 1984،50).

وهنا يكون التريث والحذر واجبين قبل اتخاذ القرار الخاص باستيراد التكنولوجيا المتقدمة، لاسيما تلك التي تعكس الظروف والممارسات الاقتصادية والاجتماعية لدول المنشأ، وتتجاهل واقع واحتياج الدول المستوردة فقد تكون تلك التكنولوجيا عديمة الفائدة، ولها آثار سلبية عندما لا تتوافر الكوادر البشرية التي توظفها التوظيف الأمثل لخدمة أهداف المؤسسة أو الجامعة، ولأنها قد تشكل عبئا ماليا كبيرا على موارد المؤسسة، وقد تكون الفئات المستفيدة منها محدودة جدا، كما أن التكنولوجيا القديمة قد تتعرض للإهمال .

وتفرض العوامل التكنولوجية طرح عدد من التساؤلات: هل الوسائل والخدمات الموجودة كافية لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي؟ هل ستحافظ الجامعة (الكلية / القسم) على الوضع الحالي للوسائل والخدمات والمعامل؟ هل ستتمكن الجامعة من الحصول على تمويل كافي للوفاء بالمتطلبات التكنولوجية التي تفرضها قيم العصر والتي تتوافق مع معايير الاعتماد الأكاديمي؟ هل ستتمكن الجامعة من تحديث وتطوير الوسائل التكنولوجية المتوفرة معها وتوظفها التوظيف الأمثل؟

ويرى الصلاحي (2009، 11) أن من أهم معوقات التغيير التي يمكن أن تقف حجر عثرة أمام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية الاعتقاد بغربية العلم والتكنولوجيا، والنظر إلى التنمية على أنها عملية يتم نقلها من تجارب الدول المتقدمة، أو أنها عملية تطور ونمو اقتصادي فقط، ولا تكمن المشكلة في اكتساب المعرفة المقننة والأدوات التكنولوجية واستخدامها، ولكن في القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التغيير .

ويكمن التحدي في أن تجاهل التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا، ودس الرأس في الرمال، والتمسك بأسلوب العمل الحالي، كل ذلك سيوسع الفجوة، ويعمق العجز عن المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي فالتمسك باستخدام التقنيات التقليدية، لن يمكن من مجاراة المستوى التعليمي للمؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة وتستفيد من مزاياها، ففي حين تقوم الأولى بعمل ما خلال يوم، تتمكن الأخيرة من القيام بنفس العمل خلال بضع دقائق وبجودة أفضل وتكلفة أقل، ولذا فإنه من الضروري ألا يقتصر موقف الجامعات من التقنيات والأجهزة المتقدمة على الاستهلاك والاستخدام دون أن يكون لها دور يذكر في الصيانة أولا، ثم في الابتكار والإبداع (الرشيد ،1996م، 6).

وتتمثل أبرز العقبات التكنولوجية التي تواجه الدول النامية في التالي(منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة،1998م، 16) :

1- انخفاض العدد الفعلي للمستخدمين المحتملين الذين يملكون في آن واحد القدرات والمعدات اللازمة للاستفادة من فرص الوصول إلى شبكات المعلومات الالكترونية .

2- قلة أجهزة وبرامج الحاسوب والمعلومات وارتفاع تكلفتها .

3- نقص البنى الأساسية التي يتسنى الانتفاع بها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .

4- احتكار الاتصالات السلكية واللاسلكية المقترنة بتقييدات مفرطة وبارتفاع التكلفة .

5- عدم ثبات التيار الكهربائي وانقطاعاته المتكررة .

8- **العولمة** :

ليست العولمة شر محض، وليست خيرا محض، ولكن لها سلبياتها ولها ايجابياتها على أداء المؤسسات الجامعية ومن هذه الايجابيات ما يلي :

1- إبراز الدور الاستراتيجي للجامعات والمراكز البحثية في إعداد رأس المال البشري القادر على المنافسة .

2- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء العلمي للجامعات وبروز نماذج تعليمية جديدة .

3- تزايد المناداة بدفع التعليم العالي للمشاركة العالية في التنمية والاستفادة من النماذج العالمية.

4- أصبح الاستثمار في التعليم العالي ، مدخلا لاقتصاد المعرفة .

وعلى نفس المنوال ترى المحمادي (1430هـ،130)أن من ايجابيات العولمة ما يلي:

1- تسهم في انتشار التكنولوجيا الحديثة من مركزها في العالم المتقدم اقتصاديا إلى باقي أنحاء العالم، ومن ثم زيادة الإنتاج زيادة واضحة .

2- التعامل معها يعني مواكبة تطورات البحث العلمي لحظة بلحظة، من خلال الارتباط بشبكة الانترنت.

3- أنها تمكن من استيعاب الاستكشافات البحثية والتكنولوجية والنظريات الفاعلة والتي أحدثت تحولا عميقا في المعالجة والفهم والآليات والممارسة .

4- تمكن من معرفة التيارات الفكرية الدولية عبر انتظام إلقاء ونشر نتائج بحوثها بواسطة البث الالكتروني وغيره من الوسائل التكنولوجية الحديثة .

5- تمكن من الوصول إلى بنوك المعلومات المختلفة، والحصول على المعلومات الأرشيفية المتعلقة بتاريخنا وحضاراتنا وواقعنا السياسي والاقتصادي والمعرفي .

6- في إطار العولمة يعتبر الانترنت القناة الجديدة لاختصار الزمن والوقت والمال للباحث الجامعي، ليعيش عصر والثورة الاتصالية الالكترونية .

7- تستطيع العولمة إفادة البلدان النامية من مخرجات التعليم العالي ،من خلال إقامة تخصصات مستقبلية لمواجهة احتياجات السوق العالمي، فعلى سبيل المثال استفادة الهند من العولمة عن طريق بناء صناعة البرمجيات وأقامت صناعات خدمية وشركات ومشاريع وفرت فرص عمل لحوالي (80) ألف شخص.

ويرى عربيان(2005م،139) أن العولمة تفرض على مؤسسات التعليم العالي تحديات عديدة منها :

1- وجود جامعات أجنبية عالمية في البلدان النامية، زاد من حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها.

2- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية .

3- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات، كلفتها أقل من الجامعات التقليدية .

4- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام وعلى أسس تجارية ربحية .

5- عدم ضمان جودة التعليم المقدم من الجامعات الخاصة والأجنبية .

6- غياب وتناقص دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات ووضع الأهداف للحفاظ على الهوية الوطنية.

القراءة المستخلصة من العوامل الموجهة لمستقبل الاعتماد:

يمكن تصنيف تلك العوامل والتحديات ذات الأثر في مستقبل الاعتماد الأكاديمي بالجامعات اليمنية إلى تحديات وعوامل داخلية وتحديات وعوامل خارجية، ويوضح الجدول (17) أهم العوامل الداخلية التي يمكن أن تلقي بظلالها على المشهد المستقبلي لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية وذلك على النحو التالي:

الجدول(17)التحديات الداخلية (الحالية والمستقبلية) المؤثرة على نظام التعليم الجامعي في اليمن

التحديات الداخلية		مجال
	انخفاض مستوى كفاءة خريجي التعليم الجامعي .	الموارد البشرية
	انخفاض مستوى كفايات أعضاء هيئة التدريس .	
	عدم التوازن في أعداد الملتحقين بين التخصصات المختلفة .	
	ارتفاع نصاب عضو هيئة التدريس بما لا يتيح له الفرصة لتطوير أدائه.	
	ازدياد أعداد الطلاب نتيجة للزيادة السكانية بما يفوق القدرة الاستيعابية	
	ارتفاع معدلات التسرب والرسوب في التعليم الجامعي.	
	قصور في البنية التحتية المتمثلة في المباني والتجهيزات والمرافق	الموارد المادية
	النقص الشديد في تقنيات التعليم الجامعي.	
	انخفاض مستوى المواصفات الأساسية في المباني الجامعية لاسيما	
	ارتفاع نسب الهدر في الموارد المالية للجامعات.	
	بطء مواكبة التعليم الجامعي للتطورات التقنية.	
	ارتفاع كلفة التعليم الجامعي.	
	المركزية الشديدة للادارة بمختلف مستوياتها.	الموارد الإدارية
	نقص الكوادر القيادية المتخصصة المؤهلة، وعدم الاستفادة مما هو	
	عدم القدرة على توفير بيئة تعليمية آمنة ومشوقة.	
	عدم وجود سياسات مدروسة تحدد معالم مستقبل الجامعات اليمنية .	

وإضافة إلى العوامل الداخلية التي تم عرضها في الجدول(17)، يعرض الجدول التالي(18) أهم العوامل الخارجية التي يمكن أن تمثل موجهات لمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية وذلك كما يلي:

الجدول(18) يلخص أبرز التحديات الخارجية التي تواجه الجامعات اليمنية

	التحديات الخارجية	مجالها
	الحاجة إلى دعم جهود الاستقرار والانتماء الوطني	سياسية
	قضايا الإرهاب والتطرف الفكري والصراعات السياسية .	
	الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاحات السياسية والديمقراطية.	
	المناداة باحترام حقوق الإنسان.	
	الأطماع الدولية في الموارد الطبيعية المحلية والموقع الاستراتيجي.	
	ظهور النظام العالمي الجديد ، ومفهوم الشرق الأوسط الجديد	
	ثورة الديمقراطية في العالم كله بلا استثناء.	
	انحسار سيطرة الدولة على أراضيها وتدخل الدول العظمى في شؤون التعليم	
	انخفاض مستوى الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة.	اقتصادية
	اتساع نطاق البطالة بين الخريجين.	
	قصور النواتج التعليمية عن التكيف مع تطورات سوق العمل.	
	كبر حجم القطاع الحكومي من حيث التوظيف مقارنة بالقطاع الخاص.	
	ازدياد حجم الموازنة المطلوبة للإنفاق على التعليم الجامعي.	
	الاعتماد على مورد وحيد هو النفط دون تأمين موارد بديلة.	
	ارتفاع نسب الفقر بين المواطنين.	
	الاتجاه نحو الخصخصة وتقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.	
	اشتداد المنافسة في سوق عالمية واحدة	
	التغيير الاجتماعي المتسارع في القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية.	اجتماعية
	الهجرة المكثفة الداخلية والخارجية.	
	تخلف المؤسسات الاجتماعية عن القيام بدورها.	
	العادات الاجتماعية ، و تفاقم الفوارق الاجتماعية بين الموسرين والمعسرين.	
	ارتفاع معدل النمو السكاني فوق المعدل العالمي.	
	صعوبة الرقابة الاسرية أمام الانفتاح غير الموجه على الثقافات الغربية.	ثقافية
	تصادم الثقافات العالمية والمحلية مما يهدد الهوية الثقافية للمجتمع.	
	اتساع نطاق الحرية الفردية على حساب السلطة الوالدية.	
	الانفتاح الإعلامي والثقافي والحضاري العالمي عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.	
	النمو المتسارع للمعرفة وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه منها.	علمية وتقنية
	التبعية التقنية للدول المصدرة لها	
	الثورة التقنية وقدرتها على توليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وسرعة	
	ثورة الاتصالات وتنوع وسائلها.	
	زيادة كثافة المعلومات وتدفقها وانتشارها	

الفصل الثالث:

الدراسات السابقة

- أولا: الدراسات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي
- ثانيا : الدراسات المتعلقة باستشراف المستقبل
- التعليق العام على الدراسات السابقة
- جوانب الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة
- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

تمهيد:

حظي موضوع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي مؤخرا باهتمام بالغ من قبل الباحثين، وذلك لما له من دور مهم في التأثير على نوعية العملية التعليمة، وتشكل الدراسات السابقة تراثا مهما ومصدرا غنيا للباحثين والدارسين، وتساعدهم في تكوين خلفيات علمية عن موضوع دراساتهم وأبحاثهم، ولذا يستعرض هذا الفصل الدراسات السابقة ابتداءً بالدراسات التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي أولا ثم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استشراف المستقبل ثانيا، وتأتي الدراسات المحلية في البداية ثم الدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية، ومرتبة في كل موضوع بحسب ترتيبها الزمني من الأحدث إلى الأقدم .

الدراسات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي:

أ- الدراسات المحلية

1- دراسة الهمداني (2010) هدفت إلى بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، ثم التعرف على مدى مواءمته لواقع الجامعات اليمنية استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الوثائقي والمسحي، وأداة الإستبانة، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح معايير لبناء نموذج للاعتماد الأكاديمي ملائم لبيئة الجامعات اليمنية، وكشفت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة للمعايير اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد تعزى لمتغير التخصص :إنساني، تطبيقي، وأوصت الدراسة بالعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، والعمل على توفير مراكز لضمان الجودة لجميع كليات الجامعات.

2- دراسة زميلان (2009) هدفت الدراسة إلى تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة وتوصلت الدراسة إلى أن مجالات جودة العملية التعليمية في كلية التربية: عدن كانت متحققة بشكل نسبي وغير كافي بالنسبة للتطور العلمي والتكنولوجيا المتطورة، وأوصت الدراسة بضرورة وجود معايير متفق عليها لجودة العملية التعليمية في الكلية، تعكس توقعات المستفيدين منها وإيجاد بيئة داخلية تعزز الجودة في الخدمة المقدمة وتشجيع الجهود المبذولة لتحسين العملية التعليمية في الكلية .

3- دراسة الحريري (2009) هدفت إلى تحديد ابرز التحديات التي تواجه تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة مدى حاجة الجامعات الحكومية اليمنية إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها الأكاديمي وتحقيق

معايير ضمان الجودة في برامجها ومخرجاتها لتواكب تطورات العمل وتلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما بينت هذه الدراسة ابرز معوقات تحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الحكومية اليمنية، وكيف يمكن التعامل معها ومعالجتها بفاعلية وفق خطة استراتيجية شاملة لمختلف أبعاد ومتطلبات تطوير الأداء في هذه الجامعات تستند إلى رؤية واضحة وأهداف محددة ومهام ومسؤوليات قابلة للتنفيذ والتقييم في إطار زمني محدد .

4- دراسة الشامي والحجيلي (2009) هدفت إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه إعداد المعلم في كليات التربية بجامعة ذمار، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة، وقد خلصت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتحسين برامج إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد تكون من: مبررات، مسلمات، آليات وإجراءات التصور المقترح ثم إنشاء هيئة للاعتماد الأكاديمي والمهني للمعلم، وأخيرا قدمت مشروع الإصلاح كليات التربية في الجمهورية اليمنية .

5- دراسة إسحاق (2009) هدفت إلى التعرف على متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، والكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس وتطبيق ضمان الجودة بجامعة إب، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة متطلبات ومعايير وآليات نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي الملائمة لواقع الجامعات اليمنية، كما كشفت عن التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس نظام الجودة بجامعة إب، والتي تمثل أبرزها في ضعف البنية التحتية، وعدم كفاءة المرافق والأجهزة التعليمية، وقلة الموارد والتمويل المخصص من الدولة، وعدم كفاءة مستوى التقييم الداخلي للنوعية وقلة الكوادر المدربة على نظام الجودة، ومركزية القرار الإداري، وضعف التواصل الخارجي والتبادل المعرفي، بالإضافة إلى غياب الشفافية، وعدم الالتزام بالقوانين واللوائح الأكاديمية، وزيادة عدد الطلاب مقارنة بعدد هيئة التدريس، ونقص المعامل والقاعات التدريسية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات لتجاوز تلك التحديات والعقبات التي تواجه تأسيس وتطبيق ضمان الجودة بجامعة إب .

6- دراسة الشامي عبدالرحمن (2009) هدفت إلى تطوير برنامج الدراسات العليا بكلية الإعلام في ضوء نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وأوضحت الدراسة الشروط الواجب توافرها في برامج الدراسات العليا بكلية الإعلام للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وصولا إلى الإجراءات المتبعة للحصول على الاعتماد الأكاديمي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن تحقيق ضمان الجودة والحصول عليه عمل ليس باليسير ولكنه عملية شاقة وطويلة تستغرق الكثير من الوقت والجهد حتى يمكن انجازها، كما توصلت الدراسة إلى تصور مقترح

للتطوير يرتكز على مستويين هما المستوى المؤسسي، والمستوى الأكاديمي، إضافة إلى آليات مساعدة لتنفيذ البرنامج المقترح .

7- دراسة الأغبري وبامدهف (2009)هدفت إلى تقديم نموذج مقترح للتعليم الجامعي في اليمن في ضوء التجارب العالمية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الوثائق المكتبية والدراسات السابقة حول الجودة والاعتماد، وقد استعرضت الدراسة طبيعة الجهود اليمنية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مجال التعليم العالي، كما تناولت أهم ملامح التجربة الأمريكية والبريطانية والمصرية في مجال الاعتماد وضمان الجودة، ومن ثم خلصت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لتحسين جودة الجامعات اليمنية في ضوء تلك الخبرات .

ب- الدراسات العربية :-

1- دراسة ربيع وطارق (2009) هدفت إلى بناء تصور مقترح لضمان الجودة ونظام الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعي في ضوء التوجهات الحديثة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، وأداة الاستبانة، واستعرضت الدراسة بعض التجارب العالمية في مجال الاعتماد مثل التجربة البريطانية واليابانية والفرنسية والكورية الجنوبية والهولندية والتجربة الرومانية، وخلص الباحثان إلى طرح تصور مقترح للاعتماد في الجامعات المصرية في ضوء تلك التوجهات العالمية، شمل التصور معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي، وطرق تحقيق ذلك التصور .

2- دراسة صبري (2009) هدفت الدراسة إلى تقديم تجربة التعليم العالي الخاص في الأردن وتحليل معايير الاعتماد والجودة التي تخضع لها هذه الجامعات ،إضافة إلى التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجه ذلك القطاع ، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني معايير الاعتماد في الدول المتقدمة علميا في برامج الاعتماد دون مواءمتها للبيئة المحلية الأردنية لن يحقق الغرض منه بسبب الاختلافات الثقافية والمجتمعية، كذلك لا يمكن للاعتماد الأكاديمي وحده حل كافة مشاكل التعليم العالي، فالمعايير المحددة للحصول على الاعتماد لتخصص ما، قد لا توائم متطلبات تخصص آخر .

3- وتوصلت دراسة الكرداوي (2009) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على نشر وترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بجامعة المنصورة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على جميع أبعاد الجودة الشاملة لدى أعضاء هيئة التدريس ، في الوقت الذي لم تسفر فيه عن وجود تأثير معنوي لتطبيق تلك المشروعات على بُعد الابتكار والتجديد لدى

الطلاب ، بينما اتضح وجود تأثير معنوي لها على بُعدى تحقيق الرضاء لدى الطلاب وتنمية الشعور بالانتماء والولاء لديهم.

ولم تثبت نتائج الدراسة وجود أي تأثير معنوي لدى مختلف المستفيدين من مؤسسات المجتمع المحلي لتلك المشروعات على أي بُعد من أبعاد الجودة الشاملة .

4- دراسة الورثان (1428هـ)) هدفت إلى معرفة مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم بمحافظة الإحساء ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي ، وأداة الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى أن جميع معايير الجودة الشاملة في التعليم المتعلقة بالمعلم تحظى بدرجة تقبل كبيرة من قبل المعلمين ، كما خلصت الدراسة إلى تحديد أبرز المعوقات التي تحد من تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم والتي تتمثل في ضعف فاعلية نظم المكافآت والحوافز وعدالتها ، إضافة إلى الكثافة العددية المرتفعة للطلاب داخل الفصول الدراسية .

5- وأشارت دراسة النجار (2007)إلى أنه حتى تكون المؤسسة التعليمية جديرة للتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي يشترط أن تتوفر لها المقومات الأساسية لذلك وتشمل: وجود رسالة مؤسسية مناسبة لمستواها كمؤسسة تعليمية ، وأن تكون لديها أهداف تعليمية تتفق مع رسالتها ، وامتلاك مصادر وموارد مناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية ، ووجود نظام لتوثيق أعمال الطلبة المرتبطة بالأهداف التعليمية ، ودلائل على أن المؤسسة تحقق أهدافها ، ووجود ضمانات تؤكد مقدرتها على إمكانية استمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها .

6- دراسة درندري وهوك (2007)هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق الإجراءات الأولية الخاصة بالتقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية والتعرف على الاحتياجات اللازمة للقيام بعمليات توكيد الجودة، والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وتقديم بعض الحلول الممكنة لها، وذلك على مستوى الأفراد، والمؤسسات، والأنظمة عامة ،استخدمت الدراسة أداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة اختلاف مستوى الجامعات السعودية من حيث تطبيق أنشطة وأدوات التقويم اللازمة للجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تراوحت من مؤسسات تطبق جميع الأنشطة الأساسية إلى مؤسسات لا تكاد تطبق شيئاً منها، واتضح أن أهم عوائق التطبيق هي عدم المعرفة وعدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الجودة، وأوصت الباحثتان بضرورة تبني نموذج لبناء القدرة capacity building بحيث يتم من خلاله تقييم احتياجات التدريب الخاصة بكل جامعة أو كلية وذلك على مستوى الأفراد والبرامج والمؤسسات، ويصمم لكل منها برنامج تدريبي مفصل وممرحل، ويتم تنفيذه ومتابعته في مواقع المؤسسات نفسها.

7- دراسة سكر (2006) هدفت الدراسة إلى إظهار دور التقويم وأهميته في تحسين وضمان جودة جامعة الأقصى، وتحديد مستوى أدائها في ضوء بعض المعايير المقترحة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الاستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة أن أداء الجامعة بشكل عام متوسط ويميل قليلا إلى الانخفاض، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مدخل الجودة الشاملة في جامعة الأقصى وعدم التردد في توفير أهم متطلباتها .

8- دراسة الدجني (2006) هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية بغزة في ضوء معايير الجودة والاعتماد ، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المحتوى وأداة الإستبانة، ومن أهم نتائج الدراسة :

- توافر معايير الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في مكونات الخطة الإستراتيجية للجامعة بنسبة مرتفعة .
- وجود ضعف في صياغة بعض جوانب الرؤية والرسالة والأهداف، من حيث (عمومية الرؤية وضعف استشرافها للمستقبل، شمولية بعض الأهداف، عدم دقة التعبير في بعض جوانب الرسالة).

9- دراسة الطلاع (2005)هدفت إلى التعرف على مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة ، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وأداة الاستبانة، وأظهرت الدراسة أن هناك مستوى متوسط من عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية متوفرة في جامعات قطاع غزة ،ومن أهم توصيات الدراسة :

- ضرورة التسريع في عملية التقييم والاعتماد لبرامج الكليات التي لم يبدأ فيها التقييم .
- عدم منح الاعتماد لبرامج جديدة هناك تشبع في سوق العمل لخريجيها .
- توفير الإرشاد والتدريب للجان الجودة في الجامعات .
- إلزام الجامعات بالجودة الإدارية والتفتيش عليها .

10- دراسة أبو سنينة (2004) هدفت إلى تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين ، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن :

- الاعتماد الأكاديمي ضرورة تمليها تطورات الحياة داخل المؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها .
- بدايات عملية الاعتماد في فلسطين اتسمت بنفسية التفتيش على المؤسسات .
- الاعتماد عملية مكلفة ولا بد من تعاون الجميع من أجل المساهمة فيها .
- التحول من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير يتطلب تحولات جذرية داخل مؤسسات التعليم العالي يتم بموجبها إدماج عملية التخطيط للمؤسسة بشكل عام وشمولي .
- هناك توجهات عالمية حديثة في الاعتماد تركز على تقييم النواتج أو المخرجات التعليمية وكذلك العمليات التعليمية إضافة إلى دراسة المدخلات .

ج- الدراسات الأجنبية :-

1- دراسة(2004) Koch هدفت إلى معرفة تأثير إدارة الجودة الشاملة في قطاع مؤسسات التعليم العالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير إدارة الجودة الشاملة ضعيف على قطاع مؤسسات التعليم العالي وذلك بسبب تركيز المؤسسات التعليمية على الفعاليات غير الأكاديمية ، مثل عمليات التسجيل ، المشتريات وغيرها من هذه الجوانب ، وأن هذه المؤسسات تجاهلت الجوانب الأكاديمية ، مثل قدرة الكليات ، المنهج التعليمي ، وتكلفة التعليم ، كما أن هناك الكثير مما يقال عن إدارة الجودة الشاملة أكثر مما ينفذ بالفعل ، مما يؤدي إلى فشل كثير من مؤسسات التعليم العالي في تطبيق هذه الفلسفة .

2- دراسة (2004)wtaie&lori هدفت إلى تحديد معايير الاعتماد في ثلاث كليات للمجتمع في ولاية كاليفورنيا وأشارت إلى وجود تحديات واضحة في تنفيذ حركة الاعتماد وعلاقتها بإجراءات العقاب ضد أعضاء هيئة التدريس إلى وجود تحديات واضحة في تنفيذ حركة الاعتماد من إتاحة الفرص للتداخلات الخارجية في سياسة الكليات ، وما يتطلبه من موارد مالية وقوى عاملة، وتفعيل أساليب الاتصال .

3- دراسة (1997)John هدفت إلى معرفة الخصائص التي يفترض أن تتوفر في النظام المثالي للاعتماد ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن، من خلال المقارنة أنظمة الاعتماد في كل من هولندا، والدنمارك، والمملكة المتحدة، واستراليا، والسويد، ونيوزلندا، والتي توصل من خلالها إلى مجموعة من الخصائص التي يفترض أن تتوفر في النظام المثالي للاعتماد ومن أهمها :

أ- نظام معترف به عالميا .

ب- يطبق ويدعم من قبل الحكومة والجمعية الوطنية لمؤسسات التعليم العالي .

ج- يتبنى التنويع في كل الطرق المحتملة .

د- يوجه أساسا إلى المجالات والسمات المعينة للمؤسسات .

هـ - يخدم الأغراض الثنائية المتعلقة بالمساءلة والتحسين .

و- لا جوائز ولا عقوبات ستطبقان، ما عدا المؤسسات التي تفشل في معالجة المشاكل .

ز- ركز على النتائج بدلا من الإجراءات .

ح- مؤشرات الأداء مصممة مسبقا وبشكل جيد .

ط- يستخدم المعايير النوعية والكمية معا.

ي- يمكن من المقارنة بين سمات أداء المؤسسات ، ولا يهدف إلى التصنيف الرتبي .

ثانياً: الدراسات التي تتعلق باستشراف المستقبل:

الدراسات الاستشرافية ميدان من ميدان المعرفة يزداد الاهتمام به في الدول المتقدمة، ويترسخ دوره في عملية صناعة القرارات على مختلف المستويات، وقد شهد هذا الميدان ولم يزل تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة، ويهدف الباحث من هذا العرض للدراسات الاستشرافية إلى الاستبصار بالمناهج والأدوات البحثية التي تم استخدامها فيها، ولأنها مثلت القاعدة التي انطلق منها الباحث، والقبس الذي اهتدى بضوئه في تنفيذ هذا البحث، وهذه الدراسات مرتبة على نفس نسق ترتيب الدراسات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي وذلك على النحو التالي: .

أ- الدراسات المحلية :

1- دراسة الحاج (2008) من أهم أهداف الدراسة استشراف آفاق التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية من خلال سيناريوهات أو مشاهد مستقبلية ثلاثة قائمة على مجموعة من الافتراضات المتماسكة المشروطة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع ،استخدمت الدراسة المنهج التحليلي النقدي وينضوي تحته المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الوثائقي ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة بناء ثلاثة مشاهد :

الأول : مشهد استمرار الأوضاع الحالية (مشهد التدهور) .

الثاني: مشهد قيام نوع من التعاون العربي المشترك (مشهد الإصلاح) .

لثالث : مشهد التوحيد (المشهد التفاؤلي) .

وختمت هذه المشاهد بالنتائج الكمية للسكان في سن التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في الوطن العربي وفقا لمشاهد المستقبل الثلاثة الآنفة الذكر حتى عام 2030م.

2- دراسة الجرادي (2005) هدفت إلى تقديم رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في اليمن، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي، وتمثلت أداة الدراسة في أسلوبين من أساليب الدراسات المستقبلية وهما الأسلوب المسح (من خلال استطلاع آراء الخبراء)، والأسلوب الثاني هو أسلوب السيناريو، وخلصت الدراسة إلى صياغة ثلاثة سيناريوهات هي:

السيناريو الأوّلي (سيناريو التردي)، السيناريو الوسطي (سيناريو التحسن)، السيناريو الابتكاري (السيناريو المستهدف) .

ب- الدراسات العربية:

1- دراسة الزعيبر (1427هـ) والتي من أبرز أهدافها التعرف على أبرز الصعوبات والمشكلات التي تحد من قيام المجالس التعليمية بالمملكة العربية السعودية بأدوارها التربوية والإدارية المستقبلية ومن ثم اقتراح ووضع التصور المستقبلي لأهم ملامح التطوير في نظام وعمل مجالس التعليم في بعض المناطق التعليمية بالمملكة من وجهة نظر الخبراء، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما أسلوب دلفاي، عن طريق اختيار عينة من خبراء التربية بلغ عددهم (30) خبيرا طبقت عليهم أداة الدراسة في ثلاث جولات علمية ، وضع الباحث من خلالها التصور المستقبلي لمجالس التربية والتعليم السعودية خلال عشر سنوات قادمة .

2- دراسة توفيق وموسى (2007) هدفت إلى استشراف دور التعليم الالكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي استخدم الباحثان منهجية مركبة من شقين الأول : المنهج الوصفي لتحليل الواقع بأبعاده المختلفة، والثاني: منهج التحليل المستقبلي ، وقد طرحت الدراسة مجموعة من الرؤى الاستشرافية في صورة سيناريوهات مستقبلية كبدائل محتملة وممكنة لتفعيل التعليم الالكتروني في البيئة التعليمية العربية لتحقيق أسس مجتمع المعرفة والمعلوماتية، في ضوء الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية المحيطة بالمجتمع العربي ، وصولا إلى تحقيق مجتمع المعرفة والمعلوماتية العربي ، وهذه السيناريوهات هي : الامتدادي ، الإصلاحي، الثوري .

3- دراسة قاضي (2006) هدفت إلى استشراف مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و"الحوكمة الرشيدة" في سورية ، حيث قام الباحث بتصميم إستبانة طرحها على (19) خبير من أجل استشفاف السمات العامة للحالة التي تعيشها المنشآت الصناعية والتي تحكم الواقع والمستقبل ، خلص الباحث إلى تكوين سيناريوهين هما :

الأول : سيناريو ما سيكون ، شعاره "الإصلاح شرط بقاء المفسدين " وفيه يفترض الباحث بقاء أدوات النظام الإداري وأساليبه، وصناع القرار الاقتصادي والمالي على حالهم دون تغيير هيكلي حقيقي، بل يكتفى بالشعارات التي لا تنعكس على واقع المواطن السوري بالإيجاب ، وسيبدو المشهد المستقبلي للمنشآت الخاصة السورية فوضويا وغير منظم ، حيث تتضاعف أعداد المنشآت أكثر من عشرة أضعاف في المدن الرئيسية .

الثاني : سيناريو ما يجب أن يكون، وشعاره "الحوكمة الرشيدة" من خلال الاستئناس بمؤشرات الدول المجاورة في مجال الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية ، ويفترض هذا السيناريو انتهاج الحكومة السورية نهج الرشادة في الحكم من خلال تصحيح وترشيد الأداء الحكومي ، وتحسين مؤشرات الحوكمة الرشيدة بشكل معياري قابل للقياس وهذا السيناريو بحسب رأي الباحث يبدو غير واقعي واحتماليته ضعيفة .

4- دراسة الجابري (2005) هدفت إلى استشراف مستقبل التعليم العام بمنطقة المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، وذلك بوضع تصورات مستقبلية للتعليم من خلال التنبؤ بأعداد المدارس للبنين والبنات وأعداد المتعلمين والمتعلمات وأعداد المعلمين والمعلمات وحجم المصروفات السنوية على تعليمي البنين والبنات، وعليه اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التتبعي، وذلك اعتماداً على بيانات سنوية تمثل أعداد المدارس والمتعلمين والمعلمين والمصروفات للفترة ما بين عامي 1410/1411هـ (1990م) و 1424/1425هـ (2004م)، ولغرض التوقع أستُخدم أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، مطبقاً النمطين الخطي والأسى من نماذج التمهيد الأسى، وفوضل بينهما على أساس "متوسط القيم المطلقة للخطأ" و"متوسط القيم المطلقة لنسب الخطأ".

5- دراسة العواد (2004) هدفت للوصول إلى رؤية مستقبلية، لتطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل مؤشرات التطور المرتقب في مستقبل التعليم العام، ومن ثم اقتراح الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية الرامية إلى مواجهة التحديات والقضايا التي تواجه قطاع التعليم العام في المملكة، وقد استعرضت الباحثة أهم التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع السعودي، وتؤثر في التعليم العام من سياسية، واقتصادية واجتماعية، وثقافية، وعلمية، وتقنية، ومن ثم عرجت الدراسة إلى عرض التحديات الداخلية التي منها ما هو متعلق بالموارد البشرية، والموارد المالية، والجوانب الإدارية والفنية .

6- دراسة السنبل (2003)هدفت إلى استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المستقبلي ، وأسلوب السيناريو فبدأ باستعراض كمي وكيفي للتغيرات التي حدثت عالمياً وفي البيئة السعودية، والتي تحكم الطلب على التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية، ثم توصل إلى رسم أربعة سيناريوهات لمستقبل التعليم عن بعد: مشهد الوضع الراهن، ومشهد سياسة التوسع المنضبط، ومشهد مرحلة الانطلاق، ومشهد النكوص والتراجع.

7- دراسة غنايم (1421هـ) هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455هـ، باستخدام منهج البحث الإستشرافي بمدخليه الاستكشافي والإستهدافي، وذلك من خلال عدد من

المحاور تمثلت في بعض مؤشرات التنمية بشكل عام، الوضع الراهن لواقع التعليم العالي للفتاة السعودية التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي للفتاة بالمملكة، نواحي القوة والفرص المتاحة بالتعليم العالي للفتاة بالمملكة، تصور مستقبلي للنهوض بالتعليم العالي للفتاة السعودية، واختتمت الدراسة ببناء أربعة سيناريوهات مثلت الطلب على التعليم العالي للفتاة السعودية حتى عام 1455هـ وهذه السيناريوهات هي :

الأول: سيناريو الشريحة العمرية (17-24) سيناريو الطموح والذي يقدر عدد الطالبات المتوقع قيدهن بالتعليم العالي حوالي 50%من تلك الشريحة العمرية .

الثاني : سيناريو أعداد الطلاب المتوقع قيدهم بالتعليم العالي وفقا للأعداد المتوقعة من خريجي المرحلة الثانوية حتى عام 1455هـ .

الثالث: سيناريو الواقع : من خلال الاعتماد على بيانات السنوات السابقة ومن ثم حساب متوسط معدل التغير ثم حساب التوقعات المستقبلية .

الرابع: سيناريو احتياجات سوق العمل النسوي (التعلم وسوق العمل) .

ج- الدراسات الأجنبية :

1- دراسةStephan (2009) هدفت إلى معرفة الاتجاهات المستقبلية الرئيسية في التعليم العالي العابر للحدود، واستخدم الباحث أسلوب السيناريوهات، وتوصل إلى صياغة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية هي كالتالي :

السيناريو الأول:" العولمة المنوعة الثابتة" في هذا السيناريو تستمر العولمة بينما تبقى تنويع أنظمة التعليم العالي سواء من ناحية الاستقلالية الذاتية للمؤسسة، استضافة طلاب أجانب، الشروط، التمويل والتأمين الممتاز، العرض التربوي، والعولمة الإستراتيجية، والحوافز التي تواصل مؤسسات التعليم العالي امتلاكها في النشاطات الحدودية، وفي هذا السيناريو تظهر أنظمة اعتماد أكاديمي وطنية تقريبا في كل البلدان، وسيكون لها دور رئيسي في تنسيق قابلية الحركة الدولية للطلاب، والموظفين ذوو الكفاءة العالية، وستواصل البلدان استعمال المعايير الوطنية للاعتماد.

السيناريو الثاني : تقارب النموذج الأول نحو نموذج تحرري فيصبح التعليم العالي صناعة خدمات مستندة على الإعلان التجاري، والمنافسة لجذب الطلاب الأجانب، وفي هذا السيناريو تظهر هيئات اعتماد أكاديمي وطنية في إطار تنسيق مع الهيئات الإقليمية وباستخدام معايير دولية، لاسيما في التخصصات

المهنية مثل الطب والهندسة والمحاسبة، وفي هذا الوضع تحاول المؤسسات على نحو متزايد أن تنضم إلى الهيئات ذات السمعة العالية لتتمكن من المنافسة الإقليمية لجذب الطلاب.

السيناريو الثالث: نصر (مشكل) اقتصاديات صاعدة

في هذا السيناريو تظهر استراتيجيات تستهدف تطوير القدرات البشرية وتشكل مؤسسات التعليم العالي العابرة للحدود اقتصاديات صاعدة، نتيجة لقدرتها على المنافسة بقوة سواء فيما يتعلق بالنوعية المحسنة إلى حد كبير أو بسعر الخدمة التي تقدمها ، ونتيجة لذلك تتمكن من جذب عدد أكبر من طلاب الدول النامية، وفي هذا السيناريو من المحتمل أن تصبح الهند الناطقة بالانجليزية التعليم العالي الأول حيث أنها تزود خدماتها بشكل تدريجي، ونتيجة لذلك تظهر مؤسسات انتقائية تستهدف اجتذاب الطلاب الألمع والأكاديميين الأكفأ إلى حد أن عدة حكومات تلتزم بمنحهم تمويل عام إضافي للالتحاق بتلك المؤسسات .

2- و رسم بينيلBennell (2002)في دراسة كمية سيناريوهات لصور متوقعة لمدى نجاح سياسة تعميم التعليم الابتدائي في دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2015م، وبنت الدراسة تحليلاتها على بيانات سنة 1998م كسنة أساس، أما توقعاتها لسنة 2015م فقد بنيت على افتراضين: الأول أن أي طفل من أي من دول المنطقة سوف يلتحق ويكمل سلم التعليم الابتدائي، والثاني أن عدد سنوات سلم التعليم الابتدائي في دول المنطقة سوف يظل ثابتاً، وبعد ذلك تم رسم سيناريوهين لمدى تحقيق معدل الالتحاق المرغوب فيه: الأول يفترض أن معدل الرسوب في سلم التعليم الابتدائي (كان 13.2% في عام 1998م) سوف يتناقص حتى الصفر ببلوغ عام 2015م وأن الترفيع من سنة إلى أخرى سوف يكون شبه أوتوماتيكي في كل دول المنطقة، والثاني يفترض بقاء معدل الرسوب كما هو في عام 1998م، وبافتراض تحقق السيناريو الثاني (ثبات معدل الرسوب) توقعت الدراسة أن يرتفع عدد الملتحقين في عام 2015 بنسبة 174.3% مقارنة بعدد الملتحقين في عام 1998م. أما بافتراض تحقق السيناريو الأول (انخفاض معدل الرسوب إلى الصفر) فقد توقعت الدراسة أن يرتفع عدد الملتحقين بنسبة 80% مقارنة بعام 1998م.

3- دراسة Simon (2001) هدفت إلى استشراف مستقبل التعليم في أمريكا اللاتينية والكاريبي، استخدم الباحث أسلوب دلفي، ومن أهم ما توصل إليه الباحث أن التعليم في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال السنوات الخمس عشر القادمة سيعاني من التأثيرات السلبية للركود الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، والقدرة المتضائلة للحكومات على التطوير في المدى البعيد وسيكون للعولمة الاقتصادية والثقافية تأثير سلبي أيضا يزيد من مستويات عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وفي ضوء ذلك

تصبح المؤسسات التربوية مطالبة أكثر من أي وقت مضى لتبني التقنيات التربوية الحديثة، والبحث عن آلية مناسبة لتحسين التعليم ومواجهة تلك التحديات .

4- دراسة Habana (1993) هدفت إلى بناء سيناريوهات لمستقبل التعليم في جنوب شرق آسيا في عام 2015م، وجمعت الدراسة بين أسلوبي دلفي والسيناريوهات. واعتمدت بشكل رئيس على طرق التوقع الكيفية من خلال آراء خبراء ينتمون لمجالات مختلفة (الصحة، والاقتصاد، والتعليم، وعلم النفس، والعلوم البحتة والسياسة، والزراعة، وتقنية الاتصالات، والصناعة، والبيئة، وغيرها)، ولدول مختلفة من المنطقة، للتعرف على أبرز المشكلات والفرص التي من المتوقع أن تظهر في المجال، ونتج عنها رسم ثلاثة سيناريوهات لمستقبل التعليم في جنوب شرق آسيا في عام 2015م، الأول متشائم والثاني افترض بقاء الوضع كما هو والثالث متفائل، ووضع المشروع عدداً من الاستراتيجيات المصاحبة لكل سيناريو ليتم تحسين التعليم من خلالها، مفترضاً أن كل من دول المنطقة تستطيع أن تحدد السيناريو الأقرب لها.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن كثيرا من النماذج والأساليب الإدارية قد حققت إسهاما كبيرا وتطورات فائقة، ويعتبر نموذج الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من أحدث تلك النماذج ظهورا وانتشارا على المستوى العالمي، ويظهر ذلك جليا في اهتمام العديد من البحوث والدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع.

ومن خلال استعراض الباحث للدراسات السابقة وفق موضوعاتها وأهدافها ونتائجها يتضح ما يلي:

استعرض الباحث في هذا الجزء (33) دراسة بشكل عام، منها (9) دراسات محلية، و(17) دراسة عربية و (7) دراسات أجنبية.

- بلغ عدد الدراسات التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة(20) دراسة، منها (7) دراسات يمنية/ محلية، و(10) دراسات عربية، و(3) دراسات أجنبية.
- بلغ عدد الدراسات التي تناولت موضوع استشراف المستقبل(13) دراسة، منها (2) دراستان محليتان، و(7) دراسات عربية، و(4) دراسات أجنبية.

- أظهرت الدراسات السابقة أهمية تطبيق الاعتماد الأكاديمي مثل دراسة (أبو سنينة ، 2004) كما أظهرت مدى حاجة الجامعات الحكومية اليمنية إلى تطوير وتحسين مستوى أدائها الأكاديمي وتحقيق معايير ضمان الجودة، مثل دراسة (زميلان،2009 ؛ الحريري ، 2009)
- بينت الدراسات السابقة وجود تحديات لتطبيق الاعتماد الأكاديمي على المستوى العالمي مثل دراسة (wtaie & lori,2004)وفي نفس الوقت تناولت دراسات محلية أبرز معوقات وتحديات تحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الحكومية اليمنية مثل دراسة (الحريري ، 2009؛ إسحاق ، 2009)
- قدمت الدراسات السابقة تصورات مقترحة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية مثل دراسة (الأغبري وبامدهف، 2009؛الشامي والحجيلي، 2009؛ الشامي عبدالرحمن ، 2009؛ الهمداني،2010) معظم تلك النماذج المقترحة ركزت على بناء معايير الاعتماد فحسب، ولم تتناول الموضوع من جميع جوانبه.
- استعرضت بعض الدراسات السابقة التجارب العالمية في مجال الاعتماد مثل دراسة (Drinan,1997 ؛ ربيع وطارق ،2009 ؛ الأغبري وبامدهف ، 2009)
- استعرضت بعض الدراسات السابقة الجهود اليمنية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مجال التعليم العالي(الأغبري وبامدهف ، 2009) .
- اهتمت الدراسات الاستشرافية بموضوع التعليم سواء التعليم العام مثل دراسة(Habana ،1993؛ Simon، 2002؛Bennell،2002؛العواد، 2004؛ الجابري، 2005؛ الزعيبر، 1427هـ؛ الحاج،2008) أو التعليم العالي مثل دراسة(غنايم؛1421هـ؛ الجرادي،2005؛ Stephan،2009) التعليم عن بعد، والتعليم الالكتروني(السنبل، 2002؛ توفيق وموسى، 2007).

جوانب الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة:

هنالك بعض الجوانب التي مثلت فاصلا مشتركا بين هذا البحث والدراسات السابقة، وفيما يلي بعض تلك الجوانب:

1- من حيث الموضوع: يتفق هذا البحث من حيث الموضوع، مع جميع الدراسات السابقة المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي الواردة في هذا الفصل، ويختلف معها جميعا من حيث مشكلة البحث.

2- من حيث المشكلة: يتفق هذا البحث من حيث المشكلة، مع جميع الدراسات السابقة المتعلقة باستشراف المستقبل الواردة فيها هذا الفصل، ويختلف معها جميعا من حيث الموضوع .

3- من حيث المنهج: بحكم أن هذا البحث يستهدف استشراف المستقبل، فهو يستخدم مناهج وأدوات الدراسات الاستشرافية، ولهذا السبب أورد الباحث الدراسات السابقة المتعلقة باستشراف المستقبل، ومن هذا المنطلق فهو يلتقي مع دراسة (السنبل،2002؛ توفيق وموسى،2007) في استخدام منهج التحليل المستقبلي، ويتفق مع دراسة(Bennell،2002؛ الجابري،2005) في استخدام المنهج الوصفي التتبعي، ويتفق مع دراسة (الجرادي ، 2005؛قاضي،2006) في استخدام المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على مسح الآراء، ويتفق مع معظم الدراسات الاستشرافية في استخدامه لأكثر من منهج بحثي .

4- من حيث الأداة: تقتضي طبيعة الدراسات الاستشرافية استخدام أكثر من أداة، ومن هذا المنطلق فإن هذا البحث يتفق مع معظم الدراسات الاستشرافية الواردة في هذا الفصل في استخدامه لأكثر من أداة، حيث يتفق مع دراسة(الجرادي،2005؛ قاضي، 2006) في استخدامه لأداة الاستبانة، ويتفق مع دراسة (Bennell ، 2002؛ الجابري،2005؛ الحاج،2008) في استخدامه لأداة تحليل السلاسل الزمنية ويتفق مع معظم تلك الدراسات الاستشرافية في استخدامه لأسلوب السيناريوهات.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مثلت الدراسات السابقة المنطلق الفكري، والرصيد المعلوماتي الذي اعتمد عليه الباحث في اختيار مشكلة البحث واستمد الباحث منها طاقته، سواء تلك التي تناولت موضوع الاعتماد الأكاديمي، أو تلك الدراسات التي اهتمت باستشراف المستقبل، وفي ظلال تلك الدراسات حاول الباحث التحليق في آفاق المستقبل، ومن الشرفة العالية لتلك الدراسات وضع الباحث يده على حاجبه لينظر إلى البعيد، ولا يدعي الباحث أنه أعاد اختراع العجلة من جديد، ولكنه حاول أن يضيف لبنة جديدة إلى البناء المعرفي الذي خلفه سابقوه، ويأمل أن يكون هذا البحث نواة لدراسات استشرافية جديدة، ودعوة للباحثين إلى صرف طاقاتهم البحثية لاستكشاف المستقبل بكل ما يحمله من تشاؤم وتفاؤل، بل وصناعة المستقبل واستهدافه، ومن المؤسف أن موضوع استشراف المستقبل في المؤسسات التعليمية لم ينل حظه من الاهتمام في الوطن العربي بشكل عام، وفي اليمن على وجه الخصوص، وفيما يلي بعض الجوانب المستفادة من الدراسات السابقة :

1- إثراء الإطار النظري للبحث الحالي .

2- الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وما تضمنته من توصيات ومقترحات، والبدء من حيث انتهت إليه تلك الدراسات.

3- بناء أداة البحث اللازمة لجمع المعلومات ومفرداتها، وتحديد المحاور الأساسية للأداة.

4- الاستفادة من قوائم مراجع ومصادر الدراسات السابقة في البحث عن المصادر والمراجع التي لها علاقة بموضوع البحث الحالي .

5- الاستفادة من دراسات استشراف المستقبل في التعرف على خطوات ومنهجية الدراسات المستقبلية.

6- الاستفادة من دراسات استشراف المستقبل في التعرف على آلية بناء السيناريوهات .

7- الاستفادة من دراسات استشراف المستقبل في التعرف على معادلات السلاسل الزمنية واستخداماتها في التنبؤات الكمية المستقبلية، للبيانات الكمية التي لها علاقة بمؤشرات الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

8- التعرف على كيفية استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS في معالجة نتائج البحث الحالي.

9- الاستفادة من الدراسات المحلية في التعرف على جهود الجامعات اليمنية في مجال الاعتماد وضمان الجودة ، وكذلك تحديات تطبيقها في الجامعات اليمنية .

10- الاستفادة من الدراسات العربية والأجنبية في التعرف على مشهد الاعتماد الأكاديمي في المحيط العربي والعالمي ، وبناء إسقاطات مستقبلية للاعتماد الأكاديمي في اليمن في ضوء تجارب الدول السابقة .

الفصل الرابع

منهج وإجراءات البحث

- **منهج البحث**
- **مجتمع البحث**
- **عينة البحث**
- **أداة البحث**:
- 1- **الاستبانة**
- 2- **قاعدة بيانات السلاسل الزمنية**.
- 3- **السيناريوهات**.
- **التحليل الإحصائي للبيانات**.

منهجية البحث وإجراءاته

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل منهجية البحث وإجراءاته حيث يحتوي على منهج البحث، ومجتمع البحث، وعينة البحث وأدوات البحث من حيث بنائها والإجراءات التي استخدمت للتحقق من صدقها وثباتها، إضافة إلى أنه يوضح تطبيقها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات والمعلومات.

منهج البحث:

تعددت المناهج والأدوات المستخدمة في هذا البحث نظرا لما تقتضيه طبيعة البحث ولغرض إثراء الموضوع وتناوله من زوايا متعددة، وهذا ما تتطلبه الدراسات الاستشرافية، ولغرض الإجابة على التساؤلات الفرعية للبحث، استخدم الباحث المناهج التالية :

1- للإجابة على التساؤلات الفرعية الثلاثة الأولى استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والذي يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات - بواسطة الاستبانة - وتحليلها إحصائياً ، وسبب الاختيار أن من أهم خصائصه أو سماته أنه يسعى إلى جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد بهدف وصف الوضع القائم للظاهرة(العساف،2000م،ص20).

والمنهج في اللغة العربية هو الطريق الواضح، والبحث هو أن نسأل عن شيء أو نفتش عنه (العاصي،2006، 233).

ويعرف كورنيش (2007، 395) المسح Scanning: بأنه البدء بعملية مراجعة الأدبيات حول موضوع ما وتحليلها ، واستمرار مثل هذه المراجعة، بما يتضمن المنشورات وصفحات الانترنت وغير ذلك، للتعرف على التوجهات ذات المعنى وتوصيفها مع احتمالات تطوراتها وتأثيراتها المستقبلية.

ويعرف المنهج الوصفي المسحي بأنه: المنهج الذي يقوم على وصف وتشخيص ظاهرة ما، وجمع البيانات عنها، وتقرير الوضع الراهن لتلك الظاهرة في بيئة محددة ووقت معين (خفاجة وصابر،2002، 89).

2- للإجابة على التساؤل الفرعي الرابع المتعلق باستشراف المؤشرات الكمية ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، استخدم الباحث أسلوب تحليل السلاسل الزمنية معتمدا على بيانات تتبعية (سنوية) لبعض المؤشرات، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومثل هذا النوع من المناهج يسمى بالمنهج الوصفي التتبعي(العساف،2000م،21).

ويعرف خفاجة وصابر (2002، 101) المنهج الوصفي التتبعي بأنه المنهج الذي يقوم على أساس جمع بيانات تتبعيه(سنوية) تمثل النمو في ظاهرة ما، من خلال رصد التغيرات التي تحدث نتيجة لمرور الزمن، وذلك بوصف المتغيرات في تطورها عبر فترة زمنية تمتد لأشهر أو لسنوات عدة، والتنبؤ باتجاهات النمو التي يمكن تسلكها تلك الظاهرة .

3- للإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وفي ضوء الإجابة على التساؤلات الفرعية، استخدم الباحث منهج التحليل المستقبلي Prospective Analysis وهو منهج استشرافي تنبؤي اجتهادي علمي منظم ويسمى بالاستشراف حيث يسهم في استشراف المستقبل بصياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة (سيناريوهات) توضح المعالم الرئيسة لأوضاع القضية المجتمعية المدروسة عبر فترة زمنية متصلة، انطلاقاً من بعض الافتراضات الخاصة من استقراء منهجي للماضي وتصورات الحاضر وأثرها على المستقبل، كما أنه يسهم في استكشاف نوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في القضية المجتمعية المدروسة حتى يتشكل مستقبلها على النحو المنشود ويطلق عليه المستقبل المنطقي .(سعد الدين وآخرون، 1989 ،23).

مجتمع البحث (Research Population):

يتكون مجتمع البحث من جميع عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة ، وتتحدد الجامعات الحكومية في (8) جامعات هي:(صنعاء، وعدن، وتعز، وحضرموت، والحديدة، وإب، وذمار، وعمران) أما الجامعات الخاصة فتتحدد في (16) جامعة هي: (العلوم والتكنولوجيا ، الإيمان ، اليمنية ، دار العلوم الشرعية، الوطنية، سبأ، العلوم التطبيقية،

الأحقاف، الملكة أروى، الأندلس للعلوم والتقنية، المستقبل، العلوم الحديثة، اللبنانية الدولية، العربية للعلوم والتقنية، اليمنية الأردنية، آزال للعلوم والتكنولوجيا، والجدول التالي يوضح توزيع المجتمع الكلي بحسب القطاع والتخصص والوظيفة .

الجدول رقم (19) يبين توزيع المجتمع الكلي للبحث بحسب: القطاع والتخصص والوظيفة

التخصص	الجامعات الحكومية			الجامعات الخاصة			الإجمالي الكلي
	عميد	رئيس قسم	إجمالي	عميد	رئيس قسم	إجمالي	
تطبيقي	44	248	292	23	90	113	405
إنساني	60	290	350	41	165	206	556
مجموع	104	538	642	64	255	319	961

المصدر: المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، كتاب: مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية_ 2008/2009م.ص66،67 .وبسبب الأحداث الأمنية والسياسية الواسعة التي تهدد الساحة اليمنية، والتي امتدت موجتها إلى الجامعات خلال فترة تنفيذ هذا البحث، اضطر الباحث إلى تقليص المجتمع الكلي إلى ثلاث جامعات حكومية، وثلاث جامعات خاصة تفي بغرض البحث، لاسيَّما وأن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(2008،69)يؤكد أن الجامعات اليمنية متماثلة تقريبا في خصائصها، وتمثل نسخ مكررة لبعضها البعض، ومتطابقة تقريبا في مشاكلها ولأن غرض الأداة استطلاعي أساسا اكتفى الباحث بهذا المجتمع، وبناء على ذلك:

تم اختيار كلا من جامعات (صنعاء، عمران، الحديدة) كعينة قصديه لتمثيل الجامعات الحكومية، حيث تم الاختيار في ضوء عدة اعتبارات تتعلق بهذه الجامعات، أبرزها :

- أن جامعة صنعاء تعد أقدم الجامعات، وأكثرها خبرة، وأكبرها من حيث عدد الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، ووجودها بالعاصمة، حيث البيئة الأساسية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى أنها تمثل النموذج الذي نشأت على غراره الجامعات والكليات الحكومية الأخرى(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009 ،66) .
- أن جامعة عمران تمثل نموذجا للجامعات حديثة النشأة، و تفتقر إلى البنية التحتية بدرجة كبيرة.

- أن جامعة الحديدة تتواجد في بيئة ساحلية، وتزامن إنشاؤها مع العديد من الجامعات الحكومية الأخرى، وتتشابه ظروفها وإمكاناتها إلى حد كبير مع معظم تلك الجامعات.

تم اختيار عينة قصدية ممثلة للجامعات الخاصة اليمنية، وهى جامعات(العلوم والتكنولوجيا، اليمنية، سبأ)باعتبار أن هذه الجامعات الثلاث تضم أكثر من (63%) من الطلبة الملتحقين بالجامعات الخاصة (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009، 75).

وبحسب الاحصائيات الأخيرة بلغ اجمالي عدد أفراد مجتمع البحث (343) فرداً، وتم توزيعهم بحسب متغيرات البحث كالتالي :

1- بحسب متغير القطاع (حكومي – خاص) : بلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث المنتمين إلى القطاع الحكومي (238) فرداً، وبلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث المنتمين الى القطاع الخاص (105) فرداً، ويوضح الشكل التالي (7)النسبة المئوية لهذا التوزيع :

الشكل (7) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير القطاع (حكومي - خاص)

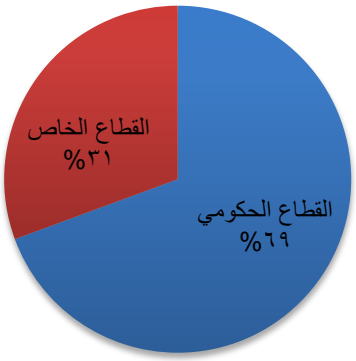

2- بحسب متغير التخصص (تطبيقي – إنساني): بلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث المنتمين إلى التخصصات التطبيقية (133) فرداً، وبلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث المنتمين إلى التخصصات الإنسانية (210) فرداً، ويوضح الشكل التالي النسبة المئوية لهذا التوزيع :

الشكل (8) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير التخصص(تطبيقي- انساني)

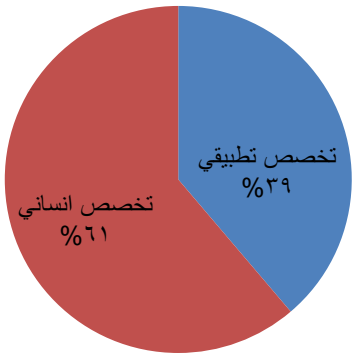

3- بحسب متغير الوظيفة (عميد كلية – رئيس قسم): بلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث ممن هم عمداء كليات (52) فرداً، وبلغ إجمالي عدد أفراد مجتمع البحث ممن هم رؤساء أقسام (291) فرداً، ويوضح الشكل التالي(9) النسبة المئوية لهذا التوزيع :

الشكل (9) يبين النسبة المئوية لتوزيع أفراد مجتمع البحث بحسب متغير الوظيفة (عميد كلية - رئيس قسم)

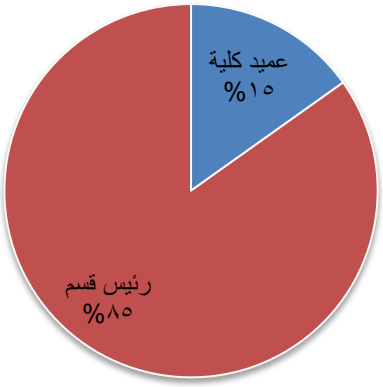

عينة البحث(sample):

تمثل استجابات عينة البحث الافتراض الأساسي الذي بنى عليه الباحث السيناريو الامتدادي للوضع الراهن لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية والذي سيستمر على نفس الوتيرة إلى نهاية فترة الاستشراف المحددة بعام 2030م، بينما سيمثل التغير مستقبلا في متوسط استجابة عينة البحث

الافتراضات التي بنيت عليها سيناريوهات التدهور أو التحسن التدريجي، أو الجذري، وقدتم اختيار عينة تقدر بـ (35%) من مجتمع البحث، ولتفاوت عدد أفراد المجتمع في الجامعات المختارة، اعتمد الباحث اختيار عينة طبقية تعتمد طريقة التناسب Methodproportional لضمان تمثيل كل جامعة بالعدد المناسب لحجمها، وفي هذه الطريقة يؤخذ عدد يتناسب مع النسبة التي تمثلها الطبقة من المجتمع، ويمكن توضيح ذلك التوزيع كالتالي:

أ- توزيع مجتمع وعينة البحث على الجامعات المستهدفة:

بلغ عدد أفراد العينة الممثلة للجامعات الحكومية (84) فردا بنسبة (69.4 %) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد أفراد العينة الممثلة للجامعات الخاصة (37) فردا بنسبة (30.6%) من إجمالي أفراد العينة، ويمثل الجدول (20) توزيع مجتمع وعينة البحث على تلك الجامعات .

الجدول (20) يبين توزيع مجتمع وعينة البحث على الجامعات المستهدفة

	الجامعة	المجتمع	النسبة	العينة المناسبة
الجامعات الحكومية	جامعة صنعاء	133	%38.7	47
	الحديدة	63	%18.4	22
	عمران	42	%12.2	15
الجامعات الحكومية ككل		238	% 69.4	84
الجامعات الخاصة	العلوم والتكنولوجيا	54	%15.7	19
	الجامعة اليمنية	26	%7.6	9
	سبأ	25	%7.5	9
الجامعات الخاصة ككل		105	%30.6	37
الجامعات اليمنية ككل		343	%100	121

المصـــــدر : من إعداد الباحث في ضوء بيانات حجم مجتمع وعينة البحث .

ج-توزيع أفراد مجتمع وعينة البحث بحسب متغيرات البحث:

تضمنت متغيرات البحث كلا من:

- نوع القطاع [حكومي – خاص] ،نوع الكلية: [تطبيقية -إنسانية]، الوظيفة الحالية للمستجيب:[عميد كلية، رئيس قسم أكاديمي] .

ويتوزع مجتمع البحث على تلك المستويات بنسب معينة، وبحسب النسبة التي يمثلها كل مستوى من المجتمع الكلي تم اختيار العينة الممثلة له بنفس تلك النسبة، ولكن إلى حجم العينة الكلية، ويوضح الجدول(21) ذلك كما يلي:

جدول(21) يبين توزيع أفراد عينة البحث بحسب المتغيرات (القطاع- التخصص- الوظيفة)

بحسب متغير القطاع				بحسب متغير التخصص				بحسب متغير الوظيفة			
الجامعة	المجتمع	النسبة	العينة المناسبة	التخصص	المجتمع	النسبة	العينة المناسبة	الوظيفة	المجتمع	النسبة	العينة المناسبة
حكومية	238	%69.4	84	تطبيقي	133	%38.7	47	عميد	52	%15	18
خاصة	105	%30.6	37	إنساني	210	%61.3	74	رئيس قسم	291	%85	103
المجموع	343	%100	121	المجموع	343	%100	121	المجموع	343	%100	121

من خلال توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيرات البحث الواردة في الجدول رقم (21) يتضح التالي:

- أغلب أفراد العينة من الجامعات الحكومية يشكلون (69.4%) من عينة البحث، حيث وصل عددهم إلى (84) فردا، بينما عينة الجامعات الخاصة يمثلون(30.6%) من عينة البحث، وعددهم (37) فردا.

-يشكل أفراد العينة من ذوي التخصصات الإنسانية (61.3%) من عينة البحث، ويصل عددهم إلى(74) فردا، بينما أفراد العينة من ذوي التخصصات التطبيقية يشكلون(38.7%) و عددهم (47) فردا.

- أغلب أفراد العينة من رؤساء الأقسام الأكاديمية حيث يشكلون(85%) من عينة البحث، ويصل عددهم إلى (103) فردا، بينما يشكل عمداء الكليات (15%) ويصل عددهم إلى (18)فردا.

أدوات البحث :

اقتضت الإجابة على تساؤلات البحث، استخدام أدوات متنوعة، ولهذا الغرض استخدم الباحث ثلاثة أدوات بحثية هي: الاستبانة، السلاسل الزمنية، السيناريوهات، ويمكن تفصيلها على النحو التالي:

1- الاستبانة

استخدم الباحث أداة الاستبانة لغرض الإجابة عن التساؤلات الثلاثة الأولى للبحث، والتي تضمنت سبعة مجالات منها ثلاثة مجالات تتعلق بالإجابة على التساؤل الأول، وثلاثة مجالات تتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني، ومجال واحد يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث.

روعي في تصميم الاستبانة استخدام المقياس المتدرج الرباعي للإجابة عن فقرات التساؤل الأول والثاني تمهيدا لبناء أربعة سيناريوهات مستقبلية، وتضمنت الفقرات الخاصة بالإجابة عن التساؤل الثالث مجموعة من البدائل تتراوح من (2-4)بدائل أمام كل فقرة، ليتم فيما بعد حساب التكرارات والنسب المئوية للمفاضلة بين البدائل المطروحة، وقد مرت عملية بناء وتطبيق ومعالجة أداة الاستبانة بالخطوات التالية:

أ ـ بناء الأداة: تم تحديد عدد من المصادر كخطوة أولية يستهدي بها الباحث إلى المعايير الأساسية اللازمة لإعداد الأداة وفيما يلي أهم تلك المصادر:

- الإطلاع على ما أمكن من الدراسات والبحوث السابقة والتقارير والندوات والمؤتمرات والكتب والمراجع العلمية المتخصصة في الإدارة الجامعية، والاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، إضافة لتلك المتعلقة بالدراسات المستقبلية والاستشرافية، والدراسات التي تناولت تشخيص واقع الجامعات اليمنية والصعوبات التي تواجهها، والمؤشرات الكمية المتعلقة بذلك.
- الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث، والصادرة عن بعض المواقع المتخصصة على شبكة المعلومات الدولية Internet خاصة Dissertation Abstracts ، The ERIC

ب ـ الصورة الأولية للأداة:

تكونت الصورة الأولية للأداة من سبعة مجالات ، تضمنت (96) فقرة انظر الملحق (1):

التساؤل الأول: مدى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية، وتكون من(40)فقرة موزعة على ثلاثة مجالات كالتالي:

المجال الأول: الرغبة (12) فقرة، المجال الثاني: الدوافع (10) فقرات، المجال الثالث: القدرة (18) فقرة.

التساؤل الثاني: مدى جاهزية الجامعات اليمنية، وتكون من(37)فقرة موزعة على ثلاثة مجالات كالتالي:

المجال الرابع: الرغبة (8) فقرات، المجال الخامس: الدوافع (12) فقرة، المجال السادس: القدرة (17) فقرة.

التساؤل الثالث: الخيارات والبدائل المتاحة للوصول إلى الوضع الأمثل: تضمن (19)فقرة تمثل أهم القرارات التي يجب مراعاتها ، واختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة سيكون له عظيم الأثر في النجاح، ولذلك تم طرح تلك البدائل على عينة البحث كاستفتاء لاتخاذ أهم القرارات التي سيبنى عليها مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجمهورية اليمنية.

ج ـ اختبار الأداة: بعد الانتهاء من التصميم المبدئي للأداة، تطلب الأمر تنفيذ إجراءات اختبارها بهدف التأكد من صلاحيتها لأغراض جمع البيانات المطلوبة، ولهذا الغرض قام الباحث بعرضها على مجموعة من المتخصصين في مجال مناهج البحث، والإدارة التربوية، واللغة العربية، والقياس والتقويم، للتأكد من:

- قياس مدى دقة ومناسبة الفقرات من حيث التركيب والصياغة اللغوية .
- قياس مدى مناسبة الفقرات لمجالات البحث .
- قياس ردود الفعل والمشكلات التي يمكن أن تواجه الباحث عند جمع البيانات الميدانية.
- قياس مدى كفاية الأسئلة في تحقيق أهداف البحث، ومراجعة ترتيبها وتسلسلها المنطقي .

أبدى المحكمون بعض المقترحات والملحوظات الهامة حول الأداة التي قدمت إليهم بصورتها الأولية من حيث التعديل في الصياغة، والحذف، والإضافة، ولما لهذه الملحوظات من أهمية فقد كانت محل عناية الباحث واهتمامه، وفي ضوئها قام الباحث بإعادة صياغة الأداة، وتم اعتماد الفقرات التي حظيت بموافقة (80%) فأكثر من أراء المحكمين، لتصبح عدد الفقرات في شكلها النهائي (88) فقرة موزعة على ثلاثة تساؤلات ويمكن التعرف على الفقرات التي تم حذفها من الأداة الأولية، من خلال الملحق (1)، والفقرات التي تم تعديل صياغتها وإضافتها من خلال الصيغة النهائية للأداة من خلال الملحق(3) ومن الجدول (22) يتضح انه تم حذف (15) فقرة، من الصيغة الأولية والتي كان عدد

فقراتها (96) فقرة، وتم الإبقاء على (81) فقرة من الصيغة الأولية، وفيما يتعلق بالإضافة والتعديل فقد تم إضافة (7) فقرات، وتعديل صياغة (19) فقرة.

جدول(22) **يبين** الفقرات التي تم حذفها وإضافتها وتعديلها

التساؤلات	الفقرات التي تم حذفها وإضافتها وتعديلها			
	المجـال	الحذف	الإضافة	التعديل
مجالات التساؤل الأول	الرغبة	2	–	3
	الدوافع	2		3
	القدرة المادية	2	2	4
مجالات التساؤل الثاني	الرغبة	-----	–	-------
	الدوافع	2	-	1
	القدرة المادية	2	3	3
مجال التساؤل الثالث	الخيارات المتاحة	5	2	5
الإجمالي		15	7	19

استغرقت فترة بناء الأداة ما يربو عن (أربعة أشهر)، واستغرقت فترة تحكيم الأداة حوالي (شهرين تقريبا)، حرصاً من الباحث على جودة الأداة، سواء من حيث التسلسل المنطقي للمجالات والفقرات، أو من حيث وضوح الفكرة للفقرة ووضوح مدلولها، وتجنب التكرار للفقرات ذات الفكرة الواحدة .

د- الصورة النهائية للأداة:

بعد الانتهاء من التعديل بناءً على مقترحات المحكمين، أصبحت الأداة في صورتها النهائية تتكون من (88) فقرة تتوزع على سبعة مجالات، قام الباحث بعرضها على المشرفين لغرض مراجعتها والإذن بتطبيقها، وفيما يتعلق بطريقة الاستجابة فقد كانت أحادية (One response questions) بالنسبة للمجالات الستة الأولى يختار منها المستجيب ما يتفق ووجهة نظره، وفقاً للمقياس الرباعي والمكون من أربعة بدائل أمام كل فقرة من فقرات تلك المجالات وهذه البدائل هي: (عالية، فوق المتوسط، تحت المتوسط ، منخفضة)، ولها أربع قيم رقمية متدرجة على التوالي (4,3,2,1)، وفي المجال السابع يختار المستجيب أحد البدائل التي يقترح صلاحيتها للجامعات اليمنية.

والجدول (23) يبين الصيغة النهائية التي تم على أساسها توزيع فقرات الأداة على المجالات وذلك كالتالي جدول(23)يبين توزيع فقرات الأداة في صيغتها النهائية على مجالات الاداة

م	المجال	عدد الفقرات	ترتيب الفقرات	النسبة المئوية
مجالات السؤال الأول	الرغبة	10	10-1	% 11.4
	الدوافع	8	18-11	%9
	القدرة المادية	18	36-19	%20.5
مجالات السؤال الثاني	الرغبة	8	45-37	%9
	الدوافع	10	56-46	%11.4
	القدرة المادية	18	72-57	%20.5
مجال السؤال الثالث	الخيارات والبدائل	16	88-73	%18.2
المجمـوع		88	-	%100

هـ - ثبات الأداة (Reliability)

للتحقق من ثبات الأداة (الاستبانة) قام الباحث بتطبيقها على عينة عشوائية صغيرة (15فردا كعينة استرشادية) وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم استخراج معامل (ألفا كرونباخ) (Cronpach's

Alpha) لجميع مجالات الأداة باستثناء المجال السابع، فوجدت معاملات الثبات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول(24)يبين معامل الثبات حسب اختبار(Alpha)

التساؤلات	م	المجالات	معامل الثبات
التساؤل الأول	1	الرغبة لدى هيئة الاعتماد	0.932
	2	الدوافع لدى هيئة الاعتماد	0.875
	3	القدرة المادية لهيئة الاعتماد	0.897
التساؤل الثاني	4	الرغبة لدى المؤسسات الجامعية	0.894
	5	الدوافع لدى المؤسسات الجامعية	0.904
	6	القدرة المادية للمؤسسات الجامعية	0.888
جميع المجالات			0.916

يتضح من الجدول (24) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة للاستبانة ككل ولمجالاتها الفرعية حسب اختبار (Alpha)، حيث بلغت (0.916)، مما يؤكد صلاحية الأداة لأغراض البحث الحالي.

و- تطبيق الأداة:

بعد إجراء التعديلات النهائية للأداة، والتأكد من صدقها وثباتها، تم استخراج مذكرة من كلية التربية بجامعة صنعاء (إلى من يهمه الأمر) للتعاون مع الباحث فيما يخص البحث في ملحق(4)، تلا ذلك النزول الميداني إلى الكليات والأقسام المستهدفة بغرض توزيع الاستبانة على عينة البحث، وقد استعان الباحث ببعض الزملاء من الباحثين، حيث أرفقت الأداة برسالة تغطية تشرح للمبحوثين أهداف البحث وطريقة الاستجابة والغرض من الأداة بشكل عام، وقد استغرقت فترة التطبيق أكثر من شهر ين وذلك للفترة من 11/18 /2011م إلى 2012/1/26م،بلغ مجموع ما تم توزيعه على أفراد عينة البحث(121) إستبانة،، تم جمعها وفرزها كالتالي:

جدول(25)يبين تفصيل الاستبانات الموزعة والمعالجة

م	التفاصيل	العدد
1	الاستبانات الموزعة	121
2	الاستبانات المسترجعة	116
3	الاستبانات المفقودة	3
4	الاستبانات غير الصالحة	2
5	الاستبانات الصالحة	114

قام الباحث بفحص الاستبانات قبل تفريغها، وكان عدد الاستبانات السليمة والقابلة للتحليل الإحصائي (114) استبانه، وبعد التأكد من صلاحية الاستبانات للمعالجة أدخلت في الحاسب الآلي ليتم معالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومن الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء التطبيق:

- انشغال بعض أفراد مجتمع الدراسة بالأعمال الإدارية والأكاديمية داخل الجامعة وخارجها .
- صعوبة الالتقاء ببعض القيادات الأكاديمية نظرا لكثرة الاجتماعات .
- رفض قلة منهم بتعبئة الاستبانة بحجة عدم وجود وقت كافي لديهم لذلك.
- عدم تواجد الكثير من أفراد العينة نتيجة للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد.
- موضوع البحث لا يزال غريبا لدى بعض المفحوصين، وليس لديهم خلفية واضحة عنه.

وقد تمكن الباحث من تجاوز هذه الصعوبات من خلال الاستعانة بأصدقائه من الموظفين في تلك الجامعات، وذلك في استعادة الاستبانات الموزعة على عينة البحث .

2- السلاسل الزمنية

- فيما يتعلق بالمنهج الوصفي التتبعي استخدم الباحث البيانات المدونة في الجدول رقم (26) كقاعدة بيانات لتطبيق أسلوب السلاسل الزمنية للتنبؤ بالاستشرافات الكمية لهذه المؤشرات وفقا لافتراضات السيناريوهات.

وتعرف مندورة (2009، 32) السلاسل الزمنية بأنها: سلسلة المشاهدات المتتابعة عن ظاهرة معينة على مدى فترة زمنية محددة.

ويشير السعدي(1428هـ، 2) إلى أن السلاسل الزمنية من أهم أساليب علم الإحصاء والذي يعني بالتنبؤ بالمستقبل ومعرفة ما يطرأ على الظاهرة محل الدراسة من تغيرات بالزيادة أو النقصان خلال فترات زمنية متساوية"، وقد اكتسب هذا الأسلوب أهمية كبيرة في الوقت الحاضر لأن متخذي القرار بحاجة ماسة إلى استشراف المستقبل لوضع الاستراتيجيات والخطط والمعالجات المطلوبة.

ويذكر أبو راضي (2001، 299) أن الهدف من دراسة السلسلة الزمنية هو التعرف على المتغيرات الكمية التي تطرأ على الظاهرة عبر الزمن لمعرفة أسبابها ونتائجها، وعلاقتها بغيرها من الظواهر، والتنبؤ الإحصائي بقيمها غير المشاهدة وأهمية ذلك في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتخطيط المستقبل.

ومن هذا المنطلق اعتمد الباحث على قاعدة البيانات الموضحة في الجدول(26) والمستخلصة من إحصائيات المجلس الأعلى لتخطيط التعليم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي كالتالي:

جدول (26) يبين قاعدة البيانات للمؤشرات الكمية بالجامعات اليمنية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

العام	الطلبة الملتحقين			الطلبة الخريجين			النسبة الى عدد الخريجين	أعضاء هيئة التدريس			النسبة الى عدد الملتحقين	النفقات الجارية (بالألف ريال)حكومي
	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي		حكومي	خاص	إجمالي		
2000م	147183											
2001م	167730	13866	181596	16217	1605	17822	%9.8					
2002م	181272	7907	189179	17480	1399	18879	%10	3137	517	3654	56	
2003م	181350	11940	193290	16125	1381	17506	%9	3998	787	4785	40	
2004م	175385	17054	192439	23329	1783	25112	%13	4417	923	5340	36	
2005م	171123	29859	200982	25087	2822	27909	%13.9	4880	1058	5938	34	13983086
2006م	174035	26818	200853	23357	3446	26803	%13.3	5160	1049	6209	32	15163099
2007م	188557	45560	234117	22794	3710	26504	%11.3	5662	1243	6905	34	19646320
2008م	199268	51919	251187	21697	5460	27157	%10.8	5883	1473	7356	34	23882427
2009م	206052	68775	274827	23148	5400	28548	%10.4	6880	1940	8820	31	29015833

المصدر :المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية من عام(2001-2009م)

ويتضح من الجدول السابق أن :

- نسبة الطلبة الخريجين إلى عدد الطلبة الملتحقين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم تتجاوز 13.9%، وهذه النسب المئوية تساعد الباحث في اختيار النموذج الأمثل للسلاسل الزمنية عند استشرافه لهذه المؤشرات الكمية خلال العقدين المقبلين .
- نسبة عدد الطلبة الملتحقين لكل عضو هيئة تدريس بالجامعات اليمنية في تحسن مستمر كما يبين الجدول، ولكن هذه النسبة قد تكون مضللة، ولا تنعكس على الواقع الفعلي وذلك للأسباب التالية:
- معظم أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الخاصة ينتمون إلى الجامعات الحكومية .
- نسبة كبيرة جدا من أعضاء هيئة التدريس هم من الهيئة المساعدة، والكثير منهم مبتعث في الخارج لمواصلة الدراسات العليا .
- تتركز أعداد هيئة التدريس في تخصصات محدودة، وهناك تخصصات تعاني من نقص شديد في هيئتها التدريسية .
- الكثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لا يعملون حالياً فيها، فالبعض منهم أصبحوا يشغلون مناصب حكومية، وبعضهم يشتغل بالعمل السياسي، وبعضهم متعاقدين في الخارج، والبعض متقاعدين، ولا يعمل في الجامعات الحكومية فعلاً إلا أعداد قليلا من الهيئة التدريسية المحسوبة عليها .

3-السيناريوهات:

السيناريو :هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، انطلاقا من افتراضات محددة ، وصولا إلى التداعيات لتكل الافتراضات، وانتهاء برسم أهم الملامح المستقبلية في كل سيناريو.

ويذكر عامر(2008، 197) أن جوديت(Godet) حدد نوعين من العناصر الأساسية التي تمثل نقطة الانطلاق لبناء السيناريوهات وهما:

- ❖ الواقع: ويقصد به حقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية والمؤثرات الخارجية والاتجاهات العامة السائدة والمغايرة.
- ❖ القوى الفاعلة: ويقصد بها القوى صاحبة الأثر الأكبر في تشكيل الأحداث سواء بالفعل أو برد الفعل، وتحليل رغباتها ودوافعها، والوقوف على مشروعيتها المستقبلية، وتحديد ما تملكه من وسائل لتحويل مشروعاتها إلى واقع.

وتختلف أساليب الباحثين المستقبليين في بناء السيناريوهات، وتتعدد الآراء حول هذه العملية، ولا يمكن إلزام الباحث بإتباع طريقة معينة، ويشير العيسوي(2000م) إلى أن خطوات بناء السيناريوهات ما هي إلا عوامل تساعد كاتب السيناريو على تنظيم أفكاره، وترتيب العوامل المؤثرة في الظاهرة محل البحث.

ويمكن بناء السيناريوهات بإحدى الطرق العامة التالية(عامر، 2008، 207):

أ- الطريقة الحدسية اللانظامية: والأساس فيها هو الحدس والتفكير الكيفي وإعمال قدرات التصور والخيال، وتصميم مجموعة من الشروط الابتدائية، وكتابة مواصفات المسار المستقبلي وصولا إلى تحديد الوضع المستقبلي في نهاية الاستشراف.

ب- الطريقة النظامية أو النمذجة: وتعتمد على الطرق الكمية، من خلال التزود بمعطيات معينة ورسم توجهاتها المستقبلية، بإتباع أساليب رياضية معينة، أو افتراضات محددة يقوم عليها كل مسار.

ج- الطريقة التفاعلية: وهي طريقة تجمع بين الحدس والنمذجة.

والطريقة التي اعتمد عليها البحث الحالي في بناء السيناريوهات هي الطريقة التفاعلية التي تجمع بين الحدس والنمذجة .

ح- ولتحديد السيناريوهات المتوقعة لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية بدأ الباحث بتحديد القوى الأساسية صاحبة الأثر المباشر في تشكيل مستقبل الاعتماد، وهذه القوى هي هيئة الاعتماد الوطنية بوصفها الجهة المخولة بالقيام بعملية الاعتماد، والقوة الثانية هي الجامعات اليمنية بوصفها الجهة المستهدفة بالاعتماد، وبناء على مستوى جاهزية كل منهما تم تمثيل إحداهما على المحور السيني، والأخرى على المحور الصادي، وبتنصيف كل من المحورين تكونت لدينا أربعة سيناريوهات، وقد أطلقت عليها المسميات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل(10) يبين السيناريوهات المتوقعة لمشهد الاعتماد في الجامعات اليمنية

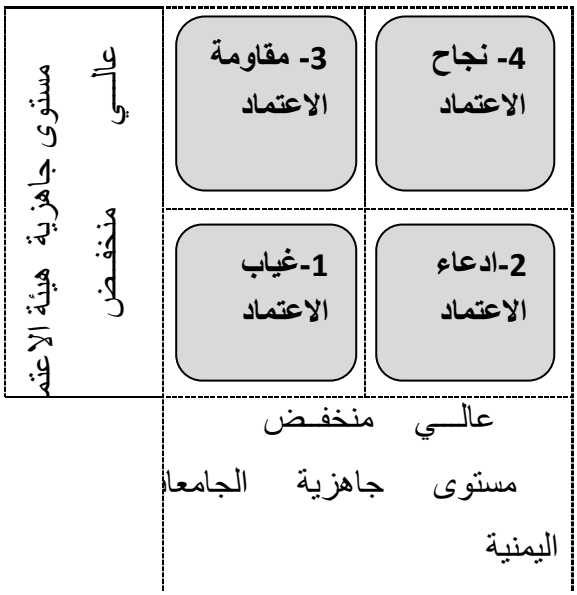

ومن الشكل (9) يمكن استخلاص ما يلي:

- سيناريو غياب الاعتماد: جاهزية هيئة الاعتماد منخفضة+ جاهزية الجامعات اليمنية منخفضة.
- سيناريو إدعاء الاعتماد: جاهزية هيئة الاعتماد(منخفضة) + جاهزية الجامعات اليمنية(عالية).
- سيناريو مقاومة الاعتماد: جاهزية هيئة الاعتماد(مرتفعة) + جاهزية الجامعات اليمنية(منخفضة).
- سيناريو نجاح الاعتماد: جاهزية هيئة الاعتماد (مرتفعة) + جاهزية الجامعات اليمنية(مرتفعة).

التحليل الإحصائي للبيانات :

- بعد الانتهاء من مراجعة البيانات الواردة في قوائم الاستبانات، ثم ترميزها وتفريغها باستخدام الجداول الإلكترونية Excelعلى الحاسب الآلي، تمت معالجتها إحصائياً ومن خلال البرنامج الإحصائي(SPSS/PC+) وبصفة عامة تطلب تحليل البيانات استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في التالي:

1- معامل إلفا كرونباخAlpha لحساب معامل ثبات الأداة .

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف استجابات عينة البحث .

3- التكرارات والنسب المئوية Frequenciesللمفاضلة بين البدائل والخيارات المتاحة أمام كل فقرة من فقرات التساؤل الفرعي الثالث .

4- معادلات السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التمهيد الخطي وأسلوب التمهيد الأسي .

5- معادلات قام الباحث ببنائها لاستشراف بعض المؤشرات الكمية بما يتوافق مع الافتراضات التي استندت إليها السيناريوهات .

6- تمت الإسقاطات لمؤشرات النوعية المؤسساتية للجمهورية اليمنية خلال عام 2030م، وفقا للبيانات الصادرة عن (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2009، 268)، كما في الملحق رقم (8)

الفصل الخامس

عرض نتائج البحث ومناقشتها

- عرض نتائج التساؤل الأول ومناقشتها
- عرض نتائج التساؤل الثاني ومناقشتها
- عرض نتائج التساؤل الثالث ومناقشتها
- عرض نتائج التساؤل الرابع ومناقشتها

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالتساؤلات الفرعية لهذا البحث، وقد تم ترتيبه وفقاً لترتيب تساؤلات البحث، ويتناول أيضا عرض ومناقشة أهم النتائج التي تمخض عنها البحث، وقد اتبع الباحث في عرض النتائج الخطوات الآتية:

أ- خطوات عرض نتائج التساؤلين الأول والثاني:

- تبويب البيانات في جداول مرتبة تبعاً لتساؤلات البحث ومجالاته.
- استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات أداة الاستبانة.
- ترتيب فقرات مجالات التساؤل الأول والثاني ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لفقرات الأداة.
- استخدم الباحث محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى أربع فئات متقاربة في الطول تقريباً تمهيدا لبناء أربعة سيناريوهات فيما بعد ، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة الموافقة كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = (4–1 = 3).

ومن ثم فإن طول الفئة بين الحدين تحسب من خلال العلاقة التالية:

طول الفئة لدرجة الجاهزية = المدى / الحد الأعلى لدرجة الموافقة = 3/4 = (0.75) .

جدول (27) يبين توزيع درجات الموافقة حسب المتوسطات الحسابية

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		مدى الجاهزية
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
1	1	1.75	منخفضة
2	1.76	2.50	تحت المتوسط
3	2.51	3.25	فوق المتوسط
4	3.26	4	عالية

ب- خطوات عرض نتائج التساؤل الثالث:

- توزيع فقرات أداة الاستبانة المتعلقة بالتساؤل الثالث إلى أربعة جداول فرعية ليسهل عرضها.
- تضمن كل جدول فرعي أربع فقرات ، وأمام كل فقرة البدائل المتعلقة بها.
- حساب التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام كل فقرة .

- ترتيب البدائل لكل فقرة تنازلياً حسب عدد التكرارات التي حصل عليها كل بديل.

ج- خطوات عرض النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع:

- ترتيب المؤشرات كالتالي: أعداد الملتحقين، أعداد هيئة التدريس، حجم النفقات الجارية، أعداد الخريجين.
- عرض نتائج الاستشراف لكل مؤشر خلال الفترة [2010- 2030م] وفقا للسيناريوهات الأربعة.
- عرض الافتراضات والتداعيات الكمية لكل سيناريو على حدة، في كل مؤشر .

الإجابة عن التساؤلات الفرعية للبحث:

- **أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول ومناقشتها والذي نصه** "ما مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بإيجاد المتوسطات والانحرافات المعيارية ، ودرجة الموافقة لكل مجال من المجالات المتعلقة بمستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، و يمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- عرض النتائج على مستوى كل مجال من مجالات التساؤل الأول

1- المجال الأول: الرغبة:

يتكون هذا المجال من (10) فقرات تتعلق بوصف مستوى رغبة هيئة الاعتماد الوطنية في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (28) إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة عينة البحث على العبارات المدرجة حول مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية في مجال الرغبة (2.53) وبانحراف معياري(0.501) ودرجة موافقة " فوق المتوسط"، والمدى بين أعلى قيمة (2.85) وأدنى قيمه (2.23) يساوي (0.62)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي (28) :

جدول(28)يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة على فقرات الرغبة في التساؤل الأول

م	نص الفقـــــــــــرة تسعى هيئـة الاعتمـاد لتطبيـق نظـام الاعتمـاد فـي الجامعـات	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	الحفاظ على السمعة الدولية للجامعات اليمنية .	1	2.85	0.95	فوق المتوسط
1	مسايرة للتوجهات العالمية والإقليمية الحديثة .	2	2.77	0.80	فوق المتوسط
6	توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات العلمية .	3	2.76	0.72	فوق المتوسط
4	طمأنة جهة العمل بأن الخريج يملك الإمكانات المناسبة للعمل	4	2.61	0.72	فوق المتوسط
9	حماية المؤسسات من الانحرافات التي تعوق كفاءتها وحريتها	5	2.49	0.79	تحت المتوسط
3	طمأنـة الطالـب بأنـه سيحصـل علـى المعرفـة والخبـرة التـي	6	2.46	0.81	تحت المتوسط
8	إثـارة روح المنافسـة علـى الاهتمـام بالنوعيـة بـين مؤسسـات	7	2.43	0.80	تحت المتوسط
10	تحقيق درجة عالية من المحاسبية .	8	2.37	0.74	تحت المتوسط
5	توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.	9	2.31	0.64	تحت المتوسط
2	طمأنـة المجتمـع بـأن أموالـه التـي تبـذل فـي التعليم العـالي لهـا	10	2.23	0.78	تحت المتوسط
المتوسط الحسابي للمجال ككل			2.53	0.501	فوق المتوسط

ومن خلال العرض السابق لنتائج فقرات مجال الرغبة يتضح ما يلي:

- أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (7) والتي تنص على أن رغبة الهيئة الوطنية بدرجة أولى تتمثل في "الحفاظ على السمعة الدولية للجامعات اليمنية "، حيث حصلت على درجة موافقة بمستوى " فوق المتوسط" وبمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.95).
- أدنى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (2) والتي نصت على " طمأنة المجتمع بأن أمواله التي تبذل في التعليم العالي لها مردود مناسب " حيث حصلت على درجة موافقة بمستوى " تحت المتوسط" وبمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.78).
- حصلت أربع فقرات على درجة موافقة بمستوى "فوق المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا بحسب متوسطاتها الحسابية وهي(4,6,1,7)، والمدى بين أعلى قيمة (2.85) وأدنى قيمه (2.61) يساوي (0.24)، وتنص تلك الفقرات وفقاً للترتيب التنازلي للمتوسط الحسابي على أن رغبة الهيئة الوطنية في تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية تتمثل في (الحفاظ على السمعة الدولية للجامعات اليمنية، مسايرة التوجهات العالمية والإقليمية الحديثة، توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات العلمية، طمأنة جهة العمل بأن الخريج يملك الإمكانات المناسبة للعمل المطلوب).

- حصلت (6) فقرات على درجة موافقة بمستوى "تحت المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا وهي (2,5,10,8,3,9)، وتمثل ما نسبته (60%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين أعلى قيمة (2.49) وأدنى قيمة (2.23)، يساوي (0.26).

- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي ".

- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "منخفض ".

ومن خلال هذه النتائج يلاحظ الباحث أن رغبة هيئة الاعتماد الوطنية في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ليست ناشئة عن إرادة وطنية وإنما بسبب عوامل خارجية لتحسين صورة الجامعات اليمنية في الخارج، ولأن الآخرون يطبقونه دعت الحاجة لمحاولة ذلك أو التظاهر به على الأقل وتماشيا مع الحركة العولمية لنظام الاعتماد، ويعبر عن رغبة الهيئة في احتواء مشكلة تزوير الشهادات العلمية وتدني كفاءة مخرجات الجامعات اليمنية، وأن الوضع القائم لا يحتمل أو غير قابل للاستمرار، فهي بذلك تحاول تبديد النقد الموجه إلى الجامعات اليمنية من خلال التظاهر بأنها تبحث بنشاط وجدية عن سبل ووسائل جديدة لتحسين وتطوير أدائها، وربما هذا يتوافق مع المبررات التي أوردها (الغيثي،2010م) لتبني الجامعات العربية والإسلامية للمداخل والنظم الإدارية الحديثة.

ويلاحظ الباحث من نتيجة الفقرة(3) عدم الاهتمام بطمأنة الطالب بأنه سيحصل على المعرفة والخبرة التي يسعى إليها، ويعزي الباحث ذلك إلى اعتماد الجامعات الحكومية على التمويل الحكومي وأن الرسوم التي يدفعها الطالب لا تشكل أهمية بالنسبة للجامعات.

وتعكس نتيجة الفقرة(8) ضعف رغبة الهيئة في إثارة روح المنافسة على الاهتمام بالنوعية بين مؤسسات التعليم العالي، وهذا يعني أن المسافة لا تزال بعيدة للوصول إلى المنافسة، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الطموح للمنافسة في ظل الوضع الحالي سابق لأوانه، وأن الجامعات اليمنية لا تزال في بداية المشوار، والطموح للمنافسة لا يأتي إلا بعد مراحل متقدمة من تطبيق الاعتماد، ونضج الجامعات بالشكل الذي يهيئ لمناخ ملائم للمنافسة .

وتعكس الفقرات(2,5,10) ضعف رغبة الهيئة في تحقيق درجة عالية من المحاسبية، وتوفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها، والإشراف عليها، وضعف الرغبة في طمأنة المجتمع بأن أمواله التي تبذل في التعليم العالي لها مردود مناسب، ويعزي الباحث ذلك إلى غياب مبدأ المحاسبية، والمساءلة الحكومية، والمساءلة الجماهيرية، وضعف مؤشراتها على مستوى جميع أجهزة الدولة، وهذا يتوافق مع ما ورد في برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2009،269) حول الوضع في اليمن.

2- المجال الثاني: الدوافع لدى أعضاء هيئة الاعتماد الوطنية:

يتكون هذا المجال من (8) فقرات، تصف مستوى الدوافع لدى أعضاء هيئة الاعتماد الوطنية الممكن حدوثها في ضوء ما يتوقعه القيادات الأكاديمية، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (29) إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة عينة البحث على الفقرات المدرجة حول مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية في مجال الدوافع (2.47) وبانحراف معياري(0.504) ودرجة موافقة " تحت المتوسط"، والمدى بين أعلى قيمة (2.62) وأدنى قيمه (2.12) يساوي (0.40).

جدول (29) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات مجال الدوافع في التساؤل الأول

م	نص الفقـــــــرة تتمثل دوافع هيئة الاعتماد الوطنية في:	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	مردود مادي يغنيهم عن اللجوء إلى	1	2.62	0.83	فوق
3	شعور وطني بأنهم يقدمون مهمة وطنية .	2	2.58	0.77	فوق
5	طموح مهني لتقديم نموذج ناجح للاعتماد	3	2.57	0.58	فوق
1	وازع ديني ابتغاء الأجر في الآخرة .	4	2.55	0.74	فوق
2	وازع أخلاقي يجعلهم قدوة للآخرين .	5	2.54	0.72	فوق
7	تبني الدولة ودعمها لسياسة الجودة	6	2.44	0.96	تحت
6	خوف من المساءلة القانونية .	7	2.34	0.79	تحت
8	حرص المجتمع على تطبيق نظام	8	2.12	0.87	تحت
	المتوسط الحسابي للمجال الثاني ككل		2.47	0.504	تحت

ومن خلال عرض نتائج فقرات المجال يتضح الآتي:

- أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (4) ونصها " مردود مادي يغنيهم عن اللجوء إلى الرشوة " بمتوسط حسابي(2.62) وانحراف معياري(0.83)ودرجة موافقة" فوق المتوسط" .
- أدنى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (8)ونصها "حرص المجتمع على تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي " بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري(0.87) ودرجة موافقة بمستوى " تحت المتوسط".
- حصلت خمس فقرات على درجة موافقة بمستوى "فوق المتوسط" مرتبة تنازليا (2,1,5,3,4)و تمثل (62.5%) من إجمالي فقرات المجال، ويتراوح مداها بين(2.54 -2.62) ويساوي (0.08).

- حصلت ثلاث فقرات على درجة موافقة بمستوى " تحت المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا(8,6,7)، وتمثل ما نسبته (37.5%)، من إجمالي فقرات المجال والمدى بين أعلى قيمة(2.44) وأدنى قيمة (2.12)، يساوي (0.32).
- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي" او بمستوى " منخفض" .

وفي ضوء ما ورد في الجدول رقم(29) تبين أن الدوافع لدى هيئة الاعتماد " تحت المتوسط"، وهذا يعني أنه إذا استمر مستوى الدوافع على هذا المنوال فإن فرص النجاح ستكون ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر، ويتضح من النتائج أن أهم الدوافع لدى هيئة الاعتماد هو المردود المادي، ويعزي الباحث ذلك إلى أن نظام الاعتماد في الوقت الحالي يحظى بدعم المنظمات والجهات المانحة، وان المبالغ التي تصرفها هذه الجهات توفر حياة كريمة نوعا ما تغني أعضاء هيئة الاعتماد عن اللجوء إلى الرشوة، وعلى الرغم من أن هذه الفقرة حازت على أعلى متوسط حسابي في هذا المجال إلا أن متوسطها الحسابي (2.62) ليس عاليا ولكنه فوق المتوسط، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الحافز المادي الذي سيحصل عليه العاملون لدى هيئة الاعتماد قد يكون أفضل مما تصرفه الجامعات ولكن قد لا يكون كافيا لمواجهة الضغوط الاقتصادية القائمة، ولا يقارن بما يحصل عليه نظراؤهم في الدول المجاورة على الأقل .

كما تعكس النتائج التي حصلت عليها الفقرات (2,1,5,3) بعض التفاؤلات لدى عينة البحث بأن المتحمسين لنظام الاعتماد لديهم شعور وطني وطموح مهني ووازع ديني وأخلاقي سيدفعهم نحو النجاح، وإن كانت هذه الدوافع ليست مرتفعة، ويعزي الباحث ذلك إلى أن اليمن مليئة بالمخلصين من أبنائها الذين يتطلعون لغدٍ أفضل لوطنهم وأمتهم، وان المتحمسين لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية قد يمكنهم من الإسهام في الرقي بهذا الوطن، ولكن الظروف البيئية المحيطة تكبح جماح طموحاتهم .

وعلى النقيض من ذلك تعكس نتائج الفقرات (8,6,7) ضعف تبني الدولة ودعمها لسياسة الجودة والاعتماد، وضعف الخوف من المساءلة القانونية، وضعف اهتمام المجتمع بتطبيق تشاؤم عينة البحث من أن الدولة لن تتبنى نظام الاعتماد بالشكل المأمول، ويعزي الباحث ذلك إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للبلد بشكل عام، والى أن التعليم العالي ربما لا يشكل أولوية لدى القيادات العليا في الدولة كما أن غياب النظام والقانون وتفشي الوساطة والمحسوبية سيكون لها أثر سلبي على دوافع القائمين على نظام الاعتماد، وتعكس الفقرة (8) يأس عينة البحث من أن المجتمع

اليمني سيكون حريصا على تطبيق الاعتماد الأكاديمي، ويعزي الباحث ذلك إلى انتشار الأمية بشكل واسع كما تشير التقارير الوطنية، وتقارير اليونسكو وغيرها .

3- المجال الثالث: القدرة المادية لهيئة الاعتماد الوطنية:

يتكون هذا المجال من (18) فقرة، و يشير الجدول (30) إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة عينة البحث على مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية في مجال القدرة (2.26) وبانحراف معياري(0.515) ودرجة موافقة " تحت المتوسط"، والمدى بين أعلى قيمة (2.71) وأدنى قيمه (1.99) يساوي (0.72).

جدول (30)يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية و الموافقة على فقرات القدرة لهيئة الاعتماد

م	نص الفقـــــــــــرة تمتلك هيئة الاعتماد الوطنية:	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	طموحاً للحصول على اعتراف إقليمي وعالمي .	1	2.71	0.83	فوق المتوسط
1	هيئة إدارية لها خبرة سابقة في مجال الاعتماد .	2	2.51	0.80	فوق المتوسط
12	قواعد بيانات ومعلومات حديثة عن الجامعات .	3	2.45	0.88	تحت المتوسط
4	فريقاً قادراً على القيام بمهمات الاعتماد .	4	2.40	0.63	تحت المتوسط
2	أهدافا وأغراضا مناسبة يمكن تحقيقها.	5	2.40	0.63	تحت المتوسط
11	معايير تضمن إمكانية محاسبتها عند عرضها لنتائج التقويم.	6	2.33	0.69	تحت المتوسط
5	معايير واضحة تمكنها من الحكم على المؤسسات بجميع مكوناتها.	7	2.30	0.69	تحت المتوسط
1	استقلالية كافية تضمن عدم تعرضها لضغوط المتنفذين.	8	2.30	0.89	تحت المتوسط
15	آلية مناسبة لتدريب عدد كافٍ من المتخصصين المؤهلين لإجراء عمليات	9	2.25	0.76	تحت المتوسط
16	آلية مناسبة للتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية، والإفادة من خبراتها .	10	2.24	0.89	تحت المتوسط
14	سلطة مناسبة لتحديد وتقرير التزام الجامعات بقراراتها ذات العلاقة	11	2.18	0.89	تحت المتوسط
8	آلية واضحة للتنسيق بين الإدارات المعنية بالاعتماد الأكاديمي .	12	2.18	0.74	تحت المتوسط
9	آلية واضحة لتحديد مصادر تمويلها ووجهات الصرف .	13	2.13	0.73	تحت المتوسط
13	وسائل التقنية الحديثة لدى الهيئة لنجاح عملية الاعتماد .	14	2.10	0.93	تحت المتوسط
6	تشكيلة قوية لها القدرة على اتخاذ القرار.	15	2.09	0.77	تحت المتوسط
3	موارد كافية للقيام بمسئولياتها وتحقيق رسالتها.	16	2.04	0. 90	تحت المتوسط
18	إستراتيجية مناسبة لمواجهة المشكلات التنفيذية المحتملة.	17	2.01	0.91	تحت المتوسط
17	بيئة محيطة تساعد على تحقيق أهداف الهيئة .	18	1.99	0.99	تحت المتوسط
	المتوسط الحسابي المجال ككل		2.26	0.515	تحت المتوسط

من خلال النتائج التي يعرضها الجدول(30) يتضح ما يلي:

- أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (7) ونصها أن الهيئة الوطنية تمتلك" طموحاً للحصول على اعتراف إقليمي وعالمي" بمتوسط حسابي(2.71) وانحراف معياري(0.83) وبدرجة موافقة "فوق المتوسط".
- أدنى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (17) والتي نصت على أن الهيئة الوطنية تمتلك " بيئة محيطة تساعد على تحقيق أهداف الهيئة"بمتوسط (1.99) وانحراف معياري(0.99)وبدرجة موافقة" تحت المتوسط".
- حصلت فقرتان فقط على درجة موافقة بمستوى " فوق المتوسط" وهذا الفقرات بالترتيب التنازلي كالتالي (1،7) ، والمدى بين أعلى قيمة (2.71) وأدنى قيمة (2.51) يساوي (0.20).
- حصلت (16) فقرة على درجة موافقة بمستوى " تحت المتوسط" وهذه الفقرات مرتبة تنازليا كالتالي (12 ، 4 ، 2، 11 ، 5، 10 ، 15 ، 16، 14، 8 ، 9، 13، 6، 3 ،18 ، 17)،أما المدى بين أعلى قيمة (2.45) وأدنى قيمة (1.99) فإنه يساوي (0.46).
- حصلت (3) فقرات على نفس متوسط الدرجة موافقة (1.99) وهذه الفقرات هي(16،10،9).
- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي ".
- حصلت الفقرتان (5، 10) على نفس الدرجة موافقة بمتوسط (2.30) وبانحرافين معياريين متباينين هما (0.69) ، (0.89) على الترتيب .
- حصلت الفقرتان(14 ، 8) على نفس الدرجة موافقة بمتوسط (2.18) وبانحرافين معياريين متباينين هما(0.89)، (0.74) .

في الواقع الفعلي تمتلك الهيئة الإدارية لمجلس الاعتماد اليمني خبرة سابقة في مجال الاعتماد، حيث يعد رئيس الهيئة من الخبراء الدوليين في هذا المجال ومن المؤسسين لنظام الجودة والاعتماد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن الفقرة التي تنص على" أن مجلس الاعتماد لديه هيئة إدارية لها خبرة سابقة في مجال الاعتماد" بلغ متوسطها الحسابي (2.51) وتعكس هذه النتيجة ضعف الاهتمام الإعلامي بالتعريف بمجلس لاعتماد الأكاديمي في اليمن، على الرغم من مرور أكثر من عام على تشكيله، وعدم نشر ثقافة الجودة والاعتماد بالشكل المأمول الذي يهيئ المناخ المناسب لتطبيقها، ويعزي الباحث ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مرت بها اليمن خلال هذه

الفترة، والتي جعلت من الاهتمام بنظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التعليمية، والتنمية بشكل عام مواضيعا لبست ذات أولوية لدى القيادات العليا في الدولة .

ويلاحظ الباحث أن (16) فقرة ضمن فقرات هذا المجال حصلت على تقدير " تحت المتوسط" ويعزي الباحث ذلك إلى أن مجلس الاعتماد لا يزال في طور النشأة، كما أن عدم وجود تجارب إدارية ناجحة من قبل ربما يكون الباعث الحقيقي لتقدير عينة البحث لفقرات هذا المجال على هذا النحو، وفي ضوء النتائج المعروضة في الجدول (30) تبدو أن المهمة صعبة، وليست بالأمر الهين، وتتطلب الكثير من الإمكانات والجهود، والعمل على مختلف الأصعدة لبناء قدرة هيئة الاعتماد الوطنية، وتهيئة الظروف اللازمة لنجاحها.

ب- عرض النتائج على مستوى مجالات التساؤل الأول ككل:

تضمن التساؤل المتعلق بمستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية (3) مجالات هي: الرغبة، والدوافع، والقدرة حصل مجال الرغبة: على موافقة بدرجة "فوق المتوسط"، وحصل مجال الدوافع: على موافقة بدرجة "تحت المتوسط"، وحصل مجال: القدرة المادية على درجة موافقة بدرجة "تحت المتوسط" ، تمخض عن ذلك أن التساؤل الأول ككل حصل على موافقة بدرجة " تحت المتوسط"، ويعرض الجدول (31) ذلك كالتالي:

جدول (31) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمجالات التساؤل الأول

م	المجـــــالات الخاصة بالتساؤل الأول:	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد الفقرات	درجة الموافقة
1	الرغبة	الأولى	2.53	0.501	10	فوق المتوسط
2	الدوافع	الثانية	2.47	0.504	8	تحت المتوسط
3	القدرة	الثالثة	2.26	0.515	18	تحت المتوسط
	المتوسط الكلي	-	2.38	0.418	36	تحت المتوسط

الدرجة العظمى من (4)

ويتضح من خلال عرض النتائج في الجدول (31)أن:

مجال الرغبة حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.53)، وانحراف معياري (0.501)، وحصل مجال الدوافع على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري(0.504)، وجاء مجال القدرة المادية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.26)، وانحراف معياري (0.515)، وبالتالي حصل التساؤل الأول ككل على درجة موافقة بمتوسط حسابي(2.38) وانحراف معياري (0.418) وبدرجة موافقة "تحت المتوسط".

ومن خلال العرض السابق لنتائج البحث يتضح أن مستوى جاهزية الهيئة الوطنية للاعتماد كما يراها القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية لا يزال "تحت المتوسط" مما يعني أنها لا تزال تعيش أحداث السيناريو الأول" سيناريو غياب الاعتماد"كما سيأتي توضيحه لاحقا في هذا البحث .

ثانيا : عرض النتائج المتعلقة بالاجابة عن التساؤل الثاني ومناقشتها والذي نصه"

ما مستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية"؟

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن عرض النتائج على مستوى كل مجال على حدة، إضافة إلى النتائج المتعلقة بكل فقرة، ثم عرضها على مستوى التساؤل ككل، وذلك كالتالي:

أ: عرض النتائج على مستوى كل مجال من مجالات التساؤل الثاني

1- المجال الأول: الرغبة:

يتكون هذا المجال من (8) فقرات تتعلق بوصف مستوى رغبة الجامعات اليمنية في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كما يتصورها القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية، وقد كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة موافقة على فقرات هذا المجال كالتالي:

جدول(32)يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات المجال الأول في التساؤل الثاني

م	نص الفقـــــــــــرة حاجة الكلية إلى تطبيق الاعتماد الأكاديمي ناشئة عن:	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	مسايرة للتحديث والتطوير العالمي.	1	2.97	0.79	فوق
1	رغبة حقيقية في التطوير والتحسين .	2	2.83	0.70	فوق
8	رغبة في الحصول على الاستقلالية .	3	2.81	0.75	فوق
3	رغبة في زيادة ثقة المجتمع ببرامجها.	4	2.55	0.68	فوق
6	رغبة في تحقيق رسالتها وأهدافها .	5	2.52	0.74	فوق
5	رغبة في زيادة فرص قبول خريجيها في	6	2.48	0.77	تحت
7	رغبة في تحقيق رضا المستفيدين .	7	2.34	0.61	تحت
4	رغبة في زيادة فرص تسويق خدماتها .	8	2.31	0.94	تحت
	المتوسط الحسابي للمجال ككل		2.60	0.53	فوق

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (32) إلى أن:

-بلغ المتوسط الحسابي لدرجة موافقة عينة البحث ، على العبارات المدرجة حول مستوى جاهزية الجامعات اليمنية في مجال الرغبة (2.40) وانحراف معياري (0.484) ودرجة الموافقة بمستوى" تحت المتوسط" والمدى بين أعلى قيمة (2.97) وأدنى قيمه (2.31) يساوي (0.66).

-أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (2) والتي تنص على أن رغبة الجامعات اليمنية بدرجة أولى تتمثل في "مسايرة للتحديث والتطوير العالمي ". حيث حصلت على درجة موافقة بمستوى " فوق المتوسط " وبمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (0.79).

-أدنى قيمة حصلت عليها الفقرة (4) والتي نصت على " رغبة في زيادة فرص تسويق خدماتها" حيث حصلت على تقدير " تحت المتوسط" وبمتوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.94).

-حصلت خمس فقرات على تقدير "فوق المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا(2،1 ، 8، 3، 6) وتمثل ما نسبته (62.5%)، من فقرات المجال، والمدى بين أعلى قيمة (2.97) وأدنى قيمه (2.52) يساوي (0.45)؛ وتنص تلك الفقرات على أن رغبة الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي تتمثل في: (مسايرة للتحديث والتطوير العالمي ، رغبة حقيقية في التطوير والتحسين، رغبة في الحصول على الاستقلالية، و زيادة ثقة المجتمع ببرامجها، و تحقيق رسالتها وأهدافها).

-حصلت (3) فقرات على درجة موافقة بمستوى "تحت المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا وهي (5 ، 7 ، 4) وتمثل ما نسبته (37.5%)، من فقرات المجال، والمدى (2.31- 2.48) يساوي (0.17).

-لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي " أو بمستوى "منخفض".

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق للنتائج وجود رغبة لدى الجامعات اليمنية في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي، ولكن هذه الرغبة ليست كافية وبحاجة إلى مزيد من نشر ثقافة الاعتماد في الأوساط الأكاديمية على الأقل، ويلاحظ أن هذه الرغبة ناشئة عن وجود نزعة لمسايرة التحديث والتطوير العالمي، وحاجة ماسة لتطوير وتحسين الأداء، والحصول على الاستقلالية الكاملة، وزيادة ثقة المجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعات، كما أن هنالك رغبة لدى الجامعات لتحقيق رسالتها وأهدافها، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الإمكانات المتوافرة لدى الجامعات ربما تقف حجر عثرة، وبالرغم من أن تلك الفقرات حصلت على تقدير " فوق المتوسط"، ولكن أي منها لم تحصل على تقدير "عالي" وهذا يعني أن هذه الرغبة يمكن أن تتلاشى وتنخفض إذا لم يحصل الاهتمام الكافي بتلبية هذه الرغبات، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيقها.

وتظهر نتائج الفقرات الثلاث الأخيرة في الجدول(32) ضعف رغبة الجامعات اليمنية في زيادة فرص قبول خريجيها في سوق العمل ، وتحقيق رضى المستفيدين أو تسويق خدماتها، وهذا يعني أن الجامعات اليمنية لا تهتم بمستقبل خريجيها، وأنها لا تستهدف تلبية متطلبات احتياجات التنمية، ويعزي الباحث ذلك إلى اعتماد الجامعات اليمنية الحكومية على التمويل الحكومي ، كما أنها لا تعتمد في تمويلها على الخدمات التي تقدمها .

2- المجال الثاني: الدوافع لدى الجامعات اليمنية:

يتكون هذا المجال من (10) فقرات، تصف مستوى الدوافع لدى المجتمع الأكاديمي بالجامعات اليمنية في ضوء ما يتوقعه رؤساء الأقسام وعمداء الكليات المفحوصين، حيث تشير النتائج

الموضحة في الجدول (33) إلى أن متوسط درجة موافقة عينة البحث يتراوح ما بين (2.32) إلى(3.12)، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال ككل (2.63)، وانحراف معياري(0.484)، وهو يقابل درجة الموافقة بمستوى" فوق المتوسط". وكما هي موضحة في جدول (33).

جدول (33) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات مجال الدوافع في التساؤل الثاني

م	نص الفقـــــــــــرة عند حصول الجامعة على الاعتماد الأكاديمي فإن :	ترتيب	المتوسط	الانحراف	درجة الموافقة
3	الشهادة التي سيحصل عليها الطالب معترف بها في جامعات إقليمية وعالمية .	1	3.12	0.89	فوق المتوسط
1	الطالب الملتحق سيتمتع بفرص أفضل في سوق العمل .	2	2.89	0.71	فوق المتوسط
2	الطالب سيتلقى تعليما وتدريبا أفضل .	3	2.73	0.83	فوق المتوسط
6	عضو هيئة التدريس سيحصل على عقود عمل أفضل بالداخل والخارج.	4	2.66	0.71	فوق المتوسط
8	الكلية ستتمكن من تطبيق نظم خاصة لقبول الطلبة والعاملين وتحسين مدخلاتها	5	2.63	0.74	فوق المتوسط
9	الكلية ستتمكن من الانفتاح على المجتمع وتنويع مصادر التمويل .	6	2.54	0.67	فوق المتوسط
5	عضو هيئة التدريس سيحصل على فرص تدريبية أفضل تمكنه من تطوير	7	2.52	0.78	فوق المتوسط
4	عضو هيئة التدريس سيحصل على بدل اعتماد.	8	2.43	0.80	تحت المتوسط
10	الفوائد والمنافع المتوقعة للكلية تفوق التكاليف المطلوبة لتطبيق الاعتماد	9	2.43	0.70	تحت المتوسط
7	الكلية ستحصل على دعم استثنائي لدعم قدرتها البحثية .	10	2.32	0.72	تحت المتوسط
	المتوسط الحسابي للمجال الثاني ككل		2.63	0.48	فوق المتوسط

ومن خلال عرض نتائج فقرات المجال يتضح ما يلي:

- أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (3) ونصها " الشهادة التي سيحصل عليها الطالب معترف بها في جامعات إقليمية وعالمية " ، بمتوسط حسابي(3.12) وانحراف معياري(0.89)، حصلت على درجة موافقة بمستوى "فوق المتوسط ".

- أدنى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (7) ونصها "الكلية ستحصل على دعم استثنائي لدعم قدرتها البحثية "، بمتوسط حسابي (2.32) وانحراف معياري(0.72)، بتقدير مستوى" تحت المتوسط" .
- حصلت سبع فقرات على تقدير "فوق المتوسط" وهذه الفقرات مرتبة تنازليا(3، 1، 2، 6، 8، 9 ، 5) تمثل (70%)، من فقرات المجال والمدى بين أعلى قيمة (3.12)، وأدنى قيمة (2.52) يساوي (0.6).

- حصلت ثلاث فقرات على درجة موافقة بمستوى " تحت المتوسط"، وهذه الفقرات مرتبة تنازليا (4، 10، 7)، وتمثل ما نسبته (30%) من إجمالي فقرات المجال، والمدى بين أعلى قيمة(2.43) وأدنى قيمة (2.32)، يساوي (0.11).
- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي" .
- لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "منخفض" .

يستشف الباحث من نتائج الجدول(33) أن عينة البحث متفائلة بالنتائج التي يمكن أن يحققها نظام الاعتماد الأكاديمي للجامعات اليمنية في حال نجاحها في تطبيقه، ويعتقد عينة البحث أن أفضل النتائج التي يمكن أن تحقيقها هو أن تصبح الشهادة الصادرة عنها معترف بها في الجامعات الإقليمية والعالمية، وأن هناك نتائج ستعود على الطالب الملتحق بالجامعة أو الكلية أو القسم الحاصل على شهادة الاعتماد، وهناك فوائد أخرى ستعود على الجامعة نفسها، وهذا التفاؤل بالفوائد التي ستجنيها الجامعات اليمنية من خلال نظام الاعتماد الأكاديمي يعكس وعي القيادات الأكاديمية بالحاجة الماسة لتطبيقه، كل ذلك يمكن أن يمثل دوافع مشجعة للسير قدما في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي مهما كانت التكلفة.

ويلاحظ حصول الفقرات المتعلقة بالنتائج التي ستعود على عضو هيئة التدريس على تقدير " تحت المتوسط"، ويعزي الباحث ذلك إلى ضعف استقلالية الجامعات، وأن وظيفة التدريس بالجامعات اليمنية مركزية، وربما هناك صعوبة في التمييز بين الجامعات فيما يتعلق بمستحقات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس.

3- المجال الثالث: القدرة المادية لدى الجامعات اليمنية:

يتكون هذا المجال من(18)فقرة، ويوضح الجدول (34) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على فقرات الأداة حول مستوى القدرة المادية للجامعات اليمنية على تطبيق الاعتماد الأكاديمي، وتشير النتائج الموضحة في الجدول(34) إلى أن متوسط درجة الموافقة على عبارات هذا المجال تتراوح مابين (1.89 – 2.68)،بمدى يصل إلى(0.79) وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال ككل(2.19%) والانحراف معياري(0.589)، و درجة الموافقة بمستوى"تحت المتوسط" محتلاً بذلك المرتبة الثالثة على مستوى التساؤل الثاني، كما في الجدول التالي:

جدول (34) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة حول فقرات مجال القدرة للجامعات

م	نص الفقـــــــــــرة تمتلك الجامعات اليمنية:	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
9	أعضاء هيئة تدريس قادرين على تأهيلها للحصول على الاعتماد .	1	2.68	0.64	فوق
8	موارد بشرية متاحة تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي.	2	2.44	0.75	تحت
15	قواعد واضحة ومعلنة تتسم بالشفافية في القبول ببرامج الكلية المختلفة .	3	2.38	0.87	تحت
3	رسالة وأهداف واضحة تتناسب مع مواردها واحتياجاتها .	4	2.36	0.73	تحت
1	خبرة سابقة في تطبيق المداخل الإدارية الحديثة .	5	2.34	0.68	تحت
16	وسائل مناسبة لجمع بيانات مؤشرات الأداء المعتمدة من قبل الهيئة .	6	2.29	0.91	تحت
10	برامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل .	7	2.27	0.91	تحت
5	قيادة لديها السلطات الكافية للقيام بالتطوير اللازم للحصول على الاعتماد.	8	2.21	0.86	تحت
4	التزاماً واضحاً ومعلناً من قبل قيادة الكلية بتبني الاعتماد الأكاديمي .	9	2.16	0.92	تحت
18	آلية مناسبة لتنمية الموارد الذاتية .	10	2.11	0.90	تحت
17	إستراتيجية مناسبة لمواجهة المشكلات التنفيذية المحتملة.	11	2.08	0.87	تحت
6	بنية تحتية تمكنها من التقدم لطلب الحصول على الاعتماد الأكاديمي .	12	2.07	0.87	تحت
2	قدرة على تحمل الاستثمار متوسط، وطويل الأمد في تطبيق الاعتماد	13	2.04	0.85	تحت
13	برامج تدريبية مناسبة لرفع كفاءة العاملين بها .	14	2.03	0.84	تحت
11	ثقافة كافية عن الجودة والاعتماد لدى العاملين.	15	2.02	0.93	تحت
14	نظام اتصال فاعل لأداء الخدمات الالكترونية للمستفيدين .	16	1.99	0.87	تحت
7	موارد مالية تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي .	17	1.98	0.86	تحت
12	مناخاً عاماً مهيأ لقبول تطوير الهياكل التنظيمية التي تتوافق مع متطلبات	18	1.89	0.87	تحت
	المتوسط الحسابي للمجال الثالث ككل		2.19	0.59	تحت

وبتحليل نتائج فقرات المجال يتضح التالي:

-أعلى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (9) ونصها أن الجامعات اليمنية تمتلك" أعضاء هيئة تدريس قادرين على تأهيلها للحصول على الاعتماد." وجاءت بمتوسط حسابي(2.68) وانحراف معياري(0.64)وهي الفقرة الوحيدة ضمن هذا المجال والتي حصلت على درجة موافقة بمستوى "فوق المتوسط".

-أدنى قيمة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة (12) والتي نصت على أن الجامعات اليمنية تمتلك " مناخاً عاماً مهيأً لقبول تطوير الهياكل التنظيمية التي تتوافق مع متطلبات الاعتماد "بمتوسط حسابي(1.89) وانحراف معياري(0.87)وبدرجة موافقة" تحت المتوسط".

-حصلت (17) فقرة على درجة موافقة بمستوى "تحت المتوسط" وهذا الفقرات بالترتيب التنازلي كالتالي (8، 15، 3، 1، 16، 10، 5 ، 4، 18، 17، 6، 2، 13، 11، 14، 7، 12) تمثل (94.4%) من إجمالي فقرات المجال والمدى بين أعلى قيمة (2.44) وأدنى قيمة (1.89) يساوي (0.55).

-حصلت (8) فقرات على درجة موافقة بمستوى " منخفض" وهذه الفقرات مرتبة تنازليا كالتالي (17،14،11،7،18،2،6،12) وتمثل ما نسبته (44.44%)من إجمالي فقرات المجال والمدى بين أعلى قيمة (1.72) وأدنى قيمة (1.51) يساوي (0.21).

-لم تحصل أي فقرة من فقرات هذا المجال على درجة موافقة بمستوى "عالي " أو بمستوى" منخفض" .

يلاحظ الباحث من خلال العرض السابق لنتائج الجدول(23) أن الجامعات اليمنية تمتلك أهم المقومات الأساسية المتمثلة في وجود أعضاء هيئة تدريس قادرين على تأهيلها للحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي، وهذا لن يكون مجديا ما لم تتوفر المقومات الأخرى، وحيث أظهرت النتائج تشاؤما كبيرا في جميع فقرات مجال القدرة المادية للجامعات اليمنية ما عدا فقرة واحدة فقط، وهذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع نتائج الإستراتيجية الوطنية للتعلم العالي بالجمهورية اليمنية، وتتفق أيضا مع نتائج دراسة(الحريري، 2009) والتي أشارت إلى التحديات والعقبات التي تواجه الجامعات اليمنية، وهذه النتائج تنبئ عن فجوة كبيرة تفصل الجامعات اليمنية عن تلبية متطلبات الحد الأدنى من معايير الاعتماد الأكاديمي المتعارف عليها عالميا، بيد أن الرغبة الصادقة في تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي ستمكن الجامعات اليمنية حتما من تقليص هذه الفجوة.

ب-عرض النتائج على مستوى التساؤل الثاني ككل :

يتكون من (3) مجالات هي: الرغبة، والدوافع، والقدرة، ويمثل كل من المجالين الأول والثاني البعد الفكري للجامعات ، بينما يمثل المجال الثالث البعد المادي لها، حصل المجال الأول والمتعلق بمستوى الرغبة على موافقة بدرجة "فوق المتوسط"، والمجال الثاني والمتعلق بمستوى الدوافع على موافقة بدرجة "تحت المتوسط"، بينما حصل المجال الثالث والمتعلق بمستوى القدرة المادية على موافقة بدرجة "تحت المتوسط" ، تمخض عن ذلك أن التساؤل الأول ككل حصل على موافقة بدرجة " تحت المتوسط".

جدول(35) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التساؤل الثاني

م	المجـــــالات الخاصة بالتساؤل الثاني:	الرتبة على مستوى التساؤل الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد الفقرات	درجة الموافقة
1	الرغبة	الثانية	2.60	0.531	8	فوق المتوسط
2	الدوافع	الأولى	2.63	0.48	10	فوق المتوسط
3	القدرة	الثالثة	2.19	0.59	18	تحت المتوسط
المحور الثاني ككل		-	2.40	0.45	36	تحت المتوسط

يتبين من الجدول(35) مايلي:

- حصل مجال الدوافع على أعلى متوسط حسابي ضمن مجالات التساؤل الثاني المتعلق بمستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.60) وانحراف معياري(0.531) وتقدير" فوق المتوسط".
- حصل مجال الرغبة على المرتبة الثانية ضمن مجالات التساؤل الثاني المتعلق بمستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.63) وانحراف معياري(0.48) وتقدير " فوق المتوسط" .
- حصل مجال الرغبة على المرتبة الثانية ضمن مجالات التساؤل الثاني المتعلق بمستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.19) وانحراف معياري(0.59) وتقدير " فوق المتوسط" .

ويعزي الباحث حصول المجال المتعلق بالدوافع على المرتبة الأولى إلى أن القيادات الأكاديمية يدركون المنافع التي يمكن أن يحققها نجاح تطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، أما حصول المجال المتعلق بالرغبة على المرتبة الثانية فيعزي الباحث ذلك إلى عدم استقلالية الجامعات

الحكومية بالشكل المطلوب، وبالنسبة لحصول المجال الثالث المتعلق بالقدرة على المرتبة الثالثة والأخيرة فيعزي الباحث ذلك إلى إدراك القيادات الأكاديمية لحجم الفجوة التي تفصل الجامعات اليمنية عن الحد الأدنى من المعايير التي يتطلبها الاعتماد الأكاديمي .

ثالثاً : عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث ومناقشتها والذي نصه"

ما أفضل الخيارات المتاحة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية"؟

يتكون التساؤل الثالث من (16) فقرة، أمام كل منها عدد من البدائل تتراوح من (2-4)بدائل ولعرض نتائج الإجابة على تلك الفقرات بصورة واضحة تم توزيعها على أربعة جداول، يحتوي الجدول (36) على الفقرات من(1الى 4)، والجدول (37) يحتوي على الفقرات من (5الى 8)، ويحتوي الجدول (38) على الفقرات من (9الى 12)، ويحتوي الجدول (39) على الفقرات من (13الى 16) ، ويعرض كل جدول التكرارات والنسب المئوية التي حصل عليها كل بديل من البدائل المتاحة أمام كل فقرة، ومرتبة تنازليا بحسب عدد التكرارات التي حصل عليها كل بديل .

1- المفاضلة بين البدائل في الفقرات من(1الى4):

يتضمن الجدول (36) أربع فقرات، الفقرة (1) وأمامها أربعة بدائل، والفقرة(2) أمامها ثلاثة بدائل، والفقرة(3) أمامها ثلاثة بدائل، والفقرة (4) أمامها أربعة بدائل، ويعرض الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث في كل بديل من البدائل المتاحة، كما تتضمن كل فقرة بديلا إضافيا للذين ابدوا تحفظا ما حول الاختيار بين البدائل المتاحة.

جدول(36)يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(1 الى 4)

	الفقرة		الخيارات والبدائل المتاحة	التكرار	النسبة المئوية
1	النموذج الأمثل لهيئة الاعتماد وضمان الجودة في اليمن هو :	د	هيئة مستقلة خاصة	56	%49.1
		ب	هيئة مستقلة تؤسسها	26	%22.8
		ج	هيئاتبمؤسسات التعليم	18	%15.8
		أ	إدارة تتبع وزارة التعليم	12	%10.5
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8
2	ينبغي أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي:	ب	إلزامية	67	%58.8
		ج	طوعية مع بعض الضغوط	38	%33.3
		أ	طوعية	7	%6.1
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8

3	ينبغي أن يكون المسئول عن ضمان الجودة والاعتماد :	ج	هيئات الاعتماد الأكاديمي	83	%72.8
		أ	مؤسسات التعليم العالي	18	%15.8
		ب	الحكومة	9	%7.9
			متحفظ عن الإجابة	4	%3.5
4	ينبغي ربط نتائج الاعتماد بِـــــ :	ب	منح أو سحب الاعتماد	62	%54.4
		د	مزيد من الاستقلالية	22	%19.3
		أ	التمويل	20	%17.5
		ج	السوق هو الذي سيقرر	8	%7
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8

من خلال النتائج التي بينها الجدول (36) يتضح ما يلي:

- تبين الفقرة(1) أن " النموذج الأمثل لهيئة الاعتماد وضمان الجودة في اليمن هو أن تكون هيئة مستقلة خاصة "وهذا يمثل البديل "د" والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(36) وتقدر هذه النسبة ب(49.1%) يليه البديل "ب" وهو أن تكون هيئة مستقلة تؤسسها الحكومة بنسبة مئوية تقدر ب(22.8%) أما البديل "أ" فقد حصل على أقل تأييد .
- تبين الفقرة (2) أنه " ينبغي أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي إلزامية "و يمثل البديل "ب" والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(36) وتقدر هذه النسبة ب(58.8%)، وعلى النقيض أحرز البديل "أ" أقل تأييد والذي ينص على : "أن تكون المشاركة طوعية" وبنسبة مئوية متدنية بلغت(6.1%) وذلك لأن الجامعات لن تكلف نفسها أمرا غير ملزمة به .
- تبين الفقرة (3) أنه " ينبغي أن يكون المسئول عن ضمان الجودة والاعتماد هو هيئة الاعتماد الأكاديمي" وهذا يمثل البديل "جـ " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(36) وتقدر هذه النسبة ب(72.8%)بينما الأقلية ترى أن تكون الحكومة يجب أن تكون هي المسئولة عن ضمان الجودة والاعتماد، ويعزي الباحث ذلك الى رغبة الجامعات في الاستقلالية.
- تبين الفقرة (4) أنه"ينبغي ربط نتائج الاعتماد بِمنح أو سحب الاعتماد " وهذا يمثل البديل "ب" والذي حصل على (54.4%) من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(36).

مناقشة نتائج بدائل وخيارات الفقرات(1-4) الواردة في الجدول(36):

- في الفقرة(1) يؤيد (49%) من عينة البحث أن تكون هيئة الاعتماد هيئة مستقلة خاصة وهذا يتوافق مع أغلب التجارب العالمية ذات السبق في هذا المضمار، ويعزي الباحث ذلك إلى رغبة

الجامعات في الحصول على الاستقلالية الكاملة، وربما أن البعض من عينة البحث يعتقدون أنه عندما تكون هيئة الاعتماد حكومية ستزداد الإجراءات البيروقراطية وسيجعل منها هيئة تفتيش ورقابة مركزية، وأن ذلك سيعيق من إجراءات التحسين والتطوير، وسيؤدي إلى سلبيات أخرى، ويؤيد الباحث أن تكون الهيئة المسئولة عن الاعتماد في الجامعات اليمنية هيئة مستقلة وخاصة بشرط أن يكون معترف بها من قبل مجلس الاعتماد وضمان الجودة الذي يفترض أن يكون حكومي، كما هو الحال في معظم التجارب المشار إليها في الفصل الثاني من هذا البحث.

- في الفقرة(2) يؤيد(58.8%) من عينة البحث أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد إلزامية ومن وجهة نظر الباحث فإن ذلك يبدو صعبا تحقيقه في المرحلة الحالية إذ أن مجلس الاعتماد لم يمتلك بعد فرق كافية لعملية التقويم في جميع الجامعات والكليات والأقسام، ولم تنتشر ثقافة الاعتماد بالشكل الذي يساعد على نجاح التطبيق، ويرى الباحث أن يبدأ التطبيق في جامعات أو كليات محدودة، ثم بعد ذلك يكون إلزامي بطريقة غير مباشرة من خلال ربطه ببعض الامتيازات للجامعات أو الكليات أو الأقسام التي نجحت في تطبيقه .
- في الفقرة(3) يرى (73%) تقريبا من العينة أن هيئة الاعتماد الأكاديمي يجب أن تكون هي المسئولة عن ضمان الجودة، ويرى الباحث أن المؤسسات الجامعية هي التي يجب أن تكون مسئولة عن عملية ضمان الجودة بدرجة أولى، لأنها هي المستفيد الأكبر، ووجود هيئة الاعتماد ليس الغرض منه إلزام الجامعات بالاعتماد ولكن مساعدتها على التطوير والتحسين المستمر وتوجيه العملية وتنسيق وتكامل الجهود .
- في الفقرة (4) يرى(54%) من عينة البحث أن نتائج الاعتماد ينبغي ربطها بمنح أو سحب الاعتماد، ويوافق الباحث هذا الرأي بالنسبة للجامعات الخاصة، إذ أن منح أو سحب الاعتماد سيؤثر من سمعتها سلبا أو إيجابا، أما بالنسبة للجامعات الحكومية فيرى الباحث ربط نتائج الاعتماد بالتمويل ومنحها قدرا من الاستقلالية.

2- المفاضلة بين البدائل في الفقرات من(5 الى8):

يتضمن الجدول (37) أربع فقرات، مرتبة من (5-8)، الفقرة (5) وأمامها ثلاثة بدائل، والفقرة(6) أمامها ثلاثة بدائل، والفقرة(7) أمامها أربعة بدائل، والفقرة (8) أمامها أربعة بدائل، ويعرض الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث في كل بديل من البدائل المتاحة، كما تتضمن كل فقرة بديلا إضافيا للذين ابدوا تحفظاتهم حول الاختيار بين البدائل المتاحة.

جدول (37)يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(5 الى 8)

	الفقرة		الخيارات والبدائل المتاحة	التكرار	النسبة
5	ينبغي أن تشمل عملية ضمان الجودة والاعتماد الجامعات:	ج	الحكومية والخاصة معا	92	%80.7
		ب	الخاصة فقط	10	%8.8
		أ	الحكومية فقط	4	%3.5
			متحفظ عن الإجابة	8	%7
6	ينبغي أن تكون معايير الاعتماد:	ج	خليط من الكمي	56	%49.1
		ب	نوعية	42	%36.8
		أ	كمية	12	%10.5
			متحفظ عن الإجابة	4	%3.5
7	ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لنظام الاعتماد في اليمن حالياً:	ب	المساءلة	53	%46.4
		ج	التحسين والتطوير	39	%34.2
		د	المنافسة العربية	14	%12.3
		أ	الرقابة على الجودة	6	%5.3
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8
8	نوع الاعتماد الذي ينبغي تطبيقه في اليمن حالياً :	ج	اعتماد مؤسسي ثم	61	%53.5
		د	اعتماد برامجي ثم	19	%16.6
		ب	الاعتماد البرامجي	18	%15.8
		أ	الاعتماد المؤسسي	14	%12.3
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8

من خلال النتائج التي بينها الجدول(37) يتضح ما يلي:

- تبين الفقرة (5) أنه" ينبغي أن تشمل عملية ضمان الجودة والاعتماد الجامعات الحكومية والخاصة معا" وهذا يمثل البديل "جـ " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(37) وتقدر هذه النسبة ب(80.7%).
- تبين الفقرة (6) أنه" ينبغي أن تكون معايير الاعتماد خليط من الكمي والنوعي" وهذا يمثل البديل "جـ " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(37) وتقدر هذه النسبة ب(49.1%).
- تبين الفقرة (7) أنه" ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لنظام الاعتماد في اليمن حالياً هو المساءلة" وهذا يمثل البديل "ب" والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول (37) وتقدر هذه النسبة ب(46.4%).

- تبين الفقرة (8) أن" نوع الاعتماد الذي ينبغي تطبيقه في اليمن حالياً : هو الاعتماد المؤسسي ثم البرامجي" وهذا يمثل البديل "جـ " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(37) وتقدر هذه النسبة ب(53.5%).

- مناقشة نتائج بدائل وخيارات الفقرات(5-8) الواردة في الجدول(37):

- في الفقرة (5) يرى الأغلبية أن عملية ضمان الجودة والاعتماد يجب أن تشمل الجامعات الحكومية والخاصة وهذا يتوافق مع نظام الاعتماد في كل من مصر والسعودية والأردن، ويؤيد الباحث هذا الرأي نظرا للدور الذي ستضطلع به الجامعات الخاصة في المستقبل إذ تقدر الاستشرافات المستقبلية أن الجامعات الخاصة ستستوعب خلال العقدين المقبلين تقريباً(42% - 35%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي ـ كما سيأتي لا حقا في هذا البحث ـ وبذلك فإن حجم المسئولية التي ستكون ملقاة على عاتقها جسيمة وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على نوعية العملية التعليمية بها، أما بالنسبة للجامعات الحكومية فهي بلا شك ستتحمل العبء الأكبر من الملتحقين وبالتالي فلا غنى لها عن أن تشملها عملية ضمان الجودة والاعتماد.
- في الفقرة(6) يرى غالبية العينة أن معايير الاعتماد يجب أن تكون خليط من المعايير الكمية والنوعية، ويعزي الباحث ذلك إلى أن المعايير الكمية لوحدها لا يمكن أن تضمن الجودة التعليمية، وكذلك المعايير النوعية لوحدها لا يمكن أن تتحقق دون أن تتوافر معايير الحد الأدنى من المؤشرات الكمية، إذ لا يمكن تصور أي جودة تعليمية عند اختلال نسبة عدد الملتحقين إلى أعضاء هيئة التدريس على سبيل المثال .
- في الفقرة(7) يؤيد (46.4%) من عينة البحث أن يكون الهدف الرئيسي للاعتماد هو المساءلة، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الممول الرئيسي للجامعات الحكومية هي الحكومة، وبالتالي هناك حاجة للمساءلة عن الأموال التي تصرف على الجامعات، ويرجح الباحث هذا الرأي خلال الخمس سنوات القادمة، حتى تنتشر ثقافة الاعتماد على الأقل في الأوساط الأكاديمية، ومن يتحول الهدف الرئيسي إلى التحسين والتطوير .
- في الفقرة(8) يؤيد (53.5%) من العينة يؤيدون أن تطبق الجامعات اليمنية الاعتماد المؤسسي أولا ثم البرامجي بعد ذلك، وهذا يعد منطقيا إذ لا تتوافر الإمكانات الكافية لتطبيق الاعتماد على جميع البرامج ولا تتوافر فرق العمل المؤهلة للقيام بهذه العملية، ولكن ذلك لا يمنع أن تحصل بعض البرامج الجاهزة على الاعتماد من هيئات اعتماد إقليمية أو عالمية موثوقة، ولكن ينبغي أن يتم ذلك باطلاع ومشاركة هيئة الاعتماد الوطنية.

3- المفاضلة بين البدائل في الفقرات من(9الى12):

يتضـمن الجـدول (38) أربـع فقرات،مرتبـة مـن(9-12)، الفقـرة (9) وأمامهـا ثلاثـة بـدائل، والفقرة(10) أمامها أربعة بدائل، والفقرة(11) أمامها بديلان، والفقرة (12) أمامها أربعة بدائل، ويعرض الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث في كل بديل من البدائل المتاحة، كما تتضمن كل فقرة بديلا إضافيا للذين ابدوا تحفظا ما حول الاختيار بين البدائل المتاحة.

جدول (38)يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل المتاحة أمام الفقرات من(9 الى 12)

	الفقرة		الخيارات والبدائل المتاحة	التكرار	النسبة المئوية
9	الغرض المناسب من وضع المعايير :	ج	تطابق النتائج مع الأهداف	62	%54.4
		ب	ضمان مساواة وعدالة التقييم	46	%40.3
		أ	المقارنة بين المؤسسات	2	%1.8
			متحفظ عن الإجابة	4	%3.5
10	يجب أن يكون قرار الاعتماد عبارة عن تقرير:	ب	يقدم للمؤسسة ويتم نشره	55	%48.2
		د	للاعتماد والصلاحية	27	%23.7
		ج	رسمي لوزارة التعليم العالي	26	%22.8
		أ	يقدم بصفة أساسية للمؤسسة	2	%1.8
			متحفظ عن الإجابة	4	%3.5
11	أنسب إستراتيجية لتطبيق الاعتماد:	ب	التطبيق التدريجي	94	%82.4
		أ	التطبيق الشامل	12	%10.5
			متحفظ عن الإجابة	8	%7
12	ينبغي أن تحصل هيئة الاعتماد على تمويلها من :	أ	الحكومة	45	%39.5
		ب	رسوم واشتراكات المؤسسات	43	%37.7
		ج	هبات ومنح منظمات خارجية	14	%12.3
		د	أصحاب العمل	10	%8.7
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8

من خلال النتائج التي بينها الجدول (38) يتضح ما يلي:

- تبين الفقرة (9) أن" الغرض المناسب من وضع المعايير ينبغي أن يكون تطابق النتائج مع الأهداف" وهذا يمثل البديل "ب " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(38) وتقدر هذه النسبة ب(54.4%).

- تبين الفقرة (10) أن" يجب أن يكون قرار الاعتماد عبارة عن تقرير يقدم للمؤسسة ويتم نشره" وهذا يمثل البديل "ب " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(38) وتقدر هذه النسبة ب(48.2%).
- تبين الفقرة (11) أن" أنسب إستراتيجية لتطبيق الاعتماد هي إستراتيجية التطبيق التدريجي"و يمثل البديل "ب " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارين المتاحين كما بينه الجدول (38) وتقدر هذه النسبة ب(82.4%).
- تبين الفقرة (12) أنه" ينبغي أن تحصل هيئة الاعتماد على تمويلها من الحكومة" وهذا يمثل البديل "أ" والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(38) وتقدر هذه النسبة ب(39.5%)وذلك ، ومن ثم يأتي الخيار "ب" في المرتبة الثانية بنسبة (37.7%) ، أما الاعتماد على الهبات والمنح من المنظمات الخارجية فيأتي في المرتبة الثالثة، يليه الخيار "د" وبنسبة(8.7%) .
- مناقشة نتائج بدائل وخيارات الفقرات(9-12) الواردة في الجدول(38):
- في الفقرة (9) يؤيد(54.4%) من عينة البحث أن يكون الغرض المناسب من وضع المعايير هو تطابق النتائج مع الأهداف، ويرى الباحث أن هذا يبدو مناسبا في النظام المتنوع، وعندما يكون لكل جامعة أهداف وأغراض تميزها عن الجامعات الأخرى، ولكن في اليمن حيث تعد الجامعات نسخ مكررة لبعضها، يؤيد الباحث البديل "ب" والذي يقترح أن يكون الغرض المناسب من وضع المعايير هو ضمان مساواة وعدالة التقييم .
- في الفقرة (10) يؤيد(48.2%) من عينة البحث أن يكون قرار الاعتماد عبارة عن تقرير يقدم للمؤسسة ويتم نشره، ويوافق الباحث هذا الرأي بشدة، حيث يمثل الغرض الرئيسي للاعتماد الأكاديمي تقويم العملية التعليمية ومساعدة المؤسسات الجامعية على التحسين والتطوير، وتقديم التقرير للمؤسسة أولا قد يساعدها على إصلاح الأخطاء التي تكشف عنها عمليات التقويم، ويعزي الباحث نشر التقرير بعد ذلك لتلبية حاجة المستفيدين لمعرفة المستوى النوعي للمؤسسات الجامعية.
- في الفقرة (11) يرى(82.4%) من عينة البحث أن" أنسب إستراتيجية لتطبيق الاعتماد هي استراتيجية التطبيق التدريجي"، وهذا منطقي للغاية، ويعزي الباحث ذلك إلى أن الإمكانات والموارد المتاحة لا يمكن أن تستجيب للتطبيق الشامل في الظروف الحالية.
- في الفقرة (12) حصلت الخيارات الأربعة على نسب مئوية متقاربة، وفي ضوء ذلك يؤيد الباحث أن تحصل هيئة الاعتماد على تمويلها من الحكومة بنسبة(40%)، ومن رسوم واشتراكات المؤسسات

الراغبة في الحصول على عضوية الهيئة بنسبة(40%)، وأن تساهم المنظمات الدولية والهيئات المانحة ب(20%) حتى تتمكن الهيئة من تأمين مواردها الذاتية فيما بعد.

4- المفاضلة بين البدائل في الفقرات من(13الى16):

يتضمن الجدول (39) أربع فقرات، مرتبة من (13-16)، الفقرة (13) وأمامها أربعة بدائل والفقرة(14) أمامها ثلاثة بدائل، والفقرة(15) أمامها أربعة بدائل، والفقرة (16) أمامها أربعة بدائل، ويعرض الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة البحث في كل بديل من البدائل المتاحة، كما تتضمن كل فقرة بديلا إضافيا للذين ابدوا تحفظا ما حول الاختيار بين البدائل المتاحة.

جدول (39) يبين التكرارات والنسب المئوية لكل بديل من البدائل أمام الفقرات من(13 الى 16)

	الفقرة		الخيارات والبدائل المتاحة	التكرار	النسبة المئوية
13	ينبغي أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بـ :	ب	منح الترخيص أو سحبه	60	%52.6
		د	جميع ما ذكر	40	%35.1
		ج	السماح بفتح برامج جديدة	8	%7
		أ	إعفاءات ضريبية	4	%3.5
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8
14	ينبغي أن يضع معايير الاعتماد :	ب	هيئات وطنية	72	%63.1
		أ	المؤسسة نفسها	26	%22.8
		ج	هيئات خارجية متخصصة	14	%12.3
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8
15	الوقت اللازم للجاهزية في البدء بعملية الاعتماد :	ب	3-5سنوات	42	%36.8
		أ	أكثر من خمس سنوات	35	%30.7
		ج	1-اقل من 3سنوات	27	%23.7
		د	بدأنا العملية	8	%7
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8
16	دورة الاعتماد ينبغي أن تكون :	أ	كل ثلاث سنوات	46	%40.3
		ب	كل أربع سنوات	44	%38.6
		ج	كل خمس سنوات	18	%15.8
		د	كل سبع سنوات	4	%3.5
			متحفظ عن الإجابة	2	%1.8

من خلال النتائج التي بينها الجدول(39) يتضح ما يلي:

- تبين الفقرة (13) أنه" ينبغي أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بكل من : منح الترخيص أو سحبه ،بدرجة أولى وبنسبة (52.6%) وهو البديل "ب" بينما يرى البعض الآخر أن

يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بكل الخيارات المذكورة ، وهو الخيار "د" وبنسبة مئوية (35.1%) .

- تبين الفقرة (14) أنه" ينبغي أن يضع معايير الاعتماد هيئات وطنية" وهذا يمثل البديل "ب " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الثلاثة الموضحة في الجدول(39) وتقدر هذه النسبة ب(63.1%).
- تبين الفقرة (15) أن" الوقت اللازم للجاهزية في البدء بعملية الاعتماد ينبغي أن يكون ما بين 3- 5 سنوات" وهذا يمثل البديل "ب " والذي حصل على نسبة مئوية تقدر ب(36.8%).
- تبين الفقرة (16) أن" دورة الاعتماد ينبغي أن تكون كل ثلاث سنوات" وهذا يمثل البديل "أ " والذي حصل على أعلى نسبة مئوية من بين الخيارات الأربعة الموضحة في الجدول(39) وتقدر هذه النسبة ب(40.3%)، يليه الخيار "ب" كل أربع سنوات ، وبنسبة مئوية تقدر بـ (38.6%).

- مناقشة نتائج بدائل وخيارات الفقرات(13-16) الواردة في الجدول(39):

- في الفقرة(13) يوافق الباحث رأي الأغلبية من عينة البحث في أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بمنح الترخيص أو سحبه، أما الجامعات التي لا تفي بمعايير الحد الأدنى للاعتماد فيجب سحب الترخيص منها لأنه قد يدفعها السعي وراء المكاسب المادية إلى الإخلال بالأخلاقيات الجامعية كبيع الشهادات أو غيرها، ولكن الجامعات التي تحاول التطوير وتسعى إلى التحسين المستمر فينبغي أن تكون لها امتيازات خاصة كالسماح بفتح برامج جديدة، أو التوسع في البرامج الحالية، أو منحها المزيد من الإعفاءات الضريبية وغيرها من الامتيازات.
- في الفقرة (14) حصل البديل"ب" على أعلى نسبة مئوية، وهو أن تضع معايير الاعتماد هيئات وطنية"، ويعزي الباحث ذلك إلى أن المؤسسات الجامعية لم تتجذر فيها ثقافة الاعتماد بالشكل الذي يمكنها من وضع معايير بالكفاءة المطلوبة، أما الهيئات الخارجية فإنها تجهل واقع البيئة اليمنية، وربما قد تضع معايير لا تتوافق مع الوضع في اليمن ولا تستطيع الجامعات اليمنية تحقيقها.
- في الفقرة (15) يرجح ثلث عينة البحث تقريبا أن" الوقت اللازم للجاهزية في البدء بعملية الاعتماد ينبغي أن يكون ما بين 3- 5 سنوات"، ويرى الباحث أن هذه الفترة الزمنية ربما قد تكون متحققة في بعض الجامعات أو الكليات ولكن ليس في كل الجامعات اليمنية .
- في الفقرة (16) يؤيد (40.3%) من عينة البحث أن " دورة الاعتماد ينبغي أن تكون كل ثلاث سنوات"، ويؤيد (38.6%) من العينة أن تكون كل أربع سنوات، ولكن هذا وذاك سيكون مكلفاً، وفي ظل الأوضاع غير المستقرة للبلد قد يبدو تنفيذ ذلك أمرا مستحيلا ، ولذا يرى الباحث أن تكون دورة الاعتماد كل فترة انتخابية لأنها قد تكون مؤشرا جيدا على استقرار الأوضاع في البلد.

- **رابعا: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرابع ومناقشتها** :

- والذي نصه" ما الاستشرافات الكمية لأهم المؤشرات ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية"

تتمثل أهم المؤشرات الكمية ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية في كل من أعداد الملتحقين، أعداد هيئة التدريس، أعداد الخريجين، النفقات الجارية، ومن أهم الملامح الكمية للسيناريوهات الأربعة ما يلي:

يمثل السيناريو الأول سيناريو غياب الاعتماد:

ويأتي فيه التطور الكمي على حساب النوعية، وبالتالي ستتزايد أعداد الملتحقين بالجامعات بشكل كبير، وكنتيجة طبيعية لذلك سيتزايد أعداد الخريجين الذين يفتقدون إلى أقل المعايير النوعية بشكل ربما يشكل كارثة على مستقبل التنمية في البلد، لاسيما في ظل معايير الجودة والاعتماد، خاصة تلك التي تتعلق بتوفير الأعداد المناسبة من أعضاء هيئة التدريس ، ومتوسط تكلفة الطالب، إذ لا يمكن تصور أي جودة تعليمية في ظل اختلال نسبة أعداد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس، ناهيك عن الكفاءة النوعية للهيئة التدريسية، وعلى نفس المنوال لا يمكن تحقيق الجودة التعليمية بمتوسط تكلفة للطالب لا يتوافق مع الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها في الدول النامية على الأقل.

يمثل السيناريو الثاني سيناريو ادعاء الاعتماد:

ويستمر فيه التطور الكمي والنوعي على نفس النسق الحالي، وبالتالي فإن المعايير الكمية التي سيعتمد عليها نموذج الاعتماد الأكاديمي هي الحفاظ على المعايير المتوفرة حاليا سواء فيما يتعلق بنمو النفقات الجارية، أو الهيئة التدريسية .

يمثل السيناريو الثالث سيناريو مقاومة الاعتماد:

وفيه تحاول الهيئة الوطنية للاعتماد الوصول إلى معايير مقبولة عالميا، أي أن التطور الكمي لأعداد الملتحقين سيستمر بنفس النسق في السيناريو الثاني، لكن ذلك سيرافقه تحسينات مستمرة في المؤشرات الكمية الأخرى تدريجيا حتى الوصول إلى مستوى نوعي مقبول من المعايير وبالتالي يتفق السيناريوهان في نمو أعداد الملتحقين ويتباينان في المؤشرات الكمية الأخرى مثل حجم النفقات الجارية ومتوسط تكلفة الطالب، ونسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس، وكذلك التحسن والتطوير التدريجي في نوعية المدخلات، ونوعية العمليات، ونوعية المخرجات .

يمثل السيناريو الرابع سيناريو نجاح الاعتماد:

وسيرافق هذا السيناريو تطور كمي ونوعي معاً، وسيفرض ذلك التوسع تحديات جسيمة على هيئة الاعتماد الأكاديمي للحفاظ على المستوى النوعي لذلك الكم الهائل من الملتحقين ولضمان جودة العملية التعليمية حتى لا يمثل هذا التطور الكمي كارثة في المستقبل على التنمية في البلد، وهذا الاستقراء يجب أن تضعه هيئة الاعتماد في الحسبان بوصفه أحد أهم التحديات التي يمكن أن تواجه عمل الهيئة، وفي ضوء تلك الافتراضات يستشرف الباحث مؤشرات الملتحقين وأعداد هيئة التدريس والخريجين والنفقات الجارية كالتالي:

أولا : **استشراف أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية خلال الفترة**[2010- 2030م]:

تتأثر أعداد الملتحقين بعدة عوامل منها حجم مخرجات التعليم الثانوي، والطاقة الاستيعابية للجامعات القائمة، وقدرة الدولة على بناء واستحداث جامعات وكليات جديدة، وكذلك مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم الجامعي، ويؤثر المستوى الاقتصادي للسكان بدرجة كبيرة على معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، وغيرها من العوامل، كل تلك العوامل تجعل التنبؤ الدقيق بأعداد الملتحقين خلال العقدين المقبلين أمراً مستحيلاً، ومن هذا المنطلق فإن أسلوب السيناريوهات يطرح بدائل عدة للصور المحتملة التي سيكون عليها المستقبل، ولكل سيناريو افتراضاته التي ينطلق منها.

وبالاعتماد على قاعدة البيانات الواردة في الفصل الرابع وباستخدام البرامج الإحصائية للسلاسل الزمنية تم التوصل إلى النتائج التالية في الجدول (40) وذلك فيما يتعلق باستشراف أعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية خلال العقدين المقبلين حتى عام 2030م في السيناريوهات الأربعة بشكل عام.

الجدول (40)يبين نتائج استشراف أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية وفقا للسيناريوهات الأربعة

العام	الفئة العمرية (19-23)	السيناريوهين الأول والرابع			نسبة التغطية	السيناريوهين الثاني و الثالث			نسبة التغطية
		حكومي	خاص	إجمالي		حكومي	خاص	إجمالي	
2010م	2587000	211294	71830	283124	%11	209166	66134	288881	%11.2
2011م	2672000	216850	80463	297313	%11.1	213777	73278	299698	%11.2
2012م	2746000	222553	89660	312213	%11.4	218388	80423	310515	%11.3
2013م	2807000	228405	99455	327860	%11.7	222999	87567	321332	%11.4
2014م	2856000	234412	109879	344291	%12	227610	94712	332149	%11.6
2015م	2892000	240576	120969	361545	%12.5	232221	101857	342966	%11.9
2016م	2915000	246903	132761	379664	%13	236832	109001	353783	%12.1
2017م	2929000	253396	145295	398691	%13.6	241443	116146	364600	%12.4
2018م	2937000	260060	158611	418671	%14.3	246054	123290	375417	%12.8
2019م	2944000	266899	172754	439653	%14.9	250665	130435	386234	%13.1
2020م	2951000	273917	187769	461686	%15.6	255276	137580	397051	%13.5
2021م	2957000	281121	203703	484824	%16.4	259886	144724	407868	%13.8
2022م	2960000	288514	220607	509121	%17.2	264497	151869	418685	%14.1
2023م	2958000	296101	238535	534636	%18	269108	159013	429502	%14.5
2024م	2935000	303888	257541	561429	%19.1	273719	166158	440318	%15
2025م	3043000	311879	277687	589566	%19.4	278330	173303	451135	%14.8
2026م	3049000	320081	299031	619112	%20.3	282941	180447	461952	%15.2
2027م	3055000	328498	321641	650139	%21.3	287552	187592	472769	%15.5
2028م	3061000	337137	345584	682721	%22.3	292163	194736	483586	%15.8
2029م	3067000	346003	370932	716935	%23.4	296774	201881	494403	%16.1
2030م	3073000	355102	397763	752865	%24.5	301385	209026	505220	%16.4

ولمعرفة الافتراضات والتداعيات لكل سيناريو من السيناريوهات الأربعة التي وردت نتائجها في الجدول(40) يمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- استشراف أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية وفقا للسيناريوهين الثاني والثالث:

الافتراضات:

يفترض كل من السيناريو الثاني والسيناريو الثالث نمو أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي في اليمن نموا خطيا بالاعتماد على البيانات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وباستخدام معادلات السلاسل الزمنية في البرنامج الإحصائي (spss) يمكن أن تنمو أعداد الملتحقين كما هو موضح في الجدول (40) سواء فيما يتعلق بالجامعات الحكومية أو الخاصة .

التداعيات:

❖ ضمن مشاهد كل من السيناريو الثاني والثالث ستصل أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي بقطاعيه الحكومي والخاص إلى (505,220) طالب وطالبة بحلول عام 2030م، أي ما يقارب ضعف العدد الحالي، وستصبح نسبة التغطية وفقا لذلك (16.4%) من الفئة العمرية(19-23)سنة، تستوعب الجامعات الحكومية تقريبا (60%) تقريبا ، بينما تستوعب الجامعات الخاصة (40%) تقريبا .

الشكل(11)يبين استشراف اعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية بين عامي [٢٠١٠م - ٢٠٣٠م] وفقا للسيناريو الثاني والسيناريو الثالث

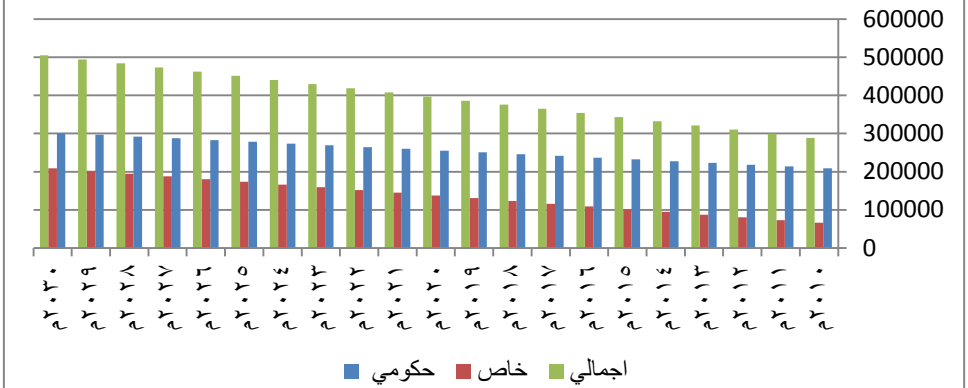

❖ يفرض هذا الاستقراء الخطي على الجامعات الحكومية أن توسع من طاقتها الاستيعابية بحوالي(23000) مقعد جامعي كل خمس سنوات، حتى عام 2030م، لتصل الطاقة الاستيعابية إلى (301385) طالب وطالبة تقريبا.

❖ يفرض هذا الاستقراء الخطي على الجامعات الخاصة أن توسع من طاقتها الاستيعابية بحوالي(35000) طالب وطالبة كل خمس سنوات حتى عام 2030م، لتصل بذلك طاقتها الاستيعابية إلى (209026) طالب وطالبة.

ب ـ استشراف أعداد الملتحقين بالجامعات اليمنية وفقا للسيناريوهين الأول والرابع:

استنادا إلى الإسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء، سيتزايد الطلب على التعليم الجامعي، وتبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم العالي باليمن (13%) تقريبا من الفئة العمرية (19-23)، وهذه النسبة لا تحقق الطموح الذي تسعى إليه إستراتيجية التعليم العالي، وهو زيادة هذه النسبة لتصل إلى (35%) بحلول عام 2025م، وبالاعتماد على معادلات السلاسل الزمنية المبنية على بيانات العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن أعلى نمو يمكن أن يتحقق هو نمو هذه الأعداد نموا أسيا، والجدول رقم (40) يبين أعداد الملتحقين التي يمكن توقعها .

الافتراضات:

يفترض كل من السيناريو الأول والسيناريو الرابع نمو أعداد الملتحقين نموا أسيا على حد سواء،وبناء على قاعدة البيانات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يطبق الباحث أسلوب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وعلى الرغم من أن السيناريو الأول يأتي في ضوء الطموح الذي تسعى إليه الإستراتيجية ، إلا أنه سيصاحبه تدهورٌ كبيرٌ في النوعية إذ أن المؤشرات الكمية الأخرى لن تنمو نموا موازيا لتلك الزيادة، وعلى النقيض من ذلك سيشهد السيناريو الرابع تحسنا كبيرا على الصعيدين الكمي والنوعي ، وستشهد المؤشرات الكمية المرافقة لهذه الزيادة تحسنا مستمرا في المعايير الأخرى حتى الوصول إلى مستوى معايير عالمية مقبولة .

التداعيات:

- سيتضاعف أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي بقطاعيه الحكومي والخاص خلال العقدين المقبلين أكثر من مرتين ونصف عدد الملتحقين حاليا، وبحسب افتراضات كل من السيناريو الأول والرابع فسيصل عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي في اليمن إلى (752,865) طالب وطالبة بحلول عام 2030م، مما يعني أن متوسط الزيادة السنوية سيكون (23,487) طالباً وطالبة، وهذا العدد من الملتحقين لا يمثل سوى (24.5%) من الفئة العمرية(19-23) سنة، حيث سيصل عدد السكان في هذا الفئة العمرية إلى(3,073,000) ثلاثة ملايين وثلاثة وسبعين ألف شاب وشابة بحسب الإسقاطات السكانية، وبالرغم من هذا التطور الكمي الهائل، ستظل نسبة التغطية دون الطموح الذي تسعى إليه إستراتيجية التعليم العالي، مما يعني أنه ينبغي التوسع في التعليم غير الجامعي سواء الفني أو المهني لتلبية ذلك الطموح.
- يقدر الاستقراء الكمي لأعداد الملتحقين بالجامعات الحكومية ب(355,102)طالب وطالبة بحلول عام (2030م)، وفقا لافتراضات كل من السيناريو الأول والرابع، وهذا يعني أن العدد للملتحقين بالجامعات الحكومية آنذاك، سيصل إلى ما يقارب ضعف العدد الحالي، وستستوعب (47%) تقريبا من أعداد الملتحقين، والزيادة المتوقعة تفرض على الجامعات الحكومية أن توسع من طاقتها الاستيعابية بمعدل(7190) مقعدا سنويا.

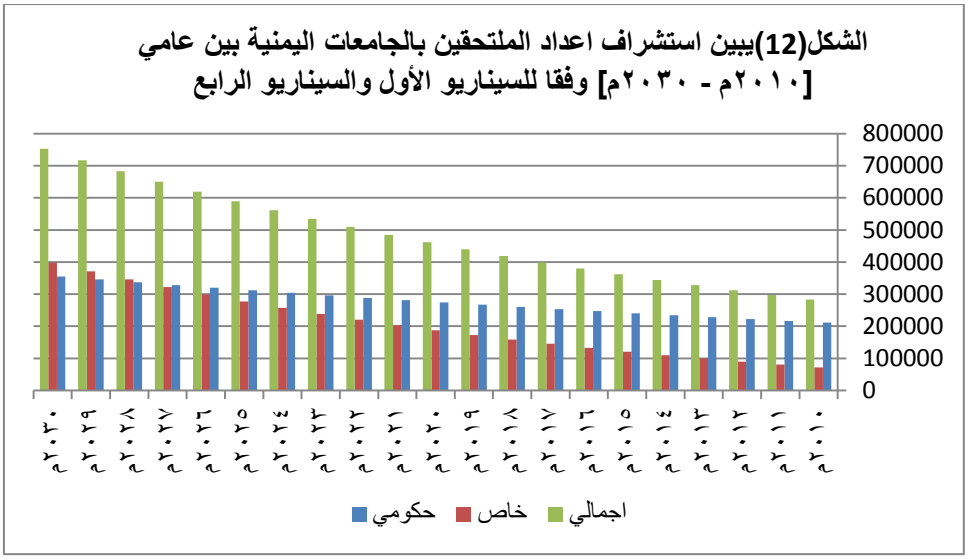

❖ يقدر الاستقراء الكمي لأعداد الملتحقين بالجامعات الخاصة خلال العقدين المقبلين أنها ستشهد توسعا كبيرا في أعداد الملتحقين، فبينما يمثل العدد الحالي (71830) طالباً وطالبة، فبحلول عام 2030م سيصل العدد إلى(397763) طالباً وطالبة، أي بما يفوق خمسة أضعاف العدد الحالي ،وهذا يعني أنها ستضطلع بدور رئيسي في الالتحاق لتمثل ما نسبته(53%) من الملتحقين، وهذه القراءة الكمية لمؤشر الالتحاق تتوافق كثيرا مع التوجهات العالمية والمحلية نحو تعظيم دور القطاع الخاص للإسهام في التعليم الجامعي، وتخفيف العبء على القطاع الحكومي الذي سيصبح عاجزا عن استيعاب هذه الأعداد الناجمة عن النمو السكاني الهائل الذي ستشهده اليمن خلال العقدين المقبلين، كل ذلك يضع هيئة الاعتماد أمام خيارات صعبة فإما أن تضحي بالنوعية على حساب التطور الكمي فتتساهل كثيرا مع القطاع الخاص، وسيفضي ذلك بالطبع إلى أحداث السيناريو الأول (السيناريو الكارثي) الذي سيأتي الحديث عنه في هذا البحث ، وإما أنها تقوم بدور ايجابي وفعال للموازنة بين التطورات الكمية والنوعية المطلوبة، وهذا سيكلفها الكثير ويحتاج إلى جهود وإمكانات جبارة، ولكنه سيفضي في النهاية إلى السيناريو الرابع (سيناريو الأمل والطموح).

ثانيا: استشراف التطور الكمي في عدد أعضاء هيئة التدريس:

يتأثر التطور الكمي في عدد أعضاء هيئة التدريس بعوامل عدة، كغيره من المؤشرات الكمية، وقد تتركز الزيادة العددية لهذا المؤشر في تخصصات معينة على حساب تخصصات أخرى أكثر أهمية، وهذا يمثل تحديا مستقبليا لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ويبدو أن الوضع يسير في هذا الاتجاه، حيث تتوافر حالياً الدراسات العليا في الجامعات اليمنية في تخصصات يتكدس فيها أعضاء هيئة التدريس، بينما لا تتوافر في التخصصات التي تفتقر إليها هذه الجامعات حتى على مستوى مرحلة البكالوريوس، ويلاحظ أيضاً تقادم بعض أعضاء هيئة التدريس في الكثير من

التخصصات ولجوئهم إلى التقاعد، والأخطر من ذلك هجرة الكثير من تلك الكفاءات إلى العمل في الخارج، وهذا بالطبع سيشكل مشكلة في المستقبل القريب تعوق التقدم نحو تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات اليمنية .

تعاني اليمن حالياً من نقص كبير في أعداد هيئات التدريس، حيث تبلغ معدلات التأطير ما يقارب ضعفي المعدل العالمي أو يزيد، والاعداد المتوافرة من حملة الدكتوراة قد لا تكون بالمستوى المطلوب، وقد لا تتوافر لحامليها الظروف للقيام بالأبحاث أو للمشاركة في الحياة العلمية على الصعيد الدولي، أو أنهم يغرقون بنصاب تعليمي عالي، وينصرفون عن البحث العلمي والاجتهاد، فلا تمضي سنوات قليلة حتى تنضب حيويتهم العلمية، أو يتركون سلك التعليم إلى القطاع الخاص أو غيره، أو يهاجرون، ويؤثر هذا الأمر سلبا على جودة عمليات التعليم والتعلم، وعلى إنتاجية أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات على حد سواء، ويزيد من تضخم أعداد الطلبة في الصفوف، وانخفاض إمكانات التفاعل بين الأساتذة والطلبة، وزيادة خطر الرسوب والإعادة، وانهماك أعضاء هيئة التدريس بمهمات التعليم، وانصرافهم عن البحث العلمي، وافتقار الحياة الأكاديمية للأنشطة التي تثري سيرورة الطلبة في دراستهم، وفقدان الدوافع لدى الطلبة، والتحول عن الدراسة إلى أمور أخرى لا تتناسب مع التحصيل العلمي، وكل ذلك يؤثر سلبا على جودة رأس المال المعرفي الذي يكتسبه الطلبة .

وبالعودة إلى قاعدة البيانات الواردة في الفصل الرابع، ثم باستخدام المعالجات الإحصائية للسلاسل الزمنية، يستشرف الجدول (41) التطور الكمي المتوقع في أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات اليمنية خلال الفترة [2010- 2030م] وفقا للسيناريوهات الأربعة وذلك كما يلي:

جدول(41) أعداد هيئة التدريس في الجامعات اليمنية بالسيناريوهات الأربعة حتى عام 2030م.

العام	السيناريو الأول			السيناريو الثاني			السيناريو الثالث			السيناريو الرابع		
	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي	حكومي	خاص	إجمالي
2010م	6985	1941	8926	6972	1890	8862	7125	2327	9452	7162	2097	9259
2011م	7110	2063	9173	7126	2094	9220	7597	2564	10161	7477	2401	9878
2012م	7237	2187	9424	7280	2298	9578	8069	2801	10870	7808	2737	10545
2013م	7368	2313	9681	7433	2502	9935	8541	3072	11613	8157	3107	11264
2014م	7501	2442	9943	7587	2706	10293	9013	3345	12358	8524	3516	12040
2015م	7637	2574	10211	7741	2910	10651	9485	3630	13115	8910	3966	12876
2016م	7776	20709	28485	7894	3114	11008	9957	3931	13888	9317	4462	13779
2017م	7919	2849	10768	8048	3318	11366	10429	4246	14675	9746	5010	14756
2018م	8064	2993	11057	8202	3522	11724	10901	4579	15480	10198	5614	15812
2019م	8212	3141	11353	8356	3727	12083	11373	4929	16302	10675	6281	16956
2020م	8364	3294	11658	8509	3931	12440	11844	5300	17144	11180	7019	18199
2021م	8519	3453	11972	8663	41`35	8663	12316	5691	18007	11713	7834	19547
2022م	8677	3617	12294	8817	4339	13156	12788	6106	18894	12277	8736	21013
2023م	8839	3786	12625	8970	4543	13513	13260	6546	19806	12873	9736	22609
2024م	9004	3962	12966	9124	4747	13871	13732	7014	20746	13506	10843	24349
2025م	9173	4145	13318	9278	4952	14230	14204	7513	21717	14176	12073	26249
2026م	9345	4338	13683	9431	5155	14586	14676	8045	22721	14887	13439	28326
2027م	9522	4530	14052	9585	5360	14945	15148	8614	23762	15642	14960	30602
2028م	9702	4734	14436	9739	5564	15303	15620	9225	24845	16054	16654	32708
2029م	9886	4945	14831	9868	5768	15636	16092	9881	25973	16878	18546	35424
2030م	10074	5166	15240	10046	5972	16018	16564	10588	27152	17755	19888	37643

من خلال النتائج في الجدول يتضح ما يلي:

-وفقا للسيناريو الأول سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات اليمنية بشكل عام إلى (15,240) عضوا أي ضعفي العدد الحالي تقريبا، ولكن في ظل نمو أعداد الملتحقين ليصل إلى ثلاثة أضعاف العدد الحالي.

-وفقا للسيناريو الثاني سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى (16,018) عضوا، مقابل (505,220) طالبا.

-وفقا للسيناريو الثالث سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى (27,152) عضوا أي أكثر من أربعة أضعاف العدد الحالي، مقابل (505,220) طالبا .

-وفقا للسيناريو الرابع سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى(37,643) عضوا أي أكثر من خمسة أضعاف العدد الحالي ، مقابل (752,865) طالبا.

ولمعرفة الافتراضات والتداعيات لكل من السيناريوهات الأربعة في الجدول(41) يمكن تفصيل ذلك كالتالي:

أ- استشراف حجم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية وفقا للسيناريوهات الأربعة :

الافتراضات:

يفترض السيناريو الرابع نمو عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية تدريجيا ليصل إلى الحد الأدنى المتعارف عليه عالميا(20 طالب/ عضو هيئة تدريس)، وبما يكافئ التزايد السريع في أعداد الطلبة الذي سينمو أسيا كما يفترض

هذا السيناريو وستكون هذه الزيادة وفقا للمعادلة التالية :

$$X=y/(30- 0.5n)$$

X تعني :عدد أعضاء هيئة التدريس Y تعني : عدد الملتحقين

n=3،2،1،.،20 باعتبار (n=1)عام 2010م، (n=20) عام 2030م.

- ❖ يفترض السيناريو الثالث نفس المعادلة في السيناريو الرابع، والذي يختلف عنه في نمو أعداد الملتحقين.

ويتوافق نمو أعضاء هيئة التدريس وفقا لافتراض السيناريو الثالث توافقا كبيرا مع النتائج المبنية على معادلة النمو الخطي في البرنامج الإحصائي (spss) والسلاسل الزمنية للنمو الخطي .

- ❖ يفترض السيناريو الثاني الحفاظ على الوضع الحالي بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس مقابل عدد الملتحقين وهذه النسبة هي (30طالب/ عضو هيئة تدريس) في الجامعات الحكومية ،وبذلك فإن نمو عدد أعضاء هيئة التدريس لكل عام سيكون وفقا للمعادلة:

$$X=y/30$$

يفترض السيناريو الأول تدهور نسبة (طالب/ عضو هيئة التدريس) إلى أدنى معدل حالي وهو (38طالب/ عضو هيئة تدريس) في جامعة حكومية وهي جامعة تعز، وبالتالي يكون النمو وفقا للمعادلة:

$$X=y/(30+ 0.25n)$$

التداعيات:

وفقا للسيناريو الأول فإن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية سيصل إلى (10,074) عضو هيئة تدريس بحلول عام 2030م، مقابل (355,102) طالبا ، بمعدل (38 طالب/عضو هيئة

تدريس) وهذا يمثل تحدي كبير للنوعية، ولا يمكن أن تقره أي هيئة اعتماد، وهذا المؤشر سيمثل ابرز ملامح السيناريو الأول لمستقبل هيئة الاعتماد.

❖ وفقا للسيناريو الثاني فإن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية سيصل إلى(10,046) عضو هيئة تدريس بحلول عام 2030م،مقابل (301,385)طالبا، بمعدل (30طالب / عضو هيئة تدريس) محافظا بذلك على الوضع الحالي دون تدهور أو تحسن، وهذا بدوره سيمثل مؤشرا للملامح الأولية التي يمثلها السيناريو الثاني لمستقبل هيئة الاعتماد والتي ستنحصر مهمتها في الحفاظ على مؤشرات الوضع الحالي باعتباره وضعا مقبولا لديها ، مع أنه لا يتوافق مع المعايير المتعارف عليها إقليميا وعالميا.

الشكل(13)استشراف أعداد الهيئة التدريسية بالجامعات اليمنية الحكومية بين عامي [٢٠١٠م _ ٢٠٣٠م] وفقا للسيناريوهات الأربعة

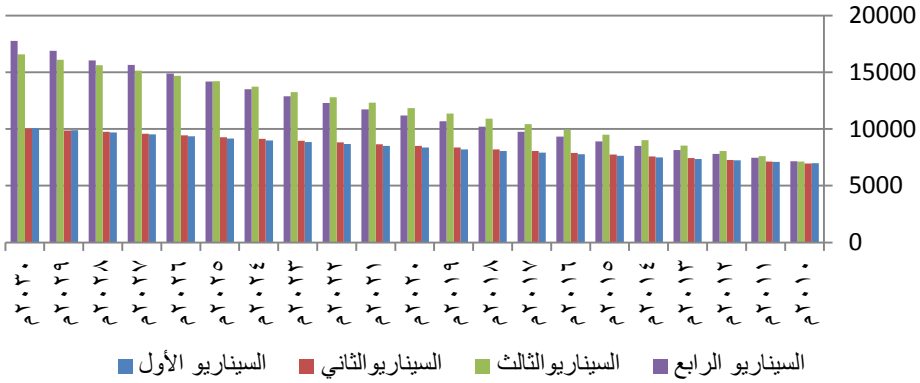

.

❖ وفقا للسيناريو الثالث فإن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية سيصل إلى (16,564) عضوا بحلول عام 2030م ، مقابل (301,385) طالبا، بمعدل (20طالب/ عضو هيئة تدريس) ليتوافق ذلك مع الحد الأدنى المتعارف عليه لهذا المؤشر، وهذا بالطبع لن يتحقق إلا في وجود هيئة اعتماد وطنية تضمن التحسن المستمر في هذه النسبة حتى الوصول إلى المعدل المطلوب.

❖ وفقا للسيناريو الرابع فإن عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية سيصل إلى (17,755) عضوا بحلول عام 2030م، مقابل (355,102) طالبا، بمعدل (20طالب/ عضو هيئة تدريس) ليتوافق ذلك مع الحد الأدنى المتعارف عليه لهذا المؤشر، في ظل أعلى نمو متوقع لأعداد الملتحقين .

ب - استشراف حجم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة وفقا للسيناريوهات الأربعة:

الافتراضات :

❖ ينمو عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة بناء على افتراض السيناريو الرابع: تحسن النسبة تدريجيا للوصول إلى الحد الأدنى المتعارف عليه عالميا وهو 20 طالب/ عضو هيئة تدريس

بالرغم من التزايد السريع في أعداد الطلبة الذي سينمو أسيا كما يفترض هذا السيناريو وستكون هذه الزيادة وفقا للمعادلة التالية :

$$X=y/(35- 0.75n)$$

X تعني :عدد أعضاء هيئة التدريس y تعني : عدد الملتحقين

n=3،2،1،.،20 باعتبار (n=1)عام 2010م، (n=20) عام 2030م.

- ❖ يفترض السيناريو الثالث نمو عدد أعضاء هيئة التدريس بنفس نسق معادلة السيناريو الرابع ، مع اختلاف في عدد الملتحقين، ويتوافق نمو أعضاء هيئة التدريس وفقا لافتراض السيناريو الثالث توافقا كبيرا مع النتائج المبنية على معادلة النمو الخطي في البرنامج الإحصائي (spss) والسلاسل الزمنية للنمو الخطي .
- ❖ يفترض السيناريو الثاني الحفاظ على الوضع الحالي بالنسبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس مقابل عدد الملتحقين وهذه النسبة هي (35طالب/ عضو هيئة تدريس) في الجامعات الخاصة. وبذلك فإن نمو عدد أعضاء هيئة التدريس لكل عام سيكون وفقا للمعا
- ❖ يفترض السيناريو الأول تدهور نسبة (طالب/ عض $X=y/35$ إلى أدنى معدل حالي وهو (70طالب/ عضو هيئة تدريس) كما هو الحال في جامعة العلوم والتكنولوجيا حاليا، ويمكن تصوره وفقا للمعادلة التالية:

$X=y/(35+2n)$ تعني :عدد أعضاء هيئة التدريس ,Y تعني : عدد الملتحقين

التداعيات :

- ❖ وفقا للسيناريو الأول سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة إلى(5,166) بحلول عام 2030م مقابل (397,763) طالبا ، بمعدل (70 طالبا/ عضو هيئة تدريس) .
- ❖ وفقا للسيناريو الثاني سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى(5,972)، مقابل (209,026) طالبا وطالبة، محافظا بذلك على المعدل الحالي (35طالبا/ عضو هيئة تدريس) .
- ❖ وفقا للسيناريو الثالث سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى(10,588) عضوا، مقابل(209,026)طالبا وطالبة بمعدل (20طالبا / عضو هيئة تدريس) .
- ❖ وفقا للسيناريو الرابع سيصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى (19,888) عضوا، مقابل (397,763)طالبا وطالبة بمعدل (20 طالبا / عضو هيئة تدريس).

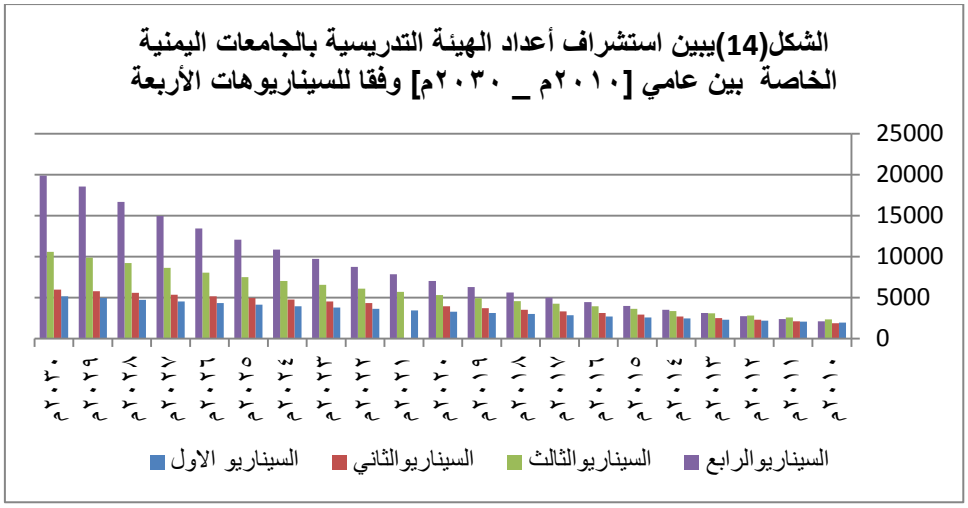

ثالثا: **استشراف حجم النفقات الجارية في الجامعات اليمنية الحكومية**:

استقرار الوضع الاقتصادي للبلد واستقرار سعر الصرف، أو النمو الاقتصادي السريع وتحسن قيمة الريال اليمني أو التدهور المريع لقيمة العملة الوطنية، السياسة العامة للدولة تجاه التعليم الجامعي، الانفجار السكاني وارتفاع تكلفة التعليم، استمرار النزاعات المسلحة التي تستدعي زيادة النفقات العسكرية على حساب التعليم، تضخم مؤشر الدين الخارجي، تأثر الاقتصاد الوطني بالعوامل الخارجية، كل ذلك يطرح احتمالات عديدة لحجم النفقات الجارية التي يمكن أن تخصص للجامعات الحكومية في المستقبل، غير أن هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن مستقبل الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة التعليمية في المستقبل، ولهذا فإن الافتراضات التي بنيت عليها استشرافات مؤشر النفقات الجارية، شذت عن الأساليب التي تعتمد عليها نماذج السلاسل الزمنية سواء نموذج التمهيد الخطي، أو نموذج التمهيد الأسي، لأنها أعطت قراءات بعيدة كثيراً عن كل الاحتمالات التي يمكن تصورها، وفي هذا المؤشر ـ على وجه الخصوص ـ بنيت الافتراضات على أساس مقارنة متوسط تكلفة الطالب في الجامعات الحكومية ككل خلال عام 2030م، بمستوى أفضل جامعة حالية، وفي المقابل سيناريو التدهور بمستوى أقل متوسط تكلفة في الجامعات القائمة ـ باستثناء جامعة عمران ـ وسيناريو آخر يفترض أن تثبت متوسط تكلفة الطالب على الوضع القائم حالياً دون زيادة أو نقصان مع مراعاة حجم الزيادة المتوقعة في أعداد الملتحقين، ويوضح الجدول(42) قراءة مجملة لحجم النفقات الجارية في السيناريوهات الأربعة المتوقعة وذلك على النحو التالي:

يبين الجدول (42) النمو المتوقع لحجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية اليمنية وفقا للسيناريوهات الأربعة

العام	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
2010م	29452693	30923728	28805166	31253129
2011م	29917927	33137145	29454337	33613484
2012م	30387386	35401349	30103649	36076508
2013م	30860713	37730984	30752961	38645669
2014م	31338071	40126049	31402273	41325194
2015م	31819062	42586544	32051584	44118751
2016م	32303800	45112469	32051584	47030824
2017م	32791976	47703825	33350208	50065474
2018م	33283519	50360610	33999520	53227260
2019م	33778203	53082825	34648832	56520667
2020م	34275782	55870471	35298143	59950296
2021م	34776354	58723320	35947455	63521538
2022م	35279491	61641819	36596767	67239053
2023م	35784990	64625747	37245938	71108062
2024م	36292736	67675106	37895250	75134180
2025م	36802345	70789895	38544702	79322681
2026م	37313762	73970114	39193873	83679736
2027م	37826544	77215763	39843185	88210910
2028م	38340568	80526842	40492497	92922711
2029م	38855448	83730611	41141809	97821276
2030م	39370868	87345291	41791121	102913175

ولمعرفة الافتراضات والتداعيات لكل سيناريو من السيناريوهات الأربعة التي وردت نتائجها في الجدول(42) يمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

الافتراضات والتداعيات لكل سيناريو من سيناريوهات نمو النفقات الجارية في الجامعات الحكومية:

الأفتراضات:

- يفترض السيناريو الأول تدهور متوسط تكلفة الطالب في الجامعات الحكومية من (140,112)ريال يمني عام 2009م، إلى(112,186)ريال يمني عام 2030م وهو مستوى أقل جامعة حكومية وهي جامعة تعز حاليا، وبذلك يكون حجم النفقات الجارية وفقا للمعادلة التالية:

$$Y= (140112 – 1426n)N$$

Y : إجمالي النفقات الجارية في الجامعات الحكومية N :عدد الملتحقين

n=3،2،1،.،20 باعتبار (n=1)عام 2010م، (n=20) عام 2030م.

- يفترض السيناريو الثالث: الحفاظ على الوضع الحالي لمتوسط تكلفة الطالب في الجامعات الحكومية وهو (140,112 ريال يمني) عام 2009م ـ بحسب آخر البيانات المتوفرة، وبذلك يكون حجم النفقات الجارية وفقا للمعادلة التالية:

$$Y= 140112 N$$

- يفترض السيناريو الثاني: نمو متوسط تكلفة الط . ي . ـ ـ الحكومية من(140,112) ريال يمني عام 2009م إلى (282,616) ريال يمني متوسط تكلفة الطالب في جامعة حضرموت كأعلى متوسط في جامعة حكومية وبذلك سيكون حجم النفقات الجارية في كل من السيناريوهين الثاني والرابع وفقا للمعادلة :

$$Y= (140112+7095n)N$$

ويتوافق كل من السيناريو الثاني والسيناريو الرابع في المعادلة المحددة لحجم النفقات الجارية مع فارق بينهما في أعداد الملتحقين وفقا لكل سيناريو منهما، على افتراض ثبات قيمة الدولار عند (220ريال يمني) .

التداعيات:

- وفقا للسيناريو الأول فإن حجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية سيصل إلى (39,370,868,000) ريال يمني، بحلول عام 2030م، وبذلك ستتدهور متوسط تكلفة الطالب لتصل إلى(112,186) ريال يمني.
- وفقا للسيناريو الثاني فإن حجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية سيصل إلى (87,345,291,000) ريال يمني، بحلول عام 2030م، وبذلك ستتصاعد متوسط تكلفة الطالب لتصل إلى(289,812)ريال يمني .
- وفقا للسيناريو الثالث فإن حجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية سيصل إلى(41,791,121,000) ريال يمني، بحلول عام 2030م، وبذلك ستتدهور متوسط تكلفة الطالب لتصل إلى(140,112)ريال يمني.

الشكل(15)استشراف حجم النفقات الجارية بالجامعات اليمنية الحكومية بين عامي [٢٠١٠م _ ٢٠٣٠م] وفقا للسيناريوهات الأربعة

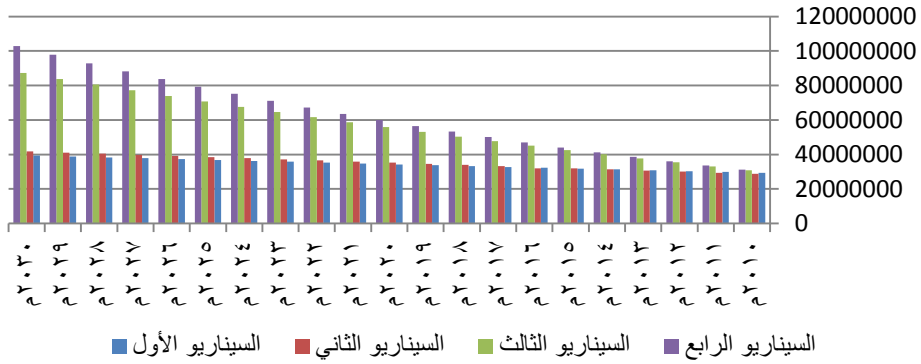

- وفقا للسيناريو الرابع فإن حجم النفقات الجارية في الجامعات الحكومية سيصل إلى (102,913,175,000) ريال يمني، بحلول عام 2030م، وبذلك ستتصاعد متوسط تكلفة الطالب لتصل إلى(289,812)ريال يمني.

يلاحظ في كل من السيناريو الثاني والرابع ارتفاع حجم النفقات الجارية ، وهذه الزيادة ستكون ناتجة عن :

- تكاليف تحسين أجور ورواتب أعضاء هيئة التدريس والحوافز المقدمة للعاملين بشكل عام .
- تكاليف تهيئة المؤسسات الجامعية للتقدم لطلب الاعتماد.
- تكاليف عمليات التقييم وإجراءات الاعتماد .
- تكاليف تدريب وتأهيل كوادر جديدة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.
- تكاليف إدارة العملية التعليمية والبحثية والتحسين والتطوير المستمر في منظومة التعليم العالي.
- التكاليف المصاحبة لتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي .

وعلى نفس المنوال ستتصاعد النفقات الرأسمالية نتيجة لتكاليف إعادة تأهيل/ التوسع/ إضافة جديدة في المنشآت والبنية التحتية والتجهيزات للوصول إلى معايير الحد الأدنى المطلوبة للوصول إلى الجودة المطلوبة .

رابعا: استشراف أعداد الطلبة الخريجين وفقا للسيناريوهات الأربعة :

يتأثر مؤشر الخريجين كغيره من المؤشرات بعوامل عدة منها على سبيل المثال ـ لا الحصر ـ تدهور الكفاءة الداخلية للجامعات، تفاقم ظاهرة بطالة الخريجين وفقدان التعليم الجامعي أهميته، الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية التي يعيشها البلد، وعوامل أخرى كثيرة لا يمكن حصرها، وأسلوب السيناريوهات بدوره يطرح عدة بدائل مستقبلية لهذا المؤشر فإما أن يستمر بنفس نمو الفترة الماضية أو أنه يتخذ منحى آخر، وهناك أساليب رياضية تسمى بالسلاسل الزمنية يمكن من خلالها استقراء الاحتمالات المستقبلية لنمو المؤشرات الكمية، بالإضافة إلى الافتراضات التي يمكن أن ينطلق منها كل سيناريو، ويعرض الجدول التالي استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة .

الجدول (43) يبين استشراف أعداد الطلبة الخريجين من الجامعات اليمنية حتى عام 2030م

العام	السيناريو الثاني والثالث			النسبة إلى الملتحقين	السيناريو الأول والرابع			النسبة إلى الملتحقين
	حكومي	خاص	إجمالي		حكومي	خاص	إجمالي	
2010م	25504	5808	31312	%10.8	26136	6882	33018	%11.7
2011م	26410	6369	32779	%10.9	27368	8345	35713	%12
2012م	27297	6930	34227	%11	28659	10121	38780	%12.4
2013م	28193	7492	35685	%11.1	30011	12274	42285	%12.9
2014م	29089	8053	37142	%11.1	31427	14886	46313	%13.5
2015م	29983	8615	38598	%11.3	32909	18053	50962	%14.1
2016م	30880	9176	40056	%11.3	34461	19523	53984	%14.2
2017م	31776	9737	41513	%11.4	36086	21741	57827	%14.5
2018م	32672	10299	42971	%11.4	37788	23959	61747	%14.7
2019م	33568	10860	44428	%11.5	39571	26177	65748	%15
2020م	34461	11422	45883	%11.6	41437	28395	69832	%15.1
2021م	35360	11983	47343	%11.6	43392	30613	74005	%15.3
2022م	36255	12544	48799	%11.7	45438	32831	78269	%15.4
2023م	37151	13106	50257	%11.7	47581	35049	82630	%15.5
2024م	38047	13667	51714	%11.7	49825	37267	87092	%15.5
2025م	38940	14229	53169	%11.8	52175	39485	91660	%15.5

2026م	39839	14790	54629	%11.8	54636	41703	96339	%15.6
2027م	40735	15351	56086	%11.9	57213	43921	101134	%15.6
2028م	41630	15912	57542	%11.9	59912	46139	106051	%15.5
2029م	42526	16474	59000	%11.9	62738	48357	111095	%15.5
2030م	43418	17036	60454	%12	65697	50575	116272	%15.4

تناول الجدول(43) النمو المتوقع في أعداد الخريجين في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة وفقا للسيناريوهات الأربعة المتوقعة، وبناء على معادلات السلاسل الزمنية المعتمدة على سلسلة من البيانات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وباستخدام البرنامج الإحصائي (spss) تم استشراف أعداد الخريجين خلال العقدين المقبلين حتى نهاية عام 2030م ، ولمعرفة الافتراضات والتداعيات لكل سيناريو يمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ- استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية بين عامي[2010م -2030م] وفقا للسيناريو الثاني والثالث :

الافتراضات:

يفترض الباحث اتفاق كل من السيناريو الثاني والسيناريو الثالث في أعداد الخريجين المتوقعة أو يقتربان على الأقل وبناء على الفرضيات التي يقوم عليها كل من السيناريوهين فإن الفرق سيكون نوعيا بالرغم من التوافق الكمي ففي حين يمثل أعداد الخريجين في السيناريو الثاني تضخما لطابور البطالة المقنعة، ويزيد من المعاناة الاقتصادية التي يعيشها البلد، على العكس من ذلك تمثل أعداد الخريجين في السيناريو الثالث محركا أساسيا لعملية التنمية في البلد نتيجة لحصولهم على تعليم نوعي كما يفترض السيناريو الثالث.

التداعيات:

سيصل إجمالي عدد الخريجين من الجامعات اليمنية طبقا لتوقعات كل من السيناريو الثاني والثالث خلال العقدين المقبلين إلى (963,587) طالبا وطالبة، منها (171,145) خريجا حتى حلول عام 2015م، وخلال الخمس السنوات التالية سيصل إجمالي خريجيها إلى (207,566) خريجا في الفترة من (2015 _ 2019م)، خلال الفترة (2020 – 2024م) سيصل إجمالي الخريجين(243,996) خريجا، وفي الفترة الأخيرة للاستشراف (2025 -2030م) سيصل إجمالي الخريجين إلى (340,880).

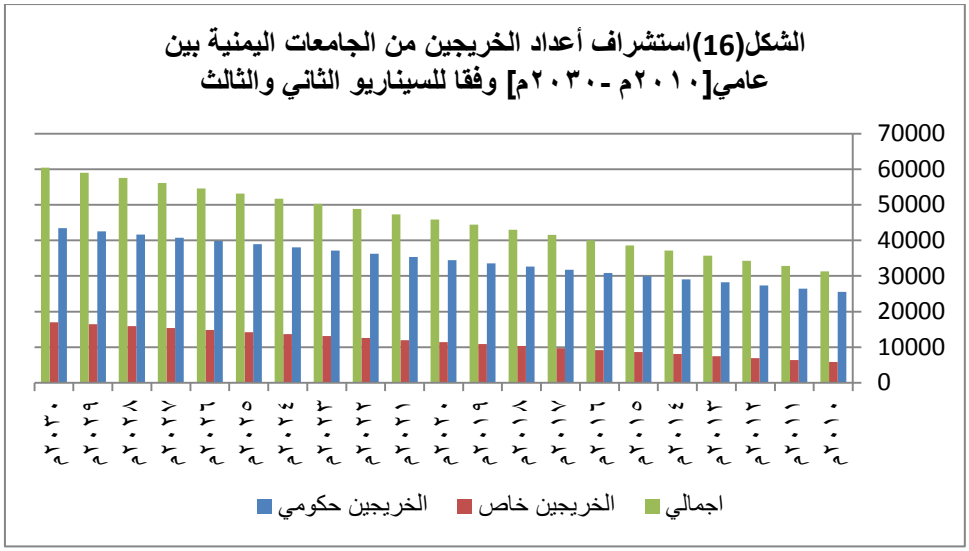

تلك الأعداد الكبيرة ستفرض تحديات جوهرية على هيئة الاعتماد الأكاديمي، فإما أن تضمن نوعية هؤلاء الخريجين، وفي المقابل تنسق مع سوق العمل لاستيعاب هذه المخرجات لتقوم بدور ايجابي وفعال في خدمة التنمية الشاملة للبلد، وإما أن تفرط الهيئة في نوعية وجودة هذه المخرجات وبالتالي ستحل الكارثة بالبلد، وستصبح هذه المخرجات عبئا ثقيلا على التنمية في البلد، وهذه المؤشر من أهم المؤشرات التي ينبغي على هيئة الاعتماد استحضارها لصناعة المستقبل الذي ينشده الجميع منها والأمل الذي تقلده البلاد عليها.

- ❖ بالنسبة للجامعات الحكومية سيصل إجمالي خريجيها خلال العقدين المقبلين إلى(723,734) خريجا طبقا لافتراضات كل من السيناريوهين الثاني والثالث مع تباين بينهما في النوعية، كما تصوره ملامح كل سيناريو منهما .
- ❖ بالنسبة للجامعات الخاصة سيصل إجمالي خريجيها خلال العقدين المقبلين إلى(239,853) خريجا طبقا لافتراضات كل من السيناريوهين الثاني والثالث مع تباين بينهما في النوعية، كما تصوره ملامح كل سيناريو منهما، وقد ينبئ هذا التوقع بهدر كبير في الجامعات الخاصة، قد يتمثل في التسرب والرسوب أو العجز عن دفع الرسوم .

ب - استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية وفقا للسيناريو الأول والرابع :

الافتراضات:

- ❖ ينمو عدد الخريجين في الجامعات الحكومية نموا أسيا .
- ❖ ينمو عدد الخريجين في الجامعات الخاصة نموا أسيا حتى عام 2015م ثم ينمو بعد ذلك نموا خطيا معتمدا على البيانات من 2010_ 2015م.

التداعيات:

- ❖ سيصل إجمالي عدد الخريجين من الجامعات اليمنية طبقا لتوقعات كل من السيناريو الأول والرابع خلال العقدين المقبلين إلى (1,500,756) خريجا، مع فارق كبير بين السيناريوهين في النوعية والجودة، منهم (196,109) خريجا حتى حلول عام 2015م، وخلال الخمس السنوات التالية سيصل إجمالي خريجيها إلى (290,268) خريجا في الفترة من (2015 _ 2019م)، خلال الفترة (2020 – 2024م) سيصل إجمالي الخريجين(391,828) خريجا، وفي الفترة الأخيرة للاستشراف (2025 -2030م) سيصل إجمالي الخريجين إلى (622,551)، وهذه الأعداد الكبيرة ستفرض تحديات جوهرية على هيئة الاعتماد الأكاديمي، فإما أن تضمن نوعية هؤلاء الخريجين، وإلا فإن التفريط بنوعية هؤلاء الخريجين سيكون تفريطا بمستقبل البلد.
- ❖ بالنسبة للجامعات الحكومية سيصل إجمالي خريجيها خلال العقدين المقبلين إلى(904,460) خريجا طبقا لافتراضات كل من السيناريوهين الأول والرابع مع تباين بينهما في النوعية، كما تصوره ملامح كل منهما.
- ❖ بالنسبة للجامعات الخاصة سيصل إجمالي خريجيها خلال العقدين المقبلين إلى(596,296) خريجا طبقا لافتراضات كل من السيناريوهين الأول والرابع مع تباين بينهما في النوعية، كما تصوره ملامح كل سيناريو منهما، وقد ينبئ هذا التوقع بهدر كبير في الجامعات الخاصة، قد يتمثل في التسرب والرسوب أو العجز عن دفع الرسوم .

الشكل(17)يوضح استشراف أعداد الخريجين من الجامعات اليمنية بين عامي[٢٠١٠م -٢٠٣٠م] وفقا للسيناريو الأول والرابع

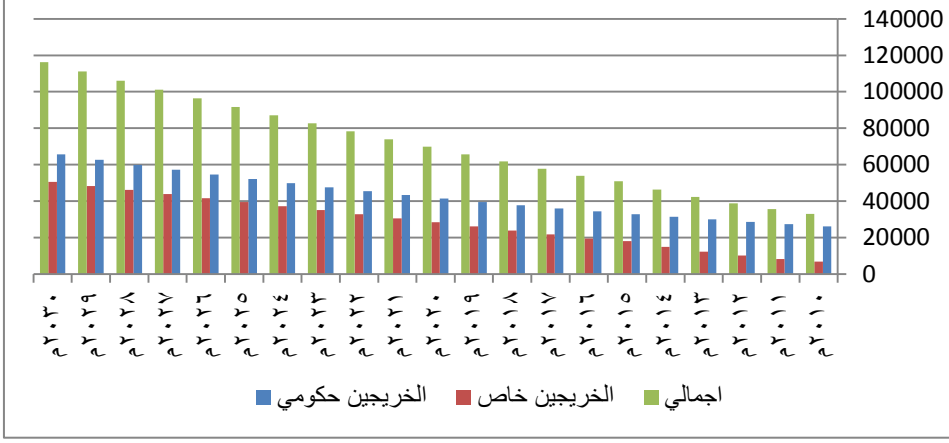

الفصل السادس:

سيناريوهات مستقبل الاعتماد الأكاديمي

- السيناريو الاول:- [غياب الاعتماد]
- السيناريو الثاني:- [ادعاء الاعتماد]
- السيناريو الثالث:- [مقاومة الاعتماد]
- السيناريو الرابع:- [نجاح الاعتماد]

تمهيد:

إن السرعة الكبيرة التي تحدث بها التغيرات العالمية، والإقليمية، والمحلية، وحالات عدم الاستقرار، والتطورات المذهلة في مجال العلوم والتكنولوجيا، تجعل التنبؤ بمستقبل معين أمراً مستحيلاً، وإن حصل فهو من باب الصدفة، ولذا فإن الدراسات الاستشرافية تنآى عن ذلك، وتهتم بطرح العديد من الاحتمالات، ويعد السيناريو أسلوباً من أساليب استشراف المستقبل، حيث يمثل وصفاً لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، وينطلق من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض، ويعد السيناريو المنتج النهائي للدراسات الاستشرافية (عامر،2008، 172).

وتختلف أساليب الباحثين المستقبليين في بناء السيناريوهات، وتتعدد الآراء حول هذه العملية، ولذلك مزج البحث الحالي بين أساليب عديدة من أساليب استشراف المستقبل، واستخدم عددا من المناهج البحثية، وانطلق من حقائق الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والسياسية للبيئة اليمنية، ركز على القوى الفاعلة صاحبة الأثر الأكبر في تشكيل مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، حلل دوافعها ورغباتها، حدد ما تملكه من قدرات ووسائل لتحويل مشروع الاعتماد الأكاديمي إلى واقع، استطلع آراء القيادات الأكاديمية بوصفهم ذوي الخبرة في هذا المجال، جمع بين طريقتي الحدس والنمذجة، انطلق من افتراضات محددة لكل سيناريو، اتبع الأساليب الرياضية للسلاسل الزمنية، لاستشراف مستقبل أهم المؤشرات الكمية ذات العلاقة، استخدم الإسقاطات لرسم الملامح المستقبلية لبعض مؤشرات البيئة اليمنية، مثلت الإجابة على التساؤلات الفرعية القاعدة الأساسية للإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث، وفي ضوئها تم تشخيص الوضع الحالي لمستوى جاهزية كل من هيئة الاعتماد، والجامعات اليمنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي، استناداً إلى عدد نقاط القوة وعدد نقاط الضعف، والمتوسطات الحسابية، حيث مثلت الفقرات التي حصلت على متوسط حسابي أكبر من (2.5) نقاط القوة، ومثلتالفقرات التي حصلت على متوسط حسابي أقل من (2.5)نقاط الضعف، ولتشخيص الوضع الحالي للقوتين معاً اعتمد الباحث على المتوسطات الحسابية لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية ممثلةً على المحور الصادي، والمتوسط الحسابي لمستوى جاهزية الجامعات اليمنية ممثلةً على المحور السيني، واستناداً إلى كل تلك المعطيات يجيب هذا الفصل عن التساؤل الرئيس للبحث، وفيما يلي توضيح ذلك :

1- تحديد الوضع الحالي لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية:

بالعودة إلى نتائج الجدول(28) يتبين أن عدد نقاط القوة في مجال الرغبة أربع نقاط، وعدد نقاط الضعف ست نقاط، ومن نتائج الجدول (29) يتبين أن عدد نقاط القوة في مجال الدوافع خمس نقاط، وعدد نقاط

الضعف ثلاث نقاط ، وفي مجال القدرة يبين الجدول(30) أن عدد نقاط القوة نقطتان، وعدد نقاط الضعف ست عشرة نقطة، وبذلك تصبح عدد نقاط القوة لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد إحدى عشرة نقطة، بينما عدد نقاط الضعف خمس وعشرون نقطة، ويلخص الجدول التالي رقم (44) ذلك كالتالي :

جدول(44) يبين عدد نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد

المجال	عدد نقاط القوة	عدد نقاط الضعف
الرغبة	4	6
الدوافع	5	3
القدرة	2	16
مستوى الجاهزية ككل	11	25

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن نقاط القوة أقل من نقاط الضعف، وبالتالي فالوضع الحالي مهدد وغير آمن، وبالتالي فنقاط القوة تحتاج إلى نمو وتوسع، بينما تحتاج نقاط الضعف إلى مواجهة وتصدي .

2- تحديد الوضع الحالي لمستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي:

بالعودة إلى نتائج الجدول(32) يتبين أن عدد نقاط القوة في مجال الرغبة خمس نقاط، وعدد نقاط الضعف ثلاث نقاط، ومن نتائج الجدول (33) يتبين أن عدد نقاط القوة في مجال الدوافع سبع نقاط، وعدد نقاط الضعف ثلاث نقاط، وفي مجال القدرة يبين الجدول(34) أن عدد نقاط القوة نقطة واحدة، وعدد نقاط الضعف سبع عشرة نقطة، وبذلك تصبح عدد نقاط القوة لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد ثلاث عشرة نقطة، بينما عدد نقاط الضعف ثلاث وعشرون نقطة، ويلخص الجدول التالي رقم (45) ذلك كالتالي :

جدول(45) يبين عدد نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى جاهزية الجامعات اليمنية

المجال	عدد نقاط القوة	عدد نقاط الضعف
الرغبة	5	3
الدوافع	7	3
القدرة	1	17
مستوى الجاهزية ككل	13	23

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين أن نقاط القوة أقل من نقاط الضعف، وبالتالي فالوضع الحالي غير آمن ومهدد، وبالتالي تحتاج نقاط القوة إلى نمو وتوسع، بينما تحتاج نقاط الضعف إلى مواجهة .

3- الوضع الحالي لكل من هيئة الاعتماد والجامعات اليمنية معا:

لتشخيص الوضع الحالي للقوتين معاً اعتمد الباحث على المتوسطات الحسابية لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية على المحور الصادي، والمتوسط الحسابي لمستوى جاهزية الجامعات اليمنية على المحور السيني، وبالعودة إلى قيم المتوسطات الحسابية لكل من مجالات التساؤل الأول الواردة في الجدول (31)، ومجالات التساؤل الثاني الواردة في الجدول (35) في الفصل السابق، يلخص الجدول رقم (46) تلك النتائج كالتالي:

جدول(46) يبين المتوسطات الحسابية لمستوى جاهزية هيئة الاعتماد والجامعات اليمنية

المجال	المتوسطات الحسابية لمستوى الجاهز	
	هيئة الاعتماد	الجامعات اليمنية
الرغبة	2.53	2.25
الدوافع	2.47	2.63
القدرة	2.26	2.19
مستوى الجاهزية ككل	2.38	2.40

استنادا إلى النتائج في الجدول(46) يمكن تصور الوضع الحالي لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية بالنسبة للسيناريوهات الأربعة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل(18) يبين المشهد الحالي لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية

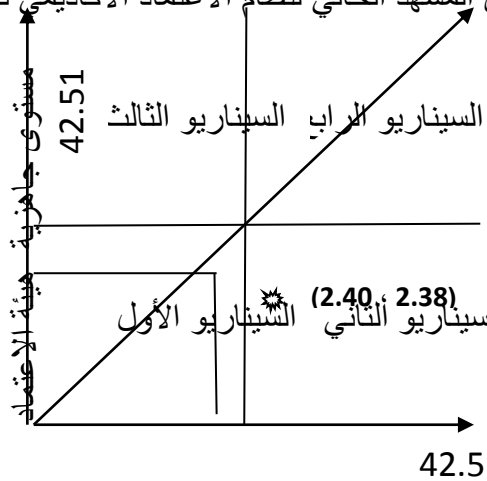

ومن الشكل أعلاه يتبين أن الوضع الحالي لنظام الاعتماد الأكاديمي لا يزال ضمن السيناريو الأول ولكنه مرشح لكل الاحتمالات للانتقال إلى السيناريوهات الثلاثة الأخرى، فزيادة جاهزية هيئة الاعتماد يمكن أن ينقل الوضع الحالي إلى أحداث السيناريو الثالث (سيناريو مقاومة الاعتماد)، أما زيادة جاهزية الجامعات لوحدها فإنها ستنتقل بالوضع إلى أحداث السيناريو الثاني (سيناريو ادعاء الاعتماد)، وللانتقال إلى أحداث السيناريو الرابع (سيناريو نجاح الاعتماد) والذي يمثل الأمل والطموح فإن ذلك يتطلب زيادة جاهزية هيئة الاعتماد وفي نفس الوقت زيادة مستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي .

عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرئيس لهذا البحث والذي نصه"ما السيناريوهات (المشاهد) المستقبلية المحتملة لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية حتى أفق عام 2030م"؟

توصل الباحث إلى صياغة أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ولكل سيناريو من السيناريوهات الأربعة افتراضاته، وتداعياته، وملامحه المستقبلية، واستشرافاته الكمية، بالإضافة إلى بعض المقارنات الكيفية لأهم الأبعاد في كل سيناريو، وختاماً فإن ترجيح تحقق أي من تلك السيناريوهات سيكون مرهونا بالتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- السيناريوهات الأربعة (افتراضاتها، تداعياتها، ملامحها المستقبلية) :

1- سيناريو (غياب الاعتماد):

الافتراضات :

يقوم هذا المشهد على افتراض أن :

مستوى جاهزية هيئة الاعتماد(منخفض) + مستوى جاهزية الجامعات اليمنية(منخفض) .

التداعيات:

يحمل هذا السيناريو في طياته " التشاؤم"، خصوصا إذا استمر الوضع في اليمن على ما هو عليه الآن بدون تدخلات إصلاحية جادة، وشاملة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية،

والعلمية، والتقنية، واستمر التعليم العالي بالذات بهذه الوضعية، فان الأوضاع تنذر بالمزيد من التدهور وتفاقم المشكلات، وسيكون المستقبل أسوأ من الحاضر، وأشد سوءا من الماضي، فالمستقبل ينذر بتحولات كبرى، ونمو سكاني هائل، وبتراجع في الموارد الطبيعية والزراعية والمياه، وبتدهور بيئي وأمني مخيف، ناهيك عن التحديات والتغيرات الخارجية، وبذلك سيستمر التعليم العالي في استنزاف الإمكانات المتاحة، ليضيف أعباء أخرى على الواقع المتدهور، وسيمثل هذا المشهد غياب تام لثقافة الاعتماد وضمان الجودة، عدا بعض الشعارات، والمؤتمرات، وورش العمل، ما بين فترة وأخرى .

الملامح المستقبلية:

تبرز أهم الملامح المستقبلية لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ضمن هذا السيناريو فيما يلي :

- ❖ مباني غير كافية، وتفتقر إلى الصيانة، ومعامل وأجهزة حديثة مخزنة في المخازن حتى تفقد قيمتها، ولا يستفاد منها على الوجه الأمثل، ومكتبات لا تعتبر سوى مخازن للكتب المنشورة منذ أكثر من عشر سنوات، ومختبرات لا تعد سوى قاعات تضم معدات عتيقة، علاوة على كونها غير فعالة بسبب نقص المنتجات الأساسية اللازمة للتجارب .
- ❖ يتحول الحرم الجامعي إلى تجمعات للطلبة وكأنهم في حشد وازدحام، وسيقترن تضخم أعداد الطلبة بتراجع الدعم المقدم للجامعات بسبب الوضع الاقتصادي، وتزايد حالات الرسوب والهدر، تنامي معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات، عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية .

- ❖ العجز عن توظيف أعضاء هيئة تدريس جدد لمواجهة التزايد في أعداد الطلبة، فتلجأ الجامعات إلى الهيئة التدريسية البديلة من خريجيها، والتعاقد معهم بأجور بسيطة جدا، أو بوعود وهمية لمنحهم درجة الإعادة .

- ❖ تصبح الجامعات أداة للامية المقنعة، ومجرد محطة تمر بها أغلبية واسعة من الشباب، وتتطلع الدولة إلى تعميمه، إلا أن الموارد لا تلاحق الطموح، وسيلاحظ تطور بطيء في البنية التحتية للجامعات الحكومية، وغلبة الربح المادي على جودة العملية التعليمية في الجامعات الخاصة .

- ❖ تبني سياسات تقشفية وتراجع وتجميد الكثير من الإصلاحات التربوية الطموحة، وتصبح مسألة الجودة والاعتماد مسألة غير ذات أولوية .
- ❖ استمرار الفجوة الهائلة بين الواقع الفعلي للجامعات اليمنية، والمستوى المطلوب الوصول إليه وفق بعض معايير الجودة المتعارف عليها عالميا.

- ❖ تردي مدخلات نظام التعليم الجامعي بشكل عام، سواء فيما يتعلق بنوعية الطلاب، أو بمستوى العاملين، أو البنية التحتية، أو البرامج التعليمية .
- ❖ تدني جودة البرامج التعليمية بالمؤسسات الجامعية ووصولها إلى المستوى الكارثي .

وفي ضوء ما سبق يمثل هذا المشهد أسوأ السيناريوهات التي يمكن – لا سمح الله – أن يؤول إليها "نظام الاعتماد وضمان الجودة" في الجمهورية اليمنية حيث يبنى التصور ـ كما تقدم ـ على افتراض أن وضعية الاعتماد والجودة في صورتها الحالية سوف تتراجع بسبب تخاذل الكثير من الجامعات عن تبنيه، والاكتفاء برفع الشعارات، وكذلك تضاؤل حماس القائمين عليه، وعدم توفر الدعم الكافي للقيام بالأنشطة التي يتطلبها، والمقاومة الكبيرة التي يواجهها من قبل المعنيين في الجامعات والتردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد .

وبكل المقاييس والمعايير يعد هذا المشهد مشهداً غير مرغوب فيه، خاصة في ظل الحاجة الملحة لإصلاح التعليم الجامعي، باعتباره المحرك الأساسي للتنمية المنشودة، وللتغيرات المتعددة التي يفرضها المشهد العالمي للعولمة والتجربة الدولية المتقدمة في مضمار الاعتماد وضمان الجودة التعليمية، وحسب معطيات الحاضر تكاد تكون احتمالية تشكل هذا المشهد وفق هذا التصور واردة جدا، خاصة إذا لم يتم اتخاذ خطوات جادة لتدارك الكارثة قبل أن تتسع هوتها.

2- سيناريو (ادعاء الاعتماد):

الافتراضات:

يقوم هذا السيناريو على افتراض رئيسي هو :

مستوى جاهزية هيئة الاعتماد (منخفض) + مستوى جاهزية المؤسسات الجامعية (مرتفع).

التداعيات:

على الرغم من اتفاق الجميع على أهمية الأخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة،وضرورة تطبيقه فإن الأخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة، مازال في مرحلة النشأة والتجريب، وتحقيقه بنجاح يتطلب مزيد من الدعم الحكومي والأهلي، خاصة في ظل التوسع غير المنضبط في التعليم العالي، والذي يتم غالبا كميا دون مراعاة الكيف الذي يرتبط بموضوع الجودة، ومع إنشاء مجلس الاعتماد وضمان الجودة، يواجه التشكيل الأولي لهذا المجلس بعض العقبات أهمها: موقفه المربك في الجمع بين أدوار تعزيز الجودة، ومنح الاعتماد، وفرض الامتثال، واعتماد المؤسسات والبرامج، وكون عضويته تتألف من التعيينات

الحكومية، وضمن هذا السيناريو ستستمر بعض الاستثمارات الخجولة بالتدفق على البلد، وسينال الجامعات نصيبها من ذلك، إلا أن عدم وجود جهة ناضجة تتولى مسألة ضمان الجودة والاعتماد، سوف يفضي إلى إضاعة وتشتت الجهود المبذولة، ويبقي الباب مفتوحاً أمام الاجتهادات الفردية من قبل بعض الجامعات، وبالرغم من أن هذا المشهد أفضل نسبيا من سابقه إلا أنه سيحمل مزيجا من التفاؤل والتشاؤم.

الملامح المستقبلية :

تتجلى أهم الملامح المستقبلية لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ضمن أحداث هذا السيناريو فيما يلي:

- ❖ استمرار عدم التوازن بين التخصصات النظرية والعملية بالرغم من ضخ موازنات إضافية لتأهيل بعض الجامعات الحكومية للتقدم لطلب الاعتماد.
- ❖ إجراء الجامعات المطبقة لنظام الاعتماد الأكاديمي لبعض الإصلاحات على ممارسة التقييم الداخلي ولكنها إجراءات شكلية لا تلامس جوهر العمل.
- ❖ يركز التقييم الذاتي على إظهار الايجابيات والتقليل من السلبيات ويبالغ في ذلك .
- ❖ يركز التقييم الذاتي على المؤشرات الكمية ويغفل الأبعاد الأخرى التي تستهدف التطوير والتحسين وقد يعكس أراء شخصية وغير موضوعية .
- ❖ قيام قيادة المؤسسة التعليمية بتكييف البيانات المؤسسية، لجعل مؤسستهم تبدو في حالة حسنة .
- ❖ التزام بعض الجامعات بتحسين مهارات وقدرات العاملين.
- ❖ انتشار بعض القيم الاجتماعية والمفاهيم الداعمة لثقافة الجودة والاعتماد .
- ❖ تفاقم ظاهرة البطالة لخريجي الجامعات بشكل تراكمي، لعدم مناسبة اختصاصاتهم لاحتياجات السوق، وعدم توفر قاعدة بيانات دقيقة عن التخصصات المطلوبة .
- ❖ تدني جودة البرامج التعليمية بالمؤسسات الجامعية، وتخلفها عن مواكبة الجامعات الإقليمية والعالمية.
- ❖ عدم وجود عدد كافي من المتخصصين في شؤون الاعتماد، نتيجة لتواضع الإمكانات المادية لدى هيئة الاعتماد، وقد تكون ممارساته شكلية ولا تضمن أي قدر من الجودة.
- ❖ هناك محاولات محدودة لإحياء أنشطة التقييم الذاتي والتقييم الخارجي في جامعات محدودة بيد أنها لن تلقي الحماس والاهتمام المطلوبين.
- ❖ ستسعى بعض الجامعات إلى الحصول على الاعتماد من هيئات اعتماد خارجية وفي برامج نوعية.
- ❖ يبدأ التطبيق بشكل جدي في بعض الجامعات ولكنه يتخامد مع مرور الزمن، إلى أن يصبح الاعتماد عملية شكلية ومحدودة أحيانا .
- ❖ الاعتماد المحلي لا يتعدى أن يكون وثيقة للترخيص، ولا يضمن أي قدر من الجودة.

- ❖ يمكن أن تلجأ بعض الكليات أو البرامج إلى شراء شهادة الاعتماد من هيئات اعتماد مزيفة بحجة أنها هيئات دولية، كمبرر لخداع الرأي العام .
- ❖ يمكن أن تبرز مبادرات خاصة بالتعاون والتنسيق مع هيئات إقليمية ودولية بعيدا عن الهيئة الوطنية، بيد أن هذه الممارسات تتعثر بسبب الإجراءات البيروقراطية المطولة والروتين الممل .

وبناء على ما سبق فإن هذا المشهد لن يصمد كثيرا إذا استمر بنفس هذه الوتيرة وربما قد يسفر عن :

- ❖ الفشل في استكمال مشروع الاعتماد الأكاديمي .
- ❖ تفكك وعدم استمرارية مجموعات تحسين الأداء.
- ❖ الاكتفاء بوجود مسئول الاعتماد في كل جامعة والتقارير التي يرفعها إلى الهيئة.
- ❖ تقع مسؤولية منح الاعتماد ضمن مهام وزارة التعليم العالي، مهما ادعت الاستقلالية.
- ❖ قد لا يخلو هذا المشهد من المركزية الشديدة وما يرافقها من الروتين والبيروقراطية .
- ❖ عملية الاعتماد غير المرتبطة بأوقات محددة، تتميع وتفقد أهميتها بالانتظار حتى تعمل المؤسسة على تصحيح النقائص، أو قد لا تكتمل العملية .
- ❖ عدم اهتمام جهة الاعتماد بالتحسين المستمر في أدائها، ينعكس سلبا على سمعتها ويفقدها مصداقيتها.
- ❖ عدم الشفافية في ممارسة عمليات التقويم والاعتماد، قد يثير الشكوك حول موضوعية أحكامها.
- ❖ قلة الإشراف الهادف لا يكشف عن نقائص جدية في المؤسسات، وستفشل في مقابلة المستويات الدولية .
- ❖ قد تتضارب نتائج الاعتماد، وقد تعطي نتائج مضللة وغير موثوقة.
- ❖ الترشيح للتدريب يكون نتيجة للعلاقات الشخصية مع المقربين من أصحاب القرار، وفي ضوء ذلك تتحول مراكز التدريب إلى بيئة حاضنة للفساد .
- ❖ يمكن أن تصدر الهيئة تقريران الأول خاص وسري يوجه إلى المؤسسة المعنية ويكون موقع مساومة، والآخر شعبي للجمهور بغرض المحافظة على سمعة الجامعات اليمنية داخليا وخارجيا .
- ❖ قد يستخدم التقرير للتشخيص والتشهير وتصيد الأخطاء بدلا عن التحسين والتطوير .
- ❖ قد تؤثر عمليات الرشوة والإغراءات والعلاقات والمحسوبية وضغوط المتنفذين بشكل أو بآخر على أحكام وتقارير هيئة الاعتماد.
- ❖ سوف يحافظ الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي على وضعيته الراهنة، وسوف تستمر مسألة عدم ملائمة العرض والطلب بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة الجامعية، وفقدان التعليم للقيمة الاجتماعية .
- ❖ قد يسهم التفاؤل المفرط تجاه الاعتماد، إلى اتخاذ قرارات ارتجالية لإنشاء مشاريع كبرى غير مجدية ومكلفة في نفس الوقت، على غرار مشاريع في دول متقدمة تختلف ظروفها تماما عن الواقع اليمني،

مما يؤدي إلى توليد شرائح جديدة مستفيدة تعيد إنتاج الفساد، وتقتل الأمل في جدوى أي عملية إصلاح مستقبلية .الثاني

وختاما تزداد تلك المخاوف في ظل مناخ الفوضى التشريعية وبدائية الإدارات الحكومية، وتعيين الإدارات بناءً على الولاءات وليس الكفاءات، وبالتالي سيبقي مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية مشوباً بالتناقضات والضبابية، ولا يعد هذا المشهد مرغوباً إلا أنه أفضل من المشهد الأول.

3- سيناريو (مقاومة الاعتماد):

الافتراضات:

يقوم هذا السيناريو على افتراض رئيسي هو :

جاهزية هيئة الاعتماد (مرتفعة) + جاهزية الجامعات اليمنية (منخفضة) .

التداعيات:

يهتم هذا المشهد بالتركيز على المعايير الكمية أكثر من التركيز على إجراء إصلاحات نوعية، ويرجح أنه سيقتصر على الاعتماد المؤسسي نظرا للكلف المادية التي يتطلبها الاعتماد البرامجي، وسيكون مصحوبا بمزيج من الحماس والتشكيك وانعدام الثقة، وقد يوجد تباين في أساليب التطبيق تتراوح بين الترجمة الفعلية، والامتثال الظاهري للإجراءات المفروضة دون التأثير على الممارسات التعليمية، وسيفرض الواقع الفعلي للجامعات قيودا على فاعلية بل ومصداقية تطبيق أو تحقيق الجودة بها، حيث لا يمكن تطبيق نظم اعتماد وضمان جودة وتقييم أداء في كلية أو مؤسسة تفتقد المقومات الأساسية اللازمة لتقديم خدمة تعليمية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها، فالأعداد الكبيرة – مثلا- للطلاب مصحوبة بضعف الإمكانات المادية والبشرية، تحول دون قيام عملية تعليمية ذات معنى ترضى عنه أي هيئة للاعتماد وضمان الجودة في العالم.

الملامح المستقبلية:

ضمن هذا السيناريو تظهر ملامح ايجابية وأخرى سلبية لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

بعض الملامح الايجابية لهذا السيناريو:

- اتخاذ إجراءات جادة لإخضاع المؤسسات الجامعية لعمليات التقييم والاعتماد .
- اتخاذ عقوبات صارمة ضد المؤسسات التي لا تفي بمعايير الحد الأدنى .

- ❖ التطبيق الصارم لنظام الاعتماد وضمان الجودة سيساعد على تجنب الكثير من المظاهر السلبية، كما سيضمن عدم التفريط بالجودة مقابل الكسب المادي .
- ❖ الحفاظ على مستوى مقبول من المدخلات، خاصة في المؤشرات الكمية.
- ❖ امتثال الكثير من المؤسسات، بالرغم من تحايل البعض، وقد تتحقق مستويات مقبولة، لاسيما في الأقسام والتخصصات التطبيقية.
- ❖ تكوين ثقافة في الوسط الأكاديمي على الأقل، حول الاعتماد وإجراءاته ومتطلباته وعملياته.
- ❖ تكوين هيئات متخصصة للاعتماد البرامجي ضمن إطار هيئة الاعتماد .
- ❖ بروز جهات متخصصة تقوم بتنظيم برامج تدريبية لرفع كفاءة القيادات الإدارية والأكاديمية، والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
- ❖ إصدار أدلة التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي.
- ❖ تكثيف نشاط التدريب لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس للقيام بعمليات التقويم.
- ❖ مراجعة عدد من البرامج القائمة في الجامعات اليمنية الأعضاء في الهيئة.
- ❖ توفير فرص التدريب لعدد لا بأس به من أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهام عمليات الاعتماد .
- ❖ قيام الهيئة بإطلاق مواقع الكترونية للهيئة باللغتين العربية والانجليزية، وإقامة ندوات وورش عمل موجه لنشر ثقافة الجودة والاعتماد .
- ❖ إنشاء وحدات للاعتماد والجودة في الكثير من المؤسسات الجامعية .
- ❖ توفير المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الجامعية الحاصلة على شهادة الاعتماد.

الملامح السلبية التي يمكن أن يفضي إليها هذا السيناريو:

- ❖ وجود مقاومة مستمرة وعنيدة من قبل القيادات الجامعية والعاملين.
- ❖ يتسم نظام الاعتماد برهبة نظام التفتيش الذي لا يوحي بالإحساس بالمشاركة، ولذلك يستمر الصراع بين المتحمسين والمقاومين للنظام.
- ❖ انسحاب الشرائح المتحمسة لتطبيق نظام الاعتماد، وشعورها بالإحباط، بسبب اكتشافها أن إرادة التغيير تواجه صعوبات تحول دون تحقيقها .
- ❖ قد تهتم المؤسسات المعتمدة بمعايير الاعتماد أثناء زيارة الفريق، ولكنها لا تلتفت إليها في الأوقات الأخرى .

- قد يمثل تقرير الاعتماد خطراً على سمعة المؤسسات، خصوصاً إذا أفاد تقرير الاعتماد بعدم حصول المؤسسة على الاعتماد، أو أنها أحرزت مستويات متدنية عن نظيراتها، لاسيما وأن نتائج تقرير الاعتماد ستصبح معروفة .
- امتناع بعض الجهات عن ترشيح ذوي الخبرة والكفاءة من موظفيها، خوفاً من تعطل الأعمال لديها.
- قد تشهد هذه المرحلة إغلاقاً لأقسام، وكليات حكومية أو خاصة، لا يتوفر فيها الحد الأدنى لمعايير هيئة الاعتماد، وفي المقابل قد يكون هناك تعهدات متكررة بتلبيتها دون أدنى تغيير في الواقع، وقد تلجأ بعض الجامعات الخاصة إلى عقود وهمية مع بعض من أعضاء هيئة التدريس، لإيهام فريق التقويم بأنها تحافظ على النسبة المطلوب توافرها، بينما في الواقع لا وجود لأي منهم ما عدى القليل.

وعموما يبرز هذا المشهد إلى الواقع كنتيجة لتصاعد التعاون العربي – العربي في مجال الاعتماد وضمان الجودة التعليمية، واتخاذ إجراءات للتنسيق والتعاون بين هيئات الاعتماد العربية، وارتهان الإصلاحات في نظام التعليم الجامعي بالضغوط الخارجية لمسايرة الحركة العولمية للاعتماد، وعلى الرغم من أن هذا المشهد ليس هو المشهد المستهدف أو المأمول، إلا أنه أفضل من سابقيه، بسبب أنه قد يحقق تحسن نوعي في بعض الجامعات والبرامج التي تستجيب للجهود التي تبذلها الهيئة.

4- **سيناريو (نجاح الاعتماد)**

الافتراضات :

يقوم هذا المشهد على افتراض أن :

مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية(مرتفع) + مستوى جاهزية الجامعات اليمنية" مرتفع" .

التداعيات:

سيكون هذا المشهد مصحوباً بتوفير احتياجات مالية إضافية خاصة بالنفقات الجارية بما يتوافق مع التوسع في الالتحاق بالتعليم الجامعي، إضافة إلى نمو في أعضاء هيئة التدريس، وضخ أموال رأسمالية للتوسع في البنية التحتية، ومواجهة المتطلبات المالية اللازمة لوصول إلى المعايير المقبولة للحصول على شهادة الاعتماد الأكاديمي.

الملامح المستقبلية:

ضمن هذا السيناريو تتجلى على ارض الواقع عدد من الملامح البارزة التي تميز نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الملامح كما يلي:

1- الملامح المستقبلية لهيئة الاعتماد الوطنية:

- ❖ لديها فريق متحمس، وطموح ومخلص .
- ❖ تمتلك هيئة إدارية لها خبرة كافية في مجال الاعتماد .
- ❖ لديها قاعدة بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة عن الجامعات .
- ❖ لديها معايير واضحة تمكنها من الحكم على المؤسسات بجميع مكوناتها.
- ❖ لديها موارد بشرية ومادية ومالية كافية للقيام بمسئولياتها، وتحقيق رسالتها.
- ❖ حصلت على اعتراف إقليمي وعالمي، ومنفتحة على الهيئات الإقليمية والعالمية .
- ❖ لديها آلية مناسبة لتدريب عدد من المتخصصين المؤهلين لإجراء عمليات التقويم .
- ❖ لديها استقلالية كافية تضمن عدم تعرضها لضغوط المتنفذين.
- ❖ لديها سلطة مناسبة لتحديد وتقرير التزام الجامعات بقراراتها ذات العلاقة بالجودة والاعتماد .
- ❖ تتميز الهيئة بقدرتها على الحصول على مصادر تمويل متعددة ، وتمكنها سمعتها الجيدة من بناء علاقات قوية ومستمرة مع الممولين .
- ❖ سيتم اختيار فريق الاعتماد وفقا لمعايير شفافة، تضمن اختيار أفضل الكفاءات،ويتم إعطاؤهم التدريب المطلوب، وتنمية قدراتهم وخبراتهم باستمرار.
- ❖ لديهم استعداد تام لتحمل المسئولية، والتزام وولاء لمهنتهم، وإخلاص وتفاني.
- ❖ تتوفر لديهم الخبرة والكفاءة، والفهم الواسع لما ينبغي عمله .
- ❖ لديهم طموح مهني لتقديم نموذج ناجح للاعتماد ، يدفعهم وازع ديني وأخلاقي، وشعور وطني بأنهم يقدمون خدمة وطنية،ولديهم إحساس بأهمية المصير.
- ❖ يتوفر لهم حوافز كافية للانجاز، ومردود مادي يغنيهم عن اللجوء إلى الرشوة.

2- الملامح المستقبلية للجامعات اليمنية:

- ❖ لديها قيادات مؤهلة وتمتلك السلطات الكافية للقيام بالتطوير والتحسين المستمر.
- ❖ لديها بنية تحتية وموارد بشرية ومادية ومالية تمكنها من المنافسة، ولديها معلومات كافية عن المنافسين.
- ❖ لديها أعضاء هيئة تدريس على مستوى عالي من الكفاءة، وبرامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل، وبرامج تدريبية مناسبة، وثقافة كافية عن الجودة والاعتماد لدى العاملين .
- ❖ ستزداد منافسة الطلاب على الالتحاق بالجامعات المعتمدة نظرا لأنه سيتلقى تعليما أفضل، وسيتمتع بفرص أفضل في سوق العمل، وفي التوظيف، وتزداد فرص التحاقه بالتعليم العالي وبالانتقال إلى الجامعات الإقليمية والعالمية.
- ❖ سيصبح الطالب لديه القدرة على التعلم الذاتي، وتنمية قدراته ومهاراته باستمرار.

- ستتبنى الجامعات المعتمدة سياسة تمكنها من اختيار أفضل الكوادر التدريسية المؤهلة، والاستغناء عن الكوادر الخاملة والسلبية، وسيحصلون على بدل اعتماد، وحوافز، وفرص تدريبية، ومكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة.
- ستحرص الجامعات على إعداد وتأهيل نخب من أعضائها في جامعات عالمية مرموقة، وفي تخصصات واعدة.
- ستصبح البرامج الدراسية في الجامعات المعتمدة متجددة، وتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، وتوائم متطلبات سوق العمل .
- سيرتبط التمويل الحكومي بنتائج الاعتماد، وستكون شهادة الاعتماد شرطا أساسيا للحصول على التمويل.
- دعم استثنائي لتمويل القدرات البحثية للمؤسسات المعتمدة .
- ستشكل الرسوم الطلابية مصدراً هاماً من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة المعتمدة.
- ستتمكن المؤسسة المعتمدة من اجتذاب الطلاب الأجانب.
- ستحصل المؤسسات المعتمدة على دعم وقروض خاصة من جهات مانحة .
- ربما قد تحصل على هبات وأوقاف من جهات متعددة .
- ستتمتع الجامعات المعتمدة باستقلالية مالية وإدارية كاملة، واختيار قياداتها وفقا لمعايير الكفاءة والخبرة، وتبني سياسة خاصة لقبول العاملين والطلاب، واقتراح الرسوم التي تقررها .
- ستكون بيئة التعلم أكثر جاذبية ، وتتيح فرصا واسعة وكبيرة للإبداع والابتكار .
- تزداد عدد البحوث التي يقوم بها الكثير من أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات المعتمدة، وتزداد مشاركاتهم في المجلات والدوريات المحلية والإقليمية والعالمية في مجال تخصصاتهم .
- ستنمو الاستثمارات في اليمن بشكل كبير جدا ، وسيشهد القطاع الخاص نموا مذهلا وبما يمكن من الاستفادة من مخرجات الجامعات، وتراجع مؤشرات البطالة بين الخريجين بكل كبير.
- وعموما ستكون الفوائد والمنافع التي تجنيها المؤسسة بشكل عام تفوق التكاليف التي بذلتها في سبيل تطبيق سياسة الاعتماد وضمان الجودة .

ستكون المحصلة المتوقعة لهذا السيناريو عموما تفاؤلية، وهي الحلم الذي ننشده والأمل الذي نطلبه، والطموح الذي نسعى إليه، ولكنه يتطلب عملا ضخما، وهو قابل للتحقيق خاصة إذا تم التعامل مع العقبات على أنها تحديات يجب تخطيها، وهذا يتطلب زيادة في الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي، وتنويع مصادرها، فتتعدد وتتنوع المؤسسات العلمية الأكاديمية المتخصصة المتميزة والفاعلة ويصبح الحلم حقيقة .

ب-خلاصة الاستشرافات الكمية للمؤشرات ذات العلاقة في كل من السيناريوهات الأربعة:

بناء على إجابة التساؤل الفرعي الرابع في الفصل الخامس من هذا البحث قام الباحث بحساب القيم الإجمالية لتلك الاستشرافات الكمية الواردة في كل من الجداول (40)، (41) ،(42) ،(43)، وذلك من أجل الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً للملامح الكمية في كل من السيناريوهات الأربعة التي قام الباحث ببنائها، ولمزيد من التوضيح يعرض الباحث تلك القيم الإجمالية في الجامعات الحكومية أولا، ثم ينتقل إلى الجامعات الخاصة، ليصل في نهاية المطاف إلى خلاصة تلك الاستشرافات الكمية في الجامعات اليمنية ككل خلال الفترة الاستشرافية [2010- 2030م] وذلك على النحو التالي:

1- الجامعات الحكومية:

الجامعات الحكومية حاليا تسهم بدور رئيسي في التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، سواء من حيث عدد الطلبة الملتحقين بها، أو عدد الطلبة المتخرجين منها، أو عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بها، وهذا الدور بلا شك سيكون حاضرا في المستقبل، ولمعرفة أهم الاستشرافات الكمية التي ستسهم الجامعات الحكومية في رسم ملامحها المستقبلية، قام الباحث باستشراف تلك المؤشرات الكمية، معتمدا على أساليب السلاسل الزمنية التي ورد ذكرها في الفصل الخامس من هذا البحث، وبناء على ذلك يتناول الجدول رقم (47) عرضا إجماليا لنتائج الاستشرافات الكمية لأهم المؤشرات في الجامعات الحكومية خلال الفترة من [2010- 2030م] في كل سيناريو من السيناريوهات الأربعة، وذلك كما يلي:

جدول(47) يبين النتائج الإجمالية لأهم الاستشرافات الكمية في الجامعات اليمنية الحكومية

السيناريو	إجمالي الملتحقين	النسبة المئوية	إجمالي الخريجين	النسبة المئوية	الهدر	النسبة	أعضاء هيئة التدريس	إجمالي النفقات الجارية بالألف الدولار *
الأول والرابع	1455897	%58	904460	%60	551437	%37.9	10074 17755	3,276,601 5,971,366
الثاني والثالث	1340196	%65	723734	%75	616462	%46	10046 16564	5,446,729 3,366,413

*بافتراض ثبات الريال اليمني عند 220ريال /دولار.

من خلال النتائج في الجدول (47) يتضح ما يلي:

سيلتحق بالجامعات الحكومية تقريبا مابين[1340196–1455897] وبنسبة تتراوح بين [60% - 75%] من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي في اليمن خلال الفترة من [2010- 2030م].

سيتخرج من الجامعات اليمنية الحكومية ما بين[723734- 904460]، وبنسبة تتراوح من[60% - 75%] من إجمالي عدد الخريجين بالجامعات اليمنية بشكل عام.

سيتراوح حجم الهدر الكمي في الجامعات اليمنية الحكومية مابين [551437- 616462] .

سيتراوح عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية خلال عام 2030م بين[10046-17755] عضواً.

سيتراوح إجمالي حجم النفقات الجارية للجامعات اليمنية الحكومية في الفترة من(2010-2030م) بين [3,276,601,000- 5,971,366,000] دولار، أي من ثلاثة مليار ومائتان وستة وسبعون مليون دولار إلى ستة مليار دولار تقريبا.

2- الجامعات الخاصة

لا يزال القطاع الخاص في اليمن يسهم بدور محدود في التعليم الجامعي، ولم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، رغم مرور عقدين من الزمن تقريبا على إنشاء أول جامعة خاصة في اليمن، وافتتاح عدد كبير من الجامعات الخاصة فيما بعد، وعلى كل ينبئ المستقبل بأن القطاع الخاص سيسهم في التعليم الجامعي بدور أكثر فاعلية، ومن المتوقع أن يتعاظم هذا الدور، ومن هذا المنطلق برزت أهمية استشراف المؤشرات الكمية التي ستسهم بدورها في رسم الملامح المستقبلية لمشهد الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجامعات اليمنية، وبناء على ذلك يتناول الجدول(48) ملخصا لإجمالي النتائج المستقبلية لأهم المؤشرات الكمية في الجامعات اليمنية الخاصة كل من السيناريوهات الأربعة المتوقعة للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية خلال الفترة الاستشرافية من [2010- 2030م] وذلك على النحو التالي:

جدول(48) يبين النتائج الإجمالية لأهم الإستشرافات الكمية في الجامعات اليمنية الخاصة

السيناريو	إجمالي الملتحقين	النسبة إلى الإجمالي	إجمالي الخريجين	النسبة إلى الإجمالي	الهدر	النسبة	أعداد هيئة التدريس
الأول والرابع	1075617	%42	596296	%40	479321	%44.6	5166 19888
الثاني والثالث	722293	%35	239853	%25	482440	%66.8	5972 10588

من خلال النتائج في الجدول (48) يتضح ما يلي:

سيلتحق بالجامعات الخاصة تقريبا مابين[722293–1075617] وبنسبة تتراوح بين [35%-42%] من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي في اليمن خلال الفترة من [2010- 2030م].

سيتخرج من الجامعات اليمنية الخاصة ما بين[239853- 596296] طالبا وطالبة، وبنسبة تتراوح من[40% 25% -] من إجمالي عدد الخريجين بالجامعات اليمنية بشكل عام.

سيترواح حجم الهدر الكمي في الجامعات اليمنية الخاصة مابين [479321- 482440]طالبا وطالبة .

سيتراوح عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات اليمنية الخاصة خلال عام 2030م مابين[5166- 19888] عضو هيئة تدريس .

الجامعات اليمنية بشكل عام:

يتناول الجدول التالي ملخصا لإجمالي النتائج المستقبلية لأهم المؤشرات الكمية في الجامعات اليمنية خلال الفترة من [2010- 2030م] .

جدول(49) يعرض إجمالي بعض المؤشرات الكمية في الجامعات اليمنية

السيناريو	إجمالي الفئة العمرية(19-23)	إجمالي الطلبة الملتحقين		المحرومون من التعليم الجامعي		إجمالي الخريجين		الهدر		أعضاء هيئة التدريس
		العدد	نسبة الاتاحة		النسبة	العدد	النسبة الى الملتحقين	العدد	النسبة الى الملتحقين	
الأول والرابع	15348500	2531514	%16.5	12816986	%83.5	1500706	%59.3	1030808	%40.7	15240 37643
الثاني والثالث		2062489	%13.4	13286011	%86.6	963587	%46.7	1098902	%53.3	16018 27152

من خلال النتائج في الجدول (49) يتضح ما يلي:

- إجمالي من سيمرون بالفئة العمرية (19-23) من سكان الجمهورية اليمنية خلال الفترة من [2010- 2030م] تقريبا (15348500) خمسة عشر مليون وثلاثمائة وثمانية وأربعون ألف وخمسمائة نسمة .
- سيتراوح إجمالي من سيلتحقون بالتعليم الجامعي في اليمن خلال الفترة من [2010-2030م]تقريبا [2062489–2531514] طالبا وطالبة، أي أن نسبة الإتاحة ستتراوح بين[13.4% - 16.5%] تقريبا.
- سيحرم من الالتحاق بالتعليم الجامعي خلال الفترة من [2010- 2030م] تقريباً [12816986-13286011] شخصا من الفئة العمرية التي يفترض أنها تلتحق بالتعليم الجامعي، وستتراوح نسبة الاستبعاد بين [83.5%- 86.6%]
- سيتراوح إجمالي الطلبة الخريجين من الجامعات اليمنية خلال الفترة من [2010- 2030م] تقريباً[963587- 1500706] خريجا وخريجة.

- سيتراوح حجم الهدر الكمي من الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية تقريبا من [1030808-1098902]طالبا وطالبة.
- سيتراوح أعداد هيئة التدريس العاملين بالجامعات اليمنية تقريبا بين[15240- 37643] عضو هيئة تدريس.

ج- خلاصة المقارنات الكيفية لكل من السيناريوهات الأربعة :

من خلال تتبع التطور التاريخي لنظام الاعتماد الأكاديمي، والاطلاع على العديد من التجارب الدولية والإقليمية في مضمار الاعتماد وضمان الجودة، خلص الباحث إلى المقارنة بين السيناريوهات المحتملة لنظام الاعتماد الأكاديمي في مجموعة من الأبعاد التي تميز كل سيناريو عن الآخر، ويمثل الجدول رقم(50) تلخيصا لتلك المقارنة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (50) يبين أهم المقارنات الكيفية بين السيناريوهات الأربعة

بعد المقارنة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
الاسم	غياب الاعتماد	ادعاء الاعتماد	مقاومة الاعتماد	نجاح الاعتماد
أهمية الاعتماد	الاعتماد للترخيص	الاعتماد للمساءلة	الاعتماد للتحسين	الاعتماد للمنافسة
الملامح	النكوص والتراجع	المحافظة على الوضع	التحسين التدريجي	سيناريو الأمل
الصبغة العامة	انتكاسة	تقليدي	انتقالي	ناضج
الرغبة والدوافع)	ضعيفة	تحت المتوسط	فوق المتوسط	عالية
القدرة	ضعيفة	تحت المتوسط	فوق المتوسط	عالية
مستوى المعايير	تدهور في المعايير	معايير الحد الأدنى	معايير اقليمية	معايير عالمية
النهج إزاء	ادعاء الجودة	مراقبة الجودة	ضمان الجودة	الارتقاء بالجودة
نهج التقييم	التركيز على الكم	المدخلات التعليمية	العمليات التعليمية	كلاهما
المشاركة	مركزي	مركزي ـ هيئة حكومي	شبه مستقل	مستقل كيان غير
مشاركة الطلاب	ضعيفة	تطبيق نظام الاعتماد	تصميم نظام	كلاهما
النهج التشاركي	متأرجح	تطوعي	إلزامي	كلاهما
الهيكل الإداري	هيئة شكلية	هيئة حكومية	هيئة شبه مستقلة	هيئة مستقلة
قواعد البيانات	غير متكاملة ومزيفة	متناقضة	متكاملة ودقيقة	متكاملة ودقيقة
تابع الجدول (50)				
بعد المقارنة	السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
اختيار فريق التقويم	ترشيح الأشخاص الذين يمثلون عبء على المؤسسة	الترشيح بحسب المعرفة الشخصية والمحسوبية	الاختيار بناء على معايير الخبرة والكفاءة	يتم الاختيار بناء على معايير الخبرة والكفاءة
علاقة الهيئة بالدولة	احتواء الهيئة	غير مستقلة	مستقلة إداريا فقط	مستقلة ماليا وإداريا
علاقة الهيئة بالمؤسسات	دفع الرسوم للهيئة مقابل شهادة الاعتماد	التركيز على إجراءات الرقابة	إجراءات مصحوبة بحوافز وتدريب	اعتماد يستند إلى تبني ممارسات ضمان

			ومتابعة	الجودة
معايير الاعتماد	مطاطية	معايير الحد الأدنى	معاييرتتحسن باستمرار	معايير إقليمية ودولية
النهج السائد للتقييم	التركيز على الكم فقط	المدخلات التعليمية	المدخلات والعمليات التعليمية	المدخلات والعمليات والمخرجات
التقييم الذاتي	غير موجود	يحاول تحسين صورة المؤسسة	أخطاء غير مقصودة	يعكس صورة المؤسسة
التقييم الخارجي	تقليدي وشكلي	للتقييم والرقابة	للتطوير والتحسين	للمنافسة
ربط النتائج	منح أو سحب الترخيص	مزيد من الاستقلالية	حجم التمويل	السوق سيقرر
غرض المعايير	المقارنة المحلية	ضمان وعدالة التقييم	تحسين مستمر في الأداء	تطابق النتائج و الأهداف
قرار الاعتماد	للاعتماد والصلاحية	رسمي للوزارة	يقدم للمؤسسة	يقدم للمؤسسة وينشر
التكلفة المصاحبة	تكلفة عدم التوافق تكلفة الفشل الداخلي تكلفة الفشل الخارجي	تكلفة الرقابة تكلفة الوقاية من الانحراف	ـ تكلفة التأهيل ـ تكلفة التدريب -التحسين والتطوير	ـ تكلفة المنافسة
التعيين والترقية	الوساطة والمحسوبية	المؤهل الأكاديمي	كفاءة ،خبرة، أبحاث	كفاءة ،خبرة، أبحاث

د- محددات السيناريو المرجح :

سيتوقف تحقق أي من تلك السيناريوهات على الوضع العام للبيئة المحيطة وفيما يلي عرض بعض تلك المحددات في صورة توقعات كمية لبعض المؤشرات ومحددات كيفية تتحكم في رسم الملامح المستقبلية لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، وفيما يلي توضيح ذلك:

1- التوقعات الكمية لبعض مؤشرات البيئة اليمنية:

يتأثر المشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية بالبيئة المحيطة سلباً أو إيجاباً، وتعد مؤشرات الاستقرار السياسي والفاعلية الحكومية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، وغيرها من المؤشرات التي سينعكس تحسنها أو تدهورها أوثباتها بدرجة كبيرة على المشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي، وباستخدام أسلوب الإسقاط يوضح الجدول (51) وضع اليمن في تلك المؤشرات بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات الأربعة، وقد بنيت هذه الإسقاطات استنادا إلى مقارنات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009) بين الدول العربية .

تم هذا الإسقاط بناء على قيم مؤشرات النوعية المؤسساتية في البلدان العربية الصادرة في (تقرير التنمية العربية للمعرفة 2009م،264) حيث يسقط الباحث مؤشرات بلد ما من البلدان العربية حالياً، لما ستؤول إليه الأوضاع العامة في اليمن خلال عام 2030م، في كل سيناريو من السيناريوهات الأربعة كالتالي :

السيناريو الأول: تدهور الأوضاع العامة للجمهورية اليمنية ليصل عام 2030م إلى وضع الصومال حاليا .

السيناريو الثاني: الحفاظ على مؤشرات الأوضاع الراهنة في الجمهورية اليمنية حتى عام 2030م .
السيناريو الثالث: التحسن النسبي للوصول عام 2030م، إلى وضع المملكة المغربية حاليا .
السيناريو الرابع: أن تصل مؤشرات الأوضاع العامة في اليمن في عام 2030م إلى وضع عمان حالياً.

الجدول (51) يوضح أهم التوقعات لبعض المؤشرات الكمية للجمهورية اليمنية في السيناريوهات الأربعة

اسم المؤشر	اليمن عام 2030م			
	السيناريو الأول:	السيناريو الثاني(الوضع الراهن)	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
التمثيل والمساءلة	(-1.89)الصومال	(-1.06)	(-0.62)المغرب	(-0.45) لبنان
الاستقرار السياسي	(-3.01)الصومال	(-1.48)	(-0.52)المغرب	(0.76)عمان
فعالية الحكومة	(-2.35)الصومال	(-1.02)	(-0.07)المغرب	(0.38)عمان
النوعية التنظيمية	(-2.72)الصومال	(-0.71)	(-0.11)المغرب	(0.63)عمان
حكم القانون	(-2.64)الصومال	(-0.94)	(-0.15)المغرب	(0.73) عمان
ضبط الفساد	(-1.87)الصومال	(-0.62)	(-0.24)المغرب	(0.63)عمان
نوعية المؤسسات	(-2.41)الصومال	(-0.97)	(-0.29)المغرب	(0.35)عمان

إشارة التقديرات: بين (2.5- - 2.5) كلما كانت أعلى كانت أفضل .

ويتضح من الجدول (51) ما يلي:

- تدهور المؤشرات الواردة في الجدول (51) ووصولها إلى مستوى اقل دولة عربية حاليا، ينذر بأن يكون السيناريو المرجح للمشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية هو السيناريو الأول .
- بقاء المؤشرات التي تعبر عن الوضع العام للبيئة اليمنية على ما هي عليه حالياً يسمح بتشكل أحداث السيناريو الثاني لمشهد الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .
- التحسن النسبي للمؤشرات الواردة في الجدول (51) يهيئ لأن يكون السيناريو الثالث هو السيناريو المرجح للمشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

- وصول المؤشرات الواردة في الجدول (51) في البيئة اليمنية إلى مستوى أعلى دولة عربية حاليا، يهيئ المناخ المناسب للسيناريو الرابع ليصبح هو السيناريو المرجح للمشهد المستقبلي للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

2- المحددات الكيفية للسيناريو النهائي :

في نهاية المطاف تلك هي السيناريوهات الأربعة، المتوقع أن تشكل المشهد المستقبلي لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، بيد أن هذا النظام سوف يتأثر بعدد من المتغيرات التي ستحدد المشهد الذي سيسلكه نظام الاعتماد الأكاديمي، وتتلخص أهم هذه المحددات في النقاط التالية :

- ❖ السرعة أو البطء في اتخاذ القرارات، والتشريعات اللازمة للتطبيق، والإجراءات المتخذة لتعزيز هذه التشريعات بممارسات حقيقية على أرض الواقع أهمها: إنشاء الهياكل والوحدات المتخصصة داخل المؤسسات المستهدفة، وتضمين خطط التنمية برامج ومخصصات كافية لدعم نجاح الهيئة المعنية بالاعتماد .
- ❖ مدى نجاح الإرهاصات الأولية للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية، وانتشار ثقافة الجودة والاعتماد في الأوساط الأكاديمية .
- ❖ مستوى الانجاز والتميز الذي تحققه المؤسسات والبرامج التي انتهجت نظام الاعتماد.
- ❖ التغيرات التي تطرأ على مسألة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، ومستوى جودة الطلبة المتقدمين للالتحاق بالجامعات .
- ❖ مستوى توسع الدولة في إنشاء الجامعات والكليات الحكومية، وعلاقة ذلك التوسع بمعايير الحد الأدنى المتعارف عليه، لاسيما مراعاة الطاقة الاستيعابية، ونسبة الطالب إلى الأستاذ، وغيرها من المعايير الكمية.
- ❖ مدى التوسع الذي تحققه الدولة في توفير البنية التحتية للجامعات الحكومية، لتأهيلها للتقدم لطلب الاعتماد.
- ❖ درجة الحماس التي تبديها الجامعات الحكومية والخاصة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي .
- ❖ مدى إسهام القطاع الخاص في القيام بدوره كشريك أساسي للقطاع الحكومي فيما يخص التعليم الجامعي، وتخفيف العبء على القطاع الحكومي، وتوفير تخصصات نوعية عجز عن توفيرها القطاع الحكومي .
- ❖ مدى الاستقرار والأمن في المنطقة، أمام تحديات العولمة .
- ❖ تحمس ونزاهة وكفاءة القائمين على عملية الاعتماد الأكاديمي .
- ❖ درجة الاستقلالية التي تتمتع بها الهيئة المعنية بالاعتماد، وتأمين الدعم اللازم لها للقيام بمهامها بصورة مستمرة .

- الامتيازات التي تحصل عليها البرامج والمؤسسات الحكومية والأهلية التي تحصل على شهادة الاعتماد الأكاديمي، وكذلك الامتيازات التي يحصل عليها العاملون والطلبة المنتمون للمؤسسات والبرامج المعتمدة.
- مستوى الاستقرار السياسي في البلد، ومدى استمرارية الوضع الحالي للبلد، أو التحول نحو نظام سياسي فيدرالي، وتقسيم البلد إلى أقاليم.
- وجود جهة واحدة مسئولة عن الاعتماد وضمان الجودة، أو تعدد وكالات وهيئات الاعتماد .
- مستوى الانفتاح على هيئات الاعتماد الأكاديمي الإقليمية والعالمية، ومدى التعاون بينها والهيئات المحلية.

وبناء على هذه المحددات الكيفية فإن المستوى الذي ستكون عليه هو الذي سيرجح تحقق أي من تلك السيناريوهات الأربعة للاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية فعندما يكون مستوى تلك المحددات ضعيفاً فإن هذا سيرجح تحقق السيناريو الأول بكل ما يحمله من تشاؤم، وعندما يصبح مستوى تلك المحددات تحت المتوسط فسيقود ذلك إلى أحداث السيناريو الثاني، وعندما يتحسن مستوى تلك المحددات ليصبح فوق المتوسط فهذا بدوره سيجعل السيناريو المرجع هو السيناريو الثالث، أما وصول مستوى تلك المحددات إلى مستوى عالي فإنه سيهيئ المناخ الملائم لتحقق السيناريو الرابع، وسيجعل الحلم حقيقة خلال العقدين المقبلين، وهذا هو ما يأمله الباحث أن يتحقق بالنسبة لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض موجز لخلاصة البحث والفصول التي تناولها، ومن ثم الخروج ببعض الاستنتاجات التي بنيت في ضوئها التوصيات، وختم هذا الفصل بتقديم بعض المقترحات ذات الصلة بموضوع البحث، وتم تناول هذا الفصل على النحو التالي:

أولاً: خلاصة البحث

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو :

بناء السيناريوهات (المشاهد) المستقبلية المحتملة لمدخل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

وتنبثق عنه الأهداف الفرعية التالية :

1. تحديد مستوى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.
2. تحديد مستوى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي .
3. استنتاج أفضل الخيارات والبدائل المتاحة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية.
4. استشراف أهم المؤشرات الكمية ذات العلاقة بمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية .

وقد استخدم الباحث عدد من المناهج البحثية تمثلت في المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوصفي التتبعي، والمنهج التحليلي المستقبلي، وتكون مجتمع البحث من جميع عمداء الكليات رؤساء الأقسام الأكاديمية لعينة قصدية من الجامعات اليمنية تمثلت في جامعة(صنعاء، الحديدة، عمران،العلوم والتكنولوجيا، اليمنية، سبأ)، ويتوقع أن يفيد هذا البحث كلا من مجلس الاعتماد وضمان الجودة، والجامعات اليمنية .

ولتحقيق أهداف البحث أعد الباحث استبانه للإجابة عن التساؤلات الثلاثة الأولى حيث تضمن كل من التساؤلين الأول والثاني ثلاثة مجالات هي(الرغبة، الدوافع، القدرة المادية) وعدد فقرات كل تساؤل(36) فقرة، أمام كل فقرة أربعة بدائل (عالي ـ فوق المتوسط ـ تحت المتوسط ـ منخفض)، وتضمن التساؤل الثالث من (16) فقرة، أمام كل منها من(2-4) بدائل متاحة، وقد بلغ عدد إجمالي فقرات الاستبانة (88)فقرة .

وللإجابة عن التساؤل الرابع استخدم الباحث المنهج الوصفي التتبعي معتمدا على قاعدة بيانات مستخلصة من مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية من 2001/2000م – 2008-2009م ، ومستخدما أسلوب السلاسل الزمنية لاستشراف القيم المستقبلية للمؤشرات ذات العلاقة.

وللإجابة عن التساؤل الرئيس استخدم الباحث المنهج التحليلي المستقبلي وأسلوب السيناريوهات.

طبق الباحث أداة الاستبانة على عينة ميسرة من عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية بالجامعات محل البحث، وبلغ إجمالي عينة البحث (121) فرداً، منهم (17) عميد كلية و(104) رئيس قسم أكاديمي.وبنسبة (35.6%) من إجمالي المجتمع الأصلي والبالغ عددهم (343)فردا.

وقد تم في المعالجة الإحصائية استخدام معادلة ألفا كرونباخ (Alpha) لحساب ثبات الاستبانة، والتكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة البحث وبياناتهم الشخصية، والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لحساب موافقة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية على فقرات الاستبانة، واستخدام أساليب التمهيد الخطي والتمهيد الأسي للسلاسل الزمنية لاستشرافات المؤشرات الكمية، وكل ذلك تم بواسطة استخدام برنامج الحزم الإحصائية(SPSS) وبرنامج (Exel).

تضمن هذا البحث سبعة فصول هي كالتالي:

الفصل الأول: تضمن عرضا لمشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده وتعريف أهم مصطلحات البحث.

الفصل الثاني: تضمن الخلفية النظرية للبحث، وقد تضمنت أربعة عناوين رئيسية تناول الأول منها استشراف المستقبل من حيث خلفيته التاريخية، ومفهومه، وأهميته ، وأهدافه ، وأساليبه، والإطار المرجعي والمنهجي لاستشراف المستقبل، وتناول العنوان الثاني الاعتماد الأكاديمي من حيث خلفيته التاريخية، ومفهومه، والمفاهيم المتداخله معه وأسباب الاهتمام به، وفوائده ، وأهدافه، ومراحله، ومعاييره، وأنواعه، وهيئات الاعتماد وتصنيفاتها والمقارنة بينها وأخيرا الصعوبات التي تواجه تطبيقه، وتناول العنوان الثالث أهم الاتجاهات المعاصرة للاعتماد الأكاديمي بدءا باستعراض المشهد العالمي والوقوف على أهم التجارب العالمية في هذا المضمار كالتجربة الأمريكية والبريطانية واليابانية والألمانية والفرنسية والايطالية، والاسترالية، والأفريقية، وتجربة دول المحيط الهادي وشرق آسيا والفلبين وأمريكا اللاتينية، ثم الوقوف على المشهد العربي لنظام الاعتماد الأكاديمي، وختاما المشهد اليمني وعرض أهم جهود الجامعات اليمنية في مضمار

الاعتماد الأكاديمي، أما العنوان الرابع فقد تناول العوامل الموجهة لمستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية وقد تمثلت في العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعولمة، وقد ختم هذا الفصل بأهم القراءات المستخلصة من الخلفية النظرية للبحث.

الفصل الثالث: تضمن عرض نماذج من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، وقد تم تصنيفها إلى دراسات تتعلق بالاعتماد الأكاديمي، وأخرى تتعلق باستشراف المستقبل، ثم التعليق بإيجاز على تلك الدراسات.

الفصل الرابع: تضمن منهجية البحث وإجراءاته، وتضمن هذا الفصل التعريف بالمناهج المستخدمة في البحث، ومجتمع البحث، وعينة البحث، وأدوات البحث المتمثلة في أداة الاستبانة وكيفية بناءها وتطبيقها، ثم قاعدة البيانات للسلسلة الزمنية المتعلقة بأهم المؤشرات الكمية،ثم السيناريوهات، وأخيرا التعريف بأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

الفصل الخامس: تضمن عرضا لنتائج المتعلقة بالتساؤلات الفرعية الأربعة للبحث ومناقشتها.

الفصل السادس : تضمن الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث .

الفصل السابع : تضمن عرض خلاصة البحث والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

ثانياً: الاستنتاجات

1- لا تزال الجامعات اليمنية تعيش أحداث السيناريو الأول المتمثل في " سيناريو غياب الاعتماد" حتى هذه اللحظة باستثناء بعض المحاولات الناجحة لجامعة العلوم والتكنولوجيا.
2- وجود رغبة لدى هيئة الاعتماد الوطنية والقيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية في تطبيق الاعتماد الأكاديمي ولكنها ليست كافية .
3- يدرك القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية حجم المنافع التي يمكن أن تتحقق للجامعات التي تطبق الاعتماد الأكاديمي.
4- وجود دوافع لدى هيئة الاعتماد والقيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية، ولكنها ليست على المستوى المطلوب.

5- - القدرة المادية لكل من هيئة الاعتماد والجامعات اليمنية لا تزال قاصرة عن تلبية متطلبات نظام الاعتماد الأكاديمي، وبحاجة إلى جهود جبارة لبناء هذه القدرة لكل من هيئة الاعتماد والجامعات على حد سواء.

6- استمرار الوضع الحالي للجامعات اليمنية في ظل غياب نظام اعتماد فاعل سيضيف المزيد من التدهور النوعي للتعليم الجامعي وسيعمل بأكثر من طاقته، وسيصبح فاقد التوجيه، ومختل وظيفيا، ويعاني من تردي في مدخلاته ومخرجاته، وستكون تكلفة الاستمرار في إهدار المواهب البشرية باهظة.

7- الاهتمام ببناء قدرات الجامعات بعيدا عن وجود هيئة اعتماد أكاديمي فاعلة، سيكون مكلفا جدا، وستفتقر الجهود المبذولة إلى التنسيق والتكامل والتوجيه الصحيح، وسيكون الاعتماد في برامج محدودة جدا، وشكلي في بقية البرامج والجامعات .

8- الاهتمام ببناء قدرات هيئة الاعتماد دون الاهتمام ببناء قدرات الجامعات، سيعرض تطبيق الاعتماد لمقاومة شديدة ناشئة عن عجز الجامعات عن استيفاء الحد الأدنى من المعايير المطلوبة للاعتماد، وسيجبر هيئة الاعتماد في النهاية إلى التكيف مع الوضع الحالي للجامعات، وستكون النجاحات محدودة جدا .

9- لتجاوز الواقع الحالي والارتقاء بنوعية التعليم الجامعي، فإن الاهتمام ببناء القدرات المادية لكل من هيئة الاعتماد والجامعات لا يضمن نجاحا ما لم يرافقه بناء القدرات الفكرية فيما يتعلق بالرغبات والحوافز والدوافع.

10- في غياب نظام اعتماد أكاديمي يضمن نوعية مخرجات التعليم الجامعي ستشكل أعداد الخريجين كارثة على التنمية في اليمن، وستزيد من الضغط على موارده المحدودة، وسترتفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها، وعلى النقيض من ذلك فإن وجود نظام اعتماد فاعل سيجعل من هذه الأعداد ثروة حقيقية للبلد، قادرة على إحداث التنمية الشاملة في مختلف المجالات.

11- ستساهم الجامعات الخاصة بدور فاعل خلال الفترة(2010- 2030م) إذ قد تستوعب ما بين [35%- 42%] من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي، وستتراوح أعداد خريجيها ما بين[25%- 40%] من إجمالي أعداد الخريجين، ولذا فإن وجود نظام اعتماد أكاديمي فاعل ضرورة حتمية تقتضيها الحاجة إلى الحفاظ على نوعية خريجي الجامعات الخاصة، وضمان عدم تحولها إلى مؤسسات ربحية مقابل التضحية بنوعية التعليم الجامعي.

12- التشدد غير المبرر في معايير الاعتماد على الجامعات الخاصة، ربما يجعل المستثمرين في القطاع الجامعي الخاص يتحولون إلى الاستثمار في مجالات أخرى غير التعليم الجامعي، وبذلك سيزيد الضغط على الجامعات الحكومية بدرجة كبيرة.

13- ستعاني اليمن في المستقبل كما عانت في الماضي من هدر كبير في ثروتها البشرية الهائلة، وستجد أكثر من 85%من شبابها لم يتمكنوا من الحصول على التعليم الجامعي، وستشهد الجامعات اليمنية هدرا كبيرا في أعداد الملتحقين بها ربما قد يتجاوز 53% من إجمالي من يلتحقون بها، قد لا يتجاوز عدد خريجي الجامعات اليمنية 59% من إجمالي الملتحقين في أحسن ظروفها.

14- نتيجة للإقبال على الالتحاق بالدراسات العليا فمن المرجح تزايد أعداد هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة بشكل كبير جدا، ويمكن أن يمثل هذا التزايد تحديا إضافيا لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية نتيجة لتركز زيادة الهيئة التدريسية في تخصصات محددة، وربما يكون هناك عجز كبير في التخصصات التي تتطلبها احتياجات التنمية في المستقبل.

15- هناك افتقاد شبه تام للدراسات الاستشرافية في الجامعات اليمنية، كما أن مفهوم الاستشراف يعد غامضا لدى الكثير من القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: **التوصيـــات**:

قد تسهم هذه التوصيات في حشد الجهود اللازمة للوصول إلى السيناريو المستهدف، وهي تنقسم الى قسمين: توصيات خاصة لهيئة الاعتماد، بنيت على استفتاء عينة البحث حول أفضل البدائل والخيارات المتاحة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ، وهناك توصيات خاصة للجامعات اليمنية بنيت في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- توصيات خاصة لهيئة الاعتماد :

1-أن تكون هيئة الاعتماد هيئة مستقلة خاصة، ومعترف بها من قبل مجلس الاعتماد الحكومي .

2-أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي إلزامية حتى تتجذر ثقافة الجودة والاعتماد في الجامعات اليمنية.

3-أن تكون هيئات الاعتماد الأكاديمي هي المسئولة عن ضمان الجودة في الجامعات اليمنية، ويجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة للقيام بهذه المهمة المنوطة بها.

4- أن ترتبط نتائج تقرير الاعتماد بمنح أو سحب الاعتماد .

5-أن يكون الهدف الرئيسي لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية حاليا هو المساءلة .

6-أن تتولى الحكومة دعم وتمويل هيئة الاعتماد الحالية المتمثلة في مجلس الاعتماد خلال المرحلة الحالية.

7-أن تكون معايير الاعتماد خليط من المعايير الكمية والكيفية معا.

8-أن يكون الغرض من وضع المعايير في المرحلة الأولى هو تطابق النتائج مع الأهداف المرسومة لكل مؤسسة جامعية.

9-أن تضع المعايير المطلوبة للاعتماد هيئات وطنية متخصصة.

10-أن تشمل عملية ضمان الجودة والاعتماد كلا من الجامعات الحكومية والخاصة.

11-ينبغي أن يكون الاعتماد المؤسسي أولا ثم بعد ذلك الاعتماد البرامجي .

12-أن يتم تطبيق الاعتماد بشكل تدريجي .

13- أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بمنح الترخيص أو سحبه .

14-ينبغي أن يكون قرار الاعتماد عبارة عن تقرير يقدم للمؤسسة أولا حتى تستطيع معالجة القصور ثم يتم نشره بعد ذلك.

15-ينبغي أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بمنح الترخيص أو سحبه .

16-أن تكون دورة الاعتماد في الجامعات اليمنية كل أربع سنوات .

ب-توصيات خاصة للجامعات اليمنية:

1- استحداث منصب نائب عميد لشؤون الاعتماد وضمان الجودة في جميع الكليات في الجامعات اليمنية، لتفعيل وتطبيق الأنشطة المتعلقة بالاعتماد، ولمتابعة عمليات التطوير والتحسين عن كثب.

2- إنشاء صندوق لتمويل الاعتماد، في البداية تموله الحكومة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية.

3- تطبيق الاعتماد مرحليا على بعض الأقسام الجاهزة في بعض الكليات وتقديمها كنموذج تحتذي به بقية الأقسام، ثم تطبيقه على بعض الكليات، ثم تعميمه حتى يمكن تدارك الصعوبات وعلاجها أولا بأول .

4- تأهيل وبناء قدرات المؤسسات المستهدفة في معيارين من معايير الاعتماد كل عام ثم تقييمها سنويا حتى يشمل التقييم كل المعايير خلال الخمس سنوات القادمة ثم تمنح بعد ذلك شهادة الاعتماد للمؤسسات التي استوفت الحد الأدنى من المعايير المطلوبة .

5- العمل على تأهيل أعداد كبيرة من الهيئات التدريسية اللازمة للمستقبل، في جامعات عالمية مرموقة لرفع مستوى الجامعات اليمنية في المستقبل، والكف عن الإبتعاث لتأهيلهم في جامعات إقليمية غير متطورة.

6- تعزيز قدرات المؤسسات الجامعية وتأهيلها للتقدم لطلب الاعتماد، من خلال تأسيس مشاريع لتطوير وتأهيل القيادات الجامعية، ومشاريع لتطوير وتأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومشاريع لتطوير وتأهيل المباني والمرافق والتجهيزات، ومشاريع تأهيل وتدريب فرق العمل المكلفة بالتقويم.

7- توفير آليات مناسبة لتقييم مردود وفعالية تلك المشاريع، ورفع مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية.

8- تكثيف برامج التوعية، والإرشاد الهادف، و نشر ثقافة كافية عن الاعتماد، ومنح حوافز وامتيازات للجامعات أو الكليات أو البرامج التي تحقق نجاحا في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

9- تضمين المناهج الدراسية لطلبة الدراسات العليا مقررات عن استشراف المستقبل، وتوجيه الباحثين نحو هذا النوع من الدراسات والأبحاث العلمية.

المقترحات :

يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

1. دراسة مماثلة في بقية الجامعات والكليات اليمنية الحكومية والتي لم يشملها البحث الحالية.
2. تكليف مؤسسات التعليم الجامعي ومراكزه البحثية بالبحث عن مداخل لاختصار الزمن والتكلفة والجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من الاعتماد، مع مراعاة تحقق الضروري والأهداف ذات الأولوية.
3. دراسة مماثلة باستخدام أسلوب دلفي، والأساليب الاستشرافية الأخرى التي لم يتم استخدامها في هذا البحث
4. دراسة اتجاهات الموظفين نحو التغيير الذي يتطلبه الاعتماد، والتعرف على النتائج التي يخلفها هذا التغيير على الأفراد والجماعات داخل المؤسسة الجامعية.
5. دراسة لتقدير احتياجات التمويل اللازم لتنفيذ برامج التطوير والتحديث ومدى القدرة على تدبيرها .

6. توجيه طاقات الباحثين نحو الدراسات التي تستشرف المستقبل .
7. إعداد دراسة استشرافية لجميع المؤشرات الكمية المتعلقة بالتعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية.

والله الهادي إلى سواء السبيل،،،

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

1 القرآن الكريم.

2 ابن منظور (2003م).لسان العرب ، المجلد السادس ، بدون طبعة ، القاهرة :دار الحديث .

3 أبو بطانة، عبدالله وآخرون (2005).الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

4 أبـو راضـي، فتحـي عبـدالعزيز(2001).الإحصـاء التطبيقـي والتحليلـي فـي العلـوم الاجتماعية، بيروت:دار النهضة العربية .

5 أبو سنينة ، ربحي (2004م).تقييم مؤسسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين : الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين والتطوير، ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني المنعقد في جامعة القدس المفتوحة، رام الله و فلسطين ، 3- 5/ 7/ 2004م).

6 الأزهري، أبو منصور(2001).تهذيب اللغة ، تحقيق: محمد عوض مرعب،ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي .

7 إسحاق، هاشم (2009م).متطلبات ومعايير وآليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التعليم العالي وتحديات تأسيسها بجامعة إب ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

8 الأشول ،على وآخرون (2009م).تجربة كلية الهندسة جامعة صنعاء في المشاركة في دورة 2008/2007م الخاصة بتقييم برنامج كليات الهندسة ضمن الجامعات العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

9 الأغبري بدر وبامدهف رفقية (2009م). تجارب عالمية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، دراسة مقارنة ونموذج مقترح للتعليم الجامعي في اليمن ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

10 اندرسون، ماري (2004).إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي : الاسترالي والتجربة

السويدية.

11 الأيوبي، زلفاء(2007م).أشكال التعاون الإقليمي الشائعة عالمياً في مجال ضمان جودة التعليم العالي ، ورقة عمل مقدمة في الاجتماع الإقليمي حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية31 اكتوبر .

12 باربارا ،ايشينفر ولاوجور، غنسين(2010م).التعليم العالي في مصر، منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي.

13 باصرة، صالح (2010م).الوحدة وضعت قطار التعليم في مساره الصحيح ، مقال منشور في صحيفة الجمهورية ، 30- يونيو - حزيران - 2010 ، العدد 14845.

14 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009).تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت.

15 البرواري، باشيوة (2011م). إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة و مفاهيم وأسس وتطبيقات ، ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .

16 البطش، محمد (2009م).التجربة الأردنية في مجال الاعتماد وضمان الجودة ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة جودة التعليم العالي ، طرابلس ،1-4/11/2009م).

17 بلكا، إلياس(2008م).استشراف المستقبل في الحديث النبوي ، كتاب الأمة، العدد(126)السنة الثامنة والعشرون وقفية الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني للمعلومات والدراسات :قطر.

18 بن فارس، أبو الحسين (1979).معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر.

19 البنا وعمارة، عادل وسامي (2005م).إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع).

20 البنك الدولي(2010م).الجمهورية اليمنية - تقرير حول وضع التعليم : التحديات والفرص، يونيو.

21 البيلاوي ،حسن وآخرون (2009م). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز

ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات، ط2، عمّان : دار المسيرة.

22 الترتوري،محمد و جويجان، أغادير (2006م).إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ،عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

23 وزارة التربية والتعليم(2008م). التطور التعليمي في الجمهورية اليمنية (التقرير الوطني)- الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية جنيف 25-28نوفمبر 2008م .

24 التميم،تركي(ب.ت).الجودة والاعتماد الأكاديمي ، ورقة عرض باوربوينت.

25 توفيق ، وموسى (2007م).دور التعليم الالكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي "دراسة استشرافية "،بحث منشور في في مجلة كلية التربية بشبين الكوم – جامعة المنوفية ، عدد3 .

26 الثعالبي، أبو منصور(ب.ت). سحر البلاغة وسر البراعة، تحقيق: عبدالسلام الحوفي، بيروت:دار الكتب العلمية.

27 الجابرينايف ، وآخرون (2004م).استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة : تطبيق السلاسل الزمنية، بحث مقدم لجامعة طيبة ، المدينة المنورة.

28 جامعة الاسكندرية(ب.ت)قاموس الجودة والاعتماد ،مركز ضمان الجودة، الاسكندرية (مصر).

29 جحيش،بشير(ب.ت).الاجتهاد التزيلي،المكتبة الشاملة، نسخة الكترونية.على الموقعhttp://www.shamela.ws

30 الجرادي، خالد (2005م).رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في الجمهورية اليمنية ، رسالة دكتوراة غير منشورة، .

31 الجمال، محمد ماهر(2005م). مستقبل التعليم العربي: الاتجاهات – المضامين - التنبؤات .كراسات مستقبلية، سلسلة غير دورية تعني بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

32 الجهاز المركزي للإحصاء (1996).الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية لفترة 1994–2005، صنعاء

33 الجهني، محمد فالح (1431هـ). هيئة وطنية مقترحة للاعتماد المدرسي ،مجلة المعرفة العدد (186) شوال، ص - ص .

34 الحاج ،احمد علي (2007م).التخطيط المدرسي الإستراتيجي،صنعاء: دار الروافد الثقافية

.

35 الحاج،أحمد علي (2008م).مسيرة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية ـ الواقع الراهن وآفاق التطوير،بحث مقدم لجائزة مؤسسة السعيد للعلوم الإنسانية والاجتماعية لعام 2008، جائزة المرحوم هائل سعيد أنعم .

36 الحدابي، داوود والقباطي، هلال(2009).تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية في مجال التقييم الذاتي للأداء الجامعي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

37 الحريري ،خالد (2009م). تحديات تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية اليمنية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

38 الحسن، كرمة (2009).دور البحث المؤسسي ووظيفته في مؤسسات التعليم العالي: النظرية والتطبيق،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو -2يونيو).

39 الحسناوي، موفق (2011م). كيف نضمن الجودة ونحقق الاعتماد في الجامعات ، 2011-01-15

40 حقي،رافع (2006م).واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول ـ جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 23ـ 26 أبريل .

41 الحوات،علي(2009). متابعات المؤتمر العالمي حول التعليم العالي 2009، المنعقد في باريس من 5-8يوليو ، منظمة اليونسكو ، مجلة الجامعة المغاربية، العدد(8) ، السنة الرابعة.

42 الحولي وأبو دقة ، عليان و سناء (2006م).نحو أنموذج عربي لتقييم برنامج أكاديمي ، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول(جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد) والذي تعقده المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الشارقة ، في الفترة من 23-26 نيسان، الشارقة .

43 خضر، خليل(2003م).اتجاهات العاملين نحو التغيير التنظيمي والعوامل المؤثرة عليها في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين: نابلس.

44 خفاجة، ميرفت وصابر، فاطمة(2002).أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

45 خليل، أحمد سيد(2005م).الجودة الشاملة في الجامعات العربية في ضوء الرؤى العالمية، المؤتمر التربوي الخامس :جودة التعليم الجامعي، في الفترة من 11-13 ابريل – جامعة البحرين:كلية التربية .

46 الدجني ، إياد (2006م).واقع التخطيط الاستراتيجي في الجامعة الإسلامية في ضوء معايير الجودة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .

47 الدحام،محمد بن عبد الكريم (ب.ت).الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود ، كلية التربية .

48 درندري، إقبال وهوك،طاهرة (2007م).دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية (جستن) ،القصيم 28-29\4\1428هـ .

49 الدعيس، محمد(2007).تطوير الكفايات الإدارية لنواب العمداء للشؤون الأكاديمية في الجامعات اليمنية باستخدام برنامج تدريبي محوسب،رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة دمشق، دمشق .

50 الدهشان ،جمال علي (2007م).الاعتماد الأكاديمي الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

51 ربيع وطارق (2009م). ضمان الجودة ونظام الاعتماد الأكاديمي للتعليم الجامعي " تصور مقترح"في ضوء التوجهات الحديثة ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

52 الرشيد ،محمد (1996م).التحديات المعاصرة والمستقبلية في التعليم الجامعي في دول مجلس التعاون ،بحوث مؤتمر تربية الغد ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإمارات .

53 الريمي، يوسف(2010م).الفساد الإداري في الجامعات اليمنية الحكومية(أنماطه وعوامله، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.

54 زاهر ،ضياء الدين(2004م).مقدمة في الدراسات المستقبلية (مفاهيم. أساليب. تطبيقات)، سلسلة مستقبليات، الكتاب الأول، القاهرة: مركز الكتاب للنشر .

55 الزبيدي، مرتضى(ب.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من

المحققين، دار الهداية.

56 الزعيبر،إبراهيم (1426هـ).مستقبل الدور الإداري التربوي لمجالس التربية والتعليم السعودية في ضوء معايير إدارة الجودة التعليمية الشاملة ، دراسة تحليلية استشرافية باستخدام أسلوب الحكم عن بعد "دلفاي" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية: مكة المكرمة .

57 زميلان ،أبو بكر (2009م). تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس ، كلية التربية عدن 2007م ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

58 الزند، وليد خضر (2006م).التقويم والجودة بين البعد الثقافي والبعد التطبيقي في تجربتي العراق والسودان ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول " جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد " ، الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة ، 23-26أبريل .

59 زند،حسين وأمينة كراز(2009م).ضمان الجودة في العالم العربي : مسار بولونيا نموذجا،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو -2يونيو).

60 الزهراني ،سعد (1431هـ).لنرتقي بجودة تعليمنا العام إلى المستوى العالمي فلا بد أن ينطلق إعتماد مدارسنا من معايير عالمية ، مجلة المعرفة ، العدد(186) شوال 1431هـ،(ص _ ص).

61 الزيات وآخرون،أحمد(ب.ت). المعجم الوسيط، دار الدعوة، المكتبة الشاملة. على الموقعhttp://www.shamela.ws

62 سعد الدين،إبراهيم وآخرين(1989). صور المستقبل العربي، ط3، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

63 السعدي ، سامي عواض(1428هـ).مقارنة بين طريقة المربعات الصغرى وطريقة بوكس جكنز في تحليل السلاسل الزمنية،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

64 سعيد،عماد الدين (2006م).تجربة إدارة الجودة والتميز بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ـ السودان ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول "جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد "الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة ، 23–26إبريل.

65 سكر، ناجي رجب (2006م).تقويم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على طريق تحقيق

جودتها الشاملة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول " جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 23- 26 إبريل .

66 سليم، زينب (2005).التجربة المصرية في إنشاء نظام قومي لضمان جودة التعليم العالي ، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل ، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية 14– 17 فبراير، المجلد الثاني .

67 السماوي ، عبدالرقيب والمخلافي،سلطان (2009م). الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في جامعة تعز:الواقع والرؤية المستقبلية،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

68 السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (2003م).استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية.الرياض: مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود.

69 الشامي ،عبد الله محمد (2008م).نظام الاعتماد الأكاديمي وإمكانية تطبيقه على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية،مجلة الثوابت ،العدد (53)،يوليو –سبتمبر 2008م.

70 الشامي، عبدالرحمن(2009م).تقويم برنامج الدراسات العليا في كلية الاعلام، دراسة حالة،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو -2يونيو)للعام 2009م.

71 الشامي، عبداللهو الحجيلي، نصر(2009م).الاعتماد الأكاديمي للمعلم كمدخل لتحقيق الجودة في التعليم الجامعي ـ جامعة ذمار . ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

72 شاهين، عبد الرحمن يوسف (2009م).سيناريوهات مستقبل البيئة: التفاؤل.. الاعتدال.. الفاجعة!،مجلة المعرفة، العدد 98-المدينة المنورة: 'بتاريخ 2009/6/23.

73 شريان، عايض(2009م). تحليل الوضع الراهن لجامعة صنعاء، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد(4)، المجلد الثاني.

74 شعبان ،عماد الدين (2009م).الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية،

75 الصايغ، عبد الرحمن أحمد (1999م).التعليم في المملكة العربية السعودية: رؤية

مستقبلية.بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض.

76 صبري، هالة عبد القادر (2009م).جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي " تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن "المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد 2،العدد4 .

77 الصلاحي، فؤاد (2009)التعليم العالي في اليمن خصائصه ومشكلاته: قراءة تحليلية من منظور سوسيولوجي ، أغسطس .

78 الطلاع ، سليمان (2005م).مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية في مؤسسات التعليم العالي في جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .

79 العاصي،ثناء(2006).نحو علم لدراسة المستقبل: المبررات الإمكانية والحدود،الطبعة الأولى، القاهرة:دار الفكر العربي.

80 عامر، طارق(2008).أساليب الدراسات المستقبلية، عمّان :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

81 العامري، أحمد بن سالم(1424هـ).إعادة هندسة نظم العمل في القطاع الحكومي الواقع والتحديات ،جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع.

82 عبدالرحمن، عواطف (1984م).قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، مجلة عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يونيو .

83 عبدالعظيم،سلامة(2008م). الجودة الشاملة والاعتماد التربوي ، كلية التربية، جامعة بنها، مصر، الأزاريطة:دار الجامعة الجديدة.

84 عبدالكريم، فؤاد (2004م). العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة ، دراسة صادرة عن مركز الدراسات امان- المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد النساء/ الأردن.

85 عبداللاه، جلال وطاهر صلاح(2009).دليل التعريف بمشروعات برنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد بالتعليم العالي ، مصر: الجيزة.

86 العبيدي ،سيلان(2009م).ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، بيروت 10–6 ديسمبر .

87 عربيان، سليمان (2005م).إستراتيجية التعليم العالي في ظل العولمة ، المجلة الثقافية ، الجامعة الأردنية ، العدد(64) ، عمان.

88 العساف، صالح بن حمد (2000). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.

89 عمار، حامد (2007 م).نحو رؤية لجامعة المستقبل ، مستقبل التعليم الجامعي العربي ، ج 1 المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس ، القاهرة.

90 العمري، أيمن(2009). إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة:دراسة مقارنة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو -2يونيو).

91 العواد، خالد بن إبراهيم (1998م). مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية: مؤشرات واستشراف.الرياض: وزارة المعارف، مركز التطوير التربوي.

92 العواد، هياء عبدالعزيز(2004م).استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية :رؤية مستقبلية ،رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الملك سعود.

93 العيسوى، إبراهيم (1998). السيناريوهات – بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر 2020،منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو.

94 العيسوي، ابراهيم (2000م). الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020م ، القاهرة ،سبتمبر.

95 غنايم، مهني (1421هـ).استشراف مستقبل التعليم العالي للفتاة في المملكة العربية السعودية حتى عام 1455هـ)،

96 الغيثي ، عبدالله (2010م). المعوقات الثقافية والابستمولوجية لتطبيق المداخل الإدارية الغربية في إدارة الجامعات العربية والإسلامية .بحث غير منشور.

97 فاهي،ليبام وروبرت راندال(1998م). الإدارة بالسيناريوهات السفر إلى المستقبل، خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال،إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي(شعاع) السنة السادسة ،ع16، أغسطس 1998.www.edara.com)

98 الفرابي، أبو نصر(ب.ت).الصحاح في اللغة، المكتبة الشاملة،نسخة الكترونية ، على الموقعhttp://www.shamela.ws

99 فرغلي ، حاتم ضاحي(ب.ت)خطوات تخطيط وبناء السيناريوهات التعليمية،موقع انترنت.

100 الفيروز آبادي(ب.ت).القاموس المحيط ، المكتبة الشاملة، مكتبة الكترونية،على الموقعhttp://www.shamela.ws

101 قاضي، أسامة (2006م).المشروعات الصغيرة والمتوسطة و"الحوكمة الرشيدة " في سورية ، دراسة استشرافية وسيناريوهات عام 2025م ،ورقة بحثية ضمن " سلسلة أوراق سورية 2025"،رقم (4) ، صادرة عن مشروع رؤية استشرافية لمسار التنمية سورية 2025م .

102 قاموس فرنسي عربي انجليزي(ب .ت). المكتبة الشاملة، نسخة الكترونية. على الموقعhttp://www.shamela.ws

103 القناديلي ،جواهر(2009م). التقويم في التعليم العالي، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة- بميك .

104 الكاف، علي(2009م).الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

105 الكرداوي، مصطفى(2009م) .أثر تطبيق مشروعات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على ترسيخ ثقافة الجودة الشاملة بالجامعات المصرية، بحث مقدم لكلية التجارة بدمياط ، جامعة المنصورة، مصر.

106 كعواشي، عبدالعالي(2009م).التقييم في نظام التعليم العالي في المغرب: حصيلة الانجازات والقصور والتحديات،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو-2يونيو).

107 الكفومي، أبو البقاء(1998).كتاب الكليات، بيروت: مؤسسة الرسالة.

108 كمال، سفيان (2002).ضمان النوعية الجيدة في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الاول ، رمضان 1423هـ ، تشرين أول .

109 كـورنيش، ادوارد(2007).الاستشـراف :منـاهج استكشـاف المسـتقبل،ترجمة حسـن الشريف، بيروت : مكتبة مدبولي، الدار العربية للعلوم ناشرون.

110 كويران ،عبد الوهاب عوض (2008). واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن وآفاق تطويره.تقرير ضمن وثائق الورشة العلمية للعمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام حول الإدارة الأكاديمية وإدارة البحوث،9-12 مارس / جامعة عدن.

111 لبيب، عرفة (2009م).مراجعة ضمان الجودة في البلدان العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد في القاهرة (31مايو -2يونيو).

112 لرقط، علي(2009).إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر ـ المبررات والمتطلبات الأساسية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

113 لمياء السيد(2005).استشراف مستقبل نظم الاعتماد المؤسسي للجامعات المصرية- دراسة حالة،ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر" الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية"، المنعقد في 24-25يناير ، دار الفكر العربي، القاهرة.

114 المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(2001-2010)مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله – أنواعه المختلفة للأعوام من [2001-2010] ، صنعاء.

115 المحمادي، سلوى (1430هـ).العولمة وأثرها على التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن . 1430/11/26هـ .

116 محمود ، أمين (2001م). ملاحظات أولية حول الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ، مجلة الرابطة ، المجلد الثاني ، العدد الاول ، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي ، الأردن : عمان.

117 مخرمش، عبلة(2006). تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية(نماذج بوكس وجينكينز)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

118 المخلافي، محمد سرحان(2009م).القيادة الفاعلة وإدارة التغيير، عمّان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

119 المدهونمحمد، والطلاعسليمان (2006م).مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول " جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد " ،

الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة ، 23-26أبريل .

120 مطهر، محمد (2005) .التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الواقع والرؤية المستقبلية.المركز الوطني للمعلومات،رئاسة الجمهورية،الجمهورية اليمنية،ابريل.

121 مغربة، فهد(2008م). مشكلات التخطيط التربوي في اليمن والمغرب"دراسة ميدانية مقارنة"رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد الخامس السويسي ، الرباط (المغرب).

122 مكي، أحمد(ب. ت). الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة، على الرابط

http://makkyeducation.jeeran.com/resdoct.htm :

123 ملكاوي و نجادات ، نازم محمود وعبدالسلام (2007م).تحديات التربية العربية في القرن الحادي والعشرين وأثرها في تحديد دور معلم المستقبل ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية ، المجلد4، العدد2، جمادي الأولى 1428هـ، يونيو 2007م.

124 مندورة،نجلاء(2009).السلاسل الزمنية وتطبيقاتها في مجال العلوم التربوية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

125 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (1998). "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين :الرؤية والعمل"،المؤتمر العالمي للتعليم العالي، باريس 5-19 أكتوبر .

126 المهيدب، علي(2005م). إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في الأجهزة الأمنية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

127 ناجي ،عبدالرب (2009م).ضمان جودة التعليم في جامعة عدن : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للتعليم العالي في اليمن" تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في دول العالم الثالث"، اليمن: صنعاء.

128 النجار، عبدالوهاب(2007م).الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الجودة في التعليم العام : اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) في الفترة 28-29ربيع الآخر ، 1428هـ ، بريدة ـ القصيم .

129 النصير، دلال (2009م).تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية والمحلية في تطبيق الجودة سعيا نحو التميز ،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية(نحو أداء متميز في القطاع الحكومي) ، الرياض ـ المملكة العربية السعودية ، 13-16 ذو القعدة

1430هـ ، الموافق 1-4 نوفمبر 2009م .

130 الهمداني، فتحية (2010م). بناء نموذج لنظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية ،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة صنعاء .

131 الورثان ،عدنان (1248).مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم" دراسة ميدانية بمحافظة الأحساء ،بحث مقدم للقاء السنوي الرابع عشر ،للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية(جستن)الجودة في التعليم العام.

132 وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية(2006).مؤتمر المانحين لدعم الجمهورية اليمنية، صنعاء .

133 وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2006). تقرير انجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005م، صنعاء.

134 جمهورية مصر العربية (2005).دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي ، وزارة التعليم العالي، مشروع ضمان الجودة والاعتماد.

135 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2005).الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006ـــ2010م، مشروع تطوير التعليم العالي، الجمهورية اليمنية.

136 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2008). مسودة دليل الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي ، ديسمبر، الجمهورية اليمنية.

137 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2008)،قوانين ولوائح وأنظمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجمهورية اليمنية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

138 Armenakis & others. (1993). Creating readiness for organizational change. *Human Relations* 46(6), 681 - 703.

139 Armstrong, J.S(1985)." Long –Range Forecasting: from crystal ball to computer" , New York: Wiley – Interscience.

140 Aviana . B&Others(2009) Accreditation and quality surance in vocational education and training,Selected European pproaches,

Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2009

141 Barsony&Janos(2000)Quality Assuranceofthe Educational Process and Accredition , *sinergie rapporti di ricerca n*

142 Brown, N. B. (1999). Presidential and political perceptions of regional accreditation effectiveness and reform. Dissertation. Knoxville: The University of Tennessee.

143 Carlo.F& Silvia.C(2003) Accreditation In The Italian University System,

144 Cizas, A. E. (1997). Quality assessment in smaller countries : problems and Lithuanian approach. Higher Education Management. *Global J. of Engng. Educ., 9*(1), 43-48.

145 Donnelly , D . (2004). "Forecasting method : A selective literature review . Media Futures Archive : Forecasting" .

146 Drinan, John (1997) The University of Newcastle Produced a report Quality Evalution of Teaching and Learning in Higher Education in the etberlands, Denmark, United Kingdom, Australia, Sweden and New Zealand.

147 Habana, P. I. (1993). Building Scenarios for Education in South-east Asia. *Futures*, 25(9), 975-988

148 Kehm, Barbara M(2001)The German System of Accreditation ,International Center for Higher Research ((INCHER-Kassel) .

149 Koch, James V,(2003), "TQM: why is its impact in higher education sosmall?", Journal: The TQM Magazine, Volume: 15 Number: 5 ,Page: 325 -- 333, Emerald Group Publishing Limited, UK.

150 Lewis, Richard(2009). Quality Assurance In Higher Education, Its Global Future Higher Educationto 2030 – Volume 2: Globalisation © OECD .

151 Maria.J&Mathew.A(2010) Quality Assurance in Latin America , CHEA.

152 Mayhap Anam .Others.(2009)Make systems in Insurance Qualityand Academic Accreditation in organization higher education. Quality in Higher Education .Number (1), April .

153 Pennell, P. (2002). Hitting the target: doubling primary school enrollments in Sub-Saharan Africa by 2015. World Development, 30(7), 1179-1194.

154 Shiff & Winters(2003)developing countries are turning to regionalism as a tool for development, *Working Paper Series* Quality Assuranceand Accreditationinhigher Educationin East Asiaandthe Pacific,Marjorie Peace LennLenn.

155 Simon. Sc(2001) The future of education in Latin America ana the Caribbean, Unesco.

156 Source: UNEP, IISD and Ecologist International,(2000). Capacity Building for Integrated Environmental Assessment and Reporting. Training Manual. Second edition .

157 Stéphan Vincent-Lancrin (2009). Cross-border Higher Education: Trends and Perspectives ,Higher Education to 2030,Volume 2: Globalisation,© OECD .

158 waitw.lori (2004) "implementing student outcomes : the link to accreditation in California community colleges school university of san –diego " dal–a .

ثالثاً:مراجع الانترنت:

159 http: / / www. yemencg. org/ files. asp?lang=ar&gfiles=3dsedp.

160 http://knol.google.com/k steps-to-building -and-planningof/16k4sw7ac2ud5/4

161 http://sharia.kuniv.edu.kw/index.php?option=com_content&view=article&id=397&Itemid=252بتاريخ2011/5/14

162 http://www.almarefah.com/article.php?id=1416

163 http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=6879 /3/13 بتاريخ 2011

164 http://www.qaa.ac.uk/international/studentGuide/Arabic_re بتاريخ 2011/2/22

الملاحق

ملـــحق رقم (1)

الجمهورية اليمنية

جامعة صنعاء

كلية التربية . صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستبانة في صورتها الأولية

الأخ الأستاذ الدكتور/..... المحترم

تحية طيبة وبعد:

ينفذ الباحث دراسة ميدانية بعنوان(**استشـراف مسـتقبل الاعتمـاد الأكـاديمي بالجامعـات اليمنيـة**)ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على مستوى جاهزية كل من هيئة الاعتماد الوطنية والجامعات اليمنية لتطبيق مدخل الاعتماد الأكاديمي كما يدركها رؤساء الأقسام الأكاديمية وعمداء الكليات فيها، والوصول إلى أفضل الخيارات المتاحة من وجهة نظر العينة ،وتأتي استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي.

ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانه مكونة من ثلاثة محاور هي: (المحور الأول: مدى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية ، و المحور الثاني: مدى جاهزية الجامعات اليمنية، والمحور الثالث : الخيارات والبدائل المتاحة)؛ ويتضمن المحور الأول ثلاثة مجالات والمحور الثاني ثلاثة مجالات وفي كل محور مجموعة من الفقرات؛ وقد بلغ عدد أجمالي فقرات الإستبانة (96) فقرة ، أمام كل فقرة أربعة بدائل (عالية ـ فوق المتوسط ـ تحت المتوسط ـ منخفضة). ونظراً لخبرتكم الواسعة في هذا المجال فقد وقع الاختيار عليكم لتحكيم فقرات هذه الإستبانة والحصول على ملاحظاتكم القيمة من حيث:

1. مدى صلاحية الفقرات لقياس ما وضعت لقياسه.
2. مدى وضوح صياغة الفقرات ومدى تعبيرها عن محتوى المجال الواردة فيه.
3. إضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه مناسباً.

وذلك من خلال تعبئة نموذج التحكيم المرفق بهذه الرسالة؛ لكي يتمكن الباحث من التأكد من مصداقية الأداة وتحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها. ويشكر الباحث سلفاً تعاونكم لما فيه خدمة البحث العلمي.

وتقبلوا خالص التحايا والتقدير،،، الباحث

لاسم	
تخصص	
الدرجة العلمية	
مكان العمل	

محاور الاستبانة:

☒ **المحور الأول**: **مدى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية** :

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
أولا:	**مجال الرغبة** :تسعى هيئة الاعتماد لتطبيق نظام الاعتماد رغبة في :-	X	X	X	X	X
1.	مسايرة للتوجهات العالمية والإقليمية الحديثة .					
2.	تطمين المجتمع بأن جهوده وأمواله التي تبذل في التعليم العالي تأتي بالمردود المناسب .					
3.	تطمين الطالب على أنه سيحصل على التربية والمعرفة والخبرة التي يسعى إليها .					
4.	تطمين جهة العمل بأن الخريج يملك الإمكانات المناسبة للعمل المطلوب.					
5.	توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.					
6.	منح الجامعات مزيد من الاستقلالية.					
7.	توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات العلمية .					
8.	الحفاظ على السمعة الدولية للجامعات اليمنية .					
9.	إثارة روح المنافسة على الاهتمام بالنوعية بين مؤسسات التعليم العالي.					
10.	التخفيف من ضغوط المتنفذين على الجامعات.					
11.	حماية المؤسسات من الانحرافات التي تعوق كفاءتها التعليمية وحريتها الأكاديمية .					
12.	تحقيق درجة عالية من المحاسبية .					

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
ثانيا: **مجال الدوافع**: يدفع هيئة الاعتماد الوطنية إلى النجاح:		X	X	X	X	X
13.	وازع ديني يدفعهم للإخلاص ابتغاء الأجر في الآخرة .					
14.	وازع أخلاقي يجعلهم قدوة للآخرين .					
15.	شعور وطني بأنهم يقدمون مهمة وطنية .					
16.	مردود مادي يغنيهم عن اللجوء إلى الرشوة .					
17.	وجود دعم مالي من البنك الدولي والمنظمات المانحة.					
18.	طموح مهني لتقديم نموذج ناجح للاعتماد .					
19.	اندفاع الجامعات نحو تطبيق الاعتماد.					
20.	خوف المسئولين في الهيئة من خضوعهم للمساءلة القانونية .					
21.	الدولة تتبنى وتدعم سياسة الجودة والاعتماد .					
22.	الاعتماد الأكاديمي مطلب اجتماعي يسعى المجتمع لتحقيقه.					
ثالثاً: **مجال القدرة** :تمتلك هيئة الاعتماد:		X	X	X	X	X
23.	هيئة إدارية لها خبرة سابقة في مجال الاعتماد .					
24.	أهداف وأغراض مناسبة يمكن تحقيقها.					
25.	موارد كافية للقيام بمسئولياتها وتحقيق رسالتها.					
26.	فريق قادر على القيام بمهمات الاعتماد .					
27.	معايير واضحة تمكنها من الحكم على المؤسسات بجميع مكوناتها .					
28.	تشكيلة قوية لها القدرة على اتخاذ القرار.					
29.	طموح للحصول على اعتراف إقليمي وعالمي يعزز من ثقة					

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
	الشهادات التي تمنحها هذه الهيئة.					
.30	آلية واضحة للتنسيق بين الإدارات المعنية بالاعتماد الأكاديمي .					
.31	مصادر تمويل ذاتية تمكنها من الاستمرار.					
.32	آلية واضحة لتحديد مصادر تمويلها ووجهات الصرف ، وضمان استمراريتها مستقبلاً.					
.33	استقلالية كافية تضمن عدم تعرضها لضغوط المتنفذين.					
.34	معايير تضمن إمكانية محاسبتها عند عرضها لنتائج التقويم.					
.35	قواعد بيانات ومعلومات حديثة عن الجامعات .					
.36	وسائل التقنية الحديثة لدى الهيئة لنجاح عملية الاعتماد .					
.37	القدرة على الزام الجامعات بقراراتها ذات العلاقة بالجودة والاعتماد.					
.38	مراكز تدريب للفرق المكلفة بعمليات التقويم والاعتماد.					
.39	آلية مناسبة لتدريب عدد كافي من المتخصصين المؤهلين لإجراء عمليات التقويم الداخلي والخارجي .					
.40	آلية مناسبة للتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية ،والإفادة من خبراتها في مجال الاعتماد .					
	☒ **المحور الثاني**: **مدى جاهزية الجامعات اليمنية**					
	المجال الأول :- (الرغبة) :- حاجة الكلية إلى تطبيق الاعتماد الأكاديمي ناشئة عن :	X	X	X	X	X
.41	رغبة حقيقية في التطوير والتحسين .					

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
42.	مسايرة للتحديث والتطوير العالمي.					
43.	رغبة في زيادة ثقة المجتمع ببرامجها.					
44.	رغبة في زيادة فرص تسويق خدماتها .					
45.	رغبة في زيادة فرص قبول خريجيها في سوق العمل .					
46.	رغبة في تحقيق رسالتها وأهدافها .					
47.	رغبة في تحقيق رضى المستفيدين .					
48.	رغبة في الحصول على الاستقلالية .					
المجال الثاني (الدوافع) : عند حصول الكلية على الاعتماد الأكاديمي فإن :		X	X	X	X	X
49.	الطالب الملتحق سيتمتع بفرص أفضل في سوق العمل .					
50.	الطالب سيتلقى تعليما وتدريبا أفضل .					
51.	الشهادة التي سيحصل عليها الطالب معترف بها في جامعات إقليمية وعالمية .					
52.	سيتمكن عضو هيئة التدريس من الحصول على بدل اعتماد.					
53.	عضو هيئة التدريس سيتمكن من تطوير قدراته ومهاراته والحصول على فرص تدريبية أفضل					
54.	ستتمكن الكلية من فرض الرسوم الدراسية التي تريد.					
55.	عضو هيئة التدريس سيحصل على عقود عمل بالداخل والخارج بصورة أفضل.					
56.	الكلية ستحصل على دعم استثنائي لدعم قدرتها البحثية .					
57.	الكلية ستتمكن من تطبيق نظم خاصة لقبول الطلاب والعاملين					

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
	وتحسين مدخلاتها					
58.	الكلية ستتمكن من الانفتاح على المجتمع وتنويع مصادر التمويل .					
59.	الفوائد والمنافع المتوقعة للكلية تفوق التكاليف المطلوبة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي .					
60.	ستتحسن سمعة الكلية محليا واقليميا					
	المجال الثالث (القدرة)الكلية تمتلك	X	X	X	X	X
61.	خبرة سابقة في تطبيق المداخل الإدارية الحديثة .					
62.	قدرة على تحمل الاستثمار متوسط، وطويل الأمد في تطبيق مدخل الاعتماد الأكاديمي .					
63.	رسالة وأهداف واضحة تتناسب مع مواردها واحتياجاتها .					
64.	التزام واضح ومعلن من قبل قيادة الكلية بتبني الاعتماد الأكاديمي					
65.	السلطات الكافية للقيام بالتطوير اللازم للحصول على الاعتماد الأكاديمي.					
66.	بنية تحتية تمكنها من التقدم لطلب الحصول على الاعتماد الأكاديمي					
67.	موارد مالية تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي .					
68.	موارد بشرية متاحة تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي.					
69.	أعضاء هيئة التدريس قادرين على تأهيلها للحصول للاعتماد .					
70.	برامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل .					
71.	تثقيف كافي عن الجودة والاعتماد لدى العاملين.					
72.	قدرة استيعابية كافية للأعداد الراغبة في الالتحاق بها.					

م	مجـــالات الاستبانة وفقـــراتهـــا	صلاحية الفقرة		وضوح الفقرة		التعديل المقترح
		صالحة	غير صالحة	واضحة	غير واضحة	
73.	مناخ عام مهيأ لقبول تطوير الهياكل التنظيمية للتوافق مع متطلبات الاعتماد .					
74.	برامج تدريبية مناسبة لرفع كفاءة العاملين بها .					
75.	نظام اتصال فاعل لأداء الخدمات الالكترونية للمستفيدين .					
76.	قواعد واضحة ومعلنة تتسم بالشفافية في القبول ببرامج الكلية المختلفة					
77.	قاعدة بيانات محدثة باستمرار .					

☒ **ملاحظاتك حول محاور الإستبانة وفقراتها**:

أولا: **فقرات ترغب إضافتها تحت محور مدى جاهزية هيئة الاعتماد الوطنية**:

1. .....
2. .....
3. .....

ثانياً: **فقرات ترغب بإضافتها تحت محور مدى جاهزية الجامعات اليمنية لتطبيق الاعتماد الاكاديمي**:

4. .....
5. .....
6. .....

المحور الثالث :- الخيارات المتاحة للوصول إلى الوضع الأمثل :-

	الفقرة	ضع علامة (√)على البديل المناسب للوضع في اليمن من وجهة نظرك.			
1	هيئة الاعتماد وضمان الجودة ما النموذج الأمثل لها في اليمن :-	أ	إدارة تتبع وزارة التعليم العالي	ب	هيئة مستقلة تؤسسها الحكومة
		ج	هيئاتبمؤسسات التعليم العالي	د	هيئة مستقلة خاصة
2	المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي ينبغي أن تكون:-	أ	طوعية	ب	إلزامية
		ج	طوعية مع بعض الضغوط		
3	ينبغي أن يكون المسئول عن ضمان الجودة والاعتماد :-	أ	مؤسسات التعليم العالي	ب	الحكومة
		ج	هيئات الاعتماد الأكاديمي		
4	نتائج التقويم يجب ربطها بِـ	أ	التمويل	ب	منح أو سحب قرار الاعتماد

	:-	ج	السوق هو الذي سيقرر	د	مزيد من الاستقلالية
5	النطاق :- هل يجب أن يشمل ضمان الجودة والاعتماد :-	أ	الجامعات الحكومية	ب	الجامعات الخاصة
		ج	فروع الجامعات الأجنبية	د	جميع ما ذكر
6	الوحدة :- هل يجب أن تكون :-	أ	جامعة	ب	كلية
		ج	برنامج .		
7	معايير الاعتماد كيف يجب أن تكون :-	أ	كمية	ب	نوعية
		ج	خليط من الكمي والنوعي		
8	ما الغرض الواجب توفره لنظام الاعتماد وضمان الجودة في اليمن ؟	أ	الرقابة على الجودة	ب	المساءلة
		ج	التحسين والتطوير	د	المنافسة العربية والعالمية
9	الاعتماد الأكاديمي بين اعتماد المؤسسة أو البرامج : ما الأنسب لليمن ؟	أ	الاعتماد المؤسسي	ب	الاعتماد البرامجي
		ج	اعتماد مؤسسي ثم برامجي	د	اعتماد برامجي ثم مؤسسي
10	التقويم المؤسسي : يجب أن يركز على :-	أ	تقويم التدريس فقط	ب	تقويم البحث
		ج	مراجعة عملية ضمان الجودة	د	تقويم خدمة المجتمع
11	قرار الاعتماد يجب أن يكون عبارة عن :-	أ	يقدم بصفة أساسية للمؤسسة	ب	يقدم للمؤسسة ويتم نشره
		ج	رسمي لوزارة التعليم العالي	د	للاعتماد والصلاحية
12	أفضل أسلوب ينبغي على نظام ضمان الجودة انتهاجه في اليمن ؟	أ	الاعتماد الأكاديمي	ب	التقييم
		ج	المراجعة		
	الفقرة	ضع علامة (√)على البديل المناسب للوضع في اليمن من وجهة نظرك.			
13	الغرض المناسب من وضع المعايير :-	أ	المقارنة بين المؤسسات	ب	ضمان المساواة والعدالة في التقييم
		ج	تطابق النتائج مع الأهداف		
14	إستراتيجية تطبيق الاعتماد :-	أ	التطبيق الشامل	ب	التطبيق والتدريجي
15	من يمول هيئة الاعتماد :-	أ	تمويل خاص من الحكومة	ب	رسوم واشتراكات المؤسسات
		ج	هبات ومنح من منظمات خارجية	د	أصحاب العمل
16	ينبغي أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بـ :-	أ	إعفاءات ضريبية	ب	منح الترخيص أو سحبه
		ج	السماح بفتح برامج جديدة	د	جميع ما ذكر
17	ما هو الأسلوب القيادي المناسب للكلية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الوضع الحالي :-	أ	أسلوب الأمر	ب	أسلوب التسويق
		ج	أسلوب المشاركة	د	أسلوب التفويض

18	ما الأسلوب القيادي المناسب لهيئة الاعتماد الأكاديمي في الوضع الحالي :-	أ	أسلوب الأمر	ب	أسلوب التسويق
		ج	أسلوب المشاركة	د	أسلوب التفويض
19	ينبغي أن يضع معايير الاعتماد :-	أ	المؤسسة نفسها	ب	هيئات وطنية
		ج	هيئات خارجية متخصصة		
	بدائل وملاحظات أخرى تقترحون إضافتها :-				

ملحق رقم (2)

كشف بأسماء الخبراء المحكمين للاستبانة:

م	الاسم	القسم	الدرجة العلمية	جهة العمل
1	عبدالله مبارك الغيثي	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ	كلية التربية-صنعاء
2	أحمد علي الحاج	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ	كلية التربية - صنعاء
3	بدر سعيد الأغبري.	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ	كلية التربية - صنعاء
4	عبد الله نعمان الجراش.	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مشارك	كلية التربية - صنعاء
5	صلاح نوري سمرمد.	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مشارك	كلية التربية - صنعاء
6	عبد الله النجار	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مساعد	كلية التربية - صنعاء
7	عبد الجبار الطيب	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مساعد	كلية التربية - صنعاء
8	علي شوعي عرجاش	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مساعد	كلية التربية - صنعاء
9	محمد قاسم قحوان	إدارة وتخطيط تربوي	أستاذ مساعد	كلية التربية-عمران
10	سعاد سالم السبع	لغة عربية	أستاذ	كلية التربية - صنعاء
11	عبدا لوهاب المؤيد	لغة عربية	أستاذ مساعد	كلية التربية حجة
12	صباح العجيلي.	قياس وتقويم	أستاذ	كلية التربية - صنعاء
13	قائد المنتصر	قياس وتقويم	أستاذ مساعد	كلية التربية-عبس

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة صنعاء

نيابة رئاسة الجامعة للدراسات العليا

كلية التربية ـ صنعاء

قسم الإدارة والتخطيط التربوي

الإخوة /عمداء الكليات

الإخوة / رؤساء الأقسام الأكاديمية المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،، وبعد :-

الاستبيان الذي بين أيديكم يمثل جزءا من إجراءات دراسة علمية للحصول على درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي بعنوان:(**استشراف مستقبل الاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية**)

ويهدف الباحث من خلاله التعرف على مستوى جاهزية كل من هيئة الاعتماد بالجمهورية اليمنية، والمؤسسات الجامعية فيما يتعلق بتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظركم ، وكذلك التعرف على آرائكم ومقترحاتكم في اختيار البديل المناسب لظروف البيئة اليمنية .

والباحث لن يتمكن من تحقيق أهدافه إلا بمساعدتكم وعونكم له وهو على ثقة بأن أعباءكم الكثيرة ووقتكم المشغول لن يحول دون تمكنكم من الاستجابة على هذا الاستبيان ، علما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

وتقبلوا خالص الشكر والامتنان ،،،،

الباحث / تركي يحيى قاسم القباني

جوال 770841011 -733940115

ايميل :T1u2r3k4i5@hotmail.com

- **تعريف لأهم المصطلحات الواردة في الاستبانة**:

الاعتماد الأكاديمي	هو الاعتراف بأن برامج مؤسسة تعليمية ما قد حققت أو وصلت إلى الحد الأدنى من معايير والجودة الموضوعة سلفا من قبل الهيئة المانحة لشهادة الاعتماد .
هيئة الاعتماد	هي هيئة الاعتماد الوطنية التي تم تأسيسها تحت مسمى "مجلس الاعتماد الأكاديمي "بتاريخ 27يونيو 2010م ،وتم انتخاب أعضائه بموجب قرار من رئيس الوزراء برقم (206) للعام 2010م

أولاً : **البيانات الأولية**:

-1	نوع القطاع	( )	حكومي	( )	أهلي
-2	نوع الكلية	( )	تطبيقية (علمية)	( )	إنسانية
-3	الوظيفة الحالية	( )	عميد كلية	( )	رئيس قسم أكاديمي

ثانيا :ـالتعليمات

أولا :ـ ضع علامة (√) أمام كل عبارة في المربع الذي يتوافق مع وجهة نظركم في المحورين الأول والثاني

والتي يبلغ عددها (72)فقرة ، ووفقاً للمقياس الرباعي، وكما موضح في المثال التالي:

العبـــــارة	درجة الموافقة على الفقرة:			
	عالية	فوق المتوسط	تحت المتوسط	منخفضة
تمتلك الكلية قدرة على تحمل الاستثمار متوسط، وطويل الأمد في تطبيق مدخل الاعتماد الأكاديمي .			√	

ثانيا :ـ بالنسبة للمحور الثالث الخيارات المتاحة للوصول إلى الوضع الأمثل والذي تبلغ عدد فقراته (16) تتراوح بدائلها من (2-4) يمكنكم وضع دائرة على البديل المناسب من وجهة نظركم ، وكما هو موضح في المثال التالي:

الفقرة	الخيارات والبدائل المتاحة				
ينبغي أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي :-	أ	طوعية	ب	إلزامية	
	ج	طوعية مع بعض الضغوط			

المحور الأول :- جاهزية هيئة الاعتماد	عالية	المتو	المتو	منخ فضة

المجال الأول :- (الرغبة)تسعى هيئة الاعتماد لتطبيق نظام الاعتماد رغبة في					
1	مسايرة للتوجهات العالمية والإقليمية الحديثة .				
2	طمأنة المجتمع بأن أمواله التي تبذل في التعليم العالي لها مردود مناسب.				
3	طمأنة الطالب بأنه سيحصل على المعرفة والخبرة التي يسعى إليها .				
4	طمأنة جهة العمل بأن الخريج يملك الإمكانات المناسبة للعمل المطلوب.				
5	توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها.				
6	توفير الحد الأدنى من الوقاية ضد تزوير الشهادات العلمية .				
7	الحفاظ على السمعة الدولية للجامعات اليمنية .				
8	إثارة روح المنافسة على الاهتمام بالنوعية بين مؤسسات التعليم العالي.				
9	حماية المؤسسات من الانحرافات التي تعوق كفاءتها وحريتها الأكاديمية.				
10	تحقيق درجة عالية من المحاسبية .				
المجال الثاني (الدوافع):- يدفع أعضاء هيئة الاعتماد لأداء مهمتهم بإخلاص :					
1	وازع ديني ابتغاء الأجر في الآخرة .				
2	وازع أخلاقي يجعلهم قدوة للآخرين .				
3	شعور وطني بأنهم يقدمون مهمة وطنية .				
4	مردود مادي يغنيهم عن اللجوء إلى الرشوة .				
5	طموح مهني لتقديم نموذج ناجح للاعتماد .				
6	خوف من المساءلة القانونية .				
7	تبني الدولة ودعمها لسياسة الجودة والاعتماد .				
8	حرص المجتمع على تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي .				
المجال الثالث :(القدرة) تمتلك هيئة الاعتماد:					
1	هيئة إدارية لها خبرة سابقة في مجال الاعتماد .				
2	أهدافاً وأغراضاً مناسبة يمكن تحقيقها.				
3	موارد كافية للقيام بمسئولياتها وتحقيق رسالتها.				
4	فريقاً قادراً على القيام بمهمات الاعتماد .				
5	معايير واضحة تمكنها من الحكم على المؤسسات بجميع مكوناتها .				
	تابع مجال القدرة :-	عالية	فوق المتوسط	تحت المتوسط	منخفضة
6	تشكيلة قوية لها القدرة على اتخاذ القرار.				
7	طموحاً للحصول على اعتراف إقليمي وعالمي .				
8	آلية واضحة للتنسيق بين الإدارات المعنية بالاعتماد الأكاديمي .				
9	آلية واضحة لتحديد مصادر تمويلها ووجهات الصرف، وضمان استمراريتها.				

10	استقلالية كافية تضمن عدم تعرضها لضغوط المتنفذين.				
11	معايير تضمن إمكانية محاسبتها عند عرضها لنتائج التقويم.				
12	قواعد بيانات ومعلومات حديثة عن الجامعات .				
13	وسائل التقنية الحديثة لدى الهيئة لنجاح عملية الاعتماد .				
14	سلطة مناسبة لتحديد وتقرير التزام الجامعات بقراراتها ذات العلاقة بالاعتماد.				
15	آلية مناسبة لتدريب عدد كافٍ من المتخصصين المؤهلين لإجراء عمليات التقويم.				
16	آلية مناسبة للتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية ،والإفادة من خبراتها في مجال الاعتماد .				
17	بيئة محيطة تساعد على تحقيق أهداف الهيئة .				
18	إستراتيجية مناسبة لمواجهة المشكلات التنفيذية المحتملة.				
المحور الثاني :ـ جاهزية المؤسسات الجامعية					
المجال الأول :ـ (الرغبة) :ـ حاجة الكلية إلى تطبيق الاعتماد الأكاديمي ناشئة عن :					
1	رغبة حقيقية في التطوير والتحسين .				
2	مسايرة للتحديث والتطوير العالمي.				
3	رغبة في زيادة ثقة المجتمع ببرامجها.				
4	رغبة في زيادة فرص تسويق خدماتها .				
5	رغبة في زيادة فرص قبول خريجيها في سوق العمل .				
6	رغبة في تحقيق رسالتها وأهدافها .				
7	رغبة في تحقيق رضا المستفيدين .				
8	رغبة في الحصول على الاستقلالية .				
المجال الثاني (الدوافع) : عند حصول الكلية على الاعتماد الأكاديمي فإن :					
1	الطالب الملتحق سيتمتع بفرص أفضل في سوق العمل .				
2	الطالب سيتلقى تعليما وتدريبا أفضل .				
3	الشهادة التي سيحصل عليها الطالب معترف بها في جامعات إقليمية وعالمية .				
	تابع المجال الثاني : الدوافع	عالية	فوق المتوسط	تحت المتوسط	منخفضة
4	عضو هيئة التدريس سيحصل على بدل اعتماد.				
5	عضو هيئة التدريس سيحصل على فرص تدريبية أفضل تمكنه من تطوير مهاراته.				
6	عضو هيئة التدريس سيحصل على عقود عمل أفضل بالداخل والخارج.				
7	الكلية ستحصل على دعم استثنائي لدعم قدرتها البحثية .				
8	الكلية ستتمكن من تطبيق نظم خاصة لقبول الطلبة والعاملين وتحسين مدخلاتها .				

9	الكلية ستتمكن من الانفتاح على المجتمع وتنويع مصادر التمويل .				
10	الفوائد والمنافع المتوقعة للكلية تفوق التكاليف المطلوبة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي				
المجال الثالث: (القدرة) الجامعة تمتلك					
1	خبرة سابقة في تطبيق المداخل الإدارية الحديثة .				
2	قدرة على تحمل الاستثمار متوسط، وطويل الأمد في تطبيق الاعتماد الأكاديمي .				
3	رسالة وأهداف واضحة تتناسب مع مواردها واحتياجاتها .				
4	التزاماً واضحاً ومعلناً من قبل قيادة الكلية بتبني الاعتماد الأكاديمي .				
5	قيادة لديها السلطات الكافية للقيام بالتطوير اللازم للحصول على الاعتماد .				
6	بنية تحتية تمكنها من التقدم لطلب الحصول على الاعتماد الأكاديمي .				
7	موارد مالية تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي .				
8	موارد بشرية متاحة تكفي لمواجهة متطلبات الاعتماد الأكاديمي.				
9	أعضاء هيئة تدريس قادرين على تأهيلها للحصول على الاعتماد .				
10	برامج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل .				
11	ثقافة كافية عن الجودة والاعتماد لدى العاملين.				
12	مناخاً عاماً مهيأ لقبول تطوير الهياكل التنظيمية التي تتوافق مع متطلبات الاعتماد .				
13	برامج تدريبية مناسبة لرفع كفاءة العاملين بها .				
14	نظام اتصال فاعل لأداء الخدمات الالكترونية للمستفيدين .				
15	قواعد واضحة ومعلنة تتسم بالشفافية في القبول ببرامج الكلية المختلفة .				
16	وسائل مناسبة لجمع بيانات مؤشرات الأداء المعتمدة من قبل الهيئة .				
17	إستراتيجية مناسبة لمواجهة المشكلات التنفيذية المحتملة.				
18	آلية مناسبة لتنمية الموارد الذاتية .				

المحور الثالث :- الخيارات المتاحة للوصول إلى الوضع الأمثل :

	الفقـــــــــرة	الخيارات والبدائل المتاحة			
1	النموذج الأمثل لهيئة الاعتماد وضمان الجودة في اليمن هو :-	أ	إدارة تتبع وزارة التعليم العالي	ب	هيئة مستقلة تؤسسها الحكومة
		ج	هيئاتبمؤسسات التعليم العالي	د	هيئة مستقلة خاصة
2	ينبغي أن تكون المشاركة في عملية الاعتماد الأكاديمي :-	أ	طوعية	ب	إلزامية
		ج	طوعية مع بعض الضغوط		
3	ينبغي أن يكون المسئول عن ضمان الجودة والاعتماد :-	أ	مؤسسات التعليم العالي	ب	الحكومة
		ج	هيئات الاعتماد الأكاديمي		
4	ينبغي ربط نتائج الاعتماد بِـــــ :-	أ	التمويل	ب	منح أو سحب الاعتماد
		ج	السوق هو الذي سيقرر	د	مزيد من الاستقلالية
5	ينبغي أن تشمل عملية ضمان الجودة والاعتماد الجامعات:-	أ	الحكومية فقط	ب	الخاصة فقط
		ج	الحكومية والخاصة معا		
6	ينبغي أن تكون معايير الاعتماد:-	أ	كمية	ب	نوعية
		ج	خليط من الكمي والنوعي		
7	ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لنظام الاعتماد في اليمن حالياً:-	أ	الرقابة على الجودة	ب	المساءلة
		ج	التحسين والتطوير	د	المنافسة العربية والعالمية
8	نوع الاعتماد الذي ينبغي تطبيقه في اليمن حالياً :-	أ	الاعتماد المؤسسي	ب	الاعتماد البرامجي
		ج	اعتماد مؤسسي ثم برامجي	د	اعتماد برامجي ثم مؤسسي
9	الغرض المناسب من وضع المعايير :-	أ	المقارنة بين المؤسسات	ب	ضمان مساواة وعدالة التقييم
		ج	تطابق النتائج مع الأهداف		
10	يجب أن يكون قرار الاعتماد عبارة عن تقرير:-	أ	يقدم بصفة أساسية للمؤسسة	ب	يقدم للمؤسسة ويتم نشره
		ج	رسمي لوزارة التعليم العالي	د	للاعتماد والصلاحية
11	أنسب إستراتيجية لتطبيق الاعتماد	أ	التطبيق الشامل	ب	التطبيق التدريجي
12	ينبغي أن تحصل هيئة الاعتماد على تمويلها من :-	أ	الحكومة	ب	رسوم واشتراكات المؤسسات
		ج	هبات ومنح منظمات خارجية	د	أصحاب العمل
13	ينبغي أن يتعلق تقرير الاعتماد في الجامعات الخاصة بـ :-	أ	إعفاءات ضريبية	ب	منح الترخيص أو سحبه
		ج	السماح بفتح برامج جديدة	د	جميع ما ذكر
14	ينبغي أن يضع معايير الاعتماد :-	أ	المؤسسة نفسها	ب	هيئات وطنية
		ج	هيئات خارجية متخصصة		
15	الوقت اللازم للجاهزية في البدء بعملية الاعتماد	أ	أكثر من خمس سنوات	ب	3-5سنوات
		ج	1-اقل من 3سنوات	د	بدأنا العملية
16	دورة الاعتماد ينبغي أن تكون	أ	كل ثلاث سنوات	ب	كل أربع سنوات
		ج	كل خمس سنوات	د	كل سبع سنوات

ملـــحق رقم (4)

مذكرة الكلية إلى من يهمه الأمر للتعاون مع الباحث

ملحق رقم (5)

توزيع كليات جامعة صنعاء حسب النوع 2010/2009م

م	الكلية	النوع	م	الكلية	النوع
1-	كلية الطب البشري	تطبيقية	10-	كليةالتربية - المحويت	إنسانية
2-	كلية طبالأسنان	تطبيقية	11-	كلية التجارة والاقتصاد	إنسانية
3-	كلية الصيدلة	تطبيقية	12-	كليةالشريعة والقانون	إنسانية
4-	كلية المختبرات	تطبيقية	13-	كلية الأعلام	إنسانية
5-	كليةالهندسة	تطبيقية	14-	كلية اللغات	إنسانية
6-	كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	تطبيقية	15-	كليةالآداب	إنسانية
7-	كلية الزراعية	تطبيقية	16-	كليةالتربية والآداب والعلوم بخولان	إنسانية
8-	كلية التربية البدنية	أنسانية	17-	كليةالتربية والآداب والعلوم بمأرب	إنسانية
9-	كلية التربية - صنعاء	إنسانية	18-	كليةالتربية - أرحب	إنسانية
19-	كلية العلوم	تطبيقية		الإجمالي	19كلية

ملحق رقم (6)

توزيع كليات جامعتي الحديدة وعمران حسب النوع 2010/2009م

م	جامعة الحديدة	النوع	م	جامعة عمران	النوع
1-	كلية العلوم الطبية والاسنان	تطبيقية	1-	كلية العلوم التطبيقية -حجة	تطبيقية
2-	كلية علوم البحار	تطبيقية	2-	كلية التربية - عمران	إنسانية
3-	كلية علوم وهندسة الحاسوب	تطبيقية	3-	كلية التربية - حجة	إنسانية
4-	كلية التربية – الحديدة	إنسانية	4-	كلية التربية - عبس	إنسانية
5-	كلية التربية- زبيد	إنسانية	5-	كلية التربية والآداب - صعدة	إنسانية
6-	كلية الآداب	إنسانية	6-	كلية الآداب والألسن- عمران	إنسانية
7-	كلية الشريعة والقانون	إنسانية	7-	كلية التجارة– خمر	إنسانية
8-	كلية التجارة والاقتصاد	إنسانية			
9-	كلية التربية البدنية	إنسانية			
10-	الفنون الجميلة	إنسانية			
	الاجمالي	10		الإجمالي	7

ملحق رقم (7)

توزيع كليات جامعة العلوم والتكنولوجيا – الجامعة اليمنية- جامعة سبأ حسب النوع 2010/2009م

م	جامعة العلوم والتكنولوجيا	النوع	م	جامعة عمران	النوع
1-	كلية العلوم الطبية	تطبيقية	3-	كلية اللغات والآداب والتربية	إنسانية
2-	كلية العلوم والهندسة	تطبيقية	4-	كلية الادارة والاقتصاد	إنسانية
3-	كلية العلوم الادارية والانسانية	تطبيقية	الاجمالي		4
4-	الكلية العالمية	إنسانية	جامعة سبأ		النوع
5-	الكلية الاكاديمية العربية	إنسانية	1-	كلية الهندسة	تطبيقية
الاجمالي		5	2-	كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات	تطبيقية
الجامعة اليمنية		النوع	3-	كلية الآداب والتربية	إنسانية
1-	كلية الهندسة وعلوم الحاسوب	إنسانية	4-	كلية الحقوق	إنسانية
2-	كلية العلوم الشرعية والقانون	إنسانية	5-	كلية الادارة والاقتصاد	إنسانية
		10	الإجمالي		5

الملحق (8)

الجدول 2 : النوعية المؤسساتية في البلدان العربية في العام 2007

	التمثيل والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
البلدان ذات الدخل المنخفض	**-1.49**	**-2.03**	**-1.25**	**-1.22**	**-1.40**	**-1.10**	**-1.42**
جزر القمر	-0.45	-0.40	-1.80	-1.43	-0.93	-0.69	-0.95
موريتانيا	-0.75	-0.33	-0.68	-0.36	-0.60	-0.50	-0.54
الصومال	-1.89	-3.01	-2.35	-2.72	-2.64	-1.87	-2.41
السودان	-1.73	-2.30	-1.18	-1.25	-1.46	-1.25	-1.53
اليمن	-1.06	-1.48	-1.02	-0.71	-0.94	-0.62	-0.97
البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	**-1.15**	**-1.00**	**-0.54**	**-0.53**	**-0.46**	**-0.58**	**-0.71**
الجزائر	-1.01	-1.18	-0.52	-0.66	-0.72	-0.47	-0.76
جيبوتي	-1.06	-0.05	-0.98	-0.80	-0.51	-0.48	-0.65
مصر	-1.24	-0.77	-0.44	-0.31	-0.13	-0.58	-0.58
العراق	-1.29	-2.82	-1.68	-1.35	-1.89	-1.39	-1.74
الأردن	-0.64	-0.29	0.27	0.35	0.51	0.32	0.09
المغرب	-0.62	-0.52	-0.07	-0.11	-0.15	-0.24	-0.29
سورية	-1.77	-0.61	-0.88	-1.22	-0.55	-0.88	-0.99
تونس	-1.22	0.10	0.46	0.15	0.32	0.08	-0.02
الأرض الفلسطينية المحتلة	-1.28	-2.07	-1.24	-1.38	-0.84	-0.77	-1.26
البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع	**-1.28**	**-0.29**	**-0.63**	**-0.41**	**-0.36**	**-0.48**	**-0.58**
لبنان	-0.45	-2.09	-0.61	-0.21	-0.66	-0.65	-0.78
ليبيا	-1.94	0.47	-1.07	-0.98	-0.62	-0.83	-0.83
عمان	-1.03	0.76	0.38	0.63	0.73	0.62	0.35
البلدان ذات الدخل المرتفع	**-1.36**	**-0.29**	**0.01**	**0.08**	**0.38**	**0.14**	**-0.17**
البحرين	-0.82	-0.28	0.41	0.89	0.66	0.60	0.24
الكويت	-0.46	0.40	0.20	0.29	0.69	0.49	0.27
قطر	-0.64	0.81	0.06	0.55	0.89	1.00	0.45
المملكة العربية السعودية	-1.59	-0.59	-0.18	-0.10	0.27	-0.10	-0.38
الإمارات العربية المتحدة	-0.89	0.76	0.86	0.70	0.66	1.00	0.52
المعدل العام	**-1.25**	**-1.13**	**-0.65**	**-0.62**	**-0.58**	**-0.62**	**-0.81**

المصدر: Kauffman، مؤشرات الحكم الخاصة بالبنك الدولي، 2008.

اشارة التقديرات بين 2.5- و2.5؛ كلما كانت أعلى كانت أفضل.

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract

Overlooking the Academic Accreditation in Yemeni Universities

The current study aimed at introducing future Scenarios which overlook at the future of the Academic Accreditation in Yemeni Universities through investigating:

- the readiness level of the National Academic Accreditation Organization and Yemeni Universities for applying the academic accreditation.

- the best available options for applying the Academic Accreditation in Yemeni Universities from the point of view of their academic leaders.

- some of the future overlooks for the most important quantitative indicators related to the future of Academic Accreditation in Yemeni Universities.

The researcher used the survey descriptive method, the successive descriptive method and the future analytic method.

The research tools included questionnaire ,hierarchic series and scenarios.

The questionnaire was distributed to a simple of the deans of faculties and heads of academic departments in three public Universities "Sana'a , Hudaida , Amrran" and three private Universities " Sciences and Technology , AL.Yemenia , Saba" .

The total number of the sample was 121 in a percentage of (%35.3) from the whole population under study .

The data collected was analyzed by SPSS Program using suitable statistic processes.

The most important results showed that the means of the readiness level of both the National Academic Accreditation Organization and the Yemeni Universities are still pre- intermediate with the scores 2.38 and 2.40 respectively. Moreover, the most important results of the quantitative overlooks showed that the number of the enrolled students in Yemeni Universities in 2030 will be between (963,587 and 1,500,756).

Depending on such results, the researcher reached at introducing four future scenarios for the academic accreditation in the Yemeni Universities . These scenarios are " the accreditation absence, the accreditation pretention, the accreditation resistance , the accreditation success " .

The most important recommendations of the study are:

-The necessity of introducing a position of a vice dean for the accreditation and quality insurance in every faculty of the public and private universities.

- Constructing a fund for supporting the accreditation, firstly through the government and International Bank and then through the institutions requiring the accreditation.

- The necessity of increasing the readiness of both the academic accreditation organization and the Yemeni Universities regarding the interests, motives and the available abilities

- Applying the accreditation gradually on some ready departments and introducing them as models to be followed in other departments and then applying it on the other faculties and finally generalizing it to overcome the difficulties and solving them immediately.

The researcher